الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي اليابس- سيدي بلعباس
كلية الآداب واللغات والفنون
قسم اللّغة والأدب العربي

الموضوع:

أهمية القراءة النحوية في استقراء دلالة النص القرآني

الزمخشري نموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الدراسات اللغوية

إشراف الأستاذ الدكتور:

قـــــادة عـــــقاق

إعداد الطالبة:

- سعاد ميس

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د.مونسي حبيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د.عقاق قادة	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
أ.د.بلبشير لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
د.غانم حنجار	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيارت	عضوا مناقشا
د.بن يمينة رشيد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيارت	عضوا مناقشا
د.رزايقية محمود	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيسمسيلت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

1436-1437هـ / 2014/2015م

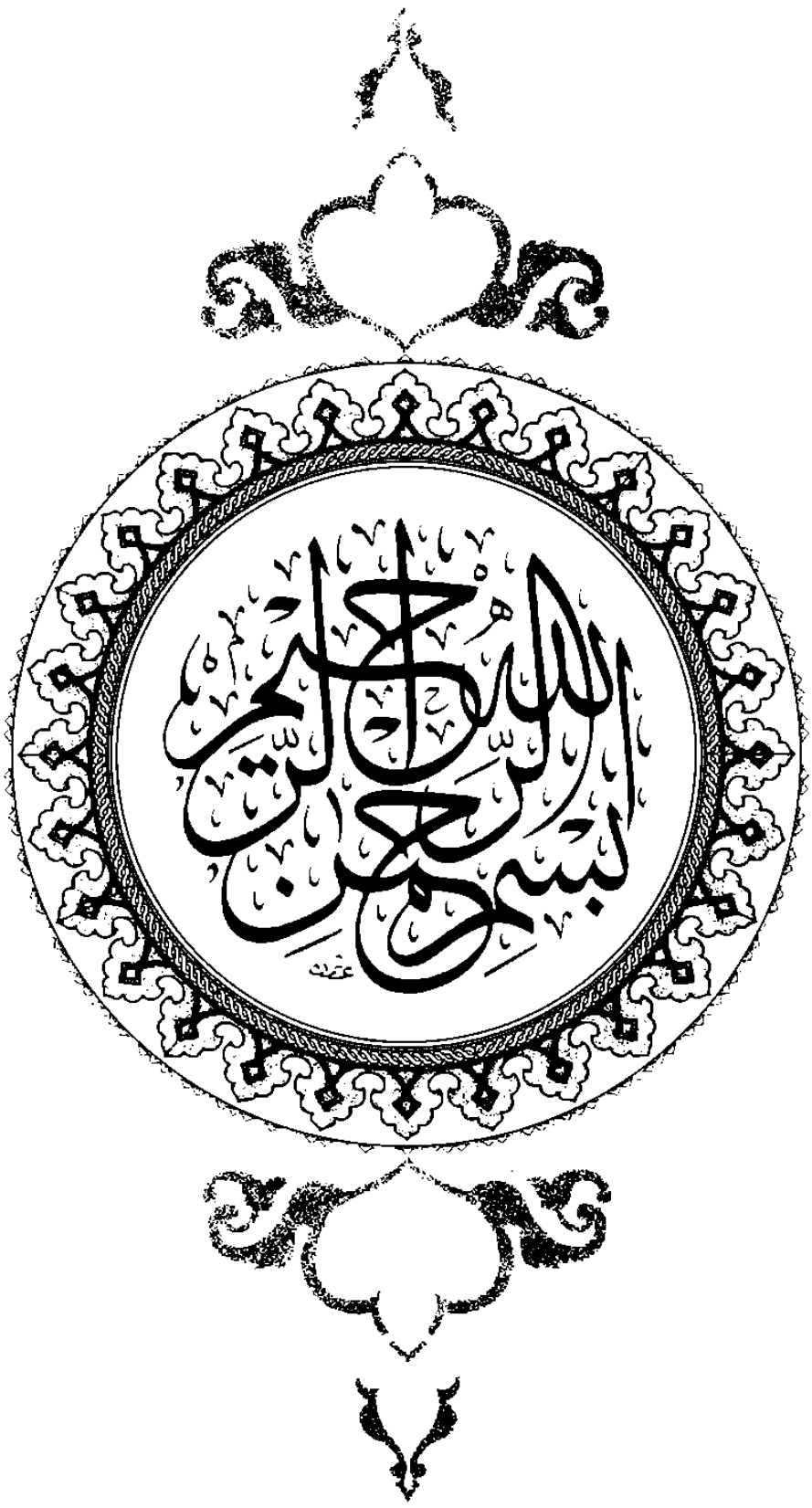
بسم الله الرحمن الرحيم

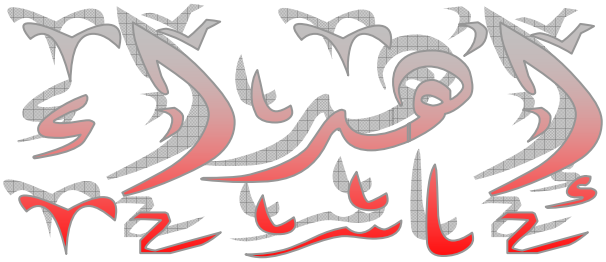

أهدي هذه الثمرة الطيبة

إلى : صفيرتي و أملي ـ هبة الرحمان روميساء ـ

وإلى زوجي : ـ رضوان بركات ـ

إلى كلّ من جمعني وإياهم " الحبّ في الله "

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٢٦﴾
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿٢٨﴾ ﴾

صدق الله العظيم

شكر و عرفان

بعد شكر الله سبحانه و تعالى الذي وفقني، و أرشدني إلى طريق العلم و النور.

أشكر الوالدين الكريمين على التشجيع المستمر والدعاء الدائم، حفظهما الله.

والشكر أيضًا لكلية الآداب واللغات و الفنون ، ممثلة في عميدها الحالي الذي قبل الإشراف على هذا البحث، الأستاذ الدكتور " قادة عقاق "الذي يسعى دائمًا إلى كل ما فيه الخير، أسأل الله تعالى أن يوفقه ويسدد على طريق الخير خطاه.

كما أتقدم بالشكر و الاحترام إلى أعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم قراءة هذا العمل و متابعته و تصويبه، فجزاهم الله عني كل خير.

أشكر زوجي الكريم : "رضون بركات " على صبره وتفهمه و تشجيعه لي .

و أخص بالذكر والشكر العائلة الكريمة التي ساعدتني في انجاز هذا البحث عائلة :

عمي " بوزيان محمد".

و لا أنسى الأستاذ الدكتور : "عرابي أحمد" بالشكر و العرفان على كل ما قدمه لي من عون و تشجيع.

فجزاكم الله عني كل خير

مقدمة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستهديه، ونستغفره، حمدًا أثنى به **الله تعالى** على نفسه في بداية كتابه مصداقًا **لقوله تعالى:**﴿**الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[1]، والحمد لله بما أنعم سبحانه، على الإسلام وأهله، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله **صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا**، أما بعد:

فإن **الله عز وجل** أنزل الكتاب الكريم، والقرآن العظيم تذكرة للمؤمنين وتبصرة وبشرى للمحسنين، وأمرنا بالتفكر في آياته والتدبر في كلماته **فقال سبحانه:**﴿**أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا**﴾[2]، **وقال تعالى:** ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا**﴾[3]. فقد شغل هذا الكتاب الكريم فكر واهتمام الكثير من العلماء من خلال دراسات شتّى ومختلفة سواءً بغرض فهمه أو بيان أسراره أو الدفاع به عنه، أو غير ذلك من محاولات كشف مكنوناته، فهو الحق والمعجزة نزل بأفصح لغة، وكان خيرا للغة العربية وفخرًا لها، وكانت دراسته مبعثًا لاختلافات كثيرة بين العلماء خاصة الفِرق الإسلامية؛ وذلك حسب معتقد هذه الفِرق، وحسب آلياتها في قراءته، وهذا الاختلاف كان في فترة ظهور التّفسير بالرأي الذي تعددت مشاربه ومذاهبه وبالتالي وسائله، ومنها اللغة وما تحمله من فروع كالنّحو والبلاغة، فقد كان الجانب اللغوي في النص القرآني حاضرا بقوة ومهمًا في تأويل ألفاظه وتراكيبه، وفي الوصول إلى المعنى المقصود.

وهذه الآليات تظافرت كلّها من أجل فهم دلالة اللفظ القرآني، وما يحمله من أسرار، فالنحو والتقعيد النحوي نشأ في ظلال القرآن الكريم، من خلال الحفاظ عليه من اللحن والخطأ، وبالتالي الاهتمام بالنحو وتطوره وظهور مذاهب ومدارس وقواعد وأصول نحوية، كان الغرض منها صون

1 - الفاتحة: 02.

2 – النّساء: 82.

3 – محمّد: 24.

الكتاب الكريم من اللحن، والنحو وسيلة ناجعة من وسائل الحفاظ على المعنى، وقد ساير علم التفسير، وكان من أهم الوسائل التي تكشف عن المعنى في النص القرآني.

وبحثي موجه إلى هذه الآلية-النحو- التي ركز عليها الكثير من علماء التفسير من أجل إيضاح معاني القرآن، ونذكر من هؤلاء **الزمخشري** (ت:538هـ) عالم من علماء التفسير، كان له دور فعّال في بيان النص القرآني، وإعجازه، وبلاغته، وعنصر النحو في تفسيره كان له الحظ الأوفر من خلال التخريجات والقراءات النحوية التي كان يجريها على الآيات القرآنية فبحثي جاء موسوما بـ: **"أهمية القراءة النحوية في استقراء دلالة النص القرآني- الزمخشري نموذجا"** بمعنى: كيف نكشف عن المعنى في النص القرآني عن طريق النحو والإعراب، والتأويل النحوي، ووجهنا اهتمامنا إلى المفسر المعتزلي الزمخشري، كونه يستخدم التأويل النحوي بكثرة من أجل توضيح الدلالة، ولعله أشهر كتب التفسير في هذا المجال.

لقد تحدثت كتب كثيرة عن منهج الزمخشري في تفسيره، بل وحتى في أسلوبه اللغوي في كتاباته اللغوية، قدماء ومحدثين، **فالدراسات السابقة** التي تبحث عن القضايا اللغوية التي عالجها الزمخشري في اجتهاداته الممثلة في كتبه خاصة "الكشاف" كثيرة نذكر منها: "الانتصاف" للشيخ أحمد بن محمد بن منصور المنير الإسكندري المالكي (ت: 680هـ).

وبالنسبة للدراسات الحديثة فهي كثيرة ومتنوعة القراءة؛ لأنها تطرقت لمواضيع مختلفة في "الكشاف"، فتحدثت عن شواهده، ومنهجه في التأليف، ومنها ما ارتبط بالقراءات وكيفية اعتمادها كحجة، ومنها ما تعلق بالبلاغة والبيان، ولعل أكثرها تعرض لقضايا النحو والإعراب، والتوجيه النحوي لآيات الذكر خاصة ما ارتبط بأصول المعتزلة؛ لأن الزمخشري وظف النحو كآلية لخدمة مذهبه، ونذكر أشهر هذه الدراسات:

"الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري"لصاحبه فاضل السامرائي، وهناك الكثير من المخطوطات التي تكلمت عن منهج الزمخشري في "الكشاف" وحتى "المفصل" و"أساس البلاغة"، والعديد من الرسائل الجامعية التي تناولت بالبحث والتحليل منهج الزمخشري في تفسيره، وهذا إن

دل فإنه يؤكد على قيمة الجهد المبذول من قبل الزمخشري في كتاباته، وعلى المكانة العلمية التي حظي بها من بين العلماء.

وما يميز بحثي عن هذه الدراسات هو التركيز على القراءة النحوية التأويلية للزمخشري في النص القرآني، واستبيان الحجج التي جاء بها لتأكيد المعنى في كشافه، وذكرت بعض التوجيهات النحوية التي أجراها على غير قياس النحاة من أجل تأكيد معتقد اعتزالي، وكيفية توجيه الزمخشري لبعض القراءات خدمةً لمذهبه.

سبب اختياري للموضوع؛ هو اهتمامي بالدراسات اللغوية في كتب التفسير، والتي تكشف عن أسرار النص القرآني ونظمه. والسبب الثاني هو رغبتي في معرفة كيفية التأويل النحوي في النص القرآني وكيف يتم توجيه هذه الآلية لخدمة معتقد مذهب من المذاهب الدينية.

أما عن **الأهمية العلمية** للبحث فتظهر من خلال كشف آليات القراءة النحوية في النص القرآني، ومدى اختلاف التأويل وتعدده عند علماء التفسير عن طريق النحو، وكيف تؤثر هذه القراءة على المعنى، وتجعله يختلف ويتنوع.

فالهدف من دراستي هو إبراز فاعلية النحو والتأويل النحوي في فهم النص القرآني، والكشف عن جهود **الزمخشري** النحوية في تفسيره "**الكشاف**".

والإشكالية التي يطرحها البحث هي: كيف أطر الزمخشري النحو وجعله وسيلة فعّالة لقراءة النص القرآني، وكيف مكّنه التأويل النحوي من تفسير الآيات على حسب ما يناسب أصول مذهبه؟.

ولحل هذه الإشكالية اتبعنا **المنهج** الوصفي التحليلي من أجل الوصول إلى هدف البحث، وذلك من خلال وصف ماهية القراءة، وكيفيتها في النص القرآني، والأسباب التي جعلتها تختلف عند علماء التأويل، كما تتبعنا من خلال هذا المنهج جهود الزمخشري اللغوية خاصة النحوية منها، من خلال كتبه وأهم القضايا اللغوية التي تكلم عنها، والمنهج التحليلي الذي كان حاضرا من خلال شرح المسائل النحوية وتحليلها، وكيفية توجيهها النحوي من قبل العلماء خاصة الزمخشري.

وحتى ينهض البحث بالمهمة التي أُنيطت به، ويحقق الهدف الذي يصبو إليه، فقد اشتمل على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، ومجموعة من الفهارس.

فالمقدمة كانت تعكس جوانب البحث، وتكشف عن هيكله، والمادة اللغوية التي كونته، ومن خلال الإشكال المطروح والخطة المتبعة والمنهج المعتمد وغيرها من عناصر المقدمة.

أما **الفصل الأول** فعنوانه: **"ماهية القراءة وأنواعها"**.

وتندرج تحته ثلاثة مباحث:

- تنوع طرق القراءة في النص.
- القراءة في النص القرآني.
- قراءة في مستويات علم المعنى.

وقد تعرض الفصل إلى تعريف القراءة مع التركيز على أنواعها، والقراءة في النص القرآني من خلال التفسير والتأويل، وأهم عنصر موجود في الفصل هو أسباب التعدد القرائي عند علماء التأويل في النص القرآني.

كما تحدث الفصل أيضاً عن مستويات التحليل الدلالي الذي يرتبط كثيرًا بوضوح المعنى، ومدى تفاعل هذه المستويات فيما بينها من أجل وضوح الدلالة.

و**الفصل الثاني** جاء تحت عنوان: **"قراءة في جهود الزمخشري اللغوية"** وشمل المباحث التالية:

- التعريف بشخصية الزمخشري.
- مفاهيم لغوية في كتب الزمخشري.
- منهج الزمخشري في تفسيره

وتتلخص مضامينه في محاولة إبراز جهود الزمخشري اللغوية خاصة الكتب التي ارتبطت بالنحو والبلاغة، وأهم مبحث فيه هو تبيان جهوده، ومنهجه في تفسيره الكشاف، ومكانة هذا التفسير وقيمته عند العلماء.

وجاء **الفصل الثالث** معنونا بـــ: **"القراءة النحوية للزمخشري في النص القرآني"** ومباحثه هي:

- التأويل النحوي في النص القرآني.
- التأويل النحوي عند الزمخشري .
- قراءات نحوية للزمخشري في التركيب النصي للقرآن الكريم.

والهدف من الفصل هو التعريف بالتأويل النحوي في القرآن الكريم، وأسباب اختلاف العلماء في التوجيه النحوي للنص القرآني، بحيث ذكرنا أمثلة عن تأويل الزمخشري النحوي، وكيفية توظيفه لهذه الآلية في الكشف عن المعنى.

أما **الفصل الرابع** فجاء تحت عنوان: **"التوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند الزمخشري"** وتتمثل مباحثه فيمايلي:

- ماهية علم القراءات القرآنية.
- الدلالة النحوية للقراءات القرآنية.
- الاحتجاج بالقراءات الشاذة لبيان القاعدة النحوية.

يكشف الفصل عن أهمية القراءات القرآنية في اختلاف التأويل وتعدده، وكيف وجه الزمخشري القراءات من خلال النحو إلى تأييد معتقده الاعتزالي، وركزنا على القراءات الشاذة، وتوجيهها النحوي عند الزمخشري؛ لأنها من أكثر الشواهد التي اعتمدها في تخريجاته النحوية.

وفي **الخاتمة** سجلت أهم الحقائق العلمية والنتائج التي انتهى إليها البحث.

إنّ **قيمة المصادر والمراجع** في مثل هذه المواضيع مع وفرتها وتنوع مباحثها المتعلقة بالنحو وتوظيفه في خدمة المعنى القرآني، تعكس بصورة واضحة الجهود التي بذلت والتي مازالت تبذل من قِبل العلماء الذين اهتموا بأسلوب القرآن الكريم، وإعجازه اللغوي. أما بالنسبة لقيمة مصادر ومراجع البحث فقد كانت متوفرة ومتنوعة من مصادر كـــ"الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل" للزمخشري، مع مجموعة من كتب التفسير والمعاجم، بالإضافة إلى مجموعة من المراجع، خاصة الكتب الحديثة من مثل "الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري" لفاضل السامرائي، مع مجموعة من المجلات والمخطوطات كلها تهتم بقضايا النحو في التفسير، فضلاً عن اهتمامها بجهود الزمخشري اللغوية.

ولكن أثناء بحثي في هذا الموضوع، وجدت صعوبة في ضبط زواياه، لأن الموضوع مرتبط بعلوم أخرى غير علم النحو عند الزمخشري، فوجدت صعوبة في الفصل بين النحو والصرف والقراءات والصوت لأنها عند الزمخشري موظفة في تخريج الدلالة، وكان للسياق الحضور القوي في هذه التخريجات النحوية في التفسير ،أما الصعوبة الثانية التي واجهتني هي أن القراءة في الكشاف للزمخشري تحتاج إدراك وتتبع دقيق لشرحه وتحليله؛ لأنه يوظف العلوم اللغوية جميعها في وقت واحد من أجل توضيح المعنى، مثل التوظيف النحوي والبلاغي في الشرح أو التحدث عن البيان والإعجاز والنحو من خلال علم البيان أو المعاني دون الفصل بين هذه العلوم.

حاولت من خلال بحثي هذا أن أقدم مادة لغوية غنية بمعلومات مرتبطة بالتأويل النحوي خاصة عند الزمخشري، واكتشفت من خلال هذا البحث جهود الزمخشري اللغوية في كتبه، فالهدف من هذا البحث هو التأكيد على ضرورة التسلح بالنحو والإعراب من أجل فهم النص القرآني أولاً ، و فهم مقاصد المفسرين والمؤولين للنص القرآني، وكيفية توجيههم النحوي لآيات الذكر الحكيم ثانيًا.

وبعد فإنني **أشكر الله تعالى** إن وُفّق عملي إلى ما يصبو إليه كل باحث، ثم أوجه شكري مع عرفاني وكل احترامي إلى الأستاذ الدكتور "**قادة عقاق**" لقبوله الإشراف على هذا البحث المتواضع، وعلى ما بذله من نصائح وتوجيهات كانت نعم العون.

والله نسأل أن يجعل عملي هذا عملاً نافعًا لكل قارئ يطّلع عليه وكل مهتم بمثل هذه المباحث.

فإن كنت قد وُفّقت فيما قصدت إليه فذلك فضل من الله ورحمة منه، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان-أعاذنا الله وإياكم منه- وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب.

الطالبة :

سعاد ميس

الفصل الأول

ماهية القراءة وأنواعها

- تنوع طرق القراءة في النص
- القراءة في النص القرآني
- قراءة في مستويات علم المعنى

أ.تنوع طرق القراءة في النص:

توطئة:

إنّ عملية القراءة التي يقوم بها الإنسان بمختلف الطرق التي يدركها أو التي يعالج بها قضايا مختلفة في علوم متنوعة، أو التي يعالج بها قضايا مختلفة في علوم متنوعة، أو التي وجد نفسه يتعامل بها، ركن هام وأساسي للتواصل مع الغير، فالقراءة من مجالات النشاط اللغوي المتميز في حياة الإنسان، ومن أبرز دعائم بناء عملية التعلم والتعليم.

كما أنّ الهدف من قراءة أي كتاب يتوقف على موضوعه، فإن كان كتابا في علم من العلوم فإنّ الهدف من قراءته اكتساب المعرفة، وإذا كان كتابًا تاريخيًا كان الهدف اتخاذ العبرة من أحداث الماضي وتدبر شؤون الحاضر والمستقبل، وإذا كان كتابًا أدبيًا كان الهدف التذوق الفني وما قد يصحبه من متعة روحية، وتهذيب أخلاقي وهكذا. فالقراءة هي عين المعرفة وغذاء العقل، إنها السبيل الأول لتوسيع المدارك وتطوير المعلومات، وكسب الثقافة، والمحرض على الإبداع والابتكار بل هي حجر الأساس في الأمم ورقي الشعوب والأمة الواعية والمتفوقة هي الأمة القارئة.

فما هي القراءة؟ وكيف تكون القراءة في النص القرآني؟.

1.تعريف القراءة:

أ.تعريف القراءة لغة: القراءة مصدر قرأ، وهي «الجمع والضم، يقال: قرأ الشيء جمعه وضمه»[1]، أي ضم بعضه إلى بعض، وقرأت الشيء قرآنا جمعته وضممت بعض إلى بعض.

«قرأهُ يقرؤُه قرءًا وقراءةً وقُرآنًا فهو مقرُوء...وقرأت الكتاب قراءة وقرآنا ومنه سمي القرآن. وأقرَأَهُ القرآن، فهو مقرئُ»[2].

ب.اصطلاحا: مصطلح القراءة دال على جملة من المعاني أهمها:

1 – القاموس المحيط، مجمد الدين الفيروزابادي، ت: مكتبة تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة، ط02، سنة: 1987م، باب (الهمزة)، فصل القاف ، ص: 62.

2 – لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة، مادة (قرأ)، ج3563/41.

أن القراءة هي «مهارة فهم النص واستيعابه، وحسن التعبير عنه، كذا الإفادة منه في الكتابة والتأليف والإبداع والابتكار عند الحاجة»[1]، أما بالنسبة لعلماء القراءات فهي: «ضم العناصر اللغوية بعضها إلى بعض في النطق»[2].

وينظر **عبد القادر سلامي** إلى القراءة على أنها: «تأدية ألفاظ النص وتتبعها نظرا أو نطقا. ويعتمد القارئ في ذلك مستويات كالأداء والحفظ والفهم والتذوق،... فهي آلية تفكيك الشفرة اللغوية المتمثلة في تداخل شبكة العلامات والإشارات اللغوية ضمن سياق محدد تعدّ الجملة وحدته الأولى، وبما يكفل الوقوف على بنية النص الأساسية»[3]. ويقصد الكاتب بمستوى الأداء الصور الصوتية، أما مستوى الحفظ فيتمثل في الاهتمام بالعلاقات الصوتية والمعنوية من خلال قراءات متتالية أو متقطعة أو متصلة، وهي شائعة في المدارس.

أما مستوى الفهم فيعتمد على القراءة المتأنية، نفهم من خلالها معاني التراكيب والألفاظ عن طريق عملية التحليل والتركيب، وهذا النوع نجده عند المعلمين وفي الجامعات، ومستوى التذوق يريد الكاتب من خلاله عملية تحليل البنى السطحية والعميقة، وقراءة المعنى الخفي غير الظاهر من الجمل.

2.أنواع القراءة:

قبل ذكر الأنواع يجب أن أنبه القارئ الكريم إلى أن المادة اللغوية، والبحوث في هذا المجال – القراءة وتطبيقاتها الميدانية– قليل جدًا في الوطن العربي وأنني لم أجد ما كنت أبحث عنه إلا القليل منه على عكس الدراسات الغربية التي اهتمت بهذا النشاط، وتوسعت في تطبيقه من مبدأ أنه زاوية مهمة في عملية التعليم والتكوين.

1 – فن القراءة، أهميتها، مستوياتها، مهاراتها، أنواعها، عبد اللطيف الصوفي، دار الفكر، دمشق، ط02، سنة: 2008م، ص: 33.

2 – علم القراءات نشأته وأطواره،أثره في العلوم الشرعية، نبيل بن محمد ابراهيم آل إسماعيل، مكتبة التوبة، السعودية،ط01،سنة: سنة: 1419ه–2000م، ص: 16.

3 – تحليل الخطاب... مقدمة للقارئ العربي، عبد القادر سلامي، دار المعرفة، سنة: 2007م، ص: 07.

كما أنّ موضوع بحثي مرتبط بالقراءة النحوية في النص القرآني، أي التركيز على الجانب التأويلي النحوي والإعرابي في التركيب النصي للقرآن الكريم.

للقراءة أنواع قائمة على أربعة حيثيات تنطوي تحت كل منها جملة من الأنواع وهي:

أ.من حيث التهيؤ الذهني للقارئ: وينقسم هذا النوع من القراءة إلى قسمين:

1.القراءة للدرس: ترتبط هذه القراءة بمطالب المهنة، وغير ذلك من النشاط الحيوي، الغرض منها: «علمي يتصل بكسب المعلومات، والاحتفاظ بجملة من الحقائق، ولذلك يتهيّأ لها الذهن تهيّؤا خاصًا، فنجد في القارئ يقظة وتأملا وتفرغًا، كما يبدو في ملامحه الجد والاهتمام وتستغرق قراءاته وقتًا أطول وتقف العين فوق السطور وقفات متكررة طويلة أحيانا ليتم التحصيل والإلمام، وقد تكون للعين حركات رجعية للاستذكار والربط وغير ذلك»[1]، ونتيجة هذه القراءة هي الاحتفاظ بالمعلومات المقروءة لوقت أطول واستحضارها عند الحاجة.

2.القراءة للاستمتاع: ترتبط هذه القراءة في الرغبة بقضاء وقت الفراغ بسرور ومتعة، والدافع إلى مثل هذا النوع من القراءة إما حب الاستطلاع وفي هذه الحالة يكون المقروء من الموضوعات الواقعية، وإما الرغبة في الفرار من الواقع وأثقاله وجفافه، والتماس المتعة والسلوى وقد يكون المقروء في هذه الحالة من صنع الخيال[2]، ونلمس هذا النوع بكثرة عند كبار السن ومن غير أهل الاختصاص للموضوع المقروء.

ب.من حيث أغراض القارئ: تنقسم إلى الأنواع التالية:

1.القراءة لتكوين فكرة عامة عن موضوع متسع: كقراءة تقرير أو كتاب جديد وهذا النوع يعد من «أرقى أنواع القراءة، وذلك لكثرة المواد التي ينبغي أن يقرأها الإنسان في هذا العصر

1 – الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، ابراهيم عبد العليم، دار المعارف، القاهرة، ط15، سنة: 1994م، ص: 74.

2 – ينظر: تطوير مناهج تعليم القراءة في مراحل التعليم العام في الوطن العربي، خاطر محمود رشدي ومكي الطاهر أحمد وشحاتة حسن، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، سنة: 1983م، ص: 156.

الحديث الذي زاد فيه الإنتاج العقلي زيادة مطردة» [1]، ويمتاز هذا النوع من القراءة بالوقفات في أماكن خاصة لاستيعاب الحقائق وبالسرعة مع الفهم في الأماكن الأخرى.

2.القراءة التحصيلية: ويقصد بها «الاستذكار والإلمام وتقتضي هذه القراءة التريّث لفهم المسائل إجمالاً وتفصيلاً وعقد الموازنة بين المعلومات المتشابهة والمختلفة مما يساعد على تثبيت الحقائق في الأذهان» [2]، لهذا تأخذ وقتًا أطول وتحتاج إلى الصبر والتمعّن في المادة المقروءة.

3.القراءة لجمع المعلومات: وفيها يرجع القارئ إلى عدة مصادر يجمع منها ما يحتاج إليه من معلومات خاصة، وذلك كقراءات الدارس الذي يعد رسالة أو بحثا، ويتطلب هذا النوع من القراءة مهارة في التصفّح السريع، وقدرة على التلخيص ويمكن تدريب التلاميذ على هذا النوع من القراءة بتكليفهم بإعداد بعض الدروس بعد تزويدهم بالمراجع اللازمة[3]، ونجد هذا النوع من القراءة موجود بكثرة في الجامعات خاصة عند طلبة التخرج.

4.القراءة النقدية التحليلية: كنقد كتاب أو أي إنتاج عقلي للموازنة بينه وبين غيره، وهذا النوع يحتاج إلى مزيد من التروي والإمعان والمتابعة والتمحيص، ولذا فإنه لا يقدر على مزاولته إلا من أوتي حظا عظيما من الثقافة والنضج والاطلاع والتحصيل والفهم[4]، ولعل هذا النوع هو السائد من أنواع القراءة بكثرة عند الطبقة المثقفة في العصر الحالي، فمعظم القراءات التي يتم طبعها وتداولها عبارة عن قراءات نقدية تحليلية.

ج.التقسيم على أساس السرعة:

تختلف السرعة في القراءة باختلاف الغرض من القراءة ونوع المادة المقروءة، وتنقسم إلى:

---

[1] – الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، إبراهيم عبد العليم، ص: 73

2 – طرق تعليم الأطفال القراءة والكتابة، عبد الرحمان حسين راضي، ومصطفى زايد خالد، دار الكندي للنشر والتوزيع، سنة: 1989م، ص: 21.

[3] – ينظر: الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، إبراهيم عبد العليم، ص: 73

4 – ينظر: فن التدريس للتربية اللغوية، سمك محمد صالح، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، سنة: 1979م، ص: 341.

1.القراءة الخاطفة: هي أسرع أنواع القراءة وتستخدم عادة للبحث عن المراجع أو لتحديد مادة علمية معينة، أو لمراجعة قصة مألوفة أو للحصول على فكرة عامة عن موضوع ما.

2.القراءة السريعة: وهي أقل سرعة من الخاطفة وتستعمل للحصول على الأفكار الرئيسية عن الموضوع، أو بعض التفاصيل القليلة التي تستمد من مادة مألوفة.

3.القراءة العادية: وتستخدم للإجابة عن سؤال معين، أو لمعرفة العلاقة بين التفاصيل والفكرة العامة، أو لقراءة مادة متوسطة الصعوبة[1].

4.القراءة الدقيقة المتأنية: وتستخدم للتمكن من المادة، و«لمعرفة التفاصيل وتسلسلها، ولمتابعة التوجيهات، ولحل المسائل، والقراءة الصعبة نسبيا، وقراءة الشعر، والقراءة للتذكر وللحكم على المادة المقروءة» [2].

د.التقسيم على أساس الأداء:

تنقسم القراءة من حيث شكلها العام في الأداء إلى نوعين قراءة جهرية، وقراءة صامتة، ونبدأ بالقراءة الجهرية.

1.القراءة الجهرية: هي عبارة عن ترجمة الرموز الكتابية بمعنى «ذلك النوع من القراءة الذي يتلقى فيه القارئ ما يقرؤه عن طريق العين وتحريك اللسان واستغلال الأذن، وأساس ذلك النطق بالمقروء بصوت عال يسمعه القارئ وغيره»[3]، فالقراءة الجهرية هي قراءة عن طريق العين واللسان إضافة إلى الأذن وذلك من أجل تلقي القارئ ما يقرؤه، ثم الجهر بصوت عال من أجل سماعه.

---

[1] – ينظر: برنامج مقترح لتنمية مهارات القراءة الصامتة وأثره في تحسين مستوى التحصيل الدراسي، دراسة تجريبية على عينة من طلاب الصف السادس الابتدائي بمدينة الرياض، خالد بن عبد الله الراشد، إشراف: طريف شوقي محمد فرج، كلية التربية، قسم علم النفس، جامعة الملك سعود، الرياض، سنة 2001، ص: 19

2 – سرعة القراءة، التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، محمد عبد الغني إبراهيم، العدد الثامن بعد المائة، ص: 115–122. نقلا عن: المرجع نفسه، ص/ 19.

3 – فن التدريس للتربية اللغوية، سمك محمد صالح، ص: 274.

2.القراءة الصامتة: هي القراءة التي تعتمد على «البصر دون النطق الصوتي العلني»[1]. ومن هنا نصل إلى القول بأنّ القراءة الصامتة هي ذلك النوع من القراءة التي تتوفر فيها السرعة والفهم وعدم تحريك الشفتين فهي تعتمد بشكل كبير على البصر دون النطق.

وتختلف أنواع القراءة حسب الغرض منها، وحسب المادة المقروءة، وهي مجال واسع للبحث، تتداخل فيه عناصر مهمة في عملية الفهم والتواصل، لذا موضوع القراءة يحتاج بحث مستقل ودراسة ميدانية تطبيقية نستفيد منها.

1 – التقييم التربوي الهادف، عطية نعيم، دار الكتاب اللبناني، بيروت، سنة: 1970م، ص: 264.

ب.القراءة في النص القرآني:

1.الغاية من قراءة النص القرآني:

أهداف قراءة القرآن الكريم ترتبط بموضوعه إلى حد كبير، فالقرآن ليس كتابا في علم من العلوم، وإن كان فيه من العلم ما يعجز العقل البشري عن الإحاطة به، والقرآن ليس كتابا في التاريخ، وإن كان فيه من القصص ما فيه عبرة لأولي الألباب، كما أنه ليس كتابا أدبيا، وإن كان فيه من جمال الأسلوب وروعة التعبير ما يعجز البشر عن الإتيان بمثله.

فموضوعه هو هداية البشرية إلى منهج **الله تعالى** الذي اختاره لها، وكانت قراءته من أهم ما يحرص المسلمون على تعلمه وتعليمه والمداومة عليه، حتى **قال ابن خلدون:** «اعلم أن تعليم الولدان للقرآن شعار الدين، أخذ به أهل الملة، ودرجوا عليه في جميع أمصارهم، لِمَا يسبق فيه إلى القلوب من رسوخ الإيمان وعقائده من آيات القرآن، وبعض متون الأحاديث، وصار القرآن أصل التعليم الذي ينبني عليه ما يحصل وبعد من الملكات، وسبب ذلك أن التعليم في الصغر أشد رصوخا، وهو أصل لما بعده؛ لأنّ السابق الأول للقلوب كالأساس للملكات، وعلى حسب الأساس وأساليبه يكون حال ما ينبني عليه»[1].

إنّ تتبع ما ورد في القرآن والأحاديث النبوية عن قراءة القرآن، وما تضمنته سيرة السلف من تعلق بالقراءة والحرص عليها يوضح جوانب من الأهداف والغايات التي تتحقق من قراءة القرآن، والتي تتمثل في كون القراءة وسيلة من وسائل الدعوة، وكونها عبادة تزكو بها النفوس، وهي أيضا أساس للفقه والعمل.

إذن الهدف الأساسي من قراءة القرآن مع كونها عبادة، هو «التفهم للمعاني التي تتضمنها الآيات الكريمة، والتطبيق لما تتضمنه من أحكام، وقد قال **الله تعالى** في وصف القرآن: ﴿**كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ (ص:29) كما حث **الله تعالى** على تفهم معانيه **بقوله:** ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا**

1 – المقدمة، ابن خلدون، بيروت، ص: 537.

كَثِيرًا﴾ (النساء: 82) وقال: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا**﴾ (محمد: 24)، ... وقال العلماء: تُكره قراءة القرآن بلا تدبر...» [1].

نخلص إلى أنّ قراءة القرآن يُقصد بها تدبر حلاله وحرامه وأوامره ونواهيه وعبره وعظاته، إنها إذن «قراءة ما هو غائب وبعيد عن الحس البصري، وما الحكمة المقروءة إلا كلمة الوحي والإعلام الخفي، وما القراءة إلا هناك حيث العمق»[2].

فبشرى لأهل القرآن خاصة الله وخيرته وأصفيائه الذين خصهم **الله تعالى** بفهم كتابه، وتفسير كلامه، فهم يتلونه حق تلاوته، ويرعونه حق رعايته، ويتدبرونه حق تدبره، ويسترشدون من هدايته، ولا يلتمسون الهدى في غيره **قال الله تعالى:** ﴿**إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا**﴾[3].

2.لغة القرآن الكريم:

فالقرآن الكريم قُدسّيٌ في مصدره، بليغ معجز في أسلوبه، فهو خير ما اشتغل به العلماء؛ تعليما وتفسيرًا وتفهُّمًا، ودراسةً واستنباطًا، كتابُ الله، بإيضاح غامضه، وبيان محكمه ومتشابهه، والكشف عن أسراره؛ لأنه جاء بأفصح الألفاظ وأحسن نظم التأليف فهو "المعجزة"[4] لا يأتي عليها الزّمان، ولا يؤثر فيها اختلاف الأحوال مهما امتد الدّهر وطال، فهو: « كلام الله المعجز

1 – محاضرات في علوم القرآن، غانم قدوري الحمد، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان–الأردن–، الطبعة الأولى، سنة: 2003م، ص: 95.

2 – الإعجاز القرآني التبيان، التكوّن، القراءة، عباس أمير، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص: 272.

3 – الإسراء: 09.

4–«اسم فاعل من "أَعْجَزَ" لحقته تاء التأنيث، ثم صارت تطلق على ما يأتي به النّبيّ من فعل خارق للعادة يؤيّد به نبوته، والمراد بإعجاز القرآن كونه أمرًا خارقًا للعادة، لم يستطع أحد معارضته برغم تحدّيه لهم وتصدّيهم لمعارضته». نقلا عن: (قاموس القرآن الكريم، نخبة من العلماء والباحثين، مؤسّسة الكويت للتّقدم العلمي، ط2، سنة: 1418هـ–1997م، ص: 119).

المتزّل على النبي محمد - **صلى الله عليه وسلّم**- المكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر المتعبد بتلاوته»[1]، إضافة إلى ذلك امتيازه بجمال العبارة، وروعة الأسلوب، وكمال التناسق.

و قد اعتبر معظم العلماء فصاحة الألفاظ القرآنية أحد وجوه إعجاز القرآن، وينقل **عبد الله شحاته** قول **إبن عطية** (ت: 546هـ) في ذلك: «الصحّيح والذي عليه الجمهور والحُذّاق في أوجه إعجازه أنه بنظمه وصحة بيانه، وتوالي فصاحة ألفاظه»[2].

ويصف **مصطفى صادق الرافعي** ألفاظ القرآن **فيقول**: «ألفاظٌ إذا اشتدت فأمواج البحار الزاخرة، وإذا هي لاَنت فأنفاس الحياة الآخرة، تذكر الدنيا فمنها عمادها ونظامها، وتصف الآخرة فمنها جنّتُها وصرامها... نورٌ تبصر به في مرآة الإيمان وجه الأمان... ولا جَرَم أن القرآن سرُّ السماء، فهو نور الله في أفق الدنيا حتى تزول. ومعنى الخلود في دولة الأرض إلى أن تدول...»[3]، كما يُبدي **أحمد محمد سليمان** رأيه في إعجاز القرآن **قائلا**: «... أمّا جمال القرآن فلا حدّ له، فهو جميل في ظاهره، وجميل في باطنه، جميل في معناه، جميل في مبناه، جميل إذا سمعته، جميل إذا تلوته، يزداد حسنا كلّما أعدته... وقد بلغ أسلوبه أقصى درجات الإجادة والإحسان، فليس لمخلوق مهما أوتي من الفصاحة وقوّة الحجة أن يقترب بأسلوبه من درجته، كما أنّ ألفاظه وُضعت في خير مواضعها، في مواضع لا يمكن أن تبدّل بأحسن منها (أو مثلها)...»[4]، وهذه الكلمات تعكس بوضوح إعجاب الكاتب كغيره من العلماء والدارسين بأسلوب القرآن، فهو يأخذ حظّه الكامل من البيان والوضوح، دون اضطراب أو إخلال بالنص والمعنى. **قال عز وجل: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾**[5].

1- دراسات في علوم القرآن، أمير عبد العزيز، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة- الجزائر-، الطبعة الثانية، سنة: 1408هـ-1988م، ص: 103.

2- علوم القرآن والتفسير، عبد الله شحاته، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة: 1983م، ص: 108.

3- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان-،الطبعة الثامنة، سنة: 1425هـ-2005م، ص: 23-24.

4- القرآن والعلم، أحمد محمد سليمان، دار العودة، بيروت -لبنان-، الطبعة الخامسة، سنة: 1981م، ص: 15.

5- الكهف: 109.

وبما أن القرآن جوهر ومرتكز العبادة، ودستور الأمة، وشريعة الله لأهل الأرض، والنّور الرّبّاني، فيه كل ما يحتاج إليه الإنسان، فكان لابد من فهمه، وإيضاحه ليسهل تناوله من خلال شرحه، ذلك ما يُفسّر اهتمام العلماء القدماء منهم والمحدثين، وعلى مختلف اتجاهاتهم الفكرية بالنص القرآني تفسيرًا وتأويلاً من خلال توظيف اللغة العربية نفسها التي نزل بها كتاب الله.

يرى **الهادي الجطلاوي** أنّ توظيف اللّغة كان من وجوهٍ أربعة في خدمة القرآن، فنجده **يقول**: «...توظيف اللّغة أداةً لتفسير القرآن، وتوظيفها ثانيا أداةً لتأويل القرآن، وتوظيفها ثالثا أداةً لبيان إعجاز القرآن، وتوظيفها رابعا تَعِلَّةً للخوض في مسائل الخلاف الصّرفية والنحوية خاصة...»[1]، حيث اختلف العلماء في تناولهم للعلوم اللّغوية عند تفسيرهم لآيات الذكر الحكيم، فقد«كانت المناهج المتّبعَة فيها لتحديد الدلالة مناهج مختلفة، وكان وعي العالِم بعملية استخلاص المعنى، وبالسّبل المؤدّية إليه، وبالقواعد المتحكّمة فيه وعيا متفاوتا بين المهتمّين بالدلالة»[2]؛ لأنّ هذه الدلالة تتطلب استعدادا يشمل علوم شتّى منها العلوم اللغوية وعلى مختلف مشاربها من نحو وصرف وبلاغة، وإدراك لمعاني الألفاظ، وعلم القراءات وغير ذلك من العلوم اللغوية، وعلم أصول الفقه، وعلم العقيدة وعلوم القرآن؛ تلك الأبحاث التي تتعلّق بهذا الكتاب المجيد، من حيث النُّزول، والجمع والترتيب والتدوين، والمكّي والمدني منه، ومعرفة أسباب النُّزول والناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه وغير ذلك، والغرض من هذه العلوم هو الفهم الصحيح لكلام **الله عزّ وجل**.

إنّ عملية تفسير القرآن تجربة في قراءة النص فريدة من نوعها إذ لا نظن أنه يوجد في الحضارة العربية من النصوص ما استقطب من الاهتمام وتعدد القراءة، وتنوع الأقوال، كالذي استقطبه النص القرآني، ومردّ ذلك إلى أمور فيه مميزة نذكر منها: أنه نص سماويّ، وأنه نص دين وتشريع، وأنه نص معجز، وأنّ فيه من الخصائص الأسلوبية ما يهيئه لاختلاف الفهم وتعدد التأويل[3].

1- قضايا اللغة في كتب التفسير المنهج –التأويل- الإعجاز، الهادي الجطلاوي، دار محمد علي الحامي، تونس، الطبعة الأولى، سنة: 1998م، ص: 09.

2- المرجع نفسه، ص: 384.

3 - ينظر: المرجع السابق، ص: 201.

فالتفسير هو: «مفتاح هذه الكنوز والذّخائر التي احتواها هذا الكتاب المجيد النّازل لإصلاح البشر، وإنقاذ النّاس، وتكريم الإنسان»[1]، وبالتالي مهمّة عملية التّفسير بالغة الأهمية ومفيدة في إدراك القصد من آيات الذكر الحكيم.

فما هو التفسير وما الفرق بينه وبين التأويل؟.

3.تفسير القرآن الكريم:

أ.تعريف التفسير لغة:

يُعتبر «التفسير مصدرا، على وزن (تفعيل)، وفعله الثلاثي (فسر) يقال: فَسرَ الشيء فَسْرًا، والفعل الماضي من التّفسير هو الرّباعي (فَسَّرَ)، يقال: فَسَّرَ الشيء تفسيرًا، والجذر الثّلاثي للكلمة هو (الفَسْرْ»[2].

و نجدها في القاموس المحيط: «[الفسر] والإبانة كشف المغطّى كالتّفسير والفعل كضرب ونصر»[3]. والتفسير هو:«الإيضاح والتبيين، ومنه **قوله تعالى:﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾**[4]، أي بَيَانًا وتفصيلاً»[5].

و نجد كذلك: «التّفسير: البيان وكشف المغطّى ثم استخدم مجازا في معنى كشف المراد من اللّفظ المُشْكَل»[6]، وكل هذه التّعاريف تُجمع على أن المعنى اللّغوي للتّفسير هو بيان الشيء وإيضاحه.

1- علوم القرآن والتفسير، عبد الله شحاته، ص: 337.

2- التّفسير والتأويل في القرآن، الخالدي صلاح عبد الفتّاح، دار النفائس، الأردن، الطبعة الرابعة، سنة: 1416هـ-1996م، ص: 23.

3- القاموس المحيط، الفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، مطبعة بولاق، القاهرة، سنة: 1289هـ، ج11/2.

4- الفرقان: 33.

5- التّفسير والمفسّرون، محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، سنة: 1409هـ-1988م، ج15/1.

6- قاموس القرآن الكريم، إعداد نخبة من العلماء والباحثين، ص: 170.

ب.تعريف التفسير اصطلاحا:

عرّفه **الزّركشي**[1] (ت: 794هـــ) **بقوله:** «التّفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيّه محمد – **صلى الله عليه وسلّم**– وبيان معانيه واستخراج أحكامه، وحُكمه واستمداد ذلك من علم العربية والنّحو، والتّصريف وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج إلى معرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ»[2]، وهذا دليل على إدراك العلماء القدماء أهمية علم التّفسير وضرورة الاستعداد له بمختلف العلوم لإدراك معنى الآيات القرآنية.

و ينقل **صبري المتولي** نظرة **ابن القيّم** (ت 751هـــ) في التفسير والذي يرى بأنّه: «إدراك الصّورة العلمية للخبر فيستقرُّ فهمه في الأذهان»[3]، بمعنى فهم معاني الخبر القرآني.

و يشرح **محمد الصالح الصديق** ماهية علم التّفسير **فيقول:** هو «علم يُبحثُ فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد **الله تعالى** بقدر الطاقة البشرية، ويطلق التّفسير على الكتب التي تشرح كتبا أخرى»[4]، بمعنى أن علم التفسير يُوضّح كتاب الله، والتفسير يُطلق على كلّ كتاب، يشرح ويوضح المعنى المراد والمقصود من كتاب آخر، هذا بالنسبة لتعريف التفسير، وقد مرّ بمراحل، فما هي وما يميز كل مرحلة؟.

4.مراحل التّفسير:

أ.التّفسير بالمأثور: ويسمى التّفسير بالنّقل أو التّفسير بالرواية ويشمل:

1– هو بدر الدين محمد بن بهادر، فقيه شافعي من الكبار، ولد وتوفي بالقاهرة، أهم مؤلفاته: "البحر المحيط" و"الديباج في توضيح المنهاج". ينظر: (المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت–لبنان–، ط 10، ص: 337).

2– البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت–لبنان–، ط02، سنة: 1391هـــ–1972م، ج13/1.

3– منهج أهل السنّة في تفسير القرآن العظيم–دراسة موضوعية لجهود ابن القيم التفسيرية–، صبري المتولي، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 1986م، ص: 49.

4– البيان في علوم القرآن، محمد الصالح الصديق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون– الجزائر–، سنة: 1989م، ص: 283.

1.تفسير القرآن بالقرآن: هو أحسن طرق التّفسير، مثاله **قوله تعالى:** ﴿**وَالسَّمَاء وَالطَّارِقِ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ، النَّجْمُ الثَّاقِبُ**﴾[1]، فالنّجم الثّاقب«هو تبين للمقصود من الطارق»[2]. فقراءة القرآن تمكن لمن يريد تفسيره من الإدراك والإستعانة «بما جاء مُسهبًا على معرفة ما جاء موجزًا، وبما جاء مُبينًا على فهم ما جاء مجملاً، وليحمل المطلق على المُقيّد، والعام على الخاص، وبهذا يكون قد فسر القرآن بالقرآن»[3]، ولمن يُريد التوسع في هذا العنصر ننصح بالرجوع إلى كتاب "**التّفسير والمُفسّرون**"لمحمد حسين الذهبي، ونقول أن تفسير القرآن بالقرآن أحسن طرق التفسير.

2.تفسير الرسول صلى الله عليه وسلّم: ويقصد به السّنة المطهّرة من قول أو فعل، فقد فسّر الرسول – **صلى الله عليه وسلّم**– من القرآن ما أُشكِل على الصحابة من معانٍ وألفاظٍ، وكان مرجعهم في ذلك. **قال رسول الله صلى الله وسلّم:** «أَلاَ وإِنِّي قَدْ أُوتِيتُ الكِتَابَ ومِثْلَهُ مَعَهُ»[4]، ومثاله أنّ النبي – **صلى الله عليه وسلّم**– فسّر **قوله تعالى:** ﴿**الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ**﴾[5]، فقد أُشكِل لفظ "الظّلم"على الصّحابة، ما هو الظّلم هنا؟. ففسّر لهم بأنّ الظلم هو الشّرك، مصداقا **لقوله تعالى:** ﴿**وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ**﴾[6][7]، فهو يستند في تفسير (الظلم) إلى الآية الكريمة من القرآن.

3.تفسير الصحابة: وذلك باستنادهم على القرآن والسّنة المطهّرة، وأسرار اللغة وعادات العرب، ومعرفة أحوال اليهود والنصارى، وسعة الفهم والمعرفة. وتفسيرهم مُعتمَد فقد «كان

1- الطّارق: 01...03.

2- دراسات في علوم القرآن، أمير عبد العزيز، ص: 157.

3- التّفسير والمفسّرون، محمد حسين الذهبي، ج40/1.

4- رواه أبو داود. نقلا عن: (دراسات في علوم القرآن، أمير عبد العزيز، ص:149).

5- الأنعام: 82.

6- لقمان: 13.

7- ينظر: دراسات في علوم القرآن، أمير عبد العزيز، ص: 157.

الوحي يترل بين أظهرهم، فوقفوا على أسباب نزوله، ولهذا كان النّقل عنهم أمرا ضروريا جدّا»[1]، إضافة إلى ذلك تمكنهم من الفصاحة، وسلامة الفطرة وصفاء النّفوس.

يقول ابن القيم (ت:751هـــ): «فالصحابة أخذوا عن **رسول الله - صلى الله عليه وسلّم-** ألفاظ القرآن ومعانيه؛ بل كانت عنايتهم بأخذ المعاني أعظم من عنايتهم بأخذ الألفاظ، يأخذون المعاني أولا ثمّ يأخذون الألفاظ، ليضبطوا بها المعاني حتّى لا تشذّ عنهم»[2]، ونذكر من هؤلاء الصّحابة: الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عبّاس وعبد الله ابن الزبير ...إلخ[3].

4.تفسير التّابعين: لّما كانت الحاجة إلى نشر الإسلام والدعوة إلى حفظ القرآن، كان لِزاما على الصحابة السّفر والتّفرق في البلاد من أجل نيل شرف الجهاد والدعوة إلى الإسلام، وقد «حمل هؤلاء معهم إلى هذه البلاد التي رحلوا إليها ما وعوه من العلم وما حفظوه عن **رسول الله - صلى الله عليه وسلّم**- فجلس إليهم كثير من التابعين يأخذون العلم عنهم، وينقلونه لمن بعدهم، فقامت في هذه الأمصار المختلفة مدارس علمية -أساتذتها الصحابة- وتلاميذها التابعين»[4]، وأشهر هذه المدارس: "مدرسة التّفسير بمكّة" وأستاذها **عبد الله ابن عبّاس**- رضي الله عنه- وأشهر تلاميذه من التّابعين: **سعيد بن جبير ومجاهد بن جبير وعكرمة مولى عبّاس** ... وغيرهم. و"مدرسة التّفسير بالمدينة"و أستاذها: **أُبي بن كعب**-رضي الله عنه- وأشهر تلاميذه من التابعين: أبو العالية الرّياحي، ومحمد بن كعب القرظي، وزيد بن أسلم، و"مدرسة العراق"و أستاذها : **عبد الله بن مسعود** - رضي الله عنه- وأشهر تلاميذه من التّابعين: علقمة بن قيس، ومسروق بن الأجدع، والأسود بن زيد[5]، والحسن البصري الذي قال: «و الله ما أنزل الله آية إلاّ أحب أن يُعلَم فيما أُنزِلَت وما يعني

1- منهج أهل السنّة في تفسير القرآن الكريم، صبري المتولي، ص: 65.

2- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم الجوزية، تحقيق: زكريا علي يوسف، مطبعة الإمام، مصر، د. ت، ص: 458.

3- ينظر: التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، ج64/1.

4- المصدر نفسه، ج103/1.

5- ينظر: المصدر نفسه، ج104/1...127.

بها»[1]. ولتفسير الصحابة والتّابعين فضل كبير في توضيح معاني الذّكر الحكيم، وهذا يدل على مترلتهم في العلم وتمكّنهم منه[2].

و بعد عصر الصّحابة والتّابعين ابتدأ التدوين لحديث **رسول الله -صلى الله عليه وسلّم-** وقام المفسّرون في هذه الفترة بتدوين تفاسير الرسول الكريم، والصحابة والتّابعين، ولكن بصورة منظّمة وبكَمٍ أكبر من المعلومات، ثمّ انفصل التّفسير عن الحديث وأصبح علمًا قائما بذاته، ورُتّب حسب المصاحف ثمّ توسّع التّفسير بعد ذلك، ودخل الوضع في التّفسير، والتبس الصحيح بالعليل، وتأتي الفترة الممتدة من العصر العباسي إلى يومنا هذا فقد توسع واختلط فيه الفهم العقلي بالتفسير النّقلِي[3].

وأشهر ما دُوّنَ من كتب التفسير بالمأثور على سبيل الذّكر: "**جامع البيان في تفسير القرآن**" لابن جرير الطبري (ت:310هـــ)، و"**بحر العلوم**"لأبي اللّيث السمرقندي (ت:بعد 1483م)، "**الكشف والبيان عن تفسير القرآن**"لأبي إسحاق الثعلبي (ت:427هـــ)، و"**الدّر المنثور في التّفسير المأثور**" لجلال الدين السيوطي (ت:911هـــ)، و"**تفسير القرآن العظيم**"لأبي الفداء الحافظ ابن كثير (ت:774هـــ)[4].

ب.التّفسير بالدراية أو بالرأي:

و نقصد بلفظ "الرأي" «"الاجتهاد"المبنِي على أصول صحيحة، وقواعد سليمة متّبعة»[5]، وينقسم التّفسير بالرأي إلى قسمين: التّفسير المحمود والتّفسير المذموم.

و نقصد بالتّفسير المحمود ما كان بعيدا عن الهوى، و«ما كان صاحبه عارفا بقوانين اللّغة خبيرا بأساليبها، بصيرا بقانون الشّريعة»[6]، أمّا التّفسير الباطل أو المذموم هو ما كان «منبعثا عن

1- الجامع لأحكام القرآن، للإمام بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، مكتبة رحاب، الجزائر، الطبعة الرابعة، سنة: 1410هـــ-1990م، م73/1.

2- ينظر: المصدر نفسه، م73/1.

3- ينظر: التفسير والمفسّرون، محمد حسين الذّهبي، ج148/1.

4- ينظر: المصدر نفسه، ج201/1.

5 - التبيان في علوم القرآن، محمد علي الصابوني، طبع بمطابع دار البعث، قسنطينة، نشر مكتبة رحاب، الجزائر، ط03، سنة: 1986م، ص: 153.

6 - التبيان في علوم القرآن، محمد علي الصابوني، ص: 155.

الهوى، قائما على الجهالة والضلالة»[1]، وموقف العلماء من التّفسير بالرأي هو: بين منكر له إجمالا، وبين من جوز التّفسير بالرأي المحمود، ولكل منهم دليل على موقفه ورأيه.

ندرك من خلال ما سبق أنّ الاتجاه في التّفسير أو المنهج التّفسيري الذي كان سائدا، هو المنهج النّقلي، وبعد هذه الفترة ظهرت مناهج مختلفة، **يقول مصطفى الصاوي الجويني**: «...انقضى عصر الصّحابة والتّابعين، وابتدأت تتميز في تاريخ التّفسير مناهج في تناول المعنى القرآني منها المنهج اللّغوي والمنهج النّقلي، والمنهج التأويلي سواء كان عقليّا كلاميًّا أو صوفياً وجدانيًّا، ثمّ التّفسير القصصي. فأمّا المنهج اللّغوي فقام إثر إستحالة اللّسان العربي أعجميًا في حركة الفتح الإسلامي... وقام المنهج التأويلي في القرن الثاني الذي نشأت فيه الفِرق الدينية الإسلامية، وأخذت تنظر إلى القرآن من خلال فكريّاتها وكان لها نشاطها الملحوظ في ميدان التّفسير... وفي هذا القرن أيضا أخذ التصوّف ينشأ ويترعرع في ظروف عدّة منها: الحروب الأهلية الطويلة الدامية التي وقعت في عهد الصحابة، وبني أميّة، والتطرّف العنيف في الأحزاب السياسية... ثمّ موجات الشك والتعصب العقلي التي طغت على المسلمين في العصر العباسي الأول، والتطاحن المرّ بين أصحاب المقالات والفرق، والجمود على مذهب أهل السنّة من جانب العلماء، تحت تلك العوامل كلها وُجد الصوفية واتخذوا الإدراك الذوقي الذي لا أثر للعقل فيه آلة المعرفة... ووجد في تاريخ التّفسير القصصي، ودعا إليه أن منحى القصص في القرآن منحى نفساني لا يمسّ إلا جانب العظة والدرس والعبرة...»[2].

واستمر العمل بتفسير الرأي المحمود حتى ظهور بواكير الفِرق وهي:الخوارج، والروافض، والجبرية، والمعتزلة والشيعة... وغيرها من الفِرق «و على أيدي هؤلاء الفِرق انتقل الاتجاه العقلي في التفسير من صورته المحمودة... إلى صورته المذمومة التي تتمثل في الانتصار البغيض للأصول المبتدعة التي افتراها رؤوس الفِرق الحادثة في الملّة وأتباعهم»[3]، وكان ذلك الانتقال من أجل أهداف وغايات ترمي إليها هذه الفرق دون اهتمام بالتغيير الذي قد يحدث في التفسير، وكذا

1 – التبيان في علوم القرآن، محمد علي الصابوني، ص: 155.

2 –منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، مصطفى الصاوي الجويني، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ص: 12...14.

3 – منهج أهل السنة في تفسير القرآن الكريم، صبري المتولي، ص: 92–93.

التفريق بين صفوف المسلمين؛ لأنّ أهدافهم مختلفة وكانت أدواتهم متنوّعة.

5.تعريف التأويل:

أ.تعريف التأويل لغة:

عرّف **الشريف الجرجاني** (ت:843هـ) التأويل **قائلا:** «التأويل في الأصل الترجيع، وفي الشّرع صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا للكتاب والسّنة. مثل **قوله تعالى:** ﴿**تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾[1]، إن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيرا، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر، والعالم من الجاهل كان تأويلا»[2].

ونجد التأويل في "**مختار الصّحاح**": «التأويل ما يؤول إليه الشيء، وقد تأوّله تأويلا، وتأوّله بمعنى»[3].

وجاء في **لسان العرب:** «الأَوْلَ: الرّجوع، آل الشّيء يؤول أَوْلاً، ومآلا: رجع... وأَوّلَ الكلام وتأويله دبّره وقدّره وأَوّله وتأوّله فَسّرَه»[4].

أمّا **القرطبي** (ت:671هـ) فقد عرّفه **بقوله:** «و التأويل يكون بمعنى التّفسير كقولك: تأول هذه الكلمة على كذا، ويكون بمعنى ما يؤول الأمر إليه واشتقاقه من آل الأمر إلى كذا، يؤول إليه، أي صار وأوّلته تأويلا أي صيّرته»[5].

و يعرّفه **محمد علي الصابوني فيقول:** «أما التأويل: فهو ترجيح بعض المعاني المحتملة من الآية

---

1 –آل عمران: 27.

2 – التعريفات، الشريف الجرجاني علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان–، سنة: 1416هـ–1995م، ص: 40.

3 – مختار الصّحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، ضبط وتخريج وتعليق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى عين مليلة–الجزائر–، ص: 29.

4 – لسان العرب، ابن منظور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان–، الطبعة الأولى، سنة: 1413هـ–1993م، ج52/1.

5 –الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت، ج15/4.

الكريمة التي تحتمل عدّة معان... »[1].

و من المحدثين من عرّف التأويل لغةً **عمار ساسي فقال:** «أمّا التأويل: فأصله في اللغة من الأَوّل ومعنى قولهم ما تأويل هذا الكلام؟ أي إلام تؤول العاقبة في المراد به؟ **كقوله تعالى:** ﴿**يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ**﴾ أي يكشف عاقبته»[2]، بمعنى المراد من الكلام، والتّقرّب من المعنى المقصود.

ب.تعريف التأويل اصطلاحا:

نجد الكثير من العلماء الذين اهتموا بالتّعريف الدقيق لمفهوم التأويل لأجل التفريق بينه وبين التّفسير ويرى **الخالدي عبد الفتّاح** في كتابه "**التّفسير والتّأويل في القرآن** " أنّ :«من أدق التعاريف للتّأويل في الاصطلاح وأكثرها ضبطا، ما ذكره الرّاغب الأصفهاني (ت:502هـ) في "المفردات" قال: التّأويل هو ردّ الشّيء إلى الغاية المرادة منه، علما أو فعلا، فتأويل الكلام هو ردّه إلى الغاية المرادة منه، وإرجاعه إلى أصله، وإعادته إلى حقيقته التي هي عين المقصود منه، أو بعبارة أخرى: تأويل الكلام هو: ردّ معانيه وإرجاعها إلى أصلها الذي تُحمل عليه، وتنتهي هي إليه»[3]، بمعنى إرجاع معنى النّص إلى المراد منه في الأصل.

و يرى **عبد العزيز مجدوب** أنّ التّأويل هو: «إخراج دلالة اللّفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدّلالة المجازية مع توخي قواعد اللغة في التجوّز»[4]. ويشترط في ذلك البرهان والإثبات على الرأي المؤوّل وأن لا يقوم التأويل على الرغبات والظنون.

و هناك من يرى أنّ: «التّأويل صرف اللّفظ عن حقيقته إلى مجازه لقرينة اقتضته أو قصره على بعض مدلوله لذلك، وقد يكون قريبا فيكفي أدنى مُرجِّح وبعيدا فيحتاج إلى مرجِّح أقوى،

---

1 – التبيان في علوم القرآن، محمد علي الصابوني، ص: 62.

2 – المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن، عمار ساسي، دار المعارف، بوفاريك–الجزائر–، سنة: 2005م، ص: 152.

3 – التّفسير والتّأويل في القرآن، الخالدي صلاح عبد الفتّاح، ص: 33. وينظر: (المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني).

4 – أفعال العباد في القرآن الكريم، عبد العزيز المجدوب، الدار العربية للكتاب، سنة: 1985م، ص: 38.

ومتعسّف فلا يقبلُ»[1]، فيُفهَم من استعمال لفظ التّأويل أنّ مدلوله يعني الكشف عن المعنى الغير ظاهر، بمعنى ترجيح المعنى المحتمل بقرينة[2]دالة.

ذلك أنَّ التأويل: «...الأساس فيه صرف اللّفظ أو السّلوك أو الظاهرة مهما كانت عن معناها الظاهر إلى مرجوح يحتمله بأدلة تدل على ذلك الصرف، ولا يقوم على القطع بل يبقى دائما في مجال الظّن»[3].

و من هنا ندرك ضرورة وجود قرينة دالة على المعنى المرجوح، وهو ما يؤكده **محمد زمري بقوله**: «إنّ تعدد دلالات الألفاظ واندراجها في صيغ مختلفة، ومتنوّعة، إنّما يقودان الكلام الخطابي إلى احتمال معان شتّ قد تكون متقاربة أو متناقضة فيغمض التّركيب ويستعصي إدراك المراد، فمنه ما يقبله الفهم دون حاجة إلى قرينة، ومنه ما يأباه إلا بوجود قرينة دالة على القصد من الكلام، وقد تكون هذه القرينة نابعة من دلالة اللفظ أو من السياق، وقد تكون بعيدة عن دلالة اللّفظ»[4].

و يقرّر **علي حرب** أنّ التأويل: «احتمال قائم في القول، وإمكانية تقتضيه اللغة»[5]، نفهم مما تقدّم أن التأويل يوضح معنى غير ظاهر، ولا يكون التأويل إلاّ بقرينة، قد تكون لغوية أو غير لغوية –داخل النص أو خارجه–، ومن أجل الوصول إلى نتيجة مقبولة وتأويل صحيح؛ فإنّه لابد لنا من الالتزام بشروط التّأويل.

---

1 – البحر الزّخار الجّامع، ابن المرتضي أحمد بن يحي، دار الكتاب الإسلامي، جامع الفقه الإسلامي، (قرص مضغوط)، ص: 170. (قرص مضغوط)

2 – قرينة الكلام: «هي ما يصاحبه ويدلّ على المراد به». نقلا عن: (المنجد في اللغة والأعلام، مجموعة من العلماء، دار المشرق، بيروت–لبنان–، الطبعة الأربعون، سنة: 2003م، مادة [قَرَنَ]، ص: 625)، وهي (بمعنى الفاعلة: مأخوذة من المقارنة، وفي الاصطلاح أمر يشير إلى المطلوب). ينظر: (التعريفات، الشريف الجرجاني، ص: 174).

3 –الدلالة اللغوية وأثرها في تأويل النص القرآني عند المعتزلة والأشاعرة، دكتوراه: عرابي أحمد، مخطوط، سنة: 2003م، جامعة وهران، ص: 04. (مخطوط)

4 –إشكالية المصطلح البلاغي عند ضياء الدين ابن الأثير، محمد زمري، مجلّة المصطلح، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، العدد: 03، سنة: يناير 2005م، ص: 75.

5 –التأويل والحقيقة– قراءات تأويلية في الثقافة العربية–، علي حرب، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت–لبنان–، الطبعة الأولى، سنة: 1985م، ص: 144.

6.شروط التأويل:

نظرا لأهمية الموضوع كونه يمسّ النص القرآني من خلال إظهار مقاصده وشرحها فقد كان الاهتمام بتوضيحه وضبطه انشغال الكثير من العلماء، وكل واحد منهم وضع شروطا يراها الأصحّ للتأويل الصّحيح، من هذه الشروط نذكر:

أ- أن يكون: «النّاظر المتأوّل أهلا لذلك، بما توفر لديه من شروط الاجتهاد، أمّا من لم يكن توفرت لديه وسائله وأسبابه فلا عبر بما قد يخيل إليه من ضرورات التأويل، ومرجوحية المعنى الظاهر، إذ ليس لخياله، ومفهومه من مقياس شرعي محتمل»[1].

ب- مراعاة أن يكون اللّفظ قد وُضع للمعنى في لسان العرب، فلا ينبغي اعتقاد أي معنى ثمّ حمل لفظ الشارع عليه، فلابد من تحقيق مراده بذلك اللّفظ[2].

ج-و يشترط كذلك«أن يكون اللّفظ قابلا لذلك التّأويل بوجه من الوجوه المحتملة»[3].

د- ويجب «أن لا يعارض التّأويل نصا صريحا»[4].

هـــ- ومن الشروط المهمة «بيان الدليل الذي به يصير المعنى المرجوح راجحا»[5]، حيث يرى **عماد الدين محمد الرشيد** أنّه «يشترط في هذا الدليل أن يكون قويّا إذا كان المعنى الذي حُمل عليه اللّفظ لا يستعمل أصلا، بمعنى أنّه مهجور كما في **قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾**[6]، فإنه يقتضي أن يكون الطلاق حال وقت العدّة لا قبله، فحمله

---

1 - أصول الفقه ومباحث الكتاب والسنّة، محمد سعيد رمضان البوطي، جامعة دمشق، ط2، ص: 243.

2 - ينظر: تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، إبراهيم عقيلي، تقديم: طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، ط1، سنة: 1415هـ-1994م، ص: 172.

3 -أصول الفقه ومباحث الكتاب والسنّة، محمد سعيد رمضان، ص: 243.

4 - الوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان-، ط3، سنة: 1411هـ-1990م، ص: 341.

5 - شرح مختصر الروضة، للإمام الطوفي، تحقيق: عبد الله تركي، مؤسسة الرّسالة، ط2، سنة: 1990م، ص: 163.

6 - الطّلاق: 01.

على ما يقتضي وقوعه قبل حال العدّة كما عليه جمهور الفقهاء يستلزم أن تُؤوّل الآية لتصبح: إذا أردتم طلاق النّساء طلاقا سُنّيّا فطلّقوهن لعدّهنّ، وهذا يستدعي أن يكون دليل التأويل قويّا لندرة استعمال اللّفظ المؤوّل في هذا المعنى...»[1]، وهذا ما يؤكّد على ضرورة «الالتزام باللغة، وما تعنيه من دلالات ثمّ ربط هذه الدلالات اللغوية صرفيّة أو نحويّة أو لفظيّة بمقصد الشّارع الحكيم»[2].

و للتأويل أهمية كبرى خاصة المحمود[3] منه والصّحيح الذي يحمل قرائن مقبولة، فهو يقرب المعنى ويرجّح الدلالة الأصح، فتأويل الكلام هو ردّه وإرجاعه إلى الغاية المقصودة منه؛ لأنّ النّص«ينطوي على مكامن تجعل من التّأويل أمرا متاحا، وقد تختلف هذه المكامن من قارئ لآخر، فالأمر مرتبط بعلاقات لسانية وبمدى حركة هذه العلاقات، وقدرتها على التّواصل مع النّص»[4]، وهذا يؤكّد أنّ المؤوّل بما يملكه من قدرات لغوية ومعرفية، ومعتقداتية يفسّر النّص بما يخدم المعنى المرجوح، وتلك القدرات هي التي تؤكّد تلك الدلالة؛ لأنّ «النّص يولد وهو يطرح نفسه للتّأويل، فسُلطة التّأويل كامنة في بذرة النّص إلاّ أنّ تلك السُّلطة تتدعّمُ عبر القراءة العالمة للنّص»[5].

و يؤكّد **سعيد بنكراد** على أهمية التّأويل **بقوله**: «إنّ أهمية التأويل هي القدرة على خلق علاقات جديدة لم يكن يتوقّعها أحد أو إعادة بناء قصدية النّص من خلال الإحالة على سياقات لم تكن متوقّعة من خلال التّجلي النّصّي»[6]، وذلك يتطلّب قراءة عميقة وقرينة يُستدلّ بها، ومعرفة

---

1 – أسباب النُّزُول وأثرها في بيان النّصوص–دراسة مقارنة بين أصول التّفسير وأصول الفقه–،عماد الدين محمد الرشيد، دار الشّهاب، سنة: 1420هـ–1999م، ص: 480.

2 – واقعية القارئ وأثرها في تحليل الخطاب، عرابي أحمد، مجلّة القلم، العدد: 04، سنة: 2006م، جامعة وهران، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران –الجزائر–، ص: 102.

3 – التّأويل الصحيح وهو: «التّأويل الذي يعضده الدّليل مع احتمال اللّفظ لظاهره... والتّأويل الفاسد هو الذي ليس له دليل يؤيده، أو صرف فيه الظاهر إلى ما لا يحتمله أصلا». نقلا عن: (أسباب النّزول وأثرها في بيان النّصوص، محمد الرشيد، ص: 473–475).

4 – إستراتيجية التّأويل الدلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان، دار الحوار للنّشر والتوزيع،سوريا، الطبعة الأولى، سنة: 2003م، ص: 120.

5 – من النّص إلى سلطة التّأويل، الحبيب شبيل، ضمن ندوة :"صناعة المعنى وتأويل النّص"، منشورات كليّة الآداب بمنوبة–تونس–، سنة: 1992م، ص: 447.

6 – النّقد الأدبي بالمغرب–مسارات وتحوّلات– بحث: النّص والمعرفة النّقدية، سعيد بنكراد، منشورات رابطة أدباء المغرب، الرباط، ط1، 2002م، ص: 97.

متكاملة الجوانب لإدراك الدلالة وللظفر بالتأويل المناسب والراجح. فالنص هو القاعدة الأساسية وقراءته هي ترجمةً لمعناه من خلال التأويل.

7.الفرق بين التفسير والتأويل:

اختلف العلماء في بيان الفرق بين التّفسير والتّأويل، فمنهم من **قال:** «التّفسير هو المعاني الظاهرة من القرآن الكريم التي هي واضحة الدّلالة على المعنى المراد **لله عز وجل**... والتّأويل هو المعاني الخفيّة التي تستنبط من الآيات الكريمة، والتي تحتاج إلى تأمّل وتفكّر، واستنباط، والتي تحتمل عدّة معان فيرجّح المُفسّرُ منها ما كان أقوى... وليس هذا التّرجيح بقطعي...»[1]، أمّا أهل السنّة فرأيهم واضح في ذلك، إذ الفرق بين التّفسير والتّأويل عندهم بوجه عام «لا يتحدّد إلاّ بلمح العلاقة بين التّفسير والتّأويل من جهة، والمحكم والمتشابه من جهة أخرى... فالتّفسير يُعرّف المسلم الحق في الأحكام الشّرعية العملية، ويتّخذ العبرة في مجالات (التّذكير القرآني)...فالكيفية والحقيقة لا تدركان إلاّ بالتّأويل القرآني الذي لم يدركه أحد إلاّ من البشر، ولن يدركه أحد إلا عند معاينة المؤمنين للنّعيم، والكافرين للجحيم يوم القيامة»[2].

و هناك من يرى أنّ «التّفسير هو الشّرح، والتّأويل هو حمل الكلام على معنى غير المعنى الذي يقتضيه الظاهر بموجب اقتضى أن يحمل ذلك ويخرج على ظاهره»[3].

وبالتالي نستنتج أن التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل.

فالتفسير هو بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا، والتأويل توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة، فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير إخبار عن دليل المراد؛ لأنّ اللفظ يكشف عن المراد، والكاشف دليل، مثاله **قوله تعالى:** ﴿**إِنَّ رَبَّكَ**

1 – التبيان في علوم القرآن، محمد علي الصابوني، ص: 63.

2 – منهج أهل السنّة في تفسير القرآن الكريم، صبري المتولي، ص: 49.

3 – كتاب التّسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد جزي الكلبي، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان–، الطبعة الثالثة، سنة: 1401هـ– 1981م، ج07/1.

لَبِالْمِرْصَادِ﴾[1]، تفسيره أنه الرصد. يقال رصدته رقبته، والمرصاد مفعال منه، وتأويله التحذير من التهاون بأمر الله، والغفلة عن الأهبة والاستعداد للعرض عليه، وقواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة[2].

فالتفسير هو وضوح معنى الآية وظهوره وعدم احتمالها لشيء آخر، وأما التأويل فهو بيان للآية بأوجه أو بوجه غير مناف للقواعد والأصول من غير أن يجزم بذلك المعنى ولا يقطع به.

قال تعالى: ﴿**وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ...**﴾[3]، ظاهر الآية الأمر بدفع المال لليتيم ولا يجوز في حكم الشرع أن يدفع المال له مادام متصفا بهذه الصفة؛ إذ اليتم خاص بمن لم يبلغ، وهو حينئذ غير صالح للتّصرّف في ماله فتعيّن تأويل لفظ الإيتاء أو بتأويل اليتيم.

فنقول: المراد بآتوا: احفظوا أموالهم حتى تُعطى إليهم سالمة إذا بلغوا، أو يؤول لفظ اليتامى بالذين جاوزوا حدّ اليتم، ويبقى الإيتاء بمعنى الدفع، ويكون التعبير عنهم باليتامى للإشارة إلى وجوب دفع أموالهم إليهم فور خروجهم من حدّ اليتم[4].

ونحن نختم هذه الاختلافات في الأقوال والآراء بقول **محمد حسين الذهبي**: «و الذي تميل إليه النّفس من هذه الأقوال: هو أنّ التّفسير ما كان راجحا إلى الرواية، والتّأويل ما كان راجحا إلى الدّراية، وذلك لأنّ التّفسير معناه الكشف والبيان... وأمّا التّأويل فملحوظ فيه ترجيح أحد محتملات اللّفظ بالدليل والترجيح يعتمد على الاجتهاد...»[5]، رغم هذه الاختلافات في تحديد الفرق بين التّفسير والتّأويل، إلاّ أنّه لا يوجد اختلاف في مدى أهمية مثل هذه العلوم في بيان مقاصد القرآن.

---

1 – الفجر: 14.

2 – ينظر: الزيادة والإحسان في علوم القرآن، لابن عقيلة المكي، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، سنة: 2006م، ج391/07

3 – النساء: 02.

4 – ينظر: ما ظهر لفظه وخفي معناه من كتاب الله، د.طه ياسين ناصر الخطيب، مجلة آفاق الثقافة والتراث، تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات، الإمارات، العدد: 29–30، سنة: 2000م، ج34/02.

5 – التفسير والمفسّرون، محمد حسين الذهبي، ج23/1.

8.مرجعية القارئ في تأويل النّص القرآني:

نقصد بذلك الفِرَق التي عنت بشرح القرآن، وتفسير مقاصده، ومبادئ هذه الفرق في عملية قراءة النّص، حيث اهتمّت بالدّفاع عن القرآن ولغته ولكن بأساليب مختلفة ووسائل متنوعة، كل فرقَة لها أسلوبها في الدّفاع عن القرآن مع الحفاظ على مبادئها، وهي عدّة فِرَق ولها أسماء مختلفة وكثيرة، والذي اشتهر من هذه الفرق: أهل السنّة[1] والشيعة[2]، والخوارج[3].

و فرقة المعتزلة «اسم يطلق على فرقة نشأت في القرن الثاني الهجري، وسلكت منهجا عقليّا[4] متطرّفا في بحث العقائد الإسلامية، وهم أصحاب واصل بن عطاء[5] (ت:131هـ) الذي

---

1 – المذاهب السّنية وهي: «مذهب أبي حنيفة والشافعي، ومالك وأحمد ابن حنبل، وهي مذاهب تفسيرية للنّص من القرآن أو من السنّة أو من النّظر فيهما لاستنباط الحكم». نقلا عن: (الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، م 13/1).

2 – أمّا الشيعة فهم حزب علي ابن أبي طالب رابع الخلفاء الرّاشدين، تتميّز تفسيرات الشّيعة بأنّ«التّأويل فيها بعيد من ناحية المعاني، والمغالاة في الرمز، ولكن قلّما يتعرض المفسّرُ لتأويل في إعراب آية أو لإشكال نحويّ يتعلّقُ بكلمة أو بموقع جملة». نقلا عن: (ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، سنة:1401هـ–1981م، ص: 205).

3 – الخوارج: «مذهبهم حدث في أيام علي عليه السّلام، وقد ظهرت تخطئته إيّاهُم، ومناظرته لهم، وقتال من بقي على ذلك الاعتقاد». نقلا عن: (منهج الزّمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، مصطفى الصّاوي الجويني، ص: 68).

و يتميّزُ تفسيرهم بالرأي المذموم، كما يقول صبري المتولي:«تفسيرهم هو التفسير بالرّأي المذموم الذي يتخلّص في الاجتهاد في صرف النّصوص على مدلولها انتصارا لمبادئهم المبتدعة». نقلا عن: (منهج أهل السنّة في تفسير القرآن الكريم، صبري المتولي، ص: 220).

و ابن القيم ممن بحث في طريقة تفسيرهم حيث كشف عن«سطحية تفكيرهم، وأخذهم بظواهر الألفاظ... دون الرجوع إلى النّقل الصحيح، والعقل الصريح...». نقلا عن: (منهج أهل السنّة في تفسير القرآن الكريم، صبري المتولي، ص: 267).

4 – العقل: «هو تلك الأداة المدركة لذاتها ولغيرها. فالإدراك هو خاصية العقل ووظيفته الجوهرية». نقلا عن: (جدلية الخطاب والواقع، يحي محمد، الانتشار العربي، بيروت–لبنان–، الطبعة الأولى، سنة: 2002م، ص: 30)، ونجد أيضا أنّ العقل عند المعتزلة هو: «دليل الإنسان، وبه يخلق أفعاله، ويحكم بين الخير والشر...». نقلا عن:(أفعال العباد في القرآن الكريم، عبد العزيز المجدوب، ص: 63).

5 – واصل بن عطاء «رأس متكلّمي المعتزلة–إليه تُنسب "الواصليّة"– وُلد بالمدينة وانتقل إلى البصرة حيث اتّصل بالحسن البصريّ وعمرو بن عبيد– هو الذي نشر مذهب "الاعتزال"في الآفاق. من تصانيفه: "معاني القرآن"و "أصناف المرجئة "و"المنزلة بين المنزلتين"...». نقلا عن: (المنجد في اللغة والأعلام، مجموعة من الباحثين، مادة [واصل]، ص: 610).

اعتزل عن مجلس الحسن البصري[1] (ت:110هـ)»[2]، وما ميّز المعتزلة أنّهم «هم الذين خلقوا علم الكلام في الإسلام... وقد انعكست آراء المعتزلة في أفكار العالِم الشّهير الزّمخشري (ت:538هـ) والتي ضمنها كتابه المعروف بتفسير "الكشّاف"»[3]، وقد تسلّح المعتزلة إلى جانب الفلسفة واللغة بتوظيف العقل حيث «أجمع الكثير من الدّارسين على أنّ المعتزلة جعلوا من العقل سلطة، ذات أنظمة تحدد معطيات النّص ومحمولاته، ومن ثم كانت المرجعية العقلية نظاما يحيط بالنّص ويستوعبه»[4]، ويؤكّد ذلك أحد شيوخهم **بقوله**: «إنّ الوحي لا يدل على شيء مما يدل عليه إلاّ بسبق هذه المعرفة العقلية، ومن أجل هذا نصب الله أمام أعيننا العالم دلالة، وزَوَّدَنا بالمعارف الضرورية "العقل" التي تمكّننا من النّظر والاستدلال»[5]، وأصولهم -المعتزلة- خمسة وهي: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنّهيُ عن المنكر ومذهبهم حق في ظاهره إلاّ أنّه لا يستقيم مع الإيمان بقدرة الله.

إنّ وسائل قراءة النّص القرآني متعددة -الآليات القرائية- منها الزاوية اللغوية وكيفية التوظيف لها حيث «كان للغة في تفاسير القرآن اعتبار كبير، وحضور كثيف، وكان في التّفاسير من التّفنّن في استثمار اللّغة، الخصوبة والثّراء في طرح قضايا اللغة»[6]، لأنّ مستويات اللغة تتعدد، وكل مفسّر يختار ما يناسب معتقده وما يخدمه وإمكانياته المعرفية. فمنها المستوى المعجمي الذي

---

1 - الحسن البصري هو: «تابعيّ ومتكلّم ومحدّث من مشاهير الثقات وكبار الزّهّاد. ولد بالمدينة وسكن البصرة. كان إمام أهل البصرة وحبر الأمّة في زمانه، وكان فريدا في معرفة الأحكام الشرعية والتدريس والوعظ والحديث. أثّر تأثيرا عظيما في جيله من المسلمين. تخرّج عليه عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء رأس المعتزلة. له مكانة عظيمة في التصوُّف. مذهبه يقوم على النّسك والإعراض عن الدنيا». نقلا عن: (المنجد في اللغة والأعلام، مادة [حريصا]، ص: 220).

2 - المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنّة منها، عوّاد بن عبد الله المعتق، مكتبة الرُّشد، الرّياض، الطبعة الثالثة، 1417هـ-1996م، ص: 77.

3 - بحث جديد عن القرآن الكريم، محمد صبيح، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثامنة، سنة: 1403هـ-1983م، ص: 237.

4 - إستراتيجية التّأويل الدلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان، ص: 28.

5 - شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبّار، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، سنة: 1966م، 1966م، ص: 65-66.

6 - قضايا اللغة في كتب التّفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 07.

اشتهرت به تفاسير اهتمت بألفاظ القرآن من حيث الأصل، والفرع والمعنى للفظة الواحدة، ومن حيث غريبها وصحيحها وغير ذلك مما يتصل بالمعجم، والمستوى الصرفي، والمستوى الصوتي، والمستوى البلاغي، والمستوى النحوي، وهو ما يهُمّنا في بحثنا هذا، فقلّما نجد كتابا من كتب التّفسير دون أن نجد فيه شيئا من الإعراب والنّحو.

ثمّ إنّ المفسّر يستخدم هذه المستويات ويوظّفها توظيفاً مشتركا؛ لأنّ كلّ واحدٍ منها لا غنى له عن الآخر.

9.أسباب التّعدد القرائي للنّص القرآني عند علماء التأويل:

تعود ظاهرة الاختلاف في قراءة النّص القرآني إلى أسباب متعدّدة جلّها ترمي إلى هدف رئيسي وهو:

أ.الدفاع عن توحيد الله والقرآن الكريم:

رغبة هذه الفرق في الدّفاع عن توحيد الله، وكتابه المجيد ولكل فرقة من هذه الفِرق طريقة تميّزها عن غيرها في الدّفاع عن الدّين؛ فهذا الاختلاف يعود أصلا إلى مرجعية وثقافة المؤوّل، ومدى احترامه لأصول مذهبه.

أمّا الأسباب الأخرى نذكر منها:

-أسباب ترجع إلى المفسر من خلال مذهبه الفقهي، أو المذهب الاعتقادي للمفسر، أو حتى عصره، وأسباب النزول لها أثرها الواضح أيضا في الاختلاف بين المفسرين، ونجد كذلك القراءات التي جعلنا لها فصلا نوضح فيه كيف يمكن لاختلاف القراءات أن يؤدي إلى اختلاف المعنى، ومن الأسباب كذلك أثر السياق واحتمال العموم والخصوص، واحتمال اللفظ للحقيقة والمجاز .كذلك نجد أثر الإجمال والإطلاق والتقييد، والمخالفة وحروف المعاني والحديث النبوي الشريف.

ب.مرجعية المفسّر وثقافته:

نقصد بذلك شخصية المفسّر وما يتميّز به؛ وما مدى حدود ثقافته المعرفية، وذلك حسب ما تلقّاه من مشايخه، سواء كان اتجاهه فقهيّا أو فلسفيّا أو علميّا... أو مذهبيّا في إطار الدفاع عن أصول المذهب المنتمي إليه، وحسب طريقة فهمه وكذا استيعابه اللغوي للنّص ومدى توظيفه

المعرفي عند إبداء رأيه فمثلا: «العلاقة العاطفية بين المفسّر وربّه لها تأثير عميق في تحديد مجال القراءة وغاية التّفسير»[1]، فمحاولة المفسّر إثبات عظمة الله وقدرته تكون انطلاقا من شعوره هو اتّجاه خالقه، ويعدّ تمكّنه من اللّغة سلاحا قويّا مساندا لأفكاره وآرائه التأويلية من خلال إقناع المتلقي بالحجج اللّغويةّ وغير اللغوية التي توفّرت لديه.

قال تعالى: ﴿**وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ**﴾[2]، من مبادئ المعتزلة أنّ الله منزه عن الجسمية وعن كل مادة لا يُرى ولا به حاسة الرؤية، فنجد **الزمخشري** يُفسر الآية ويجعلها على غير ظاهرها **فيقول:** «...(جهرة) عيانا. وهي مصدر من قولك: جهر بالقراءة وبالدعاء، كأنّ الذي يرى بالعين جاهر بالرؤية، والذي يرى بالقلب مخافت بها، وانتصابها على المصدر؛ لأنّها نوع من الرؤية فنُصبت بفعلها كما تُنصب القرفصاء بفعل الجلوس، أو على الحال بمعنى ذوي جهرة. وقرئ (جهرة) بفتح الهاء، وهي إمّا مصدر كالغلبة. وإمّا جمع جاهر. وفي هذا الكلام دليل على أنّ موسى عليه الصلاة والسلام رادّهم القول وعرّفهم أنّ رؤية ما لا يجوز عليه أن يكون في جهة محال وأنّ من استجاز على الله الرؤية فقد جعله من جملة الأجسام أو الأعراض، فرادُّوه بعد بيان الحجّة ووُضوح البرهان...» [3].

وردّ أهل السنّة عليه من خلال قولهم: «...كيف تخيّل الزمخشري وشيعته أنّ موسى عليه السلام طلب من الله ما لا يجوز عليه. وهل هو لو كان الأمر على ما تخيّل إلا كبني إسرائيل. ومعاذ الله، لقد برّأه من ذلك وكان عند الله وجيها. وأما الأدلّة العقلية على جواز رؤيته تعالى عقلا والسمعية على وقوعها في الدار الآخرة، فأكثر من أن تُحصى وهي مستقاة في فنّ الكلام...»[4]، فتفسير **الزمخشري** يراعي مبادئ مذهبه الاعتزالي، فهو يُبرهن على صحّة مرجعيته.

ج.الاستعانة بالعوامل الخارجة عن النّص:

1 – قضايا اللغة في كتب التّفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 116.

2 – البقرة: 55.

3 – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للإمام محمود بن عمر الزمخشري، رتبه وضبطه وصحّحه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، الطبعة الثالثة، سنة: 1407هـ/1987م، ج141/01–142.

4 – المصدر نفسه، (هامش)، ج141/1.

كمعرفة أسباب النّزول ومدى أهمية توظيفها في قراءة النّص والتّأكيد على مدلوله بها، فهي وسيلة خارجة عن النّص تعين على فك ألغازه وتوضيح غايته، وإدراك المفسّرين لأسباب النّزول يتفاوت، وذلك حسب ثقافتهم ومرجعيتهم ومدى إيمانهم بأهميتها في التماس المعنى. وكذلك اعتماد السند المنقول سواء عن الرسول – **صلى الله عليه وسلّم**– أو عن الصحابة –رضي الله عنهم– أو التّابعين فلقد «اختلفت المذاهب باختلاف المصادر التي يعتمدها المفسّر، واختلاف القدر الذي يوليه لكل أداة من تلك الأدوات، فقدر المنقول عن الرسول في التّفسير السُّني ليس كقدره في التّفسير المعتزلي، ومصادره ليست كمصادر التّفسير الشيعي مثلا»[1]، كما أنّ اعتماد الإسرائيليات والقصص المُصاحِبة للنّزول مُعتمَد عند بعض الفِرق؛ وبالتالي اعتماد هذه المصادر يتفاوت عند هذه الفِرق بسبب ما تؤمن به من مبادئ وأصول عقائدية. **قال تعالى:** ﴿**وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾[2] فظاهر الآية واضح وهو النّهي عن ترك الإنفاق في سبيل الله، أمّا قوله: (**وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**) فيحتاج إلى بيان ووضوح، ولا يتم ذلك إلاّ بالعودة إلى سبب النزول. فنجد **الزمخشري** تعرّض إلى عدّة تأويلات، ولكنه إنتهى في شرح الآية إلى سبب النزول الذي وضّحها وأزال الغموض عنها، **يقول الزمخشري:** « والمعنى النّهي عن ترك الإنفاق قي سبيل الله لأنّه سبب الهلاك، أو عن الإسراف في النفقة حتى يفقر ويُضيّع عياله. أو عن الاستقتال والإخطار بالنفس، أو عن ترك الغزو الذي هو تقوية للعدو. ورُوِيَ أنّ رجلا من المهاجرين حمل على صفّ العدوّ فصاح به النّاس: ألقى بيده إلى التهلكة. فقال أبو أيوب الأنصاري: نحن أعلم بهذه الآية، وإنّما أُنزلت فينا، صحبنا **رسول الله صلى الله عليه وسلّم** فنصرناه. وشهدنا معه المشاهد، وآثرناه على أهالينا وأموالنا وأولادنا، فلمّا فشا الإسلام وكثر أهله ووضعت الحرب أوزارها رجعنا إلى أهالينا وأولادنا وأموالنا نصلحها نُقيم فيها، فكانت التهلكة الإقامة في الأهل والمال وترك الجهاد ...» [3]، فمعرفة سبب النزول شرح وبيّن معنى كلمة (التّهلكة) وأزال اللّبس وساهم في تثبيت المعنى، «فكانت التهلكة الإقامة على

1 – قضايا اللغة في كتب التّفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 132.

2 – البقرة: 195.

3 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج237/1.

الأموال وإصلاحها»[1]، وترك الغزو والجهاد في سبيل الله.

د. العوامل التاريخية:

و من أسباب الاختلاف ما هو تاريخي ذلك أنّ «حاجة المسلم إلى التّفسير في زمن الوحي ليست كحاجته إليه عند نشوب الخلاف بين المسلمين على الخلافة بعد موت الرّسول – **صلى الله عليه وسلّم**–فكان المسلم في حضرة النّبي قليل السؤال عنه... ولكن يكون الأمر كذلك بعده في اتّساع الحاجة إلى النّص وشدّة التّعويل عليه»[2]، نظرا للتّطور الكبير الذي يعيشه الإنسان فهو بحاجة إلى الرّجوع لهذه التّأويلات والنّصوص التي تختلف في فترات تواجدها وظروف نشأتها، وبالتّالي الاختلاف في تناولها للمسائل الدينية والنّصوص قائم بين هذه الفِرق حسب الواقع وحسب مبادئ كل فِرقة.

هـــ. الاعتماد على الجانب المعرفي في قراءة النّص:

نقصد بذلك معرفة علوم اللغة والعلوم الكونية، وعلم الكلام والفلسفة. كل هذه العلوم أعانت في تفسير القرآن؛ لأنّ الزّمن يستمر والعلوم تتطوّر وكذا الاكتشافات فلابد من التسلّح بالعلم، وبالتالي تميّزَ كل مفسّرٍ بقدرته ومعرفته العلمية، ومنه يكون التوظيف المعرفي في عملية التّفسير مختلف من مفسّر إلى آخر، **قال تعالى:**﴿**سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ**﴾[3]، نجد في الآية تعارض مع مبدأ حرّية الإرادة لدى المعتزلة، فيُحاول **الزمخشري** مستخدماً «ثقافته المنطقيّة ورياضته الفكرية في تشقيق معنى الآية إلى أكثر من وجه تتعاونُ كلّها على خدمة المذهب الإعتزالي وآلته في ذلك التشقيق العقل»[4]، فيُفسّر الآية: (سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ) بأكثر من وجه تخدم جميعها رأي المعتزلة في حرّية الإرادة **يقول الزمخشري** في الآية: «بالطبع على

1 – أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص، محمد الرشيد، ص: 47.

2 – قضايا اللغة في كتب التّفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 192.

3 – الأعراف: 146.

4 – منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، مصطفى الصاوي الجويني، ص: 140.

قلوب المتكبّرين وخذلانهم فلا يُفكّرون فيها ولا يعتبرون بها غفلة وانهماكا فيما يشغلهم عنها من شهواتهم، وعن الفضل بن عياض ذكر لنا عن **رسول الله صلى الله عليه وسلّم** إذا عظّمت أمّتي الدنيا نُزع عنها هيبة الإسلام وإذا تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حُرمت بركة الوحي، وقيل سأصرفهم عن إبطالها وإن اجتهدوا... ويجوز سأصرفهم عنها وعن الطّعن فيها والإستهانة بها وتسميتها سحرا بإهلاكهم»[1].

و.النّاسخ والمنسوخ وعلاقته بالتأويل:

تعتبر معرفة الناسخ والمنسوخ من بين الأسباب الغير لغوية والمؤثرة في اختلاف التأويل، بمعنى أنّ«هذه الظاهرة كانت عاملا من عوامل الاختلاف بين المسلمين أنفسهم ولاسيّما منهم الفقهاء»[2] ويُعرف هذا العلم بأنّه: «علم منقول توقيفيّ لا حقَّ للمفسّرين فيه في الاجتهاد من غير نقل صحيح ولا معارضة بيِّنة؛ لأنّ النسخ يتضمّن رفع حكم وإثبات حكم تقرّر في عهده **صلى الله عليه وسلم**»[3]. وبالتالي تعتبر معرفة الناسخ والمنسوخ والحكم المعتمد معرفة مهمّة وضرورية في شرح الآية ومعرفة المعنى، **قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾**[4]، **يقول ابن كثير** في الآية: «يقول تعالى: كتب عليكم العدل في القصاص أيها المؤمنون، حرُّكم بحرِّكم، وعبدُكم بعبدِكم وأنثاكُم بأنثاكم، ولا تتجاوزا وتعتدّوا كما اعتدى مَن قبلكم وغيّروا حكم الله فيهم ...(الحرُّ بالحرِّ والعبدُ بالعبدِ والأنثى بالأنثى) منها منسوخة نسختها **﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾**[5]... و(الأنثى بالأنثى) وذلك أنهم كانوا لا يقتلون الرجل بالمرأة ولكن يقتلون الرجل بالرجل، والمرأة

1 – الكشّاف، جار الله الزمخشري، ج185/2.

2 – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 235.

3 – المرجع نفسه، ص: 235.

4 – البقرة: 178.

5 – المائدة: 45.

بالمرأة، فأنزل الله (النّفسَ بالنّفسِ والعينَ بالعينِ)...»[1]، جعل الأحرار سواء في القصاص ونفس الشيء بالنسبة للعبيد، **يقول الزمخشري:** «عن عمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، وعطاء، وعكرمة، وهو مذهب مالك والشافعي رحمة الله عليهم: أنّ الحرّ لا يُقتل بالعبد والذكر لا يُقتل بالأنثى، أخذًا بهذه الآية. ويقولون: هي مُفسِّرة لما أُبهم في قوله (النّفس بالنفس) ولأن تلك واردة لحكاية ما كُتب في التوراة على أهلها، وهذه خُوطب بها المسلمون وكُتب عليهم ما فيها. وعن سعيد ابن المسيب، والشعبي، والنخعي، وقتادة، والثوري، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه،: أنّها منسوخة بقوله (النّفس بالنّفس) والقصاص ثابت بين العبد والحرّ، والذكر والأنثى...»[2]. فمعرفة النّاسخ والمنسوخ عنصر مهمّ للمُفسّر في تأكيد المعنى.

ز.تعدد القراءات:

إنّ تعدد القراءة واختلافها، وما تحدثه من تغيير في مستوى من مستويات الدّلالة أو التركيب، له تأثيره القوي في اختلاف التناول والتأويل؛ فإنّ تعدّدها يفتح لتعدد التأويل، وبالتّالي تعدد المعنى. وقد يخدم هذا التعدّد المذهب حسب التوجيه له؛ فإن معرفة المفسّر للقراءات هي سلاح له لتوجيه النّص في خدمة المعنى، فهناك من يعتمد علم القراءات وهناك من يتجاهل هذا الباب المفيد، ومنه فالاختلاف قائم بين الفِرق في فهم النّص لهذا السبب أيضا، والقراءة تتعلّق بأمور عدّة في الجملة إما صوتية أو لغوية معجمية أو نحوية وإمّا صرفية، فبتغيّر القراءة قد يتغيّر المعنى وتتنوّع دلالته أو تتضح أكثر من السابق. **قال تعالى:** ﴿**وَإِذْ قُلْتُمْ يَامُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ**﴾[3]، نجد في الآية قراءتين: « فقد قرأ عامّة القرّاء مِصراً بالتنوين وهي تعني عندئذ ما يقابل البوادي من الأمصار. وقرئت مصرَ بالمنع من

1 – تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي، ضبط: محمّد أنس مصطفى الخنّ، قدّم له: مصطفى سعيد الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان–، ط: 01، سنة: 1421هـ–2001م، ص: 139.

2 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج220/1.

3 – البقرة: 61.

التنوين وهي تعني عندئذ ذلك البلد المعروف بعينه وقد بقيَ الطبري متردّدا بين تجويز القراءتين ورفض الثانية منهما فأما المُشجّع على التجويز فهو "أنّه لا دلالة في كتاب الله على الصواب من هذين التأويلين ولا خبر به عن **رسول الله صلى الله عليه وسلّم** يقطع مجيئه العذر، وأمّا الموجب لرفض القراءة الثانية وهو الذي عليه استقرّ رأيه فلأنّ القراءة بالألف والنون "اهبطوا مصراً" هي القراءة التي "لا يجوز عنده غيرها لاجتماع خطوط مصاحف المسلمين واتفاق قراءة القرّاء على ذلك ولم يقرأ بترك التنوين فيه وإسقاط الألف منه إلاّ من لا يجوز الاعتراض به على الحجّة...»[1]. فالاختلاف في إعراب المفردات قد ينتج عنه اختلافا في المعنى، أمّا القراءة المتعلّقة باللغة وخاصة تغاير الحركات في الكلمة وأثر ذلك في تغيّر المعنى، نجد من مثل **قوله تعالى: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾**[2]، في الآية قراءتين: «قرئ بشقِّ الأنفس بكسر الشين وفتحها وقيل هما لغتان في معنى المشقّة وبينهما فروق وهو أنّ المفتوحة مصدر شقّ الأمر عليه شقّاً، وحقيقته راجعة إلى الشق الذي هو الصدع وأمّا الشق فالنصف كأنّه يذهب نصف قوّته لما يناله من الجهد»[3].

ح.احتمال اللّفظ لأكثر من معنى:

يعود تعدّد التّأويل كذلك إلى تعدد الدلالة المعجمية في اللّفظ الواحد مثل المشترك اللّفظي ذلك «أن يكون اللّفظ واحدا، وأن تكون معانيه متعدّدة ظاهرة... وأنّ في التطوّر الدلالي قوانين وأسبابا وأنّ العلاقة قائمة حتما بين المعاني التي قد تبدو في اللّفظ الواحد متباعدة وإنّما هي علاقات موجودة محجوبة طمسها الاستعمال واختلاف مجالاته، وليست تستدعي من اللّغويّ سوى النّظرة الفاحصة الذّكيّة»[4]، وهو ما فعله **الزمخشري** للفظة "الأمانّي" في **قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ﴾**[5]، أورد لها ثلاثة معان تبدو مختلفة أحدها المعنى المعروف للأمنية، والثاني أنّ الأماني هي الأكاذيب، والثالث أنّ الأمنية هي

1 – قضايا اللغة في كتب التّفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 247–248.

2 – النحل: 07.

3 –الكشاف، جار الله الزمخشري، ج580/2.

4 –قضايا اللغة في كتب التّفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 258– 260.

5 – البقرة: 78.

القراءة. وقد بان **للزمخشري** أن بينها جميعا معنى اشتقاقيّا مشترك هو التقدير. قال: « (إلا أمانيّ) إلا ما هم عليه من أمانيهم. وأنّ الله يعفو عنهم ويرحمهم ولا يؤاخذهم بخطاياهم، وأنّ آباءهم الأنبياء يشفعون ... وقيل: إلا أكاذيب مختلفة سمعوها من علمائهم فتقبلوها على التقليد... وقيل: إلاّ ما يقرؤون من قوله: تمنّى كتاب الله أوّل ليلة، والاشتقاق من منى إذا قدّر؛ لأنّ المتمنّي يقدّر في نفسه ويحرز ما يتمنّاه، كذلك المختلق والقارئ يقدّر أنّ كلمة كذا بعد كذا...»[1]، **قال تعالى**: ﴿**أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا**﴾[2]، إنّ لفظة (الرقيم) تحمل عدّة معاني معجميّاً وهي: «الرّقيم: اسم كلبهم، الرّقيم: لوحٌ من رصاص رُقّمت فيه أسماؤهم جُعل على باب الكهف، والرقيم: الوادي الذي فيه الكهف، وقيل الجبل وقيل قريتهم، وقيل: مكانهم بين غضبان وأيلة دون فلسطين»[3]، وكلمة (الرقيم) في الآية تعني: «الكتاب. وقال سعيد بن جبير: الرّقيم لوح من حجارة كتبوا فيه قصص أصحاب الكهف، ثمّ وضعوه على باب الكهف»[4]. **قال تعالى**: ﴿**فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ**﴾[5]، فلفظ (العَرم) له عدّة معان منها: «العَرم:الجرذ الذي الذي نقب عليهم السكر، والعرم: جمع عُرمة وهي الحجارة المركومة، والعرم: الكدس من الطعام، والعرم: اسم الوادي، العرم: المطر الشديد، والمعنى المركزي الذي حوله تحوم هذه المعاني على اختلافها هو الحجم العظيم المتراكم أو الهاجم من الأشياء من جرذان وأمطار وأحجار ومياه»[6].

فمن لم يدرك معاني اللّفظ كلها وما يخدم منها المعنى لا يستطيع أن يصل إلى الدلالة المرجوّة وبالتالي كل مؤوّل يتناول اللّفظ بقدر معرفته لمعانيه فالتعدد والاختلاف قائم.

ومن أسباب الاختلاف كذلك هو الجهل بالألفاظ المتضادة، والجهل بأحوال العرب وبيئتهم، فكل منطقة لها عاداتها وألفاظها المميزة لها، والتي تدل على معاني مختلفة تفهمها تلك المنطقة فقط،

1 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج157/1.

2 – الكهف: 09.

3 – قضايا اللغة في كتب التّفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 258–259.

4 – تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ص: 798.

5 – سبأ: 16.

6 – قضايا اللغة في كتب التّفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 259.

ومكان النّزول وأسبابه مرتبط بهذا، وجهله يؤدي إلى نقص في إدراك الغاية والمعنى. وكذلك الجهل بالأفعال اللازمة والمتعدية، فكل ذلك يعتبر معين في الاختلاف لإدراك المعنى، فيختلف ذلك الإدراك باختلاف ثقافة المفسّر في فهمه للقرآن.

ط.الخصائص التركيبية في النص القرآني:

ذلك أنّ نظم القرآن هو معجزة في حد ذاته في تناسقه وتركيبه، وعلاقة الألفاظ ببعضها، وتقديم لفظ في التركيب يؤدي حتما إلى تغير المعنى، أو توهّم معاني أخرى أو يكشف عن أسرار بلاغية لم تكن لتظهر لولا هذه الخاصية المميّزة –التقديم والتأخير– فجهلها يؤدي إلى جهل الفائدة منها والقصور في الوصول إلى المعنى.

واختلافهم في دلالة الحروف – معاني الحروف– يُعدّ عامل مهمّا في الاختلاف فمن استطاع أن يفهم هذه المعاني، وكان متسلّحا باللغة متمكّنا منها استطاع أن يبرهن على رأيه، وأن يقنع غيره، وهذا نجده عند المفسّرين بتفاوت، وفهم ظاهرة الحذف وما تحمله من معاني بليغة يختلف ويؤدي حتما إلى الاختلاف في التأويل، وغيرها من مظاهر تركيبية تكشف عن قمّة الفصاحة والبلاغة، كل هذه العناصر تؤدي إلى اختلاف التأويل وبالتالي اختلاف الفِرق الدينية في قراءة النّص.

ي.دلالة اللّفظ بين الحقيقية[1] والمجاز[2]:

و نقصد اعتماد الفروض المجازية، وهو موجود بكثرة عند المعتزلة، ومن الذين اعتمدوا على المجاز **الزمخشري** (ت: 538هـــ) «يعتمد في تفسيره على الفروض المجازية في الكلام الذي يبدو في

1 – الحقيقة : «الشّيء الثابت يقينا Truth , Vérité – عند اللغويين: اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي...». نقلا عن: (قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، إميل يعقوب، بسام بركة، مي شيخاني، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، سنة: 1987م، ص: 188).

2 – المجاز: « مصدر جزت مجازا، ومعنى المجاز، طريق القول، وجزت، تعديت». نقلا عن: (المعجم المفصّل في علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني، إنعام قوال عكاري، مراجعة: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان–، الطبعة الثانية، سنة: 1996م، ص: 673).

المجاز اصطلاحا: «هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لعلاقة بينهما، وقرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي». نقلا عن : (قاموس القرآن الكريم، إعداد نخبة من العلماء والباحثين، ص: 207–208).

حقيقته بعيدا وغريبا»[1]، خاصة عندما يخالف ظاهر النص أحد أصول مذهبه، **قال تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُواْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾**[2].

يقول الزمخشري: «....قلت: كيف أسند الخسران إلى التجارة وهو لأصحابها؟ قلت: هو من الإسناد المجازي، وهو أن يسند الفعل إلى شيء يتلبّس بالذي هو في الحقيقة له، كما تلبّست التجارة بالمشترين. فإن قلت: هل يصح: ربح عبدك وخسرت جاريتك، على الإسناد المجازي؟ قلت: نعم إذا دلّت الحال. وكذلك الشرط في صحة: رأيت أسدا، وأنت تريد المِقدام؛ إن لم تقم حال دالة لم يصح. فإن قلت: هب أنّ شراء الضلالة بالهدى وقع مجازا في معنى الاستبدال، فما معنى ذكر الربح والتجارة؟ كأن ثمّ مبايعة على الحقيقة، قلت: هذا من الصنعة البديعة التي تبلغ بالمجاز الذروة العليا، وهو أن تساق كلمة مساق المجاز، ثمّ تُقفّى بأشكال لها وأخوات، إذا تلاحقن لم تر كلاما أحسن منه ديباجة وأكثر ماء ورونقا، وهو المجاز المرشح ... فكذلك لما ذكر سبحانه الشراء أتبعه ما يشاكله، ويواخيه وما يكمل ويتمّ بانضمامه إليه، تمثيلا لخسارهم وتصويرا لحقيقته، فإن قلت: فما معنى قوله: فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين، قلت: معناه أنّ الذي يطلبه التّجار في متصرّفاتهم شيئان: سلامة رأس المال، والرّبح وهؤلاء قد أضاعوا الطلبتين معا؛ لأنّ رأس مالهم كان هو الهدى. فلم يبق لهم مع الضلالة. وحين لم يبق في أيديهم إلاّ الضلالة، لم يوصفوا بإصابة الربح...؛ ولأنه لا يقال لمن لم يسلم له رأس ماله: قد ربح، وما كانوا مهتدين لطرق التّجارة كما يكون التّجار المتصرّفون العالمون بما يربح فيه ويخسر»[3]، يبدو واضحا من خلال القول أنّه محاولة للإقناع وتأكيد الرّأي، فقد وجدنا **الزمخشري** في الآيات التي لا تعارض مذهبه لا يسترسل في شرحها بل يقتصر على تبيين المعنى بإيجاز وعندما يحدث تعارض بين الآية ومعتقده يلجأ إلى اللغة ونقصد النحو أو المجاز أو تخريجات لم يسبقه أحد إليها.

ونجد **ابن كثير يقول** في الآية: «... وحاصل قول المفسرين فيما تقدّم، أنّ المنافقين عدلوا عن الهدى إلى الضلال، واعتاضوا عن الهدى بالضلالة... أي بذلوا الهدى ثمنا للضلالة... ما ربحت

1 – التّفسير والمفسّرون، محمد حسين الذّهبي، ج1/419.

2 – البقرة: 16.

3 – الكشّاف، جار الله الزمخشري، ج1/70-71-72.

صفقتهم في هذه البيعة...»[1]، فنلاحظ أنّ **ابن كثير** قد أورد أقوال المفسّرين ولجأ إلى المنقول و لم يذكر المجاز في الآية بل اقتصر على المعنى المركزي من الآية، **والزمخشري** يعتبر الهدى والدين القيّم هو فطرة الله التي فطر النّاس عليها وهو رأس المال، فكلّ من ضلّ فقد بدّل الإيمان بالكفر.

إنّ حصر الجوانب الكاملة لنظرية التّفسير ليست باليسيرة؛ لأن الأمر يستدعي قراءة كل هذه المصنّفات التّفسيرية وكتباً حولها، حتّى نأخذ منها النّقاط الأساسية التي ننسخ منها ملامح نظرية التّفسير خصوصا في إطار تعدد التأويلات والاتجاهات المذهبية، وكل ذلك من أجل الوقوف على مقصدية الخطاب، والآليات المستخدمة في ذلك، والتي من أهمها وأخطرها اللّغة إذ «لا يتّعظ الإنسان بالقرآن فتطمئن نفسه بوعده، وتخشع لوعيده، إلاّ إذا عرف معانيه، وذاق حلاوة أساليبه، ولا يأتي هذا إلاّ بمزاولة الكلام العربي البليغ»[2]، وبمعرفة مستويات هذا الكلام البليغ.

والبحث يتوجّه بالخصوص إلى المستوى النحوي -الدلالة النحوية- والتّأويل النحوي في التّفسير الذي يهتم بدور الأداة في ضبط المعنى، وقد يتبادر إلى ذهن بعض المهتمّين التساؤل التالي: لماذا كان الإعراب والنّحو في خدمة التّفسير بالرّأي دون التّفسير بالمأثور؟.

ذلك لأنّ الصّحابة كانوا يهتمّون بأخذ معاني القرآن عن الرّسول -**صلى الله عليه وسلّم**- أكثر من عنايتهم بأخذ الألفاظ والحرص على ضبطها؛ لأنهم كانوا متمكنين من اللّغة، ومدركين لمعانيها بدقة سواء في حركاتها أو في مواضعها من التّركيب اللّغوي، فالعربية كانت تعيش بين الفطرة السليمة واللّسان البليغ فلا يحرّفون ولا يبدعون في القواعد اللّفظية أو التركيبية، أو حتّى النُّطق؛ لأنّهم كانوا من العارفين بعلم القراءات وما ينتج عن ذلك، و لم يحتاجوا إلى الإعراب والنّحو وغيره من العلوم، كما أنّه كانت تجمعهم كلمة واحدة، ويأخذون عن الرّسول الكريم، وخوفهم من الضّلال والبدع كان قيدهم فلا يخالفوا ما عرفوه ولا يبدعوا فيما استحدث عندهم، بل يرجعون إلى كتاب الله والسنّة المطهّرة، وبالتالي فإنّ اعتماد التفسير بالرأي على الإعراب يرجع ذلك إلى أنّ «التّفسير بالمأثور ليس له غرض خاص يُبتغى من ورائه، فهو نقل كلام الصّحابة وتابعيهم، فإعراب الآيات هنا يتحرّى الدّقة النحوية والمعاني الظّاهرة، وليس فيه غرابة أو بعد. ولِمَ

1 -تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ص: 42.

2 - تفسير المنار، محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت-لبنان-، د.ط، سنة: 1973م، ج182/1.

الغرابة والبعد وهم ليسوا في حاجة إليهما لنُصرة مذهب أو تأييد مبدأ. أمّا التّفسير بالرأي فقد دخل في أغلبه الأهواء، لذلك فقد ذهبوا بالتّفسير بعيدا وذهبوا بالإعراب بعيدا أيضا، لكي يناصروا أصولهم الكلامية غير ناظرين إلى أصول النّحو وقواعد الإعراب»[1].

و لكن وعلى الرغم من ذلك فإن البنية النحوية من حيث دلالتها على معنى النص تفسيراً أو تأويلاً لا يُمكن إغفالها أثناء التعامل مع الخطاب القرآني، فهي قرينة هامّة يؤطّرها كل قارئ باعتبارها آلية من الآليات الدلالية.

1 – ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، ص: 189–190.

ج.قراءة في مستويات علم المعنى:

لا تتحقق دلالة الألفاظ إلا باستعمالها داخل التركيب اللغوي بمعنى «توظيف اللفظ في الجمل والتراكيب ليؤدي رسالته الدلالية»[1]؛ لأنّ نظم وتناسق الألفاظ وعلاقتها ببعضها ينتج دلالة هي: «الجهاز الضّمني الوحيد الذي إن عُوّل عليه استطاع الدّارس الظّفر بالمعنى التقريبي... إنّ العثور على المعنى لا يكون إلا بعد إدراك العناصر التي تحوّل عنها والسياق الذي أسهم في تشكيلها»[2]. وهذا ما يفسّر اهتمام «العلماء المسلمين بدراسة الدلالة اهتماما كبيرا، وفطنوا إلى أهمية هذه الدراسة في فهم النص القرآني الكريم والحديث النبوي الشريف»[3]، كعنايتهم بضبط المصحف الشريف؛ لأنّ «تغيير ضبط الكلمة يؤدي حتما إلى تغيير وظيفتها، وهذا يترتّب عنه تغيير في معناها»[4] .

فالبحوث الدلالية العربية تمتد من القرون الثالث والرابع والخامس الهجرية إلى سائر القرون التالية لها، وهذا «التأريخ المبكر إنما يعني نضجًا أحرزته العربية، وأصّله الدارسون في جوانبها»[5]، وهذا يثبت أهمية علم الدلالة ومكانته في الدراسات والبحوث.

1.تعريف علم الدّلالة:

أ.الدّلالة لغة: ونقصد الصورة المعجمية للّفظ "دلّ" في قواميس اللّغة، فنجده:«دلّ عليه يدلّه على الطريق، أي سدّده إليه، وفي التّهذيب دللت بهذا الطريق دلالة عرفته ودللت به أدل دلالة، ثمّ إنّ المراد بالتّشديد إرادة الطريق»[6].

---

1 – أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص، عماد الدين محمد الرشيد، ص: 246.

2 – إستراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان، ص: 107-108.

3 – علم الدلالة–دراسة نظرية وتطبيقية– فريد عوض حيدر، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السادسة، سنة: 1999، ص: 99.

4 – الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، صفية مطهري، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق– سوريا، سنة: 2003م،ص: 14.

5 – علم الدلالة العربي، فايز الداية، دار الفكر، دمشق– سوريا، الطبعة الأولى، سنة: 1985م، ص: 06.

6 – تاج العروس، الزبيدي محمد مرتضى الحسيني، الكويت، وزارة الإعلام، مادة (دلل)، ج28/497-498.

أمّا **الزمخشري** (ت:538هـ) **فيقول:** «...من المجاز الدّال على الخير كفاعله ودلّه على الصراط المستقيم»[1]، ومن المحدثين من يرى أنّ الدّلالة تعني: «الهدي والإرشاد، فدلّه على الشيء وعليه أرشده وهداه»[2].

و نجد كذلك «قوام الدلالة في اللغة الإرشاد إلى المدلول، وإفادة الوصول إليه»[3]، وكلّها تتقارب حول معنى الإرشاد والهدي.

و هناك من يرى أنّ المعنى المعجمي لا يكفي لاستيعاب جميع معاني الدّلالة لذلك جعلوا هذه المعاني أنواعا، وهي: المعنى الأساسي أو الأوّلي: يسمّى كذلك المعنى التصوّري أو المفهومي أو الإدراكي، يعمل على نقل الأفكار والاتّصال اللّغوي والتّفاهم، والمعنى الإضافي أو الثانوي أو التضميني، وهو اللّفظ الذي يضاف إلى المعنى التّصوري وهو غير ثابت ولا شامل، والمعنى الأسلوبي ومتعلق بالظّروف الاجتماعية، والجغرافية وبالعلاقة بين المتكلّم والسّامع، وبرتبة اللّغة المستعملة، والمعنى النّفسي، وهو مرتبط بما يملكه الفرد من دلالات لذلك اللّفظ، والمعنى الإيحائي: يعمل على استنباط الدلالة الكامنة في المفردة اللّغوية وما تؤديه من وظائف[4].

ب.تعريف الدلالة اصطلاحا:

هي عند **الراغب الأصفهاني** (ت:502هـ): «ما يتوصّل به إلى معرفة الشّيء كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالات الإشارات والرّموز والكتابة، وسواء أكان ذلك بقصد ممّن يجعله دلالة، أم لم يكن يقصد»[5].

---

1 – أساس البلاغة، جار الله الزّمخشري، دار المعرفة ،بيروت–لبنان–، سنة: 1402هـ–1982م، ص: 134.

2 – علم الدّلالة –أصوله ومباحثه في التراث العربي–، منقور عبد الجليل، من منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق –سوريا–، سنة: 2001م، ص: 27.

3 –أسباب النزول وأثرها في بيان النّصوص، عماد الدّين محمد الرّشيد، ص: 240.

4 – ينظر:علم الدّلالة، أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة للنّشر والتّوزيع، بيروت–لبنان–، الطبعة الأولى، سنة: 1982م، ص:36.

5 –المفردات في غريب القرآن، الرّاغب الأصفهاني، (على هامش النّهاية في غريب الحديث لابن الأثير)، المطبعة الخيرية بمصر، سنة: 1322هـ، مادة: (دلّ). نقلا عن : (في السيميائيات العربية قراءة في المنجز التراثي، قادة عقاق، مكتبة الرّشاد للطباعة والنّشر والتوزيع، الجزائر، سنة: 2004م، ص: 23).

ونجد **التّهانوي** (ت:1158هـ) يبيّن مفهوم هذا المصطلح عند الأصوليين والبلاغيين واللّغويين **فيقول:** «الدّلالة بالفتح هي – على ما اصطلح عليه أهل الميزان، والأصول والعربية والمناظرة– أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر... والشيء الأول يسمّى دالاّ والشّيء الآخر يسمّى مدلولا، والمطلوب بالشّيئين ما يعمّ اللّفظ وغيره»[1]، بمعنى أنّ الدلالة تلزم وجود دال ومدلول ولازمه للمعنى بينهما.

ج.تعريف علم الدلالة:

علم الدّلالة «هو ذلك العلم الذي يهتمّ بدراسة المعنى والكلمات، وهو جزء من علم اللّسانيات، باعتبار أنّ المعنى جزء من اللّغة، ومن ثمّة نظر إليه على أنّه أحد فروع علم اللّغة الذي تناط به دراسة نظرية المعنى»[2]، وممّن يؤكد بأنّه فرع من فروع علم اللّغة **أحمد سليمان ياقوت بقوله:** «أمّا "علم الدلالة Semantics" فهو فرع من فروع علم اللّغة، ويهدف إلى معرفة المعنى المستقى من اللّفظ أو من سياق الحال أو من الإشارة أو من كل ما يمكن أن يستقى منه معنى»[3]. واهتم بماهية هذا العلم الكثير من العلماء، وهناك من كان اهتمامه أكثر حول جوانب هذا العلم حيث **يقول فريد عوض حيدر:** «الدّلالة لها جانب صوتي يطلق عليه الدّلالة الصوتية، وجانب صرفي يطلق عليه الدّلالة الصرفية، وجانب نحوي يطلق عليه الدّلالة النّحوية، وجانب معجمي يطلق عليه الدّلالة المعجمية، وجانب سياقي يطلق عليه الدّلالة السّياقية... والتي لا يستغني عنها اللّغوي عند إجرائه عملية التّحليل الدلالي للخطاب، فكل دراسة لغوية لابد أن تتجه إلى المعنى، والمعنى هو الهدف الذي تُصوّب إليه سهام الدراسة من كل جانب»[4]، ومن هنا نقول إنّ النّص يملك مستويات دلالية متنوعة يمكن من خلالها البرهنة على المعنى بالتركيز على إحدى هذه المستويات، أو من خلال نتيجة التّفاعل مع المستويات الأخرى، وسوف ندرج تعريف هذه

1 – كشّاف اصطلاحات الفنون، التّهانوي محمد علي الفاروقي ، تحقيق: لطفي عبد البديع، راجعه: أمين الخولي، سلسلة تراثنا، سنة: (1969م–1975م)، م2، ص: 284.

2 – العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي–دراسة تطبيقية–، عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، سنة: 1419هـ–1999م، ص: 07.

3 – أبحاث في اللغة والعروض، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، سنة: 1995م، ص: 09.

4 – علم الدلالة–دراسة نظرية وتطبيقية–، فريد عوض حيدر، ص: 29. وينظر: (المرجع نفسه، ص: 30–58).

الأنواع وعلاقتها بالنحو وبشكل موجز؛ لأنّ ما يهمّنا منها في بحثنا هو الدّلالة النحوية ومدى أهميتها في الوصول إلى المعنى.

2.مستويات علم الدلالة:

أ.الدّلالة المعجمية:

تهتم باللّفظ واستعماله في التركيب، ذلك أنّ للكلمة الواحدة وجوها متعددة من الدّلالة وبالتالي المعنى المعجمي يعتبر«أوّل خطوة للحديث عن الكلمة، ودلالاتها، ذلك أنّ الدلالات الصوتية والصرفية والنّحوية تعتبر دلالات وظيفية»[1]. **قال تعالى:** ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾[2]، **يقول الزمخشري**: «(و نحن) للحال، كما تقول "أتحسن إلى فلان وأنا أحق منه بالإحسان". والتسبيح: تبعيد الله عن السوء، وكذلك تقديسه، من سبّح في الأرض والماء. وقدّس في الأرض: إذا ذهب فيها وأبعد. و(بحمدك) في موضع الحال، أي: نُسبّح حامدين لك وملتبسين بحمدك؛ لأنّه لولا إنعامك علينا بالتوفيق واللّطف لم نتمكّن من عبادتك...» [3]، فمن خلال بيان معنى اللفظة الأصلي والدّلالة المعجمية يُمكن ترجمة المعنى وقراءته بشرح ألفاظ الجملة.

وقد يصعب التفريق بين الألفاظ المترادفة، والظفر بالمعنى الدقيق للّفظة، من ذلك **قوله تعالى**: ﴿**الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ**﴾[4]، نجد في الآية اللفظتين (نصب) و(لغوب) مترادفتين، **يقول ابن كثير** (ت:774هـ): «لا يمسّنا فيها عناء ولا إعياء. والنّصب واللّغوب كلٌّ منهما يُستعمل في التعب، وكأنّ المراد بنفي هذا وهذا عنهم، أنّهم لا تعب على أبدانهم ولا أرواحهم»[5]. غير أنّ **الزمخشري** يفصل وبوضوح بينهما **فيقول**:

1 – الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة: 1980م، ص: 129.

2 – البقرة: 30.

3 –الكشاف، جار الله الزمخشري، ج125/01.

4 –فاطر: 35.

5 – تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي، ص: 1100.

«و قرئ: لغوب، بالفتح: وهو اسم ما يُلغب منه، أي: لا نتكلّف عملا يلغّبنا: أو مصدر كالقبول والولوغ، أو صفة للمصدر؛ كأنّه لغوب لغوب، كقولك: موت مائت، فإن قلت: مالفرق بين النّصب واللغوب؟ قلت: النّصب التّعب والمشقّة التي تُصيب المنتصب للأمر المزاول له. وأمّا اللّغوب فما يلحقه من الفتور بسبب النّصب، فالنّصب: نفس المشقّة والكلفة. واللّغوب: نتيجته وما يحدث منه من الكلال والفترة»[1]. وهذا دليل على أهمية معرفة معاني اللفظ الواحد واختلاف درجات معانيه وضرورة التدقيق في اختيار اللفظ وإدراك معناه عند استعماله، فالتحليل اللغوي يبدأ من الإدراك المعجمي للفظة فهو أوّل خطوة يتمّ من خلالها الوصول إلى الدّلالات الأخرى ثمّ إلى المعنى.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾[2]، ذهب **الزمخشري** إلى أنّ تعلق الظرف (إِذْ) بالمقت الأول، **فيقول**: «فيقال لهم (لمقت الله أكبر) والتقدير: لمقت الله أنفسكم أكبر من مقتكم أنفسكم، فاستغنى بذكرها مرّة، و(إِذْ تدعون) منصوب بالمقت الأوّل»[3]. وهناك من أنكر هذا التعلق حيث «رفض ابن هشام تعلق الظرف (إِذْ) بالمقت الأول لعدم استقامة الشّكل أي عدم صحته في الصّناعة لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي؛ لأنّ المقت مصدر ومعموله من صلته، ولا يجوز أن يخبر عنه إلا بعد استفائه صلته وقد أخبر عنه بقوله: (أكبر من مقتكم أنفسكم)... ولعدم استقامة الشكل عند جمهور النّحويين قدّروا العامل في الظرف مضمرا أي مقتكم إذْ تدعون»[4]، فاستقامة الشكل وصحة الصناعة جانب مهم كما هو المعنى، وبالتالي هناك اتصال وثيق بين مراعاة الشّكل والنّحو لخدمة المعنى، فالدلالة المعجمية تتكامل مع الدلالة النّحوية لإعطاء معنى مفيد.

1 –الكشاف، جار الله الزمخشري، ج614/03.

2 – غافر: 10.

3 – الكشّاف، جار الله الزمخشري، ج154/4.

4 – العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النّظام والأساليب، ممدوح عبد الرحمن الرّمالي، دار المعرفة الجامعية، سنة: 1996م، ص: 215–216.

و نجد النّحاة في بعض المواقف بين تعارض واختلاف في إعطاء الإعراب السليم والمستجيب لنظم التركيب، **قال تعالى:** ﴿**قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا** ﴾[1]، نجد لفظة (أعمالا) هناك من يرى أنّها: «مفعول به، وأحسّ ابن خروف أن ذلك لا يستقيم صناعة لأن (خسر)لا يتعدى، ووافقه الصفّار في ذلك، وقال سيبويه (أعمالا) مشبه بالمفعول به ثمّ يقرر ابن هشام أن (أعمالا) ليس مفعولا به؛ لأنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به سواء أكان فعله متعديا أم لازما، وليس شبها بالمفعول به؛ لأنّ اسم التفضيل لا يشبّه باسم الفاعل؛ لأنّه لا تلحقه علامات الفروع إلاّ بشرط ويقول: الصواب أنّه تمييز، واستقامة الشكل وصحة الصناعة تحددها ضوابط وقيم خلافية عامة بعضها ينتمي إلى الصرف وبعضها ينتمي إلى النّحو...»[2].

ب.الدلالة الصوتية:

كأن يحل صوت مكان صوت آخر، فتنشأ عن ذلك كلمة ذات معنى مختلف ونجد **ابن جني** (ت: 392هـــ) قد خصّص بابين لهذا الموضوع: باب في "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"، وباب في "إمساس الألفاظ أشباه للمعاني"، ومن ذلك قولهم: «خضم، وقضم، فالخضم لأكل الرطب كالبطّيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس، نحو: قضمت الدّابة شعيرها ونحو ذلك...»[3].

أمّا علاقة الصوت بالنحو، **يقول** عنها **كمال بشر**: « إنّ التّحليل الإعرابي نفسه قد لا تفهم أسراره ولا تُحلّ ألغازه إلاّ بحيلة صوتية هي التنغيم والموسيقى، لقد قرّر النّحاة مثلا أن كلمة (عمّة) في قول الشّاعر (كم عمّة لك يا جرير وخالة) يجوز في إعرابها وجهان بل ثلاثة، على أساس أن كم إمّا خبرية أو استفهامية، وهذا الافتراض صحيح ولكن العامل الأساسي في الفصل بين كونها خبرية أو استفهامية إنّما هو التنغيم، وطريقة إلقاء الشّطر أو البيت كلّه»[4].

1 – الكهف: 103.

2 – العربية والوظائف النّحوية، الرّمالي، ص: 216.

3 – فقه اللّغة في الكتب العربية، عبده الرّاجحي، دار النّهضة العربية، بيروت– لبنان–، ص: 67.

4 – دراسات في علم اللغة، كمال محمد بشر، دار المعارف، القاهرة، سنة: 1969م، ج244/2.

ج.الدّلالة الصّرفية:

هي المعاني المستفادة من الأوزان والصيغ، ويعرفها **ابن القيم** (ت: 751هـ) **بقوله:** «هي تلك الدلالات التي يُعرِب عنها معنى الكلمة وتسمّى أيضا: الوظائف الصّرفية. فالفعل يدل بصفة عامة دلالة صرفية على الحدث والزّمن معا، وعند تقسيمه إلى ماض، مضارع وأمر؛ فإن الأفعال جميعها تشترك في الدّلالة على الحدث، غير أنّها تختلف في الدّلالة على الزّمن، فإذا زيد في المعنى الصّرفي للفعل بدخول حرف من حروف الزّيادة عليه أضيفت إلى دلالته دلالات فرعية أخرى»[1]، ذلك أنّ المعنى الوظيفي للصيغة متراكبا مع الدّلالة المعجمية يشكّل «صورة اللّفظ التي تتلبّس به لتعطي للكلمة صيغتها، ومن ثمّ معناها الوظيفي»[2]، فمن خلال هذه الصيغ يمكن الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق ويرى **أحمد عبد العظيم** أنّ «الفضل الحق لتلك الظاهرة الصرفية يكمن في اتخاذ العربية للقوالب والأبنية وسيلة حاسمة للحدود بين الكلمات في السياق»[3]. أمّا عن علاقة الصرف بالنحو هي علاقة خدمة معنى ذا دلالة مفيدة، **قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا اسْتَكَانُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ﴾**[4]، **يقول الزمخشري** في الآية : «قرئ؛ قاتل، وقتل، وقتِّل، بالتشديد، والفاعل ربيون. أو ضمير النبي. و(معه ربيون) حال عنه بمعنى: قتل كائنا معه ربيون، والقراءة بالتّشديد تنصر الوجه الأوّل. وعن سعيد بن جبير –رحمه الله– ما سمعنا بنبيٍّ قتل في القتال. والرّبيون. والربانيون. وقرئ بالحركات الثلاث، فالفتح على القياس والضّم والكسر من تغييرات النّسب»[5].

---

1 –أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبو بكر، تقديم: طه عبد الرّؤوف سعد، دار الجيل، بيروت–لبنان–، ج188/1.

2 – الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم–دراسة نظرية تطبيقية– التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت –لبنان–، سنة: 2002م، ص: 08.

3 –الوحدات الصّرفية ودورها في بناء الكلمة العربية، أحمد عبد العظيم، دار العلوم، ص: 212.

4 –آل عمران: 146.

5 –الكشّاف، جار الله الزّمخشري، ج424/1.

ونجد **ابن تيمية** (ت:728هـ) يرجح قراءة (قتل) على (قاتل) حيث **يقول**: «و قوله (قتل)أي النبيّ قتل، هذا أصحّ القولين، وقوله: (معه ربيون كثير)جملة في موضع الخبر صفة للنبي- صفة بعد صفة-أي كم من نبيّ معه وربيون كثير قتل و لم يقتلوا معه؛ فإنّه يكون المعنى: أنّه قتل وهم معه، والمقصود: أنّه كان معه ربيون كثير وقتل في الجملة وأولئك الربيون ما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله، وما ضعفوا وما استكانوا...»[1].

د.الدلالة السياقية:

يعتبر السياق من بين العناصر المهمة والفعّالة في إدراك المعنى، فهو يتماشى مع باقي الدلالات أثناء عملية التحليل، وهو ضروري للتأويل. فكيف تتجسّد أهميته في الكشف عن المعنى؟.

1.تعريف السياق لغة:

نجده في القاموس: «كل محيط بشيء Frame, Cadre»[2].

وجاء في لسان العرب تحت مادة (سوّق):«مأخوذ من السوق، تقول: ساق الإبل، وغيرها يسوقها سوقا وسياقا، فهو سائق وسواق، والمساوقة: المتابعة، وساق إليها المهر والصداق سياقا... والسياق: المهر، والسيقة ما اختلس من الشيء»[3].

قال **الأزهري** (ت:370هـ): «السيقة ما استاقه العدو من الدواب»[4].

2. تعريف السياق اصطلاحا:

السياق في الاصطلاح «ينبغي أن يشمل -لا الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب، بل والقطعة كلها والكتاب كله كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه- كل ما يتصل بالكلمة من ظروف، وملابسات والعناصر غير اللغوية المتعلّقة بالمقام الذي تنطق به؛ الكلمة لها هي

1 -مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، طبعة المكتب التعليمي السّعودي بالمغرب، مكتبة دار المعارف، الرّباط، م14/373-374.

2 - قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، اميل يعقوب، بسام بركة، مي شيخاني، ص: 63.

3 - لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت-لبنان-، الطبعة الثالثة، سنة: 1994م، ج2/242-243.

4 - تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: لفيف من العلماء، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 1964م، ص: 63.

الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن»[1]، وهناك من يرى أنّ السياق هو: «تلك العلاقة المتشجّرة بين جمل النص وعباراته وتجاوب الأصداء التي يصدرها كلٌّ قسم منها في طرف فيلقاه طرف آخر ليتّضح ويتكامل»[2]، بمعنى أن ذلك الانسجام والتناسق بين جمل النص يشكّل السياق.

أما بالنسبة إلى الدلالة السياقية: «فإنّها ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعدم احتمال غير مراد وتخصيص العام وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلّم، فمن أهمله غلط في نظيره وغالط في مناظراته، وانظر إلى **قوله تعالى:** ﴿**ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ**﴾[3] كيف تجد سياقه يدل على أنّه الذليل الحقير»[4].

وهناك من يرى أن الدلالة السياقية: «هي الدلالة التي يُعيّنها السياق اللغوي، وهو البيئة اللغوية التي تحيط بالكلمة أو العبارة أو الجملة وتستمد أيضا من السياق الاجتماعي، وسياق الموقف، وهو المقام الذي يقال فيه الكلام بجميع عناصره من متكلم ومستمع، وغير ذلك من الظروف المحيطة والمناسبة كالتي قيل فيها الكلام»[5].

3. أنواع السياق:

1.السياق اللغوي: وهو «يشرف على تغيير دلالة الكلمة تبعا لتغيير يمس التركيب اللغوي كالتقديم والتّأخير في عناصر الجملة ...»[6]؛ لأنّ «معنى الكلمة لا ينكشف إلاّ من خلال وضعها في سياقات مختلفة، واستعمالها في اللغة، أو دورها الذي تؤديه في اللغة، ومعنى ذلك أنّ الكلمة تعطي دلالات متعددة بتعدّد السياقات التي تدخل فيها، أو تبعا لتوزعها اللغوي، أو هو كل ما

1 – دور الكلمة في اللغة، استيفن أولمان، ترجمة وتقديم وتعليق: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 68.

2 – أهمية السياق الثقافي في تحديد الدلالة، عبد القادر سلاّمي، مجلّة دراسات أدبية وإنسانية، العدد: 04، سنة: 2005م، ص: 51.

3 – الدّخان: 49.

4 –البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج2/200–201.

5 – علم الدلالة – دراسة نظرية وتطبيقية–، عوض فريد حيدر، ص: 16.

6 – علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، ص: 90.

يحيط بالكلمة من ظروف، وملابسات وعناصر لغوية»[1]، ومثال ذلك كلمة (ضرب) حيث نجد أنّ مدلولها يختلف بحسب السياق الذي ترد فيه «فهو يعني إصابة الحجر بالعصى في **قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُواْ وَاشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾**[2]، وتعني السّفر في **قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ الصَّلاَةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُواْ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾**[3]، وتعني أيضا منامهم في **قوله تعالى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾**[4]، وتعني في قوله **عزّ وجل: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾**[5]،أي اجعل لهم طريقا في البحر»[6]. فاللفظ (ضرب) تحدد معناه داخل السياق وهو ما يسمى بالسياق اللغوي.

2.السياق العاطفي الانفعالي: هو السياق «الذي يتولى الكشف عن المعنى الوجداني، والذي يختلف من شخص لآخر»[7]، ويتمثل دوره في تحديد«دلالة الصيغة أو التركيب من معيار قوة أو ضعف الانفعال، فبالرغم من اشتراك وحدتين لغويتين في أصل المعنى إلا أنّ دلالتها تختلف، مثل ذلك الفرق بين دلالة الكلمتين : (اغتال)و (قتل)، بالإضافة إلى القيم الاجتماعية التي تُحدّدها الكلمتان فهناك إشارة إلى درجة العاطفة والانفعال الذي تصاحب الفعل،...»[8]، فدرجة الانفعال

1 – دراسات في الدلالة والمعجم، رجب عبد الجواد إبراهيم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 2001م، ص: 20.

2 – البقرة: 60.

3 – النّساء: 101.

4 – الكهف: 11.

5 – طه: 77.

6 – معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت، ج156/1.

7 – معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، سنة: 1982م، ص: 84.

8 – علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، ص: 90.

تؤكد قيمة الفعل وأهميته أو تكشف عنه من خلال ردود الفعل الناتجة عند سماع الكلمة، أي تكشف عن درجته.

قال تعالى: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾[1]، في الآية نجد أنه **قال:** «" **أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا**" و لم يقل "**و أُشْهِدُكُم**" ليكون موازنا له لأنّ إشهاده الله على البراءة من الشرك صحيح ثابت، وأما إشهادهم فما هو إلاّ تهاونٌ بهم، ودلالة على قلّة المبالاة بأمرهم، ولذلك عدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما، وجيء به على لفظ الأمر ...»[2]، فنلاحظ أنّ التعبير بلفظ معيّن يحمل في طيّاته دلالات انفعالية وعاطفية يعبر من خلاله عن موقفه، ويختصر التعبير عن إحساسه بذلك اللفظ.

قال تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[3]، قرئ (حمّالةُ الحطب) بالرفع والنّصب؛ وأحسنها بالنّصب؛ لأنّه «على الذمّ لها؛ لأنها كانت قد اشتُهرت بالنّميمة، فجرت صفتها على الذمّ لها لا للتّخصيص، وفي الرفع أيضا ذمٌّ، لكن هو في النصب أبين، لأنّك إذا نصبت لم تقصد إلى أن تزيدها تعريفا وتبيينا، إذ لم تُجرِ الإعراب على مثل إعرابها، إنما قصدت إلى ذمّها لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اختصصتها بها»[4].

3. سياق الموقف أو المقام: وهو يعني «الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة فتتغير دلالتها تبعا لتغير الموقف أو المقام، وقد أطلق اللغويون على هذه الدلالة مصطلح "الدلالة المقامية"»[5]. ويعرف بأنّه «الموقف الخارجي الذي جرى فيه التفاهم بين شخصين أو أكثر، ويشمل ذلك زمن المحادثة ومكانها، والعلاقة بين المتحادثين والقيم المشتركة بينهم، والكلام السابق للمحادثة»[6]. فكلمة (توليد)مثلا تعني «توليد الألفاظ ومعاني جديدة من أجل إثراء اللغة، عندما

---

1 – هود: 54.

2 – الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، أحمد يوسف هنداوي، ص: 157.

3 – المسد: 04.

4 – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 1998م، ص: 107.

5 – علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، ص: 90.

6 –الفروق في اللغة، أبي هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، د.ت، ص: 123.

يكون المتحدث لغوي، وفي السياق الطبي تعني توليد الأطفال، والمتحدّث هنا الطبيب أمّا اعتبارها من أهم عوامل استمرار التيار الكهربائي فالمتحدّث هنا مهندس كهربائي»[1].

و **الزمخشري** ينظر إلى آيات القرآن الكريم «نظرة عامة فيجعل الآي المناصرة ظواهرها للمذهب الإعتزالي محكمة وتلك التي تخالفه متشابهة ثمّ يردّ المتشابه إلى المحكم ليخضع تفسيرها للرأي الإعتزال؛ وهذا النّحو في التفسير هو ما يعرف بالتّأويل»[2]، **قال تعالى:** ﴿**يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[3]، فظاهر الآية يخالف رأي المعتزلة: «أنّ عدل الله شاء ألاّ يمنح لطفه وتوفيقه إلاّ للمؤمن، أمّا من ظلّ مصرّا على الكفر فالله يخذله»[4]، **يقول الزمخشري:** «(**أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ**) أن يمنحهم من ألطافه ما يُطهّر به قلوبهم؛ لأنّهم ليسوا من أهلها، لعلمه أنّها لا تنفع فيهم ولا تنجع»[5]، فيجعلها متشابهة ويردّ معناها إلى معنى آيتين محكمتين ينصر ظاهرهما رأيه، **قال تعالى:** ﴿**إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[6]، **وقوله تعالى:**﴿**كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ**﴾ [7]، أما **فخر الدين الرازي** فيذكر الوجوه التي شرحت **قوله تعالى:** ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ**﴾ **فيقول:** «...فذكروا فيه وجوها (أحدها) لم يرد الله أن يمدّ قلوبهم بالألطاف لأنّه تعالى علم أنّه لا فائدة في تلك الألطاف لأنّها لا تنجع في قلوبهم (وثانيها) لم يُرد الله أن يطهّر قلوبهم عن الحرج الغم والوحشة الدالة على كفرهم (وثالثها)

1 –الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت–لبنان–، د.ط، د.ت، ص: 66.

2- منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، مصطفى الصاوي الجويني، ص: 107.

3-المائدة: 41.

4- منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، مصطفى الصاوي الجويني، ص: 108.

5 - الكشاف، جار الله الزمخشري، ج634/1.

6- النحل: 104.

7 – آل عمران: 86.

أنّ هذا استعارة عن سقوط وقعه عند **الله تعالى**، وأنّه غير ملتفت إليه بسبب قُبح أفعاله وسوء أعماله»[1]، فنلاحظ أنّ كلّ مفسّر يستخدم آلياته في شرح الآية حسب سياقها والمقام الذي قيلت فيه، وكذا ما يملكه من وسائل إثبات، وما يؤمن هو به في فهمه للآية. أما سياق الموقف الذي يدل عليه التأويل النحوي نجده من مثل **قوله تعالى**: ﴿**وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ**﴾[2]، نجد الرفع في كلمة (سلامٌ) الثانية جاء ذلك لأنّ «رفع السلام الثاني للدلالة على أنّ إبراهيم عليه السلام حيّاهم بتحيّة أحسنَ من تحيّتهم؛ لأنّ الرفع دلّ على ثبات السلام لهم دون تجدّده وحدوثه والمعنى نحمد الله حمدا»[3]، ففيه دلالة على الدوام والثبوت عليه، **يقول فخر الدين الرازي**: «...قالوا سلاما تقديره سلّمنا عليك سلاما قال سلاما تقديره أمري سلام أي لست مريدا غير السلامة والصّلح. قال الواحدي ويحتمل أن يكون المراد سلام عليكم فجاء به مرفوعا حكاية لقوله كما قال وحذف عنه الخبر كما حذف من قوله فصبر جميل وإنّما يحسن هذا الحذف إذا كان المقصود معلوما بعد الحذف فههنا المقصود معلوم فلا جرم حسن الحذف»[4].

4.**السياق الثقافي**: وهو السياق«الذي يكشف عن المعنى الاجتماعي، وذلك المعنى الذي توحي به الكلمة أو الجملة والمرتبط بحضارة معينة، أو مجتمع معيّن ويدعى أيضا المعنى الثقافي»[5] وبشكل أدق هو «القيم الثقافية والاجتماعية التي تحيط بالكلمة، إذ تأخذ ضمنه دلالة معينة، وقد أشار علماء اللغة إلى ضرورة وجود هذه المرجعية الثقافية عند أهل اللغة الواحدة لكي يتم التواصل والإبلاغ، وتخضع القيم الثقافية للطابع الخصوصيّ الذي يلوّن كلّ نظام لغويّ بسمة ثقافية معيّنة...»[6]، **قال تعالى**: ﴿**يوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا**﴾[7]، فالزرقة في

1 – التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، وبهامشه تفسير العلامة أبي السعود–رحمه الله– دار الفكر، بيروت، ط02، سنة: 1978م، ج406/03.

2 – هود: 69.

3 – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 92– 93.

4 – التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، ج73/5.

5 – معجم علم اللغة النظري ، محمد علي الخولي، ص: 261.

6 -علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، ص: 90.

7 - طه: 102.

الآية وفي وقت نُزولها تُشير إلى معنى معيّن وهو ما يبيّنه **الزمخشري** والذي **يقول**: «... قيل في الزرق قولان، أحدهما: أنّ الزُرقة أبغض شيء من ألوان العيون إلى العرب لأنّ الروم أعداؤهم وهم زرق العيون، ولذلك قالوا في صفة العدوّ: أسود الكبد أصهب السبال، أزرق العين. والثاني: أنّ المراد العمى؛ لأنّ حدقة من يذهب نور بصره تزراقّ»[1]، و**فخر الدين الرازي** يذكر عن دلالة كلمة (زرقا) من الآية أنّ لها خمسة وجوه مستندا في ذلك إلى أقوال العلماء والرّواة[2]، ولكن دلالة اللون اليوم تغيّرت بتغيّر الطبع الاجتماعي والأعراف وحتى الزمن.

قال تعالى: ﴿**وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ**﴾[3]، هناك من قرأ بالنصب في لفظ (كل) ولكنه لا يتماشى مع الواقع، وهناك من قرأ بالرفع وهو الأصلح؛ «لأنّ نصبه يؤدي إلى فساد المعنى؛ لأنّ الواقع خلافه، وذلك أنّك لو نصبته لكان التقدير: فعلوا كلَّ شيء في الزُبُر، وهو خلاف الواقع؛ إذ في الزبر أشياء كثيرة جدّا لم يفعلوها، ولذلك اتّفق على رفعه،...»[4]، فالسياق الثقافي المتّفق عليه هو الذي ساعد الإعراب على أن يتماشى مع تركيب الجملة والواقع.

كانت هذه أنواع السياق أما فيما يخص أهمية السياق ودوره في الكشف عن المعنى فهو «يمثل حجر الأساس في علم الدلالة فهو ذو أهمية كبيرة في تحديدها حتى إن من اللغويين من **يقول** بأنّ الكلمات لا معنى لها على الإطلاق خارج مكانها في النظم»[5]، فالسياق ضروري للجانب اللغوي وهو أكثر ضرورة بالنسبة لعملية التفسير حيث «ألحّت المراجع على المفسر أن يراعي السياق الذي تنزّلت فيه الآية، والغرض الذي سيق له الكلام وقال الزركشي: "ليكن محطّ المفسّر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له وإن خالف أصل الوضع اللغوي"»[6]، بمعنى أنّ النص المنقول سواء القراءات أو أسباب النزول أو السنّة المطهّرة من قول أو فعل فإنّه يُقدّم، وإن خالف الأصل

1 - الكشاف، جار الله الزمخشري، ج 87/3.

2 - ينظر: التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، ج72/6.

3 – القمر: 52.

4 – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 117.

5 – أبحاث في اللغة والعروض، أحمد سليمان ياقوت، ص: 45.

6 – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 215. وينظر: (الإتقان، للزركشي، باب معرفة التواتر والمشهور والآحاد والشّاذ والموضوع والمدرج).

اللغوي، وبالتالي ضرورة محاولة إيجاد تخريج يتماشى والسياق وكذا التركيب اللغوي، فمن بين الآليات المهمة للمفسّر لإدراك المعنى معرفة أسباب النّزول، **يقول نصر حامد أبو زيد** في ذلك: «معرفة أسباب النزول ليست مجرد ولع برصد الحقائق التاريخية التي أحاطت بتشكل النص، بل تستهدف هذه المعرفة فهم النص واستخراج دلالته؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب كما يقولون...»[1]، خاصّة وأنّ النظم القرآني يتميّز بالقصد باللفظ والوفاء بالمعنى، ومن لوازم ذلك عدم الإطالة والاقتضاب في التعليق، وبالتالي فأسباب النزول تمكن المفسر والفقيه من معرفة الحكمة المحققة من تشريع الحكم الذي تضمّنه ذلك النص[2].

وندرج المثال التالي لنثبت أهمية سبب النزول في إدراك المعنى، **يقول عزّ وجل**: ﴿**وَلِلّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ إِنَّ اللّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾[3]، فالآية «قد يفهم منها جواز التوجه في الصلاة إلى غير القبلة، وهذا الفهم خاطئ؛ لأنّ استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة،وبمعرفة سبب النزول يتّضح فهم الآية، فقد نزلت هذه الآية الكريمة فيمن كان في "سفر" وأضاع القبلة فلم يعرف جهتها فإنّه يجتهد ويتحرّى ثم يصلي فإلى أيّ جهة صلى تصحّ صلاته، ولا تجب عليه إعادة الصلاة فيما إذا تبيّن له بعد الانتهاء خطأ توجهه، فالآية إذن ليست عامة، وإنّما هي خاصة فيمن جهل القبلة فلم يعرف جهتها»[4]، وفي **قوله تعالى**: ﴿**وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى، فَجَعَلَهُ غُثَاء أَحْوَى**﴾[5] نحاول بهذه الآية أن نبين أهمية السياق للنحو وعلاقته به، ففي الآية نجد« دلالة فاء العطف على التعقيب من خلال السياق فقد قال بعضهم: تعقيب كل شيء بحسبه فإذا قلت دخلت مصر فمكة أفادت الفاء التعقيب على الوجه الذي يمكن، وقال ابن هشام: تفيد الفاء التعقيب وهو في كل شيء بحسبه ألا ترى أنّه يقال: تزوج فلان فولد له إذا لم يكن

1 – مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان–، الطبعة الرابعة، سنة: 1998م، ص: 102.

2 – ينظر: أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص، عماد الدين محمد الرشيد، ص: 44– 45.

3 –البقرة : 115.

4 – التبيان في علوم القرآن، محمد علي الصابوني، ص: 17.

5 –الأعلى: 04–05.

بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت متطاولة دخلت البصرة فبغداد إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين...»[1].

فالدلالة السياقية جانب مهم جدّا لكشف المعنى، ونقصد بذلك: «ما يصاحب اللّفظ ممّا يساعد على توضيح المعنى»[2]، ونجد من عرّفها **بقوله:** «الدّلالة السياقية تشير إلى ذلك الترابط العضوي بين عناصر الجملة، وهو ما يشكّل بنية اللّغة، بل إنّ مفهوم الدّلالة السياقية يتّسع ليشمل مجموع الجمل التي تُكوّن النّص»[3]، بمعنى أنّ «المعنى المعجمي ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام، فثمّة عناصر غير لغوية ذات دخل كبير في تحديد المعنى، بل هي جزء أو أجزاء من معنى الكلام، وذلك كشخصية المتكلّم، وشخصية المخاطب، وما بينهما من علاقات، وما يحيط بالكلام من ملابسات، وظروف ذات صلة به كالجو مثلا أو الحالة السياسية...»[4].

قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِن تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾[5]، ظاهر الآية يدل على أنّ «من الأزواج أزواجا يعادين بعولتهن، ومن الأولاد أولادا يعادون آباءهم، ثمّ تأمر الآية بالحذر (فاحذروهم) والضمير هنا يعود عند بعض أهل العلم على **قوله تعالى** (**أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ**) فيشمل الأولاد والأزواج جميعا، ولو لم يكونوا أعداء. فالآية -بناءً على هذا القول- عامّة توجب الحذر من كل زوج وولد، وبعد العودة إلى أسباب النّزول...نزلت هذه الآية (إنّ من أزواجكم وأولادكم عدو لكم فاحذروهم) في قوم من أهل مكّة أسلموا، فأبى أزواجهم وأولادهم أن يدعوهم...نزلت في أزواج وأولاد مخصوصين، وهم الذين منعوا والدهم من الهجرة إلى المدينة رقة وشفقة، فكانوا بفعلهم هذا كالأعداء لأبيهم؛ لأنّهم فوّتُوا عليه شرف الهجرة مبكّرا...»[6]، أمّا **الزمخشري فيقول**

---

1 - أساليب العطف في القرآن الكريم، مصطفى حميدة، مكتبة لبنان -ناشرون-، الطبعة الأولى، سنة: 1999م، ص:132.

2 -المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرح، دار النّهضة العربية، سنة: 1966م، ص: 116.

3 - علم الدّلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، ص: 67.

4 - علم اللّغة، محمود السعران، دار المعارف، مصر، سنة: 1962م، ص: 288.

5 -التّغابن: 14.

6 - أسباب النّزول وأثرها في بيان النّصوص، محمد الرّشيد، ص: 384.

في معنى الآية: «(فاحذروهم) الضمير للعدو أو للأزواج والأولاد جميعا...»[1]، فنلاحظ بأنّ سبب النّزول هو المعين والمساعد في فهم وشرح الآية، فهو خارج عن النّص وغير لغوي، ويزيل الإبهام وهذا دليل على أهمية السّياق وعلاقته بالنّحو.

إنّ تفاعل هذه الدّلالات إلى جانب الدّلالة النّحوية يعين في توضيح المعنى وضبطه، ويساعد على إدراك القصد.

و يرى **الهادي الجطلاوي** أنّ «مراعاة السياق منهج مطلوب في قراءة النّص وإن تفاوت المفسّرين، واختلافهم في مدى الشعور به وتوظيفه ومواضع استغلاله قد شكّل عنصرا من عناصر الفرقة بينهم، وتعدّد تأويلاتهم أضف إلى ذلك أنّ اعتماد سياق النص، وإن دلّ من القارئ على التزام بمقاصد النص، يُقرأ في سياقات اجتماعية وحضارية وتاريخية وذاتية مختلفة يكون فيها للفظ والتركيب العربيين شأن مختلف،...»[2].

إنّ التحليل النحوي ونقصد البنية النحوية للتراكيب، ليس مطلوبا لذاته بل هو آلة نتوصّل بها إلى تقريب معاني النص وتأويله، وهذا لا يعني أنّ البنية النحوية تعمل وحدها على بيان المعنى بل هناك عناصر فاعلة مثل الدلالة الصرفية والصوتية، والمعجمية والسياقية؛ لأنّ«الشرط المنهجي الذي تشترطه الممارسة التأويلية، هو الاحتكام إلى أسانيد ومستويات متعدّدة فالنص مبني على التعدد، ينضاف إلى ذلك طبيعة تكوينه اللساني المعقّد، هذا كله يجعل النّص محيلا إلى مستويات متعددة وذلك لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها وترامیها إلى الغاية الجامعة لمعانيها»[3].

و التأويل يختلف عند المذاهب باختلاف الأداة وأصول المعتقد؛ لأنّ «مقلدة المذاهب يفسرون القرآن بقواعد مذاهبهم، ويحكّمونها فيه فإذا خالف نصه قاعدة من قواعدهم ردوه بالتأويل إليها وهذا شر ما أصيب به هذا العلم»[4]، والأدوات المعتمدة في التأويل تتنوع ولعل أهمها اللغة، ومن أبوابها النحو، فقد كان سلاحا مفيدا خاصة للمعتزلة الذين «عنوا باللغة

1 – الكشّاف، جار الله الزّمخشري، ج550/4.

2 – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 280.

3 – إستراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان، ص: 77. وينظر: (الخصائص ، ابن جني، ج243/1).

4 – تفسير ابن باديس، عبد الحميد ابن باديس، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية–الجزائر، منشورات المعارف مؤسسة للنشر والتوزيع وهران–الجزائر، سنة: 1991م، ص: 30.

وتناولوها تناولا يستطيعون أن يفيدوا منه في ناحيتهم الكلامية الجدلية، وهم قد درسوا المنطق والفلسفة فليس عجيبا أن يكون تناولهم اللغة والنحو على أساس علمي منطقي منظّم»[1]؛ لأنّ استخدام النحو والتمكن فيه، والاعتماد عليه في إظهار أو تأكيد أصل من أصول المذهب يعتمد على التأويل من خلال إظهار واستخدام الوجوه الإعرابية والقراءات التي بتعدّدها يتعدّد المعنى.

ه.الدلالة النّحوية:

إنّ التنسيق والتنظيم الداخلي للألفاظ، والمجسد في الشكل الذي تظهر به وعلاقتها ببعضها البعض، هو صورة البنية النّحوية، ويرى **عبد القاهر الجرجاني** (ت:474هـ) «أن ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعلِ بعضها بسبب من بعض»[2]، يجعل الكلام خاضعا إلى نظام اللّغة من خلال ترتيب وربط الكلمات ببعضها وتناسق دلالات الألفاظ، والتقاء معانيها داخل التركيب، والمقصود عنده بالنّظم: «توخّي معاني النّحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين الكلم وأنك قد تبيّنت أنه إذا رُفعَ معاني النحو وأحكامُه مما بين الكلم حتّى لا تراد فيها في جملة ولا تفصيل... خرجت الكلمُ المنطوق ببعضها في أثر بعض في البيت من الشّعر والفصل من النثر، عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وُضعت فيها موجبُ ومُقتضى، عن أن يُتصوّر أن يقال في كلمة منها إنّها مرتبطةٌ بصاحبة لها، ومتعلّقة بها، وكائنة بسبب منها...»[3]، ويضيف **فيقول**: «واعلم أنّ مما هو أصل في أن يدِقَّ النّظرُ، ويَغمُضَ المَسلكُ في توخّي المعاني التي عرفت، أن تتّحِدَ أجزاء الكلام، ويدخلَ بعضُهَا في بعض، ويشتدّ ارتباطُ ثانٍ منها بأوّل، وأن يُحتاجَ في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحداً...»[4]، ذلك لأنّ «المعنى لا يظهر باستقلال واضح، ما لم يرتبط بفكرة التنظيمات الدّاخلية للألفاظ المستعملة في تشكُّله وتكوينه، واللغة بإمكانها أن تخلق معاني وارتباطات لم تكن مألوفة من قبل، وذلك بواسطة التّراكيب التي تتفاعل فيها عناصر مختلفة، لذلك

1 – منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، مصطفى الصّاوي الجويني، ص: 28.

2 – دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، شرح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة: 1424هـ/–2003م، ص: 57.

3 – المصدر نفسه ، ص: 40.

4 – المصدر نفسه، ص: 137.

أخذت مسألة تنظيم الكلمات أهمية خيالية في جماليات النّشاط التصويري»[1]، تلك الأهمية أثبتت وجودها من خلال خدمتها للمعنى ومكانتها له.

إنّ تفاعل عناصر الجملة وارتباط بعضها ببعض، يكشف عن علاقة بين الجانب الصوتي والصّرفي والمعجمي كما «يمدّ العنصر النّحوي الدّلالي بالمعنى الأساسي في الجملة الذي يساعد على تميزه وتحديده يمدّ العنصر الدّلالي العنصر النّحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتميزه، إذْ يوجد العنصرين أخذ وعطاء وتبادل تأثيري دائم»[2].

و نظرا لأهمية الدّلالة النّحوية تعرض علماء كثر لتعريفها ودراستها، ونذكر منهم **محمد طه البشير** الذي عرّفها **بقوله**:«هي المعاني المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام، وذلك باستخدام الأدوات التي تؤدي دلالة الجملة أو الأسلوب»[3].

وهناك من يرى بأنّ الدّلالة النّحوية «نظام رمزي يحكم بناء الكلام ويوجّه سيره حتّى يكون دالا وفق نظام معين، وبعبارة أخرى؛ فإنّ الدّلالة التي يطرحها النّحو عنصر لساني بارز لا يقل شأنا عن باقي العناصر اللّسانية الأخرى. ليس هذا فحسب إنّما النّحو هو النّظام اللّساني الشامل الذي يضم المستويات اللّسانية الأخرى، فالنّحو هو البنيان الأكبر وما المستويات الأخرى إلاّ لبنات ترصّع هذا البنيان وتُحكمه»[4]، نفهم من خلال هذا الرأي قيمة الدّلالة النّحوية وأهميتها أكثر من المستويات الأخرى. وأنّها هي أساس التركيب.

وينظر **فايز الدّاية** إلى الدّلالة النّحوية نظرة أعمق **فيقول**: «أمّا الإضافة الثانية فهي الدّلالة النّحوية أي أنّ الكلمة تكتسب تحديدا وتبرز جزءا من الحياة الاجتماعية والفكرية، عندما تحلّ في موقع نحوي معيّن في التركيب الإسنادي، وعلاقاته الوظيفية: الفاعلية، المفعولية، النّعتية، الإضافة، التّمييز الظّرفية، فمثلا: خاطبت الطحان في شأن تحسين عمله، وزيادة إنتاجه، فكلمة "طحان" في

1 – التراكيب النّحوية وصياغاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر–، سنة:1994م، ص: 102.

2 –النّحو والدّلالة مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدّلالي، محمد حماسة عبد اللّطيف، القاهرة–مصر–، الطبعة الأولى، سنة: 1983م، ص: 113.

3 – سياق الحال، طه محمد البشير ، ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 1994م، ص: 85.

4 – إستراتيجية التأويل الدّلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان، ص: 162.

موضع المفعول به تبرز في جهة من العلاقة الاجتماعية هي موقع المحاسبة والمسؤولية، وهناك من يحاسبها أو يسألها»[1]، بمعنى موضع الكلمة من الناحية النّحوية في الجملة يكشف عن حالة الخطاب وتفاعل عناصر الجملة لتشكيل دلالة المعنى.

هذه بعض التّعاريف في جانب الدّلالة النّحوية، ولكي نلمس أهميتها في إظهار المعنى نتعرّف على النّحو والإعراب، ومدى أهميتهما للمعنى وتوضيح الدّلالة في فصولنا التالية.

1 – علم الدّلالة العربي–النّظرية والتطبيق–، فايز الدّاية، ص: 21.

الفصل الثاني

قراءة في جهود الزمخشري اللغوية

- التعريف بشخصية الزمخشري
- مفاهيم لغوية في كتب الزمخشري
- منهج الزمخشري في تفسيره

أ.التعريف بشخصية الزمخشري:

توطئة:

ظهرت في الإسلام فرق دينية كثيرة تعرضت لمسائل وآراء خلافية نذكر من هذه المسائل: الإمامة وشروطها، حكم مرتكب الكبيرة، الإنسان مُجبر أم مخيّر، صفات الله الخبريّة، وطريقة فهمها وتفسيرها، ما معنى كلام الله...إلخ، شكلت جميعها بداية ما عرف بعلم الكلام؛ أي علم الجدل، والعقائد الدينية، وأصول الدين، وسبب تسميته بعلم الكلام هو أن أهم وأخطر المسائل التي بُحثت فيه كانت مسألة الكلام الإلهي، وهكذا ظهرت الأفكار والمذاهب الكلامية المختلفة التي تذكر كتب الفرق أسماء عديدة لها، منها أهل السنة والجماعة، المعتزلة، الأشاعرة...إلخ.

والذي يهمنا من هذه الفرق فرقة المعتزلة، كونها تضم إلى رجالها **الزمخشري** (ت:538هـ) الذي يعد محور بحثنا هذا فنحن بصدد الحديث عن جهوده النحوية في النص القرآني، وكونه أشهر رجال المعتزلة الذين اعتنوا بالقرآن وتفسيره، وبيانه، وبلاغته، وإعجازه، ونظمه من خلال جهوده اللغوية خاصة النحوية في تفسيره، لذا رأينا أنه يجب أن نتحدث عن هذه الفرقة وبشكل موجز، وما مدى تأثيرها على طريقة تفكير **الزمخشري؟**.

لم تكن المعتزلة أول الفرق الكلامية نشوءا، فقد سبقتها في النشأة فرق كالجهمية، والقدرية، ولكن المعتزلة أهم فرقة عرضت موضوعات علم الكلام في نسق مذهبي متكامل، بل لقد أصبحت مسائل علم الكلام تناقش في إطار الحدود التي وضعها رجال المعتزلة[1]، فهم «أول فرقة أرسوا قواعد الخلاف، وأول من جمع بين المنقول والمعقول، ومن أعظم الفرق رجالا، وأكثرهم أتباعا»[2].

1 – ينظر: فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية، لويس حارديه وجورج قنواتي، نقله إلى العربية الدكتور: صبحي الصالح وفريد جبر، بالجامعة اللبنانية، بيروت، دار العلم للملايين، سنة: 1967م، ج91/1.

2 – الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات–النشأة، التاريخ، العقيدة، التوزيع الجغرافي، سعد رستم، الأوائل للنشر والتوزيع، سورية– دمشق–، الطبعة الثالثة، سنة: 2005م، ص: 89.

1.تعريف فرقة المعتزلة:

المعتزلة فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي، وازدهرت في العصر العباسي، وقد «اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة والجماعة، وقد أطلق عليها أسماء مختلفة منها: المعتزلة، والقدرية، والعدلية، وأهل العدل والتوحيد، والمقتصدة والوعيدية»[1].

تعد المعتزلة من أهم الفرق الكلامية، بل تعد مؤسسة علم الكلام الحقيقي، بمعنى أن لها نسق مذهبي متكامل في علم الكلام، «وهم أصحاب النظر العقلي، وكانوا من الأوائل الذين وسعوا دائرة المعرفة الدينية بحيث تشمل العقل، ولم يكتف المعتزلة بإدخال عنصر العقل في المعرفة الدينية بل قدموه على النص، وقالوا بالفكر قبل السمع، فأولوا المتشابه من الآيات القرآنية، ورفضوا الأحاديث التي لا يقرها العقل، وتحرزوا في خبر الآحاد، وقالوا بوجوب معرفة الله بالعقل ولو لم يرد شرع ذلك، وإذا تعارض النص مع العقل قدموا العقل؛ لأنه أصل النص، ولا يتقدم الفرع على الأصل، والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل، فالعقل بذلك موجب وآمر وناه»[2].

2.وتتمثل أصولهم في خمسة مبادئ هي:

أ.التوحيد: أنّ **الله تعالى** منزه عن الشبيه والمماثل، ولا ينازعه أحد في سلطانه ولا يجري عليه شيء مما يجري على الناس.

من نتائج هذا الأصل استحالة رؤية الله لاقتضاء ذلك نفي الصفات، وأنّ القرآن مخلوق لله سبحانه لنفيهم عنه صفة الكلام.

ب.العدل: بمعنى أنّ **الله تعالى** لا يخلق أفعال العباد، ولا يحب الفساد، بل إن العباد يفعلون ما أمروا به وينتهون عما نهوا عنه بالقدرة التي جعلها الله لهم.

---

1 – الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف وتخطيط، ومراجعة: مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، سنة: 1420هـ، م64/1.

2 – الفرق الكلامية الإسلامية، مدخل ودراسة، علي عبد الفتاح المغربي، نشر مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، سنة: 1995م، ص: 196.

ج.الوعد والوعيد:ويعني أن يجازي الله المحسن إحسانًا، والمسيء سوءًا، ولا يغفر لمرتكب الكبيرة إلا أن يتوب.

د.المنزلة بين المنزلتين: يقصد بذلك أن المسلم العاصي في منزلة بين المؤمن والكافر.

هـ.الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: هذا هو الأصل الخامس من أصول المعتزلة «فقد قرروا ذلك على المؤمنين أجمعين، نشرا لدعوة الإسلام وهداية الضالين، ودفعا لهجوم الذين يحاولون تلبيس الحق بالباطل، ليفسدوا على المسلمين أمر دينهم، ولذلك تصدوا للذود عن الحقائق أمام سيل الزندقة التي اندفعت في أول العصر العباسي، تهدم الحقائق الإسلامية»[1].

هذه هي الأصول الخمسة التي أجمع عليها المعتزلة، ولا يستحق اسم الاعتزال من لم يؤمن بها كلها.

وكانت طريقتهم في الاستدلال على العقائد بالاعتماد على القضايا العقلية إلا فيما لا يعرف إلا بالعقل، فكانت ثقتهم بالعقل لا يحدها إلا احترامهم لأوامر الشرع، فكل مسألة من مسائلهم يعرضونها على العقل، فما قبله أقروه وما لم يقبله رفضوه.

هذا فيما يخص فرقة المعتزلة، وندرك جيدا أننا لم نتوسع في أصول هذه الفرقة وتسميتها وظهورها، وعصرها وحتى رجالها، ولكننا ذكرنا هذا الموجز عنها، وذكرنا الأصول الخمسة، لأننا في صدد حديثنا عن **الزمخشري**، الذي هو من أبرز رجالها –فرقة المعتزلة– نمثل لهذه الأصول من خلال مواقفه التي بانت في تفسيره، وكيفية تمثله لهذه الأصول والدفاع عنها. كما أنّ كتب العقائد والمذاهب لم تقصر في التعريف بهذه الفرق الكلامية، لذا حاولنا التركيز فقط على شخصية البحث، بما أنه معتزلي المعتقد ومتأثر بهذه الفرقة الكلامية، ويظهر ذلك جليا في تأويلاته واعتماده على العقل في تفسيره لبعض آيات الذكر الحكيم.

1 – تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ص: 122.

3.الزمخشري وكشافه:

أ.ما يتعلق بالمؤلّف (الزمخشري):

تناول كثير من الباحثين قدماء ومحدثين شخصية **الزمخشري** بالترجمة والدرس، لذلك فإنّ تفصيل القول في ترجمة هذا العلم، أتركه لهذه الدراسات التي توسعت في التعريف به، غير أنني وبحسب طبيعة الموضوع أذكر بعض جوانب شخصية **الزمخشري** حتى تتضح الصورة أكثر للقارئ وأركز على جهوده اللغوية ومواقفه العلمية، وردود العلماء حول اجتهاداته، وموقفه في القضايا النحوية والقراءات القرآنية، وكيف أثر المنهج الاعتزالي في تأويلاته وتفسيره.

1.اسمه وكنيته ولقبه ونسبه:

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، ونسب بلده الذي ولد به، ونشأ فيه فقيل (**الزمخشري**)[1]، ولُقّب (جار الله)؛ لأنه كان قد جاور بيت الله الحرام بمكة زمانا، فصار هذا اللقب علما عليه.

2.مولده ونشأته:

ولد أبو القاسم بن عمر **الزمخشري** في «السابع والعشرين من شهر رجب، سنة 467هـ»[2]،وكانت نشأته الأولى في كنف والديه، في قريته التي نسب إليها، «وتعلم فيها، مبادئ القراءة والكتابة، وحفظ القرآن الكريم، وأصابه وهو سن التعليم، داء حال بينه وبين ممارسة الحياة العلمية، فأصبح زمنا مبتلى، أراد له أبوه تعلُّم صنعة الخياطة فرفض، وطلب بإلحاح إلى والده أن

1 – منسوب إلى زمخشر «وهي قرية من قرى خوارزم، وخوارزم هذه معروفة بالاعتزال حتى أنه ليندر أن تجد فيها من هو ليس معتزلي» (نقلا عن: الزمخشري، أحمد محمد الحوفي، دار الفكر العربي، ط01، سنة: 1966م، ص: 24).

2 – أثر معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، في الكشاف للزمخشري دراسة نحوية، سعدون أحمد علي، رسالة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية لغة، إشراف الأستاذ: قيس إسماعيل الأوسي، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، سنة: 1423هـ/2002م، ص: 20.

يرسله إلى المدينة، فأخذه أبوه إلى المدينة، ووصى به بعض أقاربه... حتى ألم بكثير من أصول الفقه، والحديث والتفسير، والتوحيد والمنطق والفلسفة»[1].

بعد رحيله إلى بخارى من مدن المنطقة، طلبا للعلم، وتلمذ فيها أخص أساتذته وراعيه **ابن جرير الضبي** (ت:507هـ) «رحل إلى خرسان؛ واتصل بالحياة العامة طلبا للمكانة فيها... ثم رحل إلى أصبهان؛ ثم إلى بغداد، والرحلة وسيلة لمتابعة تلقي العلم»[2]، ثم تاق إلى زيارة بيت الله الحرام، فرحل إلى مكة سنة (502هـ)، واطمأنت نفسه إلى الإقامة فيها، ولذلك لقب بـ(جار الله).

3.شيوخه وتلاميذه:

تلمذ **الزمخشري** لشيوخ كثر، كان من أبرزهم:

1.الشيخ محمود بن جرير الضبي الأصفهاني

2.الشيخ أبو علي االضرير.

3.الشيخ السديد الخياط.

4.أبو بكر بن طلحة بن عبد الله اليابري الأندلسي

5.أبو منصور موهوب بن أحمد بن الخضر الجواليقي البغدادي.

6.أبو الحسن علي موسى بن حمزة بن وهّاس بن أبي الطيّب العلوي.

أما تلاميذ الزمخشري فمن أبرزهم:

1.أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن أحمد بن مروان القمراني الخوارزمي.

2.محمد بن أبي القاسم بايجوك أبو الفضل البقالي الخوارزمي.

---

1 – موسوعة عباقرة الإسلام في النحو واللغة والفقه، رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت–لبنان، ط01، سنة: 1993م، ج177/3.

2 – كشاف الزمخشري، بقلم: أمين الخولي، تراث الإنسانية– سلسلة تتناول بالتعريف والبحث والتحليل روائع الكتب التي أثّرت في الحضارة الإنسانية– الدار المصرية للتأليف والترجمة، سنة: 1966م، المجلد الرابع، المبحث الثاني، ص: 86.

3.يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر أبو يوسف البلخي.

4.أبو بكر الأزدي القرطبي، نزيل الموصل وشيخها.

5.الموثق بن أحمد بن أبي سعيد إسحاق أبو المؤيد، المعروف بـــ (أخطب خوارزم)[1].

4.مكانته العلمية:

يكاد الذين ترجموا للزمخشري يجمعون على أنه واسع العلم، كثير الفضل غاية في الذكاء وجودة القريحة، وأنه –رحمة الله– إمام في اللغة والنحو وعلم البيان.

لقد بلغ **أبو القاسم الزمخشري** مكانة سامية في نفوس معاصريه ومن بعدهم في العلم والأدب، و**قال القفطي**: «وكان رحمه الله ممن يضرب به المثل في علم الأدب والنحو واللغة، لقي الأفاضل والأكابر، وصنف التصانيف في التفسير وغريب الحديث والنحو وغير ذلك. دخل خراسان وورد العراق، وما دخل بلدا إلا واجتمعوا عليه وتلمذوا له واستفادوا منه، وكان علاّمة الأدب ونسّابة العرب. أقام بخوارزم تضرب إليه أكباد الإبل وتحط بفنائه رحال الرجال وتحدى باسمه مطايا الآمال»[2]، و**قال** عنه **ياقوت**: «كان إماما في التفسير والنحو واللغة والأدب، واسع العلم كبير الفضل متفننا في علوم شتى»[3].

4.مذهبه النحوي:

اختلف في مذهبه النحوي، فمنهم من يرى أنه بصريّ ومنهم من يرى أنه بغدادي[4]. ويذكر شوقي ضيف في حديثه عن مذهب **الزمخشري**–رحمه الله تعالى– النحوي **فيقول**: «وإذا أخذنا نتعقّب آراءه وجدناه يمثل الطراز البغدادي، الذي رأيناه عند أبي علي الفارسي وابن جني،

1 – ينظر: أثر معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، في الكشاف للزمخشري دراسة نحوية، سعدون أحمد علي، ص: 21.

2 – انباه الرواة على أنباه النحاة، يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، سنة: 1955م، ج3/265–266.

3 – معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة: 1993م، ج07/148.

4 – ينظر: أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري اللغوية والنحوية في الكشاف، مهند حسن حمد الجبالي، إشراف: سليمان محمد القضاة، جامعة اليرموك، الأردن، عمان، سنة: 2001م، ص: 17.

فهو في جمهور آرائه يتّفق ونحاة البصرة الذين نهجوا علم النحو ووطأوا الطريق إلى شعبه الكثيرة، ومن حين إلى حين يأخذ بآراء الكوفيين أو بآراء أبي علي أو ابن جني، وقد ينفرد بآراء خاصة به لم يسبقه أحد من النحاة إليها»[1].

ويقول مصطفى الصاوي الجويني في مذهب **الزمخشري** النحوي: «وأما عن شخصية الزمخشري – رحمه الله تعالى- كعالم نحوي فهو حين يعرض للقرآن من الوجهة الإعرابية لا ينساق وراء صناعته النحوية كالنحويين فيحيف على جانب المعنى، وإنما يجعل همه المعنى حيثما كان هناك تقدير إعرابي فنراه يبيّن الأحكام النحوية وما وراءها من فروق معنوية، فهو يعالج النحو القرآني من الناحية التي تخدم تفسير القرآن وتنسق معانيه، وقد تمتد رعاية الزمخشري –رحمه الله تعالى- للنسق المعنوي في الآية الواحدة إلى رعايته للتناسب المعنوي في القرآن كله فالمعاني القرآنية وتناسقها يضعها الزمخشري –رحمه الله تعالى- نصب عينيه حينما يعرض لحكم إعرابي»[2].

بينما نجد الباحث المتعمق في مصنفات **الزمخشري** من خلال ما ألفه عنه من كتب السامرائي **يقول** في مذهبه النحوي: «ولست أدري كيف يُعد أبو القاسم الزمخشري من نحاة بغداد، وهو لم يسكن بغداد ولم يطرقها إلا زائرا؟ فإن كان المكان يصح أن يسم النحوي بسمته فهو ليس بغداديا، وإن كانت الأسس التي يرجع إليها والمصطلحات والمسائل الخلافية، فهو ليس بغداديا أيضا كما أنه ليس هناك مدرسة بغدادية بهذا المعنى كما ذكرت.

إنّ أبا القاسم يقول بآراء البصريين ويعد نفسه بصريا، ويعتمد الأسس البصرية ويستعمل المصطلحات البصرية. وإذا صح أن تطلق لفظة (بصري) على النحاة الذين يعدون من المتأخرين، فهو نحوي بصري علما بأنه لم يذكر أصلا كلمة (بغدادي) أو (بغداديين)، ولم ينسب رأيا نحويا إلى البغداديين في جميع كتبه التي بين يدي»[3].

والحجج التي اعتمد عليها **السامرائي** في بيان نظرته هذه هي:

---

1 – المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر–القاهرة، الطبعة الثانية، سنة: 1982م، ص: 284.

2 – منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، مصطفى الصاوي الجويني، ص: 167–168.

3 – الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، د: فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر، مطبعة الإرشاد، بغداد سنة: 1971م، ص: 319.

أن **الزمخشري** كان يعتمد الأسس البصرية في فصاحة الكلمة، وكان يستعمل المصطلحات البصرية ممثل: الممنوع من الصرف، الظرف، الجر، النعت، البدل...إلخ، كما ذكر **السامرائي** بعض الكلمات التي استعملها **الزمخشري** وشرحها، كما هي عند البصريين نذكر منها: «قول الزمخشري "التبشبش" بالإنسان المسرة به، والإقبال عليه وهو من معنى البشاشة لا من لفظه عند أصحابنا البصريين، وجاء في (المستقصى) أن كلمة "مضاض" من معنى المضمضة لا من لفظها عند أصحابنا البصريين، وجاء في (المفصل) في اعمال الأول من المتنازعين: و"إليه ذهب أصحابنا البصريون"...إلخ»[1].

ومن المسائل الخلافية التي ذكرها السامرائي حوالي أربعين مسألة وافق فيها **الزمخشري** الآراء البصرية، وذكر موافقته الكوفيين في مسائل عدة أيضا.

من خلال بحوثي السابقة حول الكشاف ومقارنته بالدراسات الأخرى من كتب التفسير، وآليات الاحتجاج عنده، وحسب نظرتي وإن كانت بسيطة، أرى أن منهج **الزمخشري** النحوي هو منهج موسوعي يضم مذاهب وآراء نحوية بصرية، وكوفية وبغدادية، **فالزمخشري** مال إلى حدّ كبير إلى آراء البصريين ومصطلحاتهم، وأخذ بآراء الكوفيين ووجّه بعض القراءات بما وافق مذهبهم، كما أخذ بآراء **أبي علي الفارسي وابن جني**، وقد ينفرد بآراء خاصة من اجتهاده.

5.مصنفاته:

ذكر له **ياقوت الحموي** في "**إرشاد الأريب**" حوالي خمسين كتابا، وهي في فنون شتى كالفقه وأصوله واللغة والنحو والأدب، والتراجم والعقائد وغير ذلك،[2] وهكذا انقطع **الزمخشري** للعلم فأخلص له، كان واسع العلم، كبير الفضل وقد غلب على مؤلفاته النحو واللغة والأدب والأمثال والمواعظ.

1 – الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، د: فاضل صالح السامرائي ، ص: 320–331.

2 – ينظر: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، ج150/7–151.

أ.مصنفاته المطبوعة:

1.أساس البلاغة: له عدة طبعات، «وهو معجم يتميز عن غيره من المعاجم بتخير عبارات المبدعين واستعمالات المفلقين»[1].

2.أطواق الذهب في المواعظ والخطب: وهو واحدة من عدة كتب ورسائل اعتمد فيها **الزمخشري** الأسلوب المسجع، وحلاّها بالبديع، وظهر فيها أثر الصنعة جريّا مع العصر الأدبي الذي عاش فيه، والتسمية الأولى للكتاب هي (النصائح الصغار)، وفي مكتبة « المتحف العراقي مخطوطة برقم: 563 مكتوب عليها (نوابغ الكلم وتسمى النصائح الصغار)، وبنفس الرقم مخطوطة أخرى مكتوب عليها (كتاب أطواق الذهب في علم الأدب وتسمى أيضا: النصائح الكبار)»[2]. ولهذا الكتاب عدة طبعات، أما بالنسبة لتسمية الكتاب (النصائح الصغار)، يرد محمد باسل عيون السود أنها غير صحيحة، **يقول:** «وذكر بروكلمان أن لهذا الكتاب اسما آخر هو (النصائح الصغار)، وكذا أفاد محقق الطبعة الأخيرة أن المؤلف سماه في الكشاف (النصائح الصغار)، لكنني أرى أن هذا ليس صحيحا؛ لأنّ المقدمة في الكتابين مختلفة، وعدد أوراق مخطوطة "أطواق الذهب" هو 25 ورقة، وعدد أوراق مخطوط "النصائح الصغار" 7 ورقات»[3].

3.أعجب العجب في شرح لامية العرب: وهو شرح لقصيدة الشنفرى اللامية طبع في مطبعة الجوائب.

4.الأمكنة والجبال والمياه والبقاع المشهورة في أشعار العرب.

5.الأنموذج في النحو: وهو كتاب صغير في النحو مختصر من كتابه "المفصل في النحو"، وجعله مقدمة نافعة للمبتدئ.

6.خصائص العشرة الكرام البررة.

---

1 – موسوعة عباقرة الإسلام في النحو واللغة والفقه، رحاب خضر عكاوي، ص: 179.

2 – الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، السامرائي، ص: 86.

3 – أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، سنة: 1998م، ج5/1.

7.الدر الدائر المنتخب من كنايات واستعارات وتشبيهات العرب.

8.ديوان الزمخشري.

9.ربيع الأبرار ونصوص الأخبار.

10.رسالة فيما جرى من المحاورات: بين أبي بكر أحمد بن إسحاق بن عبد الجليل العمري رشيد الوطواط وبين الإمام **الزمخشري.**

11.شرح الفصيح: وهو شرح لكتاب فصيح ثعلب.

12.الفائق في غريب الحديث: مرتب على حسب حروف المعجم، أتمّ تأليفه سنة (516هـ).

13.القسطاس المستقيم في علم العروض.

14.القصيدة البعوضية.

15.الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيوب الأقاويل في وجوه التأويل: هو تفسير للقرآن الكريم، فرغ من تأليفه (528هـ)، وله عدد كبير من النسخ الخطية.

16.المحاجاة ومتمم مهام أرباب المحاجاة: في الأحاجي والمغلوطات في النحو ألفه بعد تأليفه الكشاف، وأهداه إلى أمير مكة علي بن وهاس.

17.مسألة في كلمة الشهادة: وهي "لا إله إلا الله".

18.المستقصى في الأمثال: وهو معجم يضم (3461) مثلاً عربيًا مرتبًا على حروف الهجاء حسب أوائل الأمثال.

19.المفرد والمؤلف في النحو.

20.المفصل في علم العربية: ألّفه بين سنتي (513-515هـ)، وهو كتاب في تعليم النحو، صار عمدة بأسلوبه المحكم، ولهذا الكتاب ثلاثين شرحا، أشهرها على الإطلاق شرح ابن يعيش (ت:643هـ).

21.**مقامات الزمخشري**: ويعرف أيضا باسم "النصائح الكبار".

22.**مقدمة الأدب**.

23.**النصائح الصغار**.

24.**نكت الإعراب في غريب الإعراب**.

25.**نوابغ الكلم، أو الكلم النوابغ**: وهو مجموعة حكم ونصائح مسجوعة لا ينتظمها موضوع أو فكرة.

ب.مصنفاته غير المطبوعة (المخطوطة):

26.**تعليم المبتدي وإرشاد المقتدي**: وهو ترجمة فارسية لبعض العبارات العربية.

27.**رسالة التصرفات**.

28.**رسالة في المجاز والاستعارة**.

29.**رؤوس المسائل في الفقه**.

30.**شرح أبيات كتاب سيبويه**.

31.**شرح المفصل "شرح بعض مشكلات المفصل"**.

32.**قصائد أخرى**.

33.**قصيدة في سؤال الغزالي عن جلوس الله على العرش وقصور المعرفة البشرية**.

34.**الكشف في القراءات**.

35.**المحاضرات والمحاورات**.

36.**مختصر الموافقة بين أهل البيت والصحابة**.

37.**مرثية في شيخه أبي مضر في المضنون للغزي**.

38.**المنهاج في أصول الدين**.

39.المورد الرائق في المواعظ والحكايات والرقائق.

40.نزهة المؤتنس ونهزة المقتبس.

ج.مصنفاته المفقودة:

41.الأسماء في اللغة.

42.كتاب الأجناس.

43.الأمالي في النحو.

44.تسلية الضرير.

45.جواهر اللغة.

46.حاشية على المفصل.

47.ديوان التمثيل.

48.ديوان خطب.

49.ديوان رسائل.

50.الرائض في الفرائض.

51.رسالة الأسرار.

52.رسالة المسأمة.

53.الرسالة الناصحة.

54.سوائر الأمثال.

55.شقائق النعمان في حقائق النعمان: ألّفه في مناقب أبي حنيفة.

56.صميم العربية.

57.ضالة الناشد.

58.كتاب عقل الكل.

59.متشابه أسامي الرواة.

60.المختلف والمؤتلف.

61.معجم الحدود.

62.المفرد والمركب في العربية.

63.ديوان المنثور وديوان المنظوم.

64.شافي العي من كلام الشافعي.

65.روح المسائل[1].

6.أصول المعتزلة في الكشاف:

جار الله **الزمخشري** إمام من أئمة المعتزلة، وكثيرا ما نجد آيات القرآن تتعارض مع معتقده، فنجد في تفسيره آيات لا تتفق ومبدأ الاعتزال الذي يتبناه، لذا فإنه إذا مر على آية يشتبه عليه ظاهرها، ولا تتفق ومذهبه الاعتزالي، فإنه يحاول بكل ما أوتي من قوة كلامية ومعرفة بلاغية، أن يصرفها عن هذا المعنى الظاهر، ويحاول أن يجد لها معنى آخر، موجودا في اللغة العربية.

- **أمثلة:**

يذهب أهل السنة والجماعة إلى أن السعداء يرون الله يوم القيامة، وهذه الرؤية مترهة عن الكم والكيف والجسم والتحديد، **قال الله تعالى:** ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾[2].

أما المعتزلة فإنهم ينكرون الرؤية، و**الزمخشري** إذا اعترض أية تثبت رؤية الله يوم القيام؛ فإنه يؤولها على معنى مجازي يخرجها عن المعنى الظاهري الذي تفيده، فمعنى ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ «أنّ هذه الأنفس تتوقع وترتجي من الله، ولا تلتفت إلى غيره، ويؤكد الزمخشري أن معنى الآية التوقع والرجاء، وأن المؤمنين لا يتوقعون النعمة والكرامة في ذلك اليوم إلا من ربهم.

1 – ينظر: أساس البلاغة، الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج1/4...10.

2 – القيامة: 22–23.

كما كانوا في الدنيا لا يخشون ولا يرجون إلا إياه»[1]. لقد ذهب **الزمخشري** إلى أنّ معنى "ناظرة" منتظرة؛ «فإختصاصه بنظرهم إليه لو كان منظورا إليه محال، فوجب حمله على معنى يصح معه الإختصاص، والذي يصح معه، أن يكون من قول الناس: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي، تريد معنى التوقع والرجاء»[2].

كما نجد **الزمخشري** يصرف صفات **الله تعالى** من الحقيقة إلى المجاز، جاء في "**الكشاف**": «فإن قلت: ما معنى وصف الله تعالى بالرحمة ومعناها العطف والحنو ومنها الرحم لانعطافها على ما فيها؟ قلت: هو مجاز عن إنعامه على عباده، لأنّ الملك إذا عطف على رعيته ورق لهم أصابهم بمعروفه وأنعامه»[3].

وعن قضية التوحيد والعدل التي سمّوا –المعتزلة– أنفسهم بها، يتمثلها **الزمخشري** من خلال الآية الكريمة **قال الله تعالى**: ﴿**شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ**...﴾[4].

في الآية الكريمة ثلاث قراءات، تأوّلها **الزمخشري**، تأولا نحويا لا يتعارض مع اعتقاده، وهو أن الإسلام الذي يريده الله لعباده هو الإسلام القائم على أصلي التوحيد والعدل عند المعتزلة، **فيقول**: «وقُرئ (أنّه) بالفتح، و(إن الدين) بالكسر على أن الفعل واقع على أنه بمعنى شهد الله على أنه، أو بأنه، وقوله: (إن الدين عند الله الإسلام) جملة مستأنفة مؤكدة للجملة الأولى. فإن قلت: ما فائدة هذا التوكيد؟ قلت: فائدته أن قوله تعالى: (لا إله إلا هو) توحيد، وقوله تعالى: (قائما بالقسط) تعديل، فإذا أردفه قوله تعالى: (إنّ الدين عند الله الإسلام) فقد آذن أن الإسلام هو العدل والتوحيد، وهو الدين عند الله، وما عداه فليس عنده في شيء من الدين، وفيه أنّ من

1 – علوم التفسير، عبد الله شحاتة، دار الشروق، القاهرة، سنة: 2001م، ص: 187.

2 – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوّض، نشر مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، سنة: 1998م، ج20/1.

3 – الكشاف، الزمخشري، ج36/1.

4 – آل عمران: 18–19.

ذهب إلى تشبيه أو ما يؤدي إليه كإجازة الرؤية أو ذهب إلى الجبر الذي هو محض الجور، لم يكن على دين الله الذي هو الإسلام، وهذا بيّن جليّ كما ترى»[1].

وقد ذكر **الزمخشري** في قضية نفي صفات الذات الإلهية في **قوله تعالى:** ﴿**أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾[2]، **يقول:** «لأنّ العالم بالذات لا يتعذر عليه ولا يمتنع تعلق بمعلوم»[3]، ويعقب **ابن المنير الاسكندري بالقول:** «وقد تقدم مثله وأنكرنا عليه تحميل القرآن ما لا يتحمله، فإنّ الأعلم في اللغة: ذو العلم الزائد المفضل على علم غيره، فكيف يُغيّر بما ينفي صفة العلم البتّة؟»[4].

هناك أمثلة كثيرة توضح مدى تأثر **الزمخشري** بمبادئ المعتزلة، وكيف استطاع **الزمخشري** أن يؤول الآيات حسب ما يذهب إليه معتقده دون أن يخالف في ذلك اللغة العربية من خلال تخريجاته النحوية والبلاغية واللغوية بصفة عامة، وبالرغم من أنّ ذلك فيه مخالفة لمعنى الآية إلا أنه يظهر براعة هذا المفسر في تمكنه من اللغة والتأويل.

1 – الكشاف، الزمخشري، ج1/339–340

2 – الحج: 70.

3 – الكشاف، جار الله الزمخشري، وبحواشيه أربعة كتب: الأول: الإنتصاف للإمام أحمد بن المنير الاسكندري، الثاني: الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف للحافظ ابن حجر، الثالث: حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي على تفسير الكشاف، الرابع: مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف للشيخ محمد عليان المذكور، رتبه وضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، سنة: 1415هـ/1995م، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ج3/166.

4 – الكشاف، الزمخشري،(هامش)، ج3/166.

ب.مفاهيم لغوية في كتب الزمخشري:

1.الإعجاز:

القرآن الكريم معجز في لفظه ومعناه وأسلوبه، ولقد تكفل الكثير من العلماء بإبراز هذا الإعجاز من خلال كتبهم وبحوثهم، القدماء منهم والمحدثين، وتنوعت طرق الإثبات على هذا الإعجاز، ذلك أنّ «نفس نظم القرآن وأسلوبه عجيب بديع، ليس من جنس أساليب الكلام المعروفة، و لم يأت أحد بنظير هذا الأسلوب؛ فإنه ليس من جنس الشعر، ولا الرجز، ولا الخطابة، ولا الرسائل، ولا نظمه نظم شيء من كلام الناس؛ عربهم وعجمهم، ونفس فصاحة القرآن وبلاغته هذا عجيب خارق للعادة ليس له نظير في كلام جميع الخلق، ... فالإعجاز في معناه أعظم وأكثر من الإعجاز في لفظه، وجميع عقلاء الأمم عاجزون عن الإتيان بمثل معانيه...»[1].

لم يتحدث **الزمخشري** في إعجاز القرآن حديثا صريحا، وإنما فسر القرآن كله تفسيرا عرض فيه روائع النظم القرآني، وما ينكشف وراء هذه الروائع من أسرار، **يقول** في مقدمة "الكشاف": «اعلم: أنّ متن كل علم وعمود كل صناعة –طبقات العلماء فيه متدانية، وأقدام الصناع فيه متقاربة أو متساوية، إن سبق العالمُ العالمَ لم يسبقه إلا بخطى يسيرة، أو تقدم الصانعُ الصانعَ لم يتقدمه إلا بمسافة قصيرة...»[2].

يريد **الزمخشري** أن يقول إنّ مبادئ العلوم والصناعات قسمة مشتركة بين أربابها، لا يكاد يفضل فيها أحدهم الآخر، وإنما التفاضل فيما وراء هذه المبادئ من دقائق وخفايا، ينفضها العالم أو الصانع من ذات نفسه، على تلك المبادئ، وهذه الأصول، فإذا هي خَلقُ آخر من خلقه هو، ومن نفخة روحه هو[3].

---

1 – مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي وابنه محمد، توزيع الرئاسة العامة للإفتاء، طبعة إدارة المساحة العسكرية، القاهرة، سنة: 1404هـ، ص: 255.

2 – الكشاف، الزمخشري، المقدمة، ص: 96.

3 – ينظر: إعجاز القرآن، الإعجاز في دراسات السابقين –دراسة كاشفة لخصائص البلاغة العربية ومعاييرها– عبد الكريم الخطيب، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، سنة: 1974م، ص: 304.

يقول الزمخشري في مقدمة تفسيره: «...قرآنًا عربيًا غير ذي عوج، مفتاحًا للمنافع الدينية والدنيوية، مصدقًا لما بين يديه من الكتب السماوية، معجزًا باقيًا دون كل معجز على وجه كل زمان، دائرًا من بين سائر الكتب على كل لسان في كل زمان، أفحم به من طُولب بمعارضته من العرب العربان، وأبكم به من تحدّي به من مصاقع الخطباء، فلم يتصدّ للإتيان، بما يواز به أو يُدانيه واحد من فصحائهم، و لم ينهض لمقدار أقصر سورة منه ناهض من بلغائهم، على أنهم كانوا أكثر من حصى البطحاء، وأوفر عددا من رمال الدهناء...»[1].

لم يؤلف **الزمخشري** مؤلّفًا خاصًّا بالإعجاز، إلا أنه سلك في تفسيره مسلكًا دقيقًا أبرز فيه وجوه إعجاز القرآن من خلال الأساليب البلاغية التي نبّه عليها، وهو يفسر الآيات القرآنية فهو «يطيل الوقوف عند الآيات التي تكشف له وجوهًا من روائع البيان وعجيب النظم في تقديم كلمة على كلمة أو اختيار كلمة بدل كلمة أو حرف مكان حرف، ويتحدث عن كل ذلك بأسلوب الأديب الضليع والبلاغي الذوّاقة الذي يتذوّق جمال الكلام وأفانين القول»[2].

يبني الإمام **الزمخشري** (ت:538هـ) فكرة الإعجاز في الكشاف على خصائص الكلمات والنظم في التعبير ويوافق رأي الجرجاني قليلا، فالإعجاز عنده قائم على المعاني من تعريف وتنكير وتقديم وتأخير، ثمّ على ما يتصل بعلم البيان، ويعود له الفضل في إظهار الإعجاز في النص القرآني، وتتبع وتفسير البيان في آيات الذكر الحكيم، «إنّ الإمام الزمخشري يعدّ بين المفسرين أول أو أكثر مَن اهتمّ ببحث البيان في القرآن، وإلى جانب تطبيقه العملي فن البيان في إظهار إعجاز القرآن»[3].

قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾[4].

---

1 – الكشاف، الزمخشري، (المقدمة)، ص: 10.

2 – مباحث في إعجاز القرآن، مصطفى مسلم، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، سنة: 1416هـ/1996م، ص: 54.

3 – محاولة في تاريخ فكرة الإعجاز، نعيم الحمصي، دمشق، ط02،سنة: 1979م، ص: 93.

4 – الشعراء: 07-09.

يقول الزمخشري: «وصف الزوج وهو الصنف من النبات بالكرم، والكريم صفة لكل ما يُرضى ويُحمد في بابه، ويقال وجه كريم إذا رُضي في حسنه وجماله، وكتاب كريم مرضي في معانيه وفوائده، وقال: حتى يشق الصفوف من كرمه أي من كونه مرضيًّا في شجاعته وبأسه، والنبات الكريم المرضي فيما يتعلق به من المنافع (إنّ في ذلك) إنبات تلك الأصناف (لآية) على أن منبتها قادر على إحياء الموتى، وقد علم الله أن أكثرهم مطبوع على قلوبهم غير مرجو إيمانهم. (وإن ربك لهو العزيز) في انتقامه من الكفرة (الرحيم) لمن تاب وآمن وعمل صالحا.

فإن قلت: ما معنى الجمع بين "كم"، و"كل"، ولو قيل كم أنبتنا فيها من زوج كريم؟ قلت: قد دل (كلّ) على الإحاطة بأزواج النبات على سبيل التفصيل، و"كم" على أنّ هذا المحيط متكاثر مفرط الكثرة، فهذا معنى الجمع بينهما، وبه نبّه على كمال قدرته... فإن قلت: ما معنى وصف الزوج بالكريم؟ قلت: يحتمل معنيين: أحدهما أن النبات على نوعين نافع وضار، فذكر كثرة ما أنبت في الأرض، من جميع أصناف النبات النافع، وخلى ذكر الضار. والثاني أن يعم جميع النباتات نافعة وضارة ويصفهما جميعا بالكرم، وينبه على أنه ما أنبت شيئا إلا وفيه فائدة؛ لأنّ الحكيم لا يفعل فعلا إلا لغرض صحيح ولحكمة بالغة، وإن غفل عنها الغافلون ولم يتوصّل إلى معرفتها العاقلون.

فإنّ قلت: فحين ذكر الأزواج ودل عليها بكلمتي الكثرة والإحاطة، وكانت بحيث لا يحصيها إلا عالم الغيب: كيف قال (إنّ في ذلك لآية)، وهلاّ قال آيات؟ قلت: فيه وجهان أن يكون ذلك مشارًا به إلى مصدر أنبتنا فكأنه قال: إنّ في الإنبات لآية أيّ آية، وأن يُراد أنّ في كل واحد من تلك الأزواج لآية»[1].

وهناك أمثلة كثيرة توضح مدى اهتمام **الزمخشري** بتبيان الإعجاز في القرآن الكريم أثناء تفسيره له، ولكن بطريقة غير مباشرة، بل إنني أجد العديد من المفاهيم من غير الإعجاز كالصرف والنحو، والبلاغة والنظم، والبيان والصوت، كل هذه العلوم وغيرها مطروق في الكشاف، ولكن تداخلها فيما بينها وعدم الفصل بينها، يؤكد أن هذه العناصر تتفاعل فيما بينها من أجل المعنى،

1 – الكشاف، الزمخشري، ج379/4.

وتؤكد مرة أخرى على مكانة الكشاف اللغوية وقدرة **الزمخشري** على تبيان المعنى بطرق جديدة وممتعة.

2.النظم:

كان **الزمخشري** تلميذاً **للجرجاني**، فقد درس آراء **عبد القاهر** في "**دلائل الإعجاز**" و"**أسرار البلاغة**" وتمثلها تمثلا منقطع النظير، ففي تفسيره "الكشاف" اعتمد على نظرية **الجرجاني** في النظم، واتخذها أساسًا في تفسيره، فكان بذلك «أول من يطبّق نظرية (النظم) تطبيقا عمليا على نطاق واسع، فكانت عنايته في هذا التفسير تنصب أكثر ما تنصب على بيان نسق (النظم) أو الأسلوب في القرآن، وبيان تعلّق الآيات بعضها ببعض، تعلّق عباراتها وألفاظها تعلّقا يكشف في ثناياه عن جميع وجوه النظم أو بعبارة أخرى يكشف عن علاقة النحو بالمعنى»[1].

فرأى **الزمخشري** أن أسرار النظم والنكت البلاغية التي يشتملها، لا يبرزها إلا علم النظم، ومن أجل ذلك ألّف كتابه وسماه «**الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**» وطبق نظرية الإمام **عبد القاهر** تطبيقًا عمليًا على جميع سور القرآن الكريم.

قال الله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ، مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[2].

يقول الزمخشري: «(جامدة) من جمد في مكانه إذا لم يبرح، تجمع الجبال فتسير كما تسير الريح السحاب، فإذا نظر إليها الناظر حسبها واقفة ثابتة في مكان واحد (وهي تمر) مرّا حثيثا كما يمر السحاب، وهكذا الأجرام العظام المتكاثرة العدد: إذا تحركت لا تكاد تتبين حركتها... (صُنع الله) من المصادر المؤكدة، كقوله: (وعد الله)، و(صبغة الله) إلا أن مؤكده محذوف، وهو الناصب ليوم ينفخ، والمعنى: ويوم ينفخ في الصور وكان كيت و كيت أثاب الله المحسنين وعاقب المجرمين، ثم قال: صنع الله يريد به: الإثابة والمعاقبة. وجعل هذا الصنع من جملة الأشياء التي أتقنها وأتى بها

1 – أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، قيس إسماعيل الأوسي، المكتبة الوطنية بغداد، بيت الحكمة، سنة 1988م، ص: 68.

2 – النمل: 88-89-90.

على الحكمة والصواب، حيث قال: صنع الله (الذي أتقن كل شيء) يعني أن مقابلته الحسنة بالثواب والسيئة بالعقاب: من جملة إحكامه للأشياء وإتقانه لها، وإجرائه لها على قضايا الحكمة أنه عام بما يفعل العباد وبما يستوجبون عليه، فيكافئهم على حسب ذلك. ثم لخص ذلك **بقوله:** (من جاء بالحسنة) إلى آخر الآيتين، فانظر إلى بلاغة هذا الكلام، وحسن نظمه وترتيبه، ومكانة إضماده، ورصانة تفسيره، وأخذ بعضه بحجزة بعض، كأنما أفرغ إفراغًا واحدًا، ولأمر مّا أعجز القوى وأخرس الشقاشق[1]. ونحو هذا المصدر إذا جاء عقيب كلام، جاء كالشاهد بصحته والمنادي على سداده، وأنه ما كان ينبغي أن يكون إلا كما قد كان»[2].

فالزمخشري يستخدم ظواهر بلاغية من مثل «الفصل والوصل والتعريف والتنكير والتقديم والإيجاز والاستعارة في الحرف، والتكرار، والقصر، والحذف والذكر وضمير الفصل في بيان جمال النظم القرآني وأسرار إعجازه»[3].

قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[4].

يقول الزمخشري: «أي ليس فيها إلا حياة مستمرة دائمة خالدة لا موت فيها؛ فكأنها في ذاتها حياة، والحيوان: مصدر حي، وقياسه حييان، فقلبت الياء الثانية واوًا، كما قالوا: حيوة، في اسم رجل، وبه سمي ما فيه حياة: حيوانًا. قالوا: اشتر من الموتان، ولا تشتر من الحيوان، وفي بناء الحيوان زيادة معنى ليس في بناء الحياة، وهي ما في بناء فعلان من معنى الحركة والاضطراب، كالنزوان والنغصان واللهبان، وما أشبه ذلك. والحياة: حركة، كما أن الموت سكون، فمجيئه على بناء دال على معنى الحركة، مبالغة في معنى الحياة، ولذلك اختيرت على الحياة في هذا الموضع المقتضي للمبالغة (لو كانوا يعلمون) فلم يؤثروا الحياة الدنيا عليها»[5].

---

1 – قوله: "وأخرس الشقاشق" في الصحاح "شقشق الفحل شقشقة": هدر. وإذا قالوا للخطيب: ذو شقشقة، فإنما يشبه بالفحل. ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج477/4.

2 – المصدر نفسه، ج477/4.

3 – قضية الإعجاز القرآني وأثرها في تدوين البلاغة العربية، عبد العزيز عبد المعطي عرفة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، سنة: 1405هـ/1985م، ص: 669.

4 – العنكبوت: 64.

5 – الكشاف، الزمخشري، ج560/4.

ويقول في **قوله تعالى:** ﴿**هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَاأُولِي الْأَبْصَارِ**﴾[1].

يقول: «فإن قلت: أيُّ فرقٍ بين قولك (وظنوا أن حصونهم تمنعهم، أو مانعتهم) وبين النظم الذي جاءت عليه؟، قلتُ: في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها إياهم، وفي تصيير ضميرهم اسمًا لـــ"أنّ"، وإسناد الجملة إليه دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة لا يبالي معها بأحد يتعرض لهم أو يطمع في معازهم، وليس ذلك في قولك: (وظنوا أنّ حصونهم تمنعهم)»[2].

لقد كان **الزمخشري** يملك إدراكًا رائعًا لأسرار أساليب التعبير في العربية، وفي كتابه "المفصّل" كانت عنايته بالنظر في علاقة النحو بالمعنى واضحة.

3.البيان:

البيان في النص القرآني من روائع ما بحث فيه المفسرون وما يزال ليومنا هذا محل اهتمام العلماء الذين سخروا أقلامهم لخدمة الدين وفهم النص القرآني، ومن القدماء من اهتم بالبيان في النص القرآني نجد **الزمخشري** الذي تربع على كرسي الأستاذية لتلك المدرسة–المدرسة البيانية والتفسير البياني– والكشاف خير شاهد على ذلك، فلقد كان الإمام في تجلية البيان القرآني شهد له حتى خصومه، ممثل **ابن المنير** الذي تعقب **الزمخشري** في اعتزالياته، لا يسعه إلا أن يعترف له بالفضل والسبق، والغوص على درر المعاني، والتحليق في أوج البيان[3].

---

1 – الحشر: 02.

2 – الكشاف، الزمخشري، ج74/6.

3 – ينظر: إتقان البرهان في علوم القرآن، فضل حسن عباس، دار الفرقان، الأردن– عمان، الطبعة الأولى، سنة: 1997م، ج205/1.

قال الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾[1].

يقول الزمخشري: «أي: جعل القرية التي هذه حالها مثلا لكل قوم أنعم الله عليهم فأبطرتهم النعمة، فكفروا وتولوا؛ فأنزل الله بهم نقمته، فيجوز أن تراد قرية مقدرة على هذه الصفة، وأن تكون في قرى الأوّلين قرية كانت هذه حالها، فضربها الله مثلا لمكة إنذارا من مثل عاقبتها، (مطمئنة): لا يزعجها خوف، لأنّ الطمأنينة مع الأمن، والانزعاج والقلق مع الخوف، (رغدا): واسعا، والأنعم: جمع نعمة، على ترك الاعتداد بالتاء، كدرع وأدرع، أو جمع نعم، كبؤس وأبؤس... فإن قلت: الإذاقة واللباس استعارتان، فما وجه صحتهما؟ والإذاقة المستعارة موقعة على اللباس المستعار، فما وجه صحة إيقاعها عليه؟ قلت: أما الإذاقة فقد جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد وما يمس الناس منها **فيقولون:** ذاق فلان البؤس والضر، وأذاقه العذاب، شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المر والبشع، وأما اللباس فقد شبه به لاشتماله على اللابس: ما غشي الإنسان والتبس به من بعض الحوادث، وأما إيقاع الإذاقة على لباس الجوع والخوف، فلأنه لما وقع عبارة عما يغشى منهما ويلابس، فكأنه قيل: فأذاقه ما غشيهم من الجوع والخوف، ولهم في نحو هذا طريقان لابد من الإحاطة بهما، فإن الاستنكار لا يقع إلا لمن فقدهما، أحدهما: أن ينظروا فيه إلى المستعار له... والثاني: أن ينظروا فيه إلى المستعار...»[2].

قال أحمد ابن المنير: «هذا الفصل من كلامه يستحق على علماء البيان أن يكتبوه بذوب البتر لا بالحبر، وقد نظر إليهما جميعا في **قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾**[3] ، فاستعير الشراء لاختيارهم الضلالة على الهدى، وقد كانوا متمكنين من اختياره عليها، ثم جاء ملاحظًا للشراء المستعار قوله: **(فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ)**، فاستعمل التجارة والربح ليناسب ذلك لاستعارة الشراء، ثم جاء ملاحظا للحقيقة الأصلية المستعار لها قوله: "وما كانوا مهتدين" فإنه مجرد عن الاستعارة، إذ لو قيل: أولئك الذين ضلوا وما كانوا

1 – النحل: 112.

2 – الكشاف، الزمخشري، ج479/3.

3 – البقرة: 16.

مهتدين، لكان الكلام حقيقة معرّى عن ثوب الاستعارة، والنظر إلى المستعار في بابه كترشيح المجاز في بابه»[1].

قال الله تعالى: ﴿قَالُوا يَاشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾[2].

يقول الزمخشري: «(**فِينَا ضَعِيفًا**) لا قوة لك ولا عز فيما بيننا، فلا تقدر على الامتناع منا إن أردنا بك مكروهًا»[3]، **قال أحمد:** «وهذا من محاسن نكته الدالة على أنه كان مليًا بالحذاقة في علم البيان والله المستعان»[4].

وبذلك نقول لقد استطاع **الزمخشري** أن يقدم تفسيرا يعتمد على المعاني النحوية والبلاغية في العبارة مقتديًا بآراء **الجرجاني**، يعينه في ذلك بصيرة نافذة تتغلغل في مسالك التنزيل وتكشف عن خباياه ودقائقه.

يقول ابن خلدون أثناء حديثه عن **علم البيان** أنّ: «أكثر تفاسير المتقدمين غفل عنه حتى ظهر جار الله الزمخشري، ووضع كتابه في التفسير، وتتبع آي القرآن بأحكام هذا الفن بما يبدي البعض من إعجازه، فانفرد بهذا الفضل على جميع التفاسير، لولا أنه يؤيد عقائد أهل البدع عند اقتباسها من القرآن بوجوه البلاغة»[5].

هذه إشارة فقط إلى اهتمام **الزمخشري** بقضايا البيان في النص القرآني مع أن هذا الفصل يحتاج إلى شرح أكثر وبيان أدق، ولكننا نحاول قدر المستطاع أن نشير إلى أهم الجهود اللغوية الموجودة في كتب **الزمخشري**، ونحاول أن نتوسع في البعض منها في الفصول اللاحقة إن شاء الله.

---

1 – الكشاف، الزمخشري،(هامش)، ج478/03.

2 – هود: 91.

3 – الكشاف، الزمخشري، ج230/3.

4 – المصدر نفسه–هامش، ج230/03.

5 – المقدمة، ابن خلدون، تحقيق: أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت–لبنان، ط02، سنة: 1996م، ج256/2.

4.بلاغة القرآن الكريم عند الزمخشري:

عني **الزمخشري** بإبراز بلاغة القرآن، والكشف عن نواحي الإعجاز والبيان، وكان يورد الكثير من النكت البلاغية في تفسيره لكثير من الآيات القرآنية، وكان شديد الحرص على أن يخرج التفسير بهذا اللون الزاهي، والحقيقة أنه وفق في ذلك إلى حد كبير، حيث إنه استطاع أن يبين جمال الأسلوب، وكمال التنظيم، في آيات الذكر الحكيم، «فقد طبق فكر عبد القاهر وبلاغته تطبيقًا أظهر به سمو التراكيب في النص القرآني وروعة المعنى فيها»[1].

يقول الزمخشري عن أهمية معرفة أسرار البلاغة في مقدمته: «ثم إن أملأ العلوم بما يغمر القرائح، وأنهضها بما يبهر الألباب القوارح، من غرائب نكت يلطف مسلكها، ومستودعات أسرار يدق سلكها علم التفسير الذي لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي علم؛ كما ذكر الجاحظ في كتاب "نظم القرآن"، فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلم وإن برز على أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار، وإن كان من ابن القرية أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه، واللغوي وإن علك اللغات بقوة لحييه – لا يتصدّى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق؛ إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن؛ وهما علم المعاني وعلم البيان وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنهما أزمنة، وبعثته على تتبع مظانهما همة في معرفة لطائف حجة الله...»[2].

فالزمخشري من خلال ما تقدم يجعل علمي المعاني والبيان أهم عُدّة لمن يريد أن يفسر التنزيل إذ بدونهما لا تستقيم له الدلالات، ولا تتضح له الإشارات، ولا لطائف ما في الذكر الحكيم من الجمال البلاغي المعجز، إنّ معرفة معانيه «لا تتم إلا لمن تمت له آلة البلاغة وعرف وجوه الأساليب وخصائصها المعنوية، وحذق الأساليب المعينة على تمييز صور الكلام البيانية»[3].

---

1 – التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، عبد الفتاح لاشين،دار المرايا للنشر، السعودية، ص: 185.

2 – الكشاف، الزمخشري، المقدمة، ج96/1.

3 – البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، دار المعارف، ط9، ص: 221.

اهتم **الزمخشري** بعلمي البيان وعلم المعاني من خلال مباحثه البلاغية في التفسير، فالبيان تمثله في التشبيه والاستعارة والمجاز بنوعيه اللغوي، والعقلي أو الإسنادي، وكانت عنايته بهذا العلم أوسع، لأنه حجة على إعجاز النص القرآني وعظمته.

وكان يعرض في تفسيره لبعض ألوان البديع المعنوية، دون عناية ببسط الكلام فيها وتفصيله، لأنه كان يرى أنها تأتي على هامش المباحث في علمي المعاني الإضافية والبيان[1].

قال الله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[2].

يقول الزمخشري: «(هم) فصل: وفائدته: الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره، أو هو مبتدأ والمفلحون خبره، والجملة خبر أولئك»[3]، والفائدة الأولى فائدة نحوية خالصة، أما الفائدتان الثانية والثالثة فتلتقيان مع كلام عبد القاهر في أن ضمير الفصل يفيد تأكيد الاختصاص.

ومعنى التعريف في «(المفلحون): الدلالة على أنّ المتقين هم الناس الذين عنهم بلغك أنهم يفلحون في الآخرة كما إذا بلغك أن إنسانًا قد تاب من أهل بلدك، فاستخبرت من هو؟ فقيل: زيد التائب، أي هو الذي أخبرت بتوبته. أو على أنهم الذين إن حصلت صفة المفلحين، وتحققوا ما هم، وتصوّروا بصورتهم الحقيقية، فهم لا يعدون تلك الحقيقة»[4]. بمعنى إما إشارة إلى المعهودين بالفلاح، وإما تعيين لحقيقة الجنس المسمى بالمتقين.

يوضح ذلك **فيقول:** «فانظر كيف كرر **الله عز وجل** التنبيه على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله أحد على طرق شتى، وهي: ذكر اسم الإشارة، وتكريره، وتعريف المفلحين، وتوسيط الفصل بينه وبين أولئك؛ ليبصرك مراتبهم ويرغبك في طلب ما طلبوا، وينشطك لتقديم ما قدّموا، ويثبطك عن الطمع، الفارغ والرجاء الكاذب...»[5].

---

1 – ينظر: البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، ص: 270.

2 – البقرة: 05.

3 – الكشاف، الزمخشري، ج161/1.

4 – المصدر نفسه، ج161/1.

5 – المصدر نفسه، ج161/1.

وهناك مواضع كثيرة في (**الكشاف**) يمكن أن نردها إلى كلام **عبد القاهر** في الدلائل أو الأسرار، فقد كان **الزمخشري** تلميذًا للإمام **الجرجاني** يتابعه في قضية النظم عمليًا ويطبق رأيه في الإعجاز تطبيقًا واسعًا يشمل السور كلها.

5.الدراسات النحوية والبلاغية عند الزمخشري:

نريد من خلال هذا العنوان أن نتكلم عن كتب **الزمخشري**، ونخص كتابيه "**أساس البلاغة**" و"**المفصل في صنعة الإعراب**"، ونضيف إليهما كتاب "**الأنموذج**"، وهو كتاب في النحو أيضا، تصفحته وقد أعجبني أسلوبه وطريقة التحقيق فيه فأردت أن أذكره إلى جانب الكتابين بالرغم من أن كتب **الزمخشري** كلها ذا فائدة يتمتع القارئ وهو يطلع عليها، ويستخرج أفكارها، ويميز أسلوب الكاتب فيها.

أ.أساس البلاغة:

"**أساس البلاغة**" معجم متميز عن بقية المعجمات، لم يؤلف قبله ولا بعده مثله فهو متميز سهل الترتيب، وهو «كتاب كبير الحجم عظيم الفحوى، من أركان فن الأدب بل هو أساسه ذكر فيه المجازات اللغوية والمزايا الأدبية وتعبيرات البلغاء على ترتيب موادها»[1].

فقد اعتمد **الزمخشري** في "**أساس البلاغة**" نهجًا خرج به عن المسار الذي سبقه في تأليف المعاجم، فهو لا يفسر كلمة مكان كلمة، ولم يكن هدفه حصر لغة العرب حصرًا شموليًا ليعرّف بمفرداتها ومعانيها، ولكنه كان ينتقل في أنحاء البلاد التي رحل إليها فتسمح له الفرصة سماع الأعراب في البوادي والخطباء في النوادي، ويسمع من قراضبة نجد في أكلائها ومراتعها، ومن سماسرة تهامة في أسواقها ومجامعها، واستطاع أن يحصل من بطون الكتب ومتون الدفاتر روائع وجوامع الكلم، فأدرك **الزمخشري** أن اللفظة ومعناها ليسا الطريق للتعريف باللغة ولا يكشفان عن سر من أسرارها، وإنما يأتي التعريف بها وكشف سرّها من عملية تخيّر ما وقع في عبارات المبدعين وانطوى تحت استعمالات المفلقين، درج **الزمخشري** في معجمه مسلسلا للكلمات بحسب أوائلها،

1 – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، طبع استانبول، سنة: 1362هـ/1943م، ج74/1. نقلا عن: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، السامرائي، ص: 146.

وكيف يكون استعمال الكلمة في أساليب شتى مما جاء على ألسنة العرب، وهدفه تأسيس ركائز فصل الخطاب، والكلام الفصيح بإفراد المجاز عن الحقيقة والكتابة عن التصريح[1].

يقول جرجي زيدان: «هو معجم في اللغة العربية لا مثيل له في طريقته؛ لأنه يبحث على الخصوص في استعمال الألفاظ ومواضعها من الجمل بقطع النظر عن معانيها المستقلة أو اشتقاقها، فإذا أراد شرح مادة أتاك بجملة فيها تلك المادة في موضعها من الاستعمال، وهو جزيل الفائدة»[2].

وكان هدف **الزمخشري** من تأليفه على حسب ما ذكره في مقدمة "**أساس البلاغة**": «ولما أنزل الله كتابه مختصًا من بين الكتب السماوية بصفة البلاغة التي تقطعت عليها أعناق السبق، وولت عنها خطى الجياد القرُح، كان الموفَّقُ من العلماء الأعلام، أنصار ملّة الإسلام؛ الذابينَ عن بيضة الحنيفية البيضاء، المبرهنين على ما كان من العرب العرباء، حين تُحدّوا به من الإعراض عن المعارضة بأسلاتِ ألسنتهم، ... والنظر فيما كان الناظر فيه على وجوه الإعجاز أوقف، وبأسراره ولطائفه أعرف، حتى يكون صدر يقينه أثلج، وسهم احتجاجه أفلج، وحتى يقال: هو من علم البيان حظي، وفهمه فيه جاحظي، وإلى هذا الصّواب ذهب عبد الله الفقير إليه محمودُ بنُ عمرَ الزمخشري، عفا **الله تعالى** عنه، في تصنيف "كتاب أساس البلاغة"»[3].

وقد ذكر المؤلف المصادر التي رجع إليها في تأليف هذا الكتاب، وهي فصيح اللغات وما سمع من الأعراب من نثر بشتى فنونه وشعر في شتى صوره، والكتب ومتون الدفاتر من روائع الألفاظ، وبالتالي كانت مصادره متمثلة أساسًا في (القرآن الكريم، الحديث النبوي، أقوال الصحابة، شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، الأمثال، المعجمات العربية القديمة، ما سمعه هو بنفسه أثناء رحلاته).

وترتيبه كان على أساس الحروف الهجائية، **فالزمخشري** هو أول من التزم بهذا الترتيب في عصره ومن قبله.

---

1 – ينظر: أساس البلاغة، الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، المقدمة، ج1/15–16.

2 – تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، مطبعة الهلال، سنة: 1931م، ج47/3.

3 – أساس البلاغة، الزمخشري، مقدمة، ج15/1.

ومن بين خصائصه نجد:

-تخير ما وقع في عباراته.

-التوقيف على مناهج التركيب والتأليف، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف بسوق الكلمات متناسقة لا مرسلة بدادًا، ومتناظمة لا طرائق قدادًا مع الاستكثار من نوابع الكلم.

-تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح، بإفراد المجاز عن الحقيقة والكناية عن التصريح[1].

ومما ذكر **السامرائي** عن سر بقاء وخلود معجم **"أساس البلاغة"**.

1.أثر الاستعمال في حياة الكلمة، وتعيين دلالتها وتحديد معناها، فبتخير **الزمخشري** ما انطوى تحت استعمالات الفصحاء يعطينا مواد لمعرفة استعمال الكلمات.

2.ويعطي **الزمخشري** إيحاءات الكلمات ووقعها على نفس سامعها، فالتأثير النفسي للكلمة يبرز قيمتها وفاعليتها، **فأبو القاسم** يقدم اللفظة في تركيب ويهدي إلى مراشد حر المنطق، وبالتالي تحيا اللفظة ويحيا المعجم معها من خلال استعمالاتها.

أما عن مآخذ المعجم فهو كغيره من الكتب فيه ما يحمد له وما يؤخذ عليه فهو لم يخل من مآخذ وهنات و لم يسلم من النقد الذي لا ينقص من مكانته نذكر منها:

1.اضطراب الترتيب، وظهر هذا حين وضع المضاعف الثنائي من الهمزة مع الياء (أيّ) في مقدمة الفصل وحقه أن يؤخره بحسب منهجه الذي سار عليه في الكتاب كله.

2.إدخال المواد الرباعية في الثلاثية.

3.الاضطراب في تحديد المجاز.

4.إغفاله ذكر أصحاب العبارات والأسجاع.

5.ومن الملاحظات عليه أنه لا يعطي معاني الكلمات أحيانًا، وإنما يعتمد على الجملة في إعطاء المعنى وتوضيحه، وربما كانت الجملة لا توضح المعنى المقصود.

1 – ينظر: أساس البلاغة، الزمخشري،مقدمة، ج16/1.

6.قد يفرق أحيانًا بين الواوي واليائي فقد وضع مادة (جرو) منفصلة عن (جرى)[1].

وهناك أمثلة كثيرة ذكرها **السامرائي**، وهذا إن دل إنما يدل على القراءة العميقة والدقيقة لكتاب "**أساس البلاغة**".

صورة الصفحة الأولى من مخطوط (أساس البلاغة)

1 – ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، السامرائي، ص: 146...165.

ب.أنموذج الزمخشري:

اخترت هذا الكتاب لأنه بين يدي وتصفحته وأدركت أنه من "**المفصّل في صنعة الإعراب**" لنفس المؤلف، كما أنني لم أكن أعرفه، وهذه لمحة موجزة عنه فهو كتاب في النحو، حجمه صغير، عظيم قدره، استوعب أغلب مباحث النحو التي يحتاج إليها الدارس والمتعلم بأسلوب سهل بسيط، وعدد صفحاته ثلاث وعشرين صفحة.

وقد طبع الكتاب في كريستيانا: تسع وخمسين وثمانمائة وألف، في مطبعة المدارس الملكية بمصر، وفي استانبول سنة: تسع وثمانين ومائتين وألف من الهجرة.

ألف **الزمخشري** كتابه "**الأنموذج**" عندما اطلع على كتاب "**التتمة في النحو للجرجاني**"، وإذا كان لفظ الأنموذج يعني المثال، فالمقصود به مثال المفصل في عرض الأبواب أو مثال التتمة في كونه مقدمة سهلة على المتعلم.

يقول محمد إبراهيم حسن: «لم يفتتح الزمخشري الأنموذج بمقدمة أو خطبة كما فعل في المفصل واكتفى بالبسملة، ثم حدّ الكلمة بقول مقتضب، وبيّن أقسامها الثلاثة ممثلا لكل قسم، ذكر الكلام ولم يحده واكتفى ببيان صورتين من صور ائتلافه وهما من اسم وفعل، ومن اسمين، ونص على هذا الائتلاف يسمى كلاما وجملة ثم قال باب الاسم وذكر علامات الاسم وأصنافه ثم أخذ يتكلم عن كل صنف منها على حدة ممثلا لك صنف دون ذكر حدود الأصناف، وحدّ الإعراب بحد وذكر علاماته ثم تكلم عن أسباب منع الصرف ثم بين أوجه الإعراب الثلاثة فذكر الأسماء المرفوعة والأسماء المنصوبة، وقسمها إلى أصل وملحق به ثم ذكر الأسماء المجرورة»[1].

ويذكر الكاتب في شرحه **للأنموذج** الفرق بينه وبين "**المفصل**" **للزمخشري** على أن **أنموذج الزمخشري** قد ألفه على مثال "**التتمة في النحو**" **للجرجاني**، فكان مقدمة نحوية مبسطة، يسرّها للمبتدئ تعلم النحو.

1 – أنموذج الزمخشري، شرح ودراسة: يسرية محمد إبراهيم حسن، المطبعة الإسلامية الحديثة، القاهرة، سنة: 1995م، ج29/1.

واشتمل على ثلاث أبواب: باب للاسم وأصنافه، وباب للفعل وأنواعه، وباب للحرف وأقسامه.

اعتمد في هذه الأبواب على منهج الاختصار، و لم يلجأ إلى الاستشهاد بالقرآن الكريم إلا في مواضع معدودة، فالآيات الكريمة الواردة في الأنموذج قليلة.

ثم وضع **المفصّل** فجاء الكلام فيه مفصلا لأحكام النحو جميعها، ومباحث الصرف كلها، اهتمامه بالمفصل وتصديره بخطبة طويلة بيّن فيها خطته ومنهجه فاستفادته من تأليف **الأنموذج** جعلته يمضي قدمًا في **المفصل**.

ج.المفصل في علم العربية:

"المفصل في صنعة الإعراب" ألمع الكتب النحوية التي ظهرت في القرن السادس الهجري، وقد اهتم به علماء المشرق الإسلامي اهتمامًا بالغًا فشرحه من أهل الشام والوافدين عليه ما يزيد على خمسة وعشرين إماما، أكب عليه الدارسون وطلاب العلم منذ تأليفه حفظا ودراية لا ينافسه منافس في القرنين السادس والسابع الهجريين.

أما بلاد المغرب والأندلس فإنه على الرغم من أنه وصلها مبكرا إلا أن مذهب صاحبه الاعتزالي حال دون انتشاره[1].

ولعل سبب تأليف **الزمخشري "للمفصل"** هو ما كان يحدث في «خوارزم وخرسان وغيرهما من بلدان الخلافة الشرقية من ترك للعربية وإقبال على اللغات المحلية، وكان الزمخشري مستاءً جدًا من ذلك، ويبدو أنّ هذا الاستياء تجمع في نفسه ثم فاض ردًا عمليًا في طائفة من المؤلفات منها المفصل... فإنه لم يكن مجرد كتاب لتعليم النحو – في نظره على الأقل– بل إنه كان ردًا عمليًا على الشعوبية التي كرهها، وثمرة اجتهادية، لتسهيل تعليم العربية لطالبيها على ترتيب جديد،

1 – ينظر: كتاب "غاية المحصّل في شرح المفصّل" عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الزملكاني، من القسم الثاني "قسم الأفعال" إلى قسم المشترك دراسة وتحقيق: إعداد الطالبة: أسماء بنت محمد صالح الحبيب، إشراف: رياض الخوام، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السعودية، سنة: 1425هـ، ص: 06.

وإيجاز فريد لم يسبق إليه، ليكون إقبال الطلاب على تعلمها أبلغ رد على أولئك الذين زهدوا فيها وأهملوها ورغبوا في غيرها»[1].

والمفصل أشهر كتاب **للزمخشري** في النحو، وقد بلغ مكانة عالية بحيث تناوله كثرة من الشراح بالدرس والتعليق. وبلغ من تعظيم قدر هذا الكتاب أنه شرط الملك المعظم عيسى الأيوبي لمن يحفظه مائة دينار وخلعة[2].

ويعتبره النقاد «ثاني كتاب في النحو بعد كتاب سيبويه»[3].

ألف **الزمخشري** كتابه "**المفصّل**" سنة (515هـ) وسماه "**المفصل في صنعة الإعراب**"، وهو يشمل بحوثا صرفية ولغوية، وبحوث نحوية **يقول الزمخشري**: «فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب (المفصل في صنعة الإعراب) مقسوما أربعة أقسام:

-القسم الأول في الأسماء –القسم الثاني في الأفعال- القسم الثالث في الحروف-القسم الرابع في المشترك، وصنفت كلا من هذه الأقسام تصنيفًا، وفصّلت كل صنف منها تفصيلاً، حتى رجع كل شيء في نصابه، واستقر في مركزه، ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة، ونظمت من الفرائد المتناثرة، مع الإيجاز غير المخل والتلخيص غير الممل مناصحة لمقتبسيه...»[4].

قسم **الزمخشري** كتابه إلى هذه الأقسام الثلاثة، ثم نظر فوجد بحوثا صرفية تنطبق على أنواع الكلم الثلاثة، فوضع قسمًا رابعًا سماه: المشترك.

تحدث **الزمخشري** - بعد المقدمة - عن معنى الكلمة والكلام، والاسم المعرب والممنوع من الصرف بصفتها مدخلا إلى الكتاب ثم بدأ بمبحث الأسماء وقسمه إلى أقسام، فذكر المرفوعات ثم المنصوبات ثم ذكر المجرورات فتحدث عن الإضافة وأنواعها، وعقد بابًا للتوابع، وانتقل إلى الاسم المبني فبحث في المضمرات وأسماء الإشارة... وتكلم عن العدد وعن المقصور والممدود والمشتقات، وانتقل إلى القسم الثاني من المفصل، وهو قسم الأفعال فتحدث عن أزمنة الفعل وما يتصل بذلك،

1 - ابن يعيش النحوي، عبد الإله بنهان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سنة: 1997م، ص: 109.

2 - ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، ج47/3.

3 - المعاجم العربية، عبد الله درويش، مطبعة الرسالة، ص: 126.

4 - شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، ص: 17-18.

وانتقل إلى القسم الثالث المخصص للحروف وفي القسم الأخير تكلم عن المشترك فتحدث عن الإمالة والوقف والقسم...إلخ.

خالف **الزمخشري** مناهج التأليف النحوي –التي كانت قبله– فقد كانت موضوعات النحو ترتب بحسب الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب، ويمثل هذه الطريقة كتاب **سيبويه**، ونجد كذلك ترتيب الموضوعات بحسب نوع الكلمة واشتهر كتاب سار على هذا النهج، وهو كتاب "**المفصل**" **للزمخشري**، والترتيب الثالث وهو ترتيب الموضوعات بحسب حركة الإعراب والبناء، ونجد كتاب "**الكافية**" **لابن الحاجب** تمثل هذا الترتيب، وكذا "**المفصل**" **للزمخشري**، وترتيب الموضوعات بحسب العمدة والفضلة وتتمحور حول المسند والمسند إليه وهما عمدة الكلام، وما عداهما فضلة أو قيد حسب رأي **غانم قدوري الحمد**، ومن الكتب نجد "**همع الهوامع**" **للسيوطي** أخذ بهذا الاتجاه.

نلاحظ أن "**المفصّل**" **للزمخشري** قد تنوعت فيه طرق ترتيب موضوعات النحو، فقد بوّب المفصل إلى مباحث الأسماء والأفعال والحروف، «فإننا نجده في مبحث الأسماء قد رتب الموضوعات بحسب حركة الإعراب، والبناء إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، ثم المبنيات، كما أنه في باب المرفوعات تناول الموضوعات بحسب وظائفها في الجملة، مثل المبتدأ والخبر، والفاعل، وهكذا في الأبواب الأخرى...»[1].

فالزمخشري عرض خطة بحثه ثم وضح التقسيم الذي اعتمد عليه، وخالف فيه من سبقه من خلال إضافته قسم المشترك.

والشواهد التي اعتمد عليها **الزمخشري** في "**المفصل**" أولا القرآن الكريم وقد كان يأخذ بالقراءات جميعًا على أنها مما يحتج به، والحديث النبوي، الشعر «نصف الشواهد الشعرية في المفصل هي مما احتج به سيبويه في كتابه، وكان الزمخشري يشير إلى ذلك في مواضع كأن يقول: و"بيت

1 – مناهج التأليف النحوي –عرض ومناقشة: غانم قدوري الحمد، مجلة آفاق الثقافة والتراث، تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات، العدد: 44، سنة: 2003م، ص: 53.

الكتاب"، و"أنشد سيبويه"، إلا أنه لم يلزم نفسه بذلك، بل كان يأتي بالشاهد في سياقه من غير أن يشير إلى أنه من سيبويه أو غيره»[1].

ونجد من الشواهد الأمثال وكلام العرب.

اهتم العلماء بشرح "**المفصل**" اهتمامًا بليغًا، وكثرت شروحه والكتب المهتمة بمتنه وشواهده، نذكر منها:

شرح **للزمخشري** على **المفصل**، شرح **رضي الدين الطباخي**، شرح **تاج الأئمة الحدادي**، شرح **أبي حنيفة**، شرح **يعقوب الجندي**، شرح الإمام **فخر الدين الرازي**، شرح **العكبري أبي البقاء**، شرح **الخوارزمي**، شرح **ابن يعيش**...إلخ، حوالي أربعة وسبعين شرحًا إضافة إلى مجموعة من الشروح على شكل مخطوطات[2].

لقد استفاد **الزمخشري** مما ألف قبله في النحو، ولكن المزية التي جاء بها هو إعادة إحياء النحو والبحث فيه بعد كتاب **سيبويه**، وكذا المنهج الجديد الذي اتبعه في تصنيفه فقد جعله كتاب للتعليم ورتبه بطريقة تساعد المطّلع عليه من فهمه واستيعابه، وقد نال حظه من الشرح والتبسيط بل كان تاج الكتب النحوية في عصره، وحتى من المحدثين من اهتم بالبحث والدراسة في الكتاب.

وسوف نطرق كتاب آخر من كتب **الزمخشري** ولعله أهم ما يفيدنا من كتبه في بحثنا هذا ألا وهو "**الكشاف**"، ذلك الكتاب الذي مازالت الأقلام تكتب عنه وتحاول تحليل أفكاره وبسط مفاهيمه.

1 – ابن يعيش النحوي، عبد الإله نبهان، ص: 126.

2 – ينظر: ابن يعيش النحوي، عبد الإله نبهان، ص: 127.

صورة الصفحة الأولى من مخطوط (المفصل في صنعة الإعراب)

ج.منهج الزمخشري في كتابه:

1."الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل" للزمخشري:

يعد تفسير "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل" من أهم الآثار التي خلفها **الزمخشري** لنا، بل من أهم تفاسير القرآن التي وصلت إلينا من مصنفات المعتزلة عمومًا، ويُمثل الكشاف قمة نضج الآراء الاعتزالية وتبلورها في القرن السادس للهجرة.

فقد كان **الزمخشري** عالماً عبقريًا فذًا في النحو واللغة والأدب والتفسير، وآراؤه في العربية يستشهد علماء اللغة بها لأصالتها ودقتها.

«واعتزاليات الزمخشري في تفسيره أمارة على حذقه ودهائه ومهارته، فهو يأتي بالإشارات البعيدة ليضمنها معنى الآية في الانتصار للمعتزلة والرد على خصومهم، ولكنه في الجانب اللغوي كشف عن جمال القرآن وسحر بلاغته لما له من إحاطة بعلوم البلاغة والبيان والأدب والنحو والتصريف، فكان مرجعًا لغويًا غنيًا»[1]، وهو يشير في مقدمته إلى هذا فيذكر أن من يتصدى للتفسير لا يغوص على شيء من حقائقه؛ «إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن؛ وهما "علم المعاني" و"علم البيان"، وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقيب عنها أزمنة، وبعثته على تتبع مظانهما همة في معرفة لطائف حجة الله، وحرص على استيضاح معجزة **رسول الله**، بعد أن يكون آخذا من سائر العلوم بحظ، جامعًا بين أمرين: تحقيق وحفظ؛ كثير المطالعات، طويل المراجعات؛ قد رجع زمانًا ورجع إليه. وردّ عليه؛ فارسًا في علم الأعراب، مقدمًا في حملة الكتاب، وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها، مشتعل القريحة رقّادها، يقظان النفس دراكًا للمحة وإن لطف شأنها منتبهًا على الرمزة وإن خفى مكانها، لا كزًّا جاسيًا، ولا غليظًا جافيًا، متصرفًا ذا دراية بأساليب النظم والنثر، مرتاضًا غير ريض بتلقيح بنات الفكر، قد علم كيف يرتب الكلام ويؤلف، وكيف ينظم ويرصف، طالما دفع إلى مضايقه، ووقع في مداحضه ومزالقه»[2].

1 – مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط11، سنة: 2000م، ص: 358.

2 – الكشاف، الزمخشري، مقدمة، ج96/1.

هذه هي العلوم والصفات التي يشترطها **الزمخشري** لمن يريد أن يفسر القرآن الكريم وهي شروط ومواصفات قلما تجتمع في عالم واحد.

ويذكر في نفس مقدمة تفسيره الأسباب التي جعلته يكتب "**الكشاف**" **فيقول**: «ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة الناجية العدلية، الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية، كلما رجعوا إليّ في تفسير آية فأبرزت لهم بعض الحقائق من الحجب، أفاضوا في الاستحسان والتعجب، واستطيروا شوقًا إلى مصنف يضم أطرافًا من ذلك حتى اجتمعوا إليّ مقترحين أن أملي عليهم "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"»[1].

يحلل **ابن خلدون** كتاب "**الكشاف**" **للزمخشري** عند الحديث عما يرجع إليه التفسير من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة، **فيقول**: «ومن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفن من التفاسير، كتاب الكشاف للزمخشري، من أهل خوارزم العراق، إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة، حيث تعرض له في آي القرآن من طريق البلاغة، فصار بذلك للمحققين من أهل السنة انحراف عنه، وتحذير للجمهور من مكامنه، مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة»[2].

لقد اعتنى **الزمخشري** في تفسيره ببيان وجوه الإعجاز البلاغي، وإظهار جمال النظم وبلاغته، وخلا هذا التفسير من الحشو والتطويل، وقد «ملأ تفسيره بعقائد المعتزلة والاستدلال لها، وتأويل الآيات وفقها، ويدس ذلك دسًا لا يدركه إلا حاذق»[3].

لهذا نبه كثير من العلماء إلى أخذ الحيطة والحذر عند المطالعة في تفسيره أو النقل منه **يقول** الإمام **الذهبي**: «تفسير لم يسبق مؤلفه إليه، لما أبان فيه من وجوه الإعجاز في غير ما آية من

1 – الكشاف، الزمخشري، مقدمته، ج97/1.

2 – المقدمة، ابن خلدون، ص: 491.

3 – دراسات في علوم القرآن الكريم، عبد الرحمان بن سليمان الرومي، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط14، سنة: 2005م، ص: 178.

القرآن... الملخص لنكته ولطائف نظمه، المنقر عن فقره وجواهر علمه المكتنز بالفوائد المُفتنة التي لا توجد إلا فيه، المحيط بما لا يكتنه من بدع ألفاظه ومعانيه...»[1].

ونجد الكثير من الحواشي التي ألفت على تفسير **الزمخشري**، ومنها حاشية **ابن المنير** على تفسير **الكشاف**، فقد كان **ابن المنير** يتعقب **الزمخشري** إذا اتجه إلى الانتصار لمذهبه الاعتزالي، فعندما قال **الزمخشري** في **قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾**[2]، **يقول الزمخشري**: «هذا تمثيل وتخييل»[3]، يرد **أحمد** عليه **فيقول**: «وهذا مما تقدم إنكاري عليه فيه، أفلا كان يتأدب بأدب الآية: حيث سمى الله هذا مثلا و لم يقل: وتلك الخيالات نضربها للناس»[4].

2. مميزات الكتاب:

ومن مميزات الكتاب نذكر:

-خلوه من الحشو والتطويل.

-سلامته من القصص الإسرائيلي.

-اعتماده في بيان المعاني على لغة العرب وأساليبهم في الخطاب.

-عنايته الفائقة بالإبانة عن أسرار الإعجاز القرآني بطريقة فنية قائمة على الذوق الأدبي.

-اتباعه طريقة السؤال: (إن قلتَ)، ويقول في الجواب: (قلتُ)، وهي من طرق التشويق في التعليم وترسيخ المعاني في النفس[5].

لّما كان **الزمخشري** معتزلي المذهب متكلم، نظم خطبة كتابه -الكشاف- تنظيمًا خاضعًا لمقتضيات الترتيب العقلي، نظرًا إلى أنّ علم الكلام، آلة **الزمخشري** في الاحتجاج، وسبيله في

1 - التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، ج1/407-408.

2 - الحشر: 21.

3 - الكشاف، الزمخشري، ج6/85.

4 - المصدر نفسه، حاشيته، ج6/85.

5 - ينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، ط4، سنة: 1408هـ، ص: 131.

الانتصار، كونه «علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية» [1] حتى يحصل التوافق بين «المحاج والمحجوج بطريقة يلتزم فيها بضوابط العقل التي تزين للسامع صحة الحقائق، بما أن مصدرها العقل ومنبتها اللّب والمقدمات الحجاجية يمكن التعامل معها من جهة كونها حاوية مقاصد المُحاج متضمنة غاياته، ...إنّ انشغال **الزمخشري** بالجمهور باعتباره مقولة مجردة يفترضها المحاجّ ويتصور هيئاتها انشغال دلّت عليه صيغ في الكشاف كثيرة، تواترت وتنوعت فانبثقت عنها أفعال وآثار يمكن حصرها في الشبكات الدلالية التالية:

الإنباء بالعلم والمعرفة:"**اعلم**" وهذه الصيغة داخلة في سنن التأليف لدى قدامى العرب، تتضمن مقتضيات معنوية، مدارها على إحداث التنبيه إلى جلالة المقال ورفعة العلم المقدّم.

الإدراج والحشر: "...**ألا ترى**..."، إن منتهى الغاية في الحجاج، إدراج الجمهور وحشره في مقاصد المحاج ومراميه، لذلك انشغل الزمخشري وهو المنافح بأَوْله العقلي الذي يروم من خلاله استبدال العقائد الظاهرة التي عدّها واقفة من النص على محيط معناه، بعقائد باطنة تجلّي مجازية الكلام وتهتك سرّ خبائه، وذلك من خلال مخاطبة الجمهور بالعلم يحمل على تقبّله وبالرؤية والرّؤايا، يدعى إلى التوسل بهما اعتبارًا وتبصرًا استكشافًا ومشاهدة»[2]، وهذا كله داخل مسار حجاجي رسم **الزمخشري** مسالكه وأقام دعائمه؛ لأنّ انشغال **الزمخشري** بالجمهور من خلال جملة من التركيب وجمع من الأبنية نذكر منها:

-"اعلم أن متن كل علم وعمود كل صناعة..."[3].

-"ألا ترى....".

-فإنّ قلت: من أي قبيل هي الأسماء...؟ قلت: بل هي أسماء معربة...".

1 - المقدمة، ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، سنة: 1998م، الفصل العاشر، (في علم الكلام)، ص: 440.

2 - الحجاج والحقيقة وآفاق التأويل، بحث في الأشكال والاستراتيجيات، علي الشبعان، تقديم، حمادي صمود، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، سنة: 2010م، ص: 230-231.

3 - الكشاف، الزمخشري، ج7/1.

فنجد كل أجزاء كشافه تشمل هذه الأبنية وهذه الصيغ التعبيرية الحوارية التي بها يشد انتباه القارئ ويجعله يشارك معه في التحليل، وتقبل الفكرة، وحتى انتظار الجمهور للجواب بفضول وشوق.

أما بالنسبة للشواهد التي اعتمد عليها **الزمخشري** كانت شرعية الدلالة، وهي الشواهد الشعرية، والاستعمال «فقد أحصينا في الجزء الأول من "الكشاف" مثلا مائة وخمسين مناسبة للاستشهاد بالشعر من نصف بيت أحيانا ومن بيتين أحيانا، ومن بيت واحد غالبا... أما الملاحظة الأهم فهي أن الأبيات الشعرية المستشهد بها لا تسند إلى أصحابها إلا بنسبة الثلث منها... أما الشاهد الهام الثاني من شواهد الشرح عند الزمخشري فهو الاستعمال العربي المألوف باعتبار أن القرآن عربي نازل على أساليب العرب في مخاطباتهم، وهذا المرجع عنده ليس معجميًا بقدر ما هو أسلوبي يستحضر فيه الزمخشري مشاهد في التعامل والتخاطب يستخرجها من حياة الناس اليومية العادية ومخاطباتهم»[1].

ومن العوامل المساعدة على الشرح والتي استعان بها **الزمخشري** في تفسيره نجد السياق الذي يتحدد حسب النص، كذا أسباب النزول، واعتماده على الشرح المعجمي أي يشرح الألفاظ شرحًا معجميًا، ويبني على ذلك تأويله، لقد كان **الزمخشري** في تفسيره عمليا مطبّقا، و لم يكن منظرًا ولذلك فإنّ منهجه ومواقفه غالبًا ما تستنبط من خلال ممارسته على وجه التلميح لا على وجه التصريح.

3.مصادر الكشاف:

-تفسير **مجاهد** (ت:104هـ).

-تفسير **عمرو بن عبيد المعتزلي** (ت:144هـ).

-تفسير **أبي بكر الأصم المعتزلي** (ت:235هـ).

-تفسير **الزجاج** (ت:311هـ).

1 – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 153.

-تفسير **الرماني** (ت:384هـ).

-أما بالنسبة للحديث النبوي لم يرد في تفسير **الزمخشري** غير صحيح مسلم، بالإضافة إلى القراءات، و"**كتاب سيبويه**" الذي يستشهد **الزمخشري** به كثيرًا، و"**إصلاح المنطق**" لابن السكيت، "**الكامل**" للمبرد، وكتاب "**الكتاب المتمم في الخط والهجاء**" لعبد الله بن درستويه (ت:347هـ)، كتاب "**الحجة**" لأبي علي الفارسي (ت:377هـ)، وكتاب "**الحيوان**" للجاحظ، **حماسة** أبي تمام، كتاب "**استغفر واستغفري**"لأبي العلاء المعري، بعض كتبه -**الزمخشري**- مثل "**نوابغ الكلم**"[1].

ونرى أن المعين الأول في هذا التفسير هو إدراك **الزمخشري** للغة والتمكن منها، فهي المفتاح الذي يفهم به هذه الشواهد، ويوظفها حسب معاني الآيات فقد كان بارعا في اللغة مدركًا لأسرارها ومعاني ألفاظها.

اللغة التي كتب بها **الزمخشري** كتابه لغة رفيعة سامية بليغة واضحة، وقد خلا هذا التفسير من الحشو والتطويل، على أنّ هذا الإيجاز والتركيز لم يورث الكلام غموضًا ولا تعقيدًا، لذا كان صاحبه معتدًا به وفخورًا؛ لأنه أوسع كتاب في استجلاء نواحي الجمال في القرآن والكشف عن وجوه الإعجاز، كون صاحبه ذا معرفة واسعة بلغة العرب، وإحاطة بعلوم البيان والنحو واللغة.

ومن بين خصائصه نجده يقلل من ذكر الروايات الإسرائيلية، ويناقش ما يورده منها، وغالبا ما يردها، وكما ذكرنا من قبل الأحاديث النبوية قليلة.

ونجد الطابع العقلي والمذهب الكلامي واضحان في منهج **الزمخشري** في الكتاب، ويؤول الآيات بما يتناسب مع نحلته، وأدرجنا مثال على ذلك من سورة القيامة، كما يعتمد على المجاز، والاستعارة في صرف الآيات عن ظاهرها.

1 - ينظر: منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، الصاوي الجويني، ص: 91.

فالزمخشري «من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب»[1]، والتفسير يستدعي كفاءة تتمثل أساسًا في العلوم اللغوية المستندة على خصائص النظم القرآني وترتيبه، ولاسيما علم المعاني وعلم الإعراب، كما تستدعي منه كفاءة ذهنية ذوقية تكاد تكون فطرية بها يدرك في النص ألطف المعاني، وأدقها ويقف على ما لا يقدر غيره أن يغوص فيه من بديع اللفظ وعمق الدلالة، و**الزمخشري** «يميز تميزًا اصطلاحيًا واضحًا بين التفسير، وهو ما لا يدرك إلا بالنقل كأسباب النزول والقصص، وبين التأويل وهو ما يمكن إدراكه بالقواعد العربية»[2]، فكان الكشاف بالدرجة الأولى نموذجًا تطبيقيًا لتوظيف اللغة في خدمة الدلالة.

4.تأثير الكشاف في الدراسات اللاحقة:

كان لكتاب "**الكشاف**" تأثير كبير على علماء المسلمين، والدليل على ذلك ظهور كتب كثيرة تتكلم عن الكشاف سواءً كتب ترد على الأفكار المنحرفة التي وردت فيه، ومنها ما تعلق بالشواهد الموجودة فيه، ومنها ما تكلم عن القراءات، أو المنهج النحوي الذي سُلك فيه، ومنها كتب تشرح الكشاف نذكر من هذه الكتب:

1."**الانتصاف**": للشيخ **أحمد بن محمد بن منصور المنيّر الاسكندري المالكي**(ت:680هـ)، وقد تعقبه في اعتزالياته تعقبًا عجيبًا.

2."**الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف**": لابن حجر العسقلاني (ت:852هـ) وهو كتاب مرتبط بالأحاديث.

3."**حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي على تفسير الكشاف**".

4."**مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف**" للمرزوقي.

1 – الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وأعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري مع مجموعة من الكتاب سلسلة إصدارات الحكمة، الطبعة الأولى، سنة: 1424هـ/2003م، ص: 2619.

2 – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 93.

أما بالنسبة للكتب التي تأثرت بالكشاف تأثرا كبيرا لاعتماد مؤلفيها على هذا الكتاب بالذات اعتمادا كليا، لاسيما في النواحي المتصلة بالبيان والبلاغة منها كتب التفسير من مثل تفسير "**النسفي** (ت:701هـ)" و"**البيضاوي** (ت:791هـ)"[1].

5.أمثلة على التفسير الاعتزالي للزمخشري:

قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[2] نلاحظ كيف يلوي **الزمخشري** معنى الآية كونها صادمت معتقده، وكيف يحملها على الآيات المحكمات **يقول**: « "(محكمات) أحكمت عبارتها"[3]، بأنّ حفظت من الاحتمال والاشتباه (متشابهات): مشتبهات محتملات (هن أم الكتاب): أي: أصل الكتاب تحمل المتشابهات عليها وترد إليها، ومثال ذلك **﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾**[4]، و**﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾**[5]... فإنّ قلت: فهلا كان القرآن كله محكمًا؟ قلت: لو كان كله محكمًا لتعلق الناس به لسهولة مأخذه، ولأعرضوا عما يحتاجون فيه إلى الفحص والتأمل من النظر والاستدلال، ولو فعلوا ذلك لعطلوا الطريق الذي لا يتوصل إلى معرفة الله وتوحيده إلا به، ولما في المتشابه من الابتلاء والتمييز بين الثابت على الحق والمتزلزل فيه... ولأنّ المؤمن المعتقد أن لا مناقضة في كلام الله ولا اختلاف، إذا رأى فيه ما

1 – ينظر: لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير، محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، سنة: 1410هـ/1990م، ص: 248–249.

2 – آل عمران: 07.

3 – قال أحمد: «هذا كما قدمته عنه من تكلفة لتنزيل الآي على وفق ما يعتقده، وأعوذ بالله من جعل القرآن تبعا للرأي، وذلك أن معتقده إحالة رؤية **الله تعالى** بناء على زعم القدرية من أن الرؤية تستلزم الجسمية والجهة، فإذا ورد عليهم النص القاطع الدال على وقوع الرؤية **كقوله تعالى:** ﴿إلى ربها ناظرة﴾ ما لو إلى جعله من المتشابه حتى يردوه بزعمهم إلى الآية التي يدعون أن ظاهرها يوافق رأيهم» نقلا عن: (الكشاف، الزمخشري، هامش، ج1/527–528)

4 – الأنعام: 103.

5 – القيامة: 23.

يتناقض في ظاهره، وأهمه طلب ما يوفق بينه ويجريه على سنن واحد، ففكر وراجع نفسه وغيره ففتح الله عليه وتبين مطابقة المتشابه المحكم، ازداد طمأنينة إلى معتقده وقوة في إيقانه»[1].

قال الله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[2] هذه آية محكمة عند **الزمخشري**.

و**قال سبحانه** في سورة القيامة **﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾**[3] فهاتان الآيتان من المتشابهة، ويجب حملهما على الآية المحكمة السابقة –الأنعام 103– وبالتالي: «إذا صادم النص القرآني مذهب الزمخشري وعقيدته، فإنه يحمل الآيات المتشابهة على الآيات المحكمة»[4].

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾[5].

يقول الزمخشري: «(كفروا وظلموا) جمعوا بين الكفر والمعاصي[6]، وكان بعضهم كافرين وبعضهم ظالمين أصحاب كبائر؛ لأنه فرق بين الفريقين في أنه لا يغفر لهما إلا بالتوبة، (ولا ليهديهم طريقا): لا يلطف بهم فيسلكون الطريق الموصل إلى جهنم، أولا يهديهم يوم القيامة طريقا إلا طريقها، (يسيرا) أي: لا صارف له عنه»[7].

ويعلق **الغامدي فيقول**: «ليس للزمخشري دليل من الآية على ما ذهب إليه في قوله: (بأن أصحاب الكبائر داخلون في هذه الآية) والصواب هو ما ذكره ابن المنير من أن الآية واردة فيمن

---

1 – الكشاف، الزمخشري، ج01/527–528.

2 – الأنعام: 103.

3 – القيامة: 22–23.

4 – علوم التفسير، عبد الله شحاتة، ص: 188.

5 – النساء: 168.

6 – قال محمود: «أي جمعوا بين الكفر والمعاصي...إلخ» قال أحمد: (يعدل من الظاهر، لعله يتروح إلى بث طرف من العقيدة الفاسدة في وجوب وعيد العصاة، وأنهم مخلدون تخليد الكفار، وقد تكرر ذلك منه، وهذه الآية تنبو عن هذا المعتقد، فإنه جعل الفعلين أعني الكفر والظلم كليهما صلة للموصول المجموع، فيلزم وقوع الفعلين جميعا من كل واحد من آحاده، ألا تراك إذا قلت: الزيدون قاموا، فقد أسندت القيام إلى كل واحد من آحاد الجمع، فكذلك لو عطفت عليه فعلا آخر لزم فيه ذلك ضرورة، والله الموقف) أما قوله: (في أنه لا يغفر لهما إلا بالتوبة)هذا عند المعتزلة. أما عند أهل السنة فقد تغفر الكبير بالشفاعة، أو بمجرد الفضل)، نقلا عن: (الكشاف، الزمخشري، (هامش)، ج2/181).

7 – المصدر نفسه، ج2/181.

وقع منه كلا القولين معًا أعني الكفر والظلم هذا الذي يفيده ظاهر الآية، ثم إنّ لفظ الظلم (كلفظ الشرك والكفر) منه أكبر وأصغر»[1].

قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾[2]. **يقول الزمخشري** إنّ سؤال جهنم وجوابها من باب التخييل.

فرد عليه **ابن المنيّر**: «قد تقدم إنكاري عليه إطلاق التخييل في غير ما موضع... فنقول: هو منكر لفظا ومعنى. أما اللفظ فقد تقدم، وأما المعنى فلأنا نعتقد أن سؤال جهنم وجوابها حقيقة، وأن **الله تعالى** يخلق فيها الإدراك بذلك بشرطه، وكيف نفرض وقد وردت الأخبار وتظاهرت على ذلك، منها هذا ومنها لجاج الجنة والنار. ومنها: اشتكاؤها إلى ربها فأذن لها في نفسين، وهذه وإن لم تكن نصوصًا فظواهر يجب حملها على حقائقها، لأنّا متعبدون باعتقاد الظاهر ما لم يمنع مانع، ولا مانع ههنا، فإنّ القدرة صالحة، والعقل يجوز، والظواهر قاضية بما صوره العقل...»[3].

أما موقف **الزمخشري** من الإسرائيليات فقد ذكرنا من قبل بأنه -الكشاف- سليم منها إلا القليل فهو لا يرى بأسًا بإيراد أسطورة أو خرافة إسرائيلية، أو قصة غير مستيقنة ما دامت لا تطعن عصمة نبي أو تخالف رأيا اعتزاليا، وبذلك كان موقفه من الإسرائيليات متناقضا مع منهجه العقلي الذي اتخذه في التفسير.

يقول الله تعالى: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ﴾[4].

يقول الزمخشري: «ظاهر الثعبانية، لا شيء يشبه الثعبان، كما تكون الأشياء المزورة بالشعوذة والسحر، وروي أنها انقلبت حية ارتفعت في السماء قدر ميل، ثم انحطت مقبلة إلى فرعون وجعلت تقول: يا موسى، مرني بما شئت، ويقول فرعون: أسألك بالذي أرسلك إلا

1 - المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير-عرض ونقد، إعداد: صالح بن غرم الله الغامدي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، ط1، الأولى، سنة: 1998م، ج334/1.

2 - ق: 30.

3 - الكشاف، الزمخشري، هامش، ج601/5.

4 - الشعراء: 32.

أخذها، فأخذها فعادت عصا»[1]. وروي أنه كان ثعبانًا ذكرًا أشعر فاغرًا فاه، بين لحييه ثمانون ذراعًا، وضع لحيهُ الأعلى على سور القصر ثم توجه نحو فرعون ليأخذه، فوثب فرعون من سريره وهرب وأحدث و لم يكن أحدث قبل ذلك[2].

6.آراء العلماء ونقدهم للكشاف:

اعتنى **الزمخشري** في تفسيره ببيان وجوه الإعجاز القرآني وإظهار جمال النظم وبلاغته، كما أنّ «الزمخشري قليل الاستشهاد بالأحاديث ويورد أحيانا الأحاديث الموضوعة، خاصة في فضائل السور، وملأ تفسيره بعقائد المعتزلة والاستدلال لها وتأويل الآيات وفقها، ويدس ذلك دسًّا لا يُدركه إلا حاذق، وهو شديد على أهل السنة والجماعة ويذكرهم بعبارات الاحتقار ويرميهم بالأوصاف المقذعة، ويمزج حديثه عنهم بالسخرية والاستهزاء»[3].

ومن الذين خصّصوا جهودهم **للكشاف**، بعد قرن من ظهوره، قاضي الإسكندرية: **أحمد بن محمد بن منصور ابن المنيّر المالكي**، الذي كتب عليه حاشية خاصة، سماها (**الانتصاف**)، ناقشه فيها وجادله آية بعد آية؛ «ففي حاشيته على تفسير (سورة التوبة آية 122) اعتذر من عدم مساهمته في الجهاد ضد الأعداء، وحضور الغزو، بأنه صرف همته للتحذير من هذا المصنّف»[4]. **يقول ابن المنيّر**: «ولا أجد في تأخري عن حضور الغزاة عذرا إلا صرف الهمة للتحذير من هذا المصنف، فإني تفقهت في أصل الدين وقواعد العقائد مؤيدا بآيات الكتاب العزيز مع ما اشتمل عليه من صيانة حوزتها من مكايد أهل البدع والأهواء، وأنا مع ذلك أرجو من الله حسن التوجه»[5].

---

1 – الكشاف، الزمخشري، ج388/4.

2 – ينظر:الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، رمزي نعناعة، نشر وتوزيع دار القلم بدمشق، ودار الضياء ببيروت، ط1، سنة: 1390هـ/1970م، ص: 289.

3 – بحوث في أصول التفسير ومناهجه، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، مكتبة التوبة، ط4، سنة: 1419هـ، ص: 153.

4 – المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن، أجنتس جولد تسيهر (Ignaz Goldzlher) نقله إلى العربية: علي حسن عبد القادر، مطبعة العلوم، ط1، سنة: 1363هـ/1944م، ص: 132.

5 – الكشاف، الزمخشري، هامش، ج108/3.

يقول ابن تيمية في تفسير **الكشاف**: «ومن هؤلاء أي المفسرين من يكون حسن العبارة فصيحا ويدسُّ البدع في كلامه وأكثر الناس لا يعلمون كصاحب الكشاف ونحوه، حتى إنه يروج على خلق كثير ممن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة ما شاء الله، وقد رأيت من العلماء المفسرين وغيرهم من يذكر في كتابه وكلامه من تفسيرهم ما يوافق أصولهم التي يعلم أو يعتقد فسادها ولا يهتدي لذلك»[1].

وكذلك **يقول محمد حسين الذهبي**: «فالكشاف –والحق يقال– قد بلغ في نجاحه مبلغا عظيما، ليس فقط لأنه لا يمكن الاستغناء عنه في بيان الأقوال الكثيرة لقدماء المعتزلة، بل لأنه استطاع أيضا أن يكون معترفا به من الأصدقاء والخصوم على السواء ككتاب أساسي للتفسير، وأن يأخذ طابعا شعبيا يغري الكل ويتسع للجميع، وكما اعتبرنا تفسير الطبري ممثلا للقمة العالية في التفسير بالمأثور فأطنبنا في وصفه وأطلنا الكلام عليه، فهنا كذلك سنعتبر الكشاف للزمخشري القمة العالية للتفسير الاعتزالي، لأنه الكتاب الوحيد من تفاسير المعتزلة الذي وصل إلينا متناولا للقرآن كله، وشاملا للأفكار الاعتزالية التي تتصل بالقرآن الكريم باعتباره أصل العقيدة ومعتمد يتشعّب عنها من آراء وأفكار»[2].

ويقول مصطفى الصاوي الجويني فيه: «تفسير الكشاف للزمخشري الذي يمثل أصدق تمثيل مترع المتكلمين في تفسيرهم للقرآن، ويعالج إعجاز القرآن على نحو لم نألفه في تفسير من التفاسير التي بين أيدينا اليوم، فهو الذي يمثل قمة مجده العلمي بحق –كما نرى– إذ أودعه الزمخشري – رحمه **الله تعالى**– خلاصة علمه ولُبّ معارفه وامتزج فيه صدق العاطفة نحو الاعتزال كمذهب ونحو الإسلام كدين، وقوة العقل بما استودعه من علم كلامي ونضج المعرفة بما وعاه من ثقافة متعددة الأطراف»[3].

1 – مقدمة في أصول التفسير، تقي الدين أحمد بن تيمية، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت–لبنان، ص: 36.

2 – التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة، ط2، سنة: 1396هـ–1976م، ج1/442–443.

3 – منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، الصاوي الجويني، ص: 26.

أما رائد الحركة الإصلاحية في الجزائر العلاّمة **ابن باديس يقول:** «تفسير الكشاف الذي يمتاز بذوقه البياني في الأسلوب القرآني، وتطبيقه فنون البلاغة على آيات الكتاب، والتنظير لها بكلام العرب واستعمالها في أفانين الكلام»[1].

وصفوة القول في هذا الموضوع أنّ العلماء اهتموا بالكشاف وبصاحبه لما فيه من مادة لغوية وعلمية، فتحدثوا عن محاسنه ومساوئه وجوانب نبوغ صاحبه، فكثر كلامهم فيه وانتقادهم إياه بسبب تضمينه آراء الاعتزال، وتأويل صاحب **الكشاف** لآيات القرآن وفق مذهبه. فمن يريد أن يقرأ **الكشاف** عليه أن يقرأ معه أحد شروحاته، كي يقف القارئ على ما فيه من آراء الاعتزال فيأمنها.

7.الدراسات التي تناولت منهج الزمخشري في تفسيره:

- من الدراسات نجد "**منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه**" لصاحبه مصطفى الصاوي الجويني.

- رسالة دكتوراه باللغة الإنجليزية بعنوان:

Al-zamakhshari and his qur'an commentary al-kachshaf: a late mu'tazilite scholar at work[2]

تهتم بجانبين أساسيين هما: منهج **الزمخشري** في تفسيره، ومصادر التفسير، وتركز تركيزا كاملا على تأصيل ما قيل في حياة **الزمخشري**.

- "**النظم القرآني في كشاف الزمخشري**" لصاحبه: الجندي درويش.
- "**الزمخشري لغويا ومفسرا**" لمرتضى الشيرازي، الذي تناول حياة **الزمخشري** والحياة الاجتماعية والعقلية والأدبية في عصره، وتكلم عن الاتجاهات اللغوية في تفسير الكشاف.

---

1 – تفسير ابن باديس، عبد الحميد ابن باديس، ص: 53–54.

2 - Lane, Andrew Joseph, al.zamakhshari and his qur'an commentary al-kashshaf: a late mu'tazilite scholar at work, 2003, university of Toronto. canada, (proquest dissertations and theses 2003, publication number. AATNQ 84805).

- "**الزمخشري**" محمد أحمد الحوفي.
- "**النحو وكتب التفسير**" لرفيدة إبراهيم عبد الله، تناول منهج الكشاف النحوي وموقف **الزمخشري** من المذهب الكوفي والبصري.
- "**نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق**" لصاحبه الفقي زكريا شحاتة محمد تناول فيه المؤلف مسائل نحوية شتى مثل مسائل الجملة الاسمية والفعلية، والتوابع وتطبيقها في كتب **الزمخشري**.
- "**البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية**" لصاحبه: أبو موسى محمد محمد. تتعلق دراسته بالأمثلة البلاغية الموجودة بالكشاف.
- "**الزمخشري: المفسر البليغ**" لمحمد محمد عويضة، يركز فيه على ترجمة **الزمخشري**، والبحث في ما يوافق المذهب الاعتزالي من حياته وتفسيره.
- رسالة دكتوراه باللغة الإنجليزية غير مطبوعة بعنوان:

Balaghah as an instrument of qur'an interpretation: A study of al - kashchaf[1]

ركز فيها الباحث على الجانب البلاغي للتفسير، خاصة علم المعاني وعلم البيان.

ولعل أحدث الدراسات السابقة التي تناولت الجانب اللغوي من الكشاف رسالة دكتوراه بعنوان "**الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**" لصاحبه: فاضل السامرائي[2].

هذه بعض الدراسات التي اهتمت بالقيمة اللغوية الموجودة في الكتاب، والكثير منها مخطوط، وهذا إن دل فإنه يؤكد على قيمة الكتاب، وأنّ **الزمخشري** حاضرا في معظم الدراسات اللغوية والنحوية خاصة؛ لأنه صاحب "**المفصل**" و"**أساس البلاغة**" وكلاهما قمة في المنهج والتنظيم والمادة العلمية مما ضمن لهما الاستمرارية ليومنا هذا، والحفاظ على مكانتها بين الكتب، ونفس الأمر

1 - Zubir Badri Najib(1999), Balaghah as an Instrument of qur'an interpretation: a Study of al-kachchaf-unpublished doctoral dissertation. School of oriental and African studies, university of London.

2 – ينظر: مظاهر الاشتقاق في تفسير الكشاف–دراسة لغوية دلالية– علا الشوبكي، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا،ـــ كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، سنة: 2007م، ص: 06...09.

بالنسبة **للكشاف** فهو كتاب ضم عديد العلوم اللغوية كالنحو والصرف والبلاغة والقراءات، وكلها مهمة في البحث الدلالي وضبط المعنى.

الفصل الثالث

القراءة النحوية للزمخشري في النص القرآني

- التأويل النحوي في النص القرآني
- التأويل النحوي عند الزمخشري
- قراءات نحوية في التركيب النصي للقرآن الكريم

أ .التأويل النحوي في النص القرآني:

توطئة:

التأويل النحوي لم يُعرفه النحاة ولكنهم كانوا يطبقونه في كتبهم تطبيقًا علميًا، فلم نجد في كتبهم كلام يضع حدًّا لهذا المصطلح، والمراد منه أو يوضح معناه. إلا من بعض الإشارات التي يأتون بها عندما يريدون توجيه بعض النصوص لتنساق في طريق القواعد والأصول التي أصّلوها.

فالتأويل هو: «وسيلة النحاة لمعالجة النصوص التي في ظاهرها ما يخالف القواعد والأصول»[1].

وفي القرن الماضي أستعمل المصطلح استعمالًا واضحًا، فقد عقد **محمد عيد** في كتابه "**أصول النحو العربي**" فصلا أسماه (**التأويل النحوي**)، ووضّحه **بقوله**: «صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبّر»[2]، بعد ذلك ظهر كتاب "**التأويل النحوي في القرآن الكريم**"، لصاحبه **عبد الفتاح أحمد الحمّوز**، اقتصر فيه على الوقوف على كلمة (**التأويل**) فقط و لم يُبين المراد من المصطلح في النحو، لكن الذي يفهم من كلامه أنّ المراد به دراسة تراكيب العربية من جهة الحذف والزيادة والتقديم والتأخير، والتضمين، والحمل على المعنى وتقدير الإعراب أي تخريج كل ما جاء على غير قواعد النحويين وبأي طريقة من طرائق التخريج[3].

وعرّفه **غازي مختار طليمات** في بحثه "**أثر التأويل النحوي في فهم النص**" **بقوله**: «التأويل النحوي: يعني النظر فيما نقل من فصيح الكلام مخالفا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها، وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألا

---

1 – التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي، عائشة بنت مرزوق بن حامد اللهيبي، إشراف: صلاح الدين صالح حسنين، محمد أحمد العمري، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، فرع اللغة والنحو والصرف، سنة: 1422هـ–1423هـ، ص: 13.

2 – أصول النحو العربي، محمد عيد، القاهرة، سنة: 1978م، ص: 185.

3 – ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحمّوز، مكتبة الرشد، الرياض، ط01، سنة: 1404هـ/1984م.

يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطرادها»[1]، ولإدراك قيمة علم النحو والإعراب في تفسير القرآن الكريم، لابدّ لنا من استعراض المعاني اللغوية والاصطلاحية لهذين اللفظين: "النحو"، و"الإعراب"، بما أنهما أساس التأويل النحوي.

1.تعريف النحو:

أ.تعريف النحو لغة:

النّحو في القاموس اللّغوي: «الطريق والوجهة، وبمعناه الاصطلاحي ذلك العلم الذي يبحث كلام العرب»[2].

أمّا **أبو بكر جابر الجزائري** يعرّف النّحو **قائلا**: «مصدر نحا ينحو إذا قصد واتجه، يقال نحا نحو كذا أي اتجه، وقصد، ويكون بمعنى المثل يقال هذا نحو هذا أي مثله»[3].

فالنّحو يعني «القصد والطريق، قال الأزهري النّحو: القصد نحو الشيء»[4].

ب.تعريف النّحو اصطلاحا:

هناك من ينظر إلى النّحو على أنّه: «صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ كلام العرب من جهة ما يتألّف بحسب استعمالهم لتعريف النسبة بين صياغة النّظم، وصورة المعنى، فيتوصّل بإحداهما إلى الأخرى»[5]، ويعلّق على هذا **الرّماني فيقول**: «يشير هذا التّعريف إلى تصوّر للنّحو ولوظيفته له أهميته، فالنحو صناعة علمية تختص بدراسة قوانين التراكيب أو النّظم العربية ووظائفها، ومكوناتها،

---

1 – أثر التأويل النحوي في فهم النص، غازي مختار طليمات، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، سنة: 1988م، العدد: 15، ص: 249. نقلا عن: التأويل النحوي في الحديث الشريف، فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، إشراف: طه محسن العاني، كلية الآداب في جامعة بغداد، سنة: 2006م، ص: 07.

2 – علم الدلالة والمعجم العربي، عبد القادر أبو ريشة، دار الفكر للنشر والتوزيع، سنة: 1989م، ص: 39.

3 –العلم والعلماء، أبو بكر جابر الجزائري، دار الشّهاب للطباعة والنّشر، باتنة–الجزائر–، سنة: 1405هـ–1985م، ص: 72–73.

4 – علم النّحو وعلاقته بالقرآن الكريم وتفسيره، لخضر روبحي، مجلّة دراسات أدبية وإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، العدد: 04، سنة: شوال 1426هـ/ نوفمبر 2005م، الجزائر، طبع شركة الهدى، عين مليلة –الجزائر، ص: 36.

5 – الإقتراح في أصول النّحو، السيوطي، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 1396هـ–1976م، ص: 07.

والصلة بين النّمط التركيبي ومدلوله، كل ذلك في إطار ما تواضع عليه العرب في استعمال لغتهم»[1]، فهذا التّعريف يشير إلى أهمية النّحو في كونه ليس مجرّد اهتمام بحركات الإعراب أو بناء الجمل بل له أهمية ودور في الربط بين عناصر الجملة ومعناها.

و يعرف **السّكاكي** (ت:626هـ) علم النّحو **فيقول**: «هو أن تنحو معرفة كيفية التّركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها لتحرز بهما عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات»[2]. هذا فيما يخصّ علم النّحو .

إنّ التقارب الكبير بين النّحو والإعراب جعل بعض العلماء القدماء من لا يفرّق بينهما ويعتبرهما فهما واحدا، ويسمى هذا بذاك والعكس؛ لأنّ غرضهما واحد ضبط الألفاظ وسط التركيب، وخدمة المعنى على الوجه الصّحيح. فما هو الإعراب وما الفرق بينه وبين النّحو؟.

2.تعريف الإعراب:

أ.تعريف الإعراب لغة:

قبل ذلك يجب أن ندرك بأنّ الإعراب ظاهرة تمثل قمّة التطور والتقدّم اللّغوي، ومدى وعي العلماء القدماء بقيمته والاعتماد عليه في الفصل بين المعاني وتوضيحها.

فالإعراب: «بمعنى الإفصاح أو الإيضاح، ومنه قوله – صلى الله عليه وسلّم-"الثّيّبُ تعرب عن نفسها، أي تفصح"، ويقال: أعْرِب عمّا في ضميرك أي أَبِن »[3].

و عرّفه **ابن منظور** (ت:711هـ) **فقال**: «الإعراب: هو الإبانة، يقال: أَعرَب عنه لسانه، وعَرّب، أي أبان وأفصح، ويقال: أعرِب عمّا في ضميرك، أي: أَبِن وأَعرَب الكلامَ، وأَعرَب به: بيّنه

1 – العربية والوظائف النّحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب، ممدوح عبد الرحمن الرّمالي، ص: 15-16.

2 – مفتاح كتاب العلوم، للإمام أبي يعقوب السكاكي، دار الكتب العلمية، ص: 33. نقلا عن: (المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، عمّار ساسي، ص: 26).

3 – ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، ص: 19.

وعرّب منطقه، أي: هذّبه من اللّحن، والإعراب الذي هو النّحو: إنّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ»[1]. وكل هذه التّعاريف تُجمع على معنى الإفصاح والإيضاح والإبانة.

ب.تعريف الإعراب اصطلاحا:

الإعراب اصطلاحا هو: «العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدّد موقعها من الجملة أي تحدّد وظيفتها فيها، وهذه العلامة لابد أن يتسبّب فيها عامل معيّن، ولما كان موقع الكلمة يتغيّر حسب المعنى المراد كما تتغيّر العوامل؛ فإنّ علامة الإعراب تتغيّر كذلك»[2].

و هناك من يرى أنّ للإعراب في الاصطلاح «مذهبان: الأوّل لفظي واختاره الناظم – يقصد ابن مالك– ونسبه إلى المتحققين، وعرفه في التّسهيل بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، والمذهب الثاني معنوي والحركات دلائل عليه واختاره الأعلم وكثيرون، وهو ظاهر مذهب سيبويه»[3].

فالإعراب «مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة متى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص...»[4]، ومن يقتصره على الحركات **يقول**: «ممثل في تلك الحركات أصلا التي تظهر على أواخر الكلمات باعتبارها مؤشرات دلالية لا يمكن الإستغناء عنها وبخاصة في تعقيدات الجمل وغموضها»[5].

1 – لسان العرب، لابن منظور، الأميريّة، بيروت–لبنان–،ج1/588–589.

2 – التطبيق النّحوي، عبده الرّاجحي، دار المعرفة الجامعية، سنة: 1998م، ص: 14.

3 – ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 20.

4 – اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، سنة: 1418هـ–1998م، ص: 178.

5 – الأسس الفكرية للتراكيب اللّغوية وأهميتها التعليمية، العربي قلايلية، مجلّة المصطلح، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان –الجزائر–، العدد: 02، سنة: 2003م، ص: 206.

إذن فالإعراب هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا نعت من تأكيد[1].

و بعد أن عرفنا مفهوم الإعراب إصطلاحا بقي أن نعرف الفرق بين الإعراب والنّحو، فهناك من يرى أنّ: «الإعراب أصله البيان، وأنّ النحويين لّما رأوا في أواخر الأسماء، والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها سموها إعرابا أي بيانا؛ وكأن البيان يكون بها، كما يسمّى الشيء باسم الشّيء إذا كان يشبهه أو مجاور له، ويسمّى النّحو إعراب، والإعراب نحوا سماعا؛ لأنّ الغرض طلب علم واحد»[2]. أمّا **سليمان ياقوت** يفصل بوضوح بينهما **فيقول**: «الحقيقة أنّ الإعراب عنصر من عناصر النّحو، فالنّحو كلّ والإعراب بعضُ هذا الكلِّ، ولو كان النحو هو الإعراب لكانت اللّغات غيرَ المعربة-كالإنجليزية مثلا-لا يوجد بها نحو»[3]، فالعلم واحد ولكن هناك جزئية الإعراب وميزته بخصائص دقيقة، وأما النّحو فيدرس أبواب لها أهميتها، حيث«تتّسع دائرته إلى علم التراكيب، وهو المعبر عنه على لسان الإمام السكاكي (أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا). وعلى لسان أبي الفتح ابن جني (ت:392هـ) قبله (النّحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره)، وهذا أوسع وأشمل وأصحّ؛ لأنّ الإعراب هو نتيجة للتركيب»[4]، ومن ثمّ فإنّه يصبح لمقولة: «"الإعراب فرع المعنى" المأثورة عن القدماء قيمتها العلمية؛ لأنّها تنص صراحة على أنّ حركات الإعراب بمجردها لا تدل على المعاني الوظيفية أو الدّلالية التي تعتري الكلمة داخل سياقها؛ ولكنّها (فرع) لذلك، ودال من دوالّه بمعونة القرائن المقالية والحالية التي

1 - ينظر: أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور في كتابه "التحرير والتنوير"، مشرف بن أحمد جمعان الزهراني، إشراف: أمين محمد عطية باشه، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، شعبة التفسير وعلوم القرآن، سنة: 1426هـ-1427هـ، ص: 402.

2 - علم النّحو وعلاقته بالقرآن الكريم وتفسيره،لخضر روبحي، مجلّة دراسات أدبية وإنسانية، العدد:04، سنة: 2005م، ص:38.

3 - ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، سليمان ياقوت، ص: 20.

4 - المدخل إلى النّحو والبلاغة، عمار ساسي، ص: 26-27.و ينظر: (مفتاح كتاب العلوم، الإمام أبي يعقوب السكاكي، دار الكتب العلمية، ص: 33). وينظر: (الخصائص، أبي الفتح ابن جني، دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ج1، ص: 34).

تُلابس السياق»[1] فتشير هذه المقولة –الإعراب فرع المعنى– إلى أنّه «عليك بنظرة تفصيلية تستطيع بها أن تُلمّ بالمعنى المراد الذي يوصلك إلى الإعراب، وما لم يُفهم معناه يُمكن استنباط الإعراب من فحوى الكلام وما يُناسب المقام»[2].

فإذا كان النحو هو عبارة عن استظهار المصطلحات أو التسميات، والإعراب هو التطبيق من حيث فهم وتمييز كل لفظة في مقامها وبتحريكها بموجب هذا المقام الذي شغلته، وعلى هذا فإنّ النحو هو علم بأصول تعرف بها أحوال أواخر الكلم من جهة البناء، في حين أنّ الإعراب هو معرفة كيفية تحريك الكلمة في أواخرها.

فالإعراب هو الظاهرة الواضحة في اللغة العربية التي تتناول أواخر الكلمات بالتغيير في الحركة أو الحرف، «وسمي الإعراب كذلك لأنّ النحاة المتقدمين كانوا يختلفون في شكل الكلمة وحالتها، فيقولون إعرابها كذا»[3].

ونخلص إلى أنّ الإعراب هو: الرفعُ والنصبُ، والجرُّ، والجزمُ.

-هو تغيُّر حركات الكلمة المعربة أو اختلافها.

-هو الأثر الظاهر أو المقدر في آخر الكلمة المعربة.

إذن الإعراب هو: «مطلب العقل في اللغة، وهو أرقى ما وصلت إليه اللغات في الإبانة والوضوح»[4].

وظاهرة الإعراب في العربية هي سمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية بدليل أنها لم تحتفظ بالنظام الإعرابي في أطوارها المختلفة، وأهم ما يدل على انفراد اللغة العربية بالإعراب هو الأثر المباشر للقرآن الكريم في الحفاظ على هذه اللغة، ذلك أن: «القرآن الكريم نزل

---

1 – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 91.

2 – الإعراب الميسّر دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة (وفق قرارات مجمع اللغة العربية)، محمّد علي أبو العباس، دار الطّلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، د.ط، د.ت، ص: 07-08.

3 – مذاهب الإعراب، إبراهيم مصطفى، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة التحرير، سنة: 1958م، ج51/10.

4 – الإعراب سر جمال العربية، هيئة التحرير: نجيب عبد الوهاب، مجلة آفاق الثقافة والتراث، دائرة البحث العلمي والدراسات بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات، العدد: 29-30، سنة: 1421هـ/2000م، ص: 07.

معربًا ووصل إلينا بالتواتر معربًا تلقته الآذان عن الشفاه وحكته ألسنة الأبناء عن روايات الآباء فما سمعنا يومًا أن واحدًا من القراء روى اطراد الإسكان ولو على سبيل الشذوذ»[1].

وتعد علاقة الإعراب بالمعنى في اللغة العربية من الأمور الواضحة التي لفتت نظر القدماء والمحدثين من عرب ومستشرقين.

فقد تكلم فيها العلماء[2] كثيرا خاصة ما إذا كان الإعراب والحركات الإعرابية لها دلالة وتأثر في المعنى أم هي حركات وظيفية لا تؤدي دلالات في المعنى، أما إذا كان الأمر يتعلق بالنص القرآني؛ فإنه يجب العودة إلى أمهات الكتب التي ترتبط بإعراب القرآن، وكتب التفسير، وكتب القراءات، لتجنب الزلل والتّسرع، فمن المفيد «الاهتمام بالأوجه الإعرابية للفظ الواحد»[3] ؛ لأن كل وجه إعرابي يحمل دلالة قد تختلف عن الوجه الإعرابي الثاني.

وبالتالي يصبح لمقولة (الإعراب فرع المعنى) المأثورة عن القدماء قيمتها العلمية، لأنها تنص صراحة على أن حركات الإعراب بمجردها لا تدل على المعاني الوظيفية أو الدلالية التي تعتري الكلمة داخل سياقها، ولكنها (فرع) لذلك، ودال من دواله بمعونة القرائن المقالية والحالية التي تلابس السياق[4].

فالقرائن عون مهم مهما تنوعت هذه المستويات التي من خلالها ندرك المعنى، وهي إما لغوية موجودة في التركيب، وإما معنوية تفهم من سياقه، والإعراب خاصة العلامة الإعرابية «قرينة مهمة من القرائن التي تعين على تحديد المعنى الوظيفي للكلمة في الجملة وهذا غاية التحليل النحوي»[5]، إلى جانب قرائن نحوية أخرى كالرتبة والبنية والتضام والمطابقة، التعيين والربط والأداة وحتى النغمة.

1 – البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، الناشر: عالم الكتب، ط1، سنة: 1993م، ص: 197.

2 – ينظر: في الإعراب ومشكلاته، أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة،ج42، سنة: 1978م، ص: 155.

3 – إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل، محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، ط1، سنة: 2003م، ص: 10.

4 – ينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، سنة: 2000م، ص: 93.

5 – الإعراب والمدخل النحوي لتحليل النصوص، ممدوح عبد الرحمان الرمالي، ص: 14.

و نريد أن ندرج ملاحظة مهمّة أكدها **السيوطي** حين أشار إلى العلاقة بين صناعة النّظم، وصورة المعنى من خلال تعريفه السابق للنّحو الذي أدرجناه، في معنى أن هناك علاقة عميقة بين تّركيب الكلم ونظمه والمعنى، فالنّحو ليس « مقتصراً على خط الأفق السطحي للتركيب بل ينتظم مستويات الإعراب والتركيب والبنية»[1]؛ لأنّ النّحو «صناعة علمية تختص بدراسة قوانين التراكيب أو النّظم العربية ووظائفها ومكوّناتها، والصلة بين النمط التركيبي، ومدلوله كل ذلك في إطار ما تواضع عليه العرب في استعمال لغتهم... النحو أعمق من كونه قواعد لضبط حركات الإعراب...»[2]. و**عبد القاهر الجرجاني** (ت:474هـــ) أكّد على ضرورة الربط بين نظم الكلام ومعاني النّحو فقد «فهم نظم الكلام على أنّه نظم المعاني، وما يترتّب على ذلك من أسرار. فقد فهم معاني النّحو على أنّها معاني الأبواب النّحوية، والعلاقة بين تلك الأبواب... فهمه على أنّه: تأليف الكلام ونظام ذلك التّأليف ودراسة الوحدات اللّغوية التي ترد عليها الأبواب وما لها من صور مختلفة»[3]. فالنّحو لا يهتم بالشّكل فقط بل بالعلاقة الموجودة بين الألفاظ وطريقة ترتيبها داخل التركيب.

و خير ما نختم به قول **النبي – صلّى الله عليه وسلّم**-:«من قرأ القرآن فلم يعربه، وكل به ملك يكتب له كما أنزل بكل حرف عشر حسنات فإنّ أعرب بعضه وكل به ملكان يكتبان له بكل حرف عشرين حسنة، فإن أعربه وكل به أربعة أملاك يكتبون له بكل حرف سبعين حسنة»[4]، وهذا دليل على أهمية الإعراب والنّحو في القرآن الكريم.

1 – نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنّشر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة: 1980م، ص: 48.

2 –أثر العوارض الصوتية في عملية التواصل، عرابي أحمد، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، دورة لغوية علمية تصدر عن المجمع الجزائري للغة العربية بالجزائر، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرّغاية–الجزائر–، العدد الأول، سنة: ربيع الأول، 1426هـــ–ماي 2005م، ص: 220.

3 – العربية والوظائف النّحوية، ممدوح عبد الرّحمن الرّمالي، ص:18.

4 – رواه: نافع عن ابن عمر. نقلا عن: (الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، م70/1).

3.أهمية النّحو والإعراب في توضيح المعنى:

تعدّ معرفة النّحو «أساس ضروري لكل دراسة للحياة العربية؛ في الفقه والتّفسير والأدب والفلسفة والتّاريخ، وغيرها من العلوم، لأنّك لا تستطيع أن تدرك المقصود من نص لغوي دون معرفة بالنّظام الذي تسير عليه هذه اللّغة»[1].

و تزداد الحاجة أكثر إلى معرفة اللّسان العربي؛ الذي «نزل به القرآن وبيّنه رسول الله –صلى الله عليه وسلّم–للأمّة، وبمعرفة اللّسان العربي تعرف شريعة الله التي أُنيط بمعرفتها، والعمل بها سعادة الإنسان، وكماله في الدّارين»[2]. فمن خلال إدراك اللّغة ندرك المعاني المقصودة «فالإعراب كشف عن مواقع المعاني، وأداة لإستنكاه القصد الذي يرومه المتكلّم، وفي الوقت نفسه فإنّ الإعراب مشروط بالتّركيب»[3]، وهذا ما أكّد عليه **عبد القاهر الجرجاني**«فأحكام النحو عنده ليست معايير لصحة الكلام أو خطئه فحسب بل إنّها – بحسن اختيارها ولطف انتقاء مواقعها في الكلام – لتجعله من الظرف والحسن والطلاوة بحيث إنّك لو غيّرت من هذه التّراكيب النّحوية أو بدّلت فيها لفقدت ذلك الحسن، وتلك الطلاوة»[4].

فالأحكام النحوية تحمل في دلالاتها بيانا للمعنى، فالفاعل يرتبط بالفعل للدلالة على أنه قام به، والمفعول به يرتبط بالفعل للدلالة على أن الفعل وقع عليه، وكذلك المفعول له، والمفعول معه، والحال، والتمييز، ومعاني الحروف... وبالتالي فإنّ «الخلاف في الإعراب يؤثر على المعنى، فإذا اختلف مُعرِبَانِ في إعراب كلمة، فكل واحد منهما يرى أن هذه الكلمة تتعلق بمركز الجملة بعلاقة تختلف عن العلاقة التي يراها صاحبه، ومن ثم تختلف دلالة الكلمة في الإعرابين وهذا يؤدي إلى تغيُّر فهمنا للنص»[5].

---

1 – التطبيق النّحوي، عبده الرّاجحي، ص: 06.

2 – العلم والعلماء، أبو بكر جابر الجزائري، ص: 73.

3 – إستراتيجية التأويل الدّلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان، ص: 174.

4 – أبحاث في اللغة والعروض، سليمان ياقوت، ص: 154.

5 – أثر الخلاف النحوي في توجيه آيات القرآن الكريم، على الحكم الفقهي، نماذج من آيات الأحكام، شريف عبد الكريم محمد النجار، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد: 38، سنة: 1427هـ، ج454/18.

و نحن نريد التّأكيد على ضرورة النحو والإعراب في تفسير القرآن الكريم سواء بالأمثلة أو بأقوال العلماء ونذكر منهم: **الطّبرسيّ**[1] (ت: 548هـ) وفي صدد حديثه عن أهمية الإعراب في فهم دلالات القرآن نجده **يقول**: «إنّ الإعراب أجل علوم القرآن، إليه يفتقر كل بيان، وهو الذي يفتح من الألفاظ الأغلاق، ويستخرج من فحواها الأعلاق إذا الأغراض كامنة فيها فيكون هو المثير له والباحث عنها والمشير إليها وهو معيار الكلام الذي يبين نقصانه ورجحانه حتى يعرض عليه، ومقياسه الذي لا يميز بين سقيمه ومستقيمه حتى يرجع إليه، وقد روي عن النبي – **صلى الله عليه وسلّم**– أنّه قال: "أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه"»[2].

و نجد **العبكريّ** (ت:616هـ) **يقول** عن أهمية الإعراب في فهم القرآن: «أقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه، ويتوصّل به إلى تبيين أغراضه–أي القرآن– ومغزاه؛ معرفة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه والنّظر في وجوه القرآن المنقولة عن الأئمة الأثبات»[3]، فالإعراب من أهم العلوم التي يتسلّح بها المفسّر الطالب لمعاني القرآن.

إنّ العلاقة بين القرآن والإعراب علاقة وثيقة تتضح في كثير من المظاهر، فلقد كان معظم القراء نحاة، والكتب التي ألفت في إعراب القرآن خير دليل على اهتمام العلماء بإعراب النص القرآني كونه مرتبط بالمعنى، فإعراب القرآن «أصل في الشريعة؛ لأنّ بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع»[4].

4.أهمية علم النحو في تفسير القرآن الكريم:

النحو هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها.

---

1 – هو «الفضل بن الحسن أبو علي، أهم مؤلفاته: "مجمع البيان في تفسير القرآن"، وهو من أشهر التفاسير عند الشيعة». نقلا عن: (المنجد في اللغة والأعلام، مجموعة من المختصين، الطبعة العاشرة، ص: 434).

2 – مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، دار مكتبة الحياة، بيروت، طبعة جديدة ومصحّحة، ج27/1.

3 – إملاء ما منّ به الرّحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، العبكري، الطبعة الثانية، سنة: 1321هـ، القاهرة، ص: 20.

4 – المحرر الوجيز، تفسير ابن عطية، ج40/1. نقلا عن: (الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمّنه من السنة وآي الفرقان، أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، محمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط1، سنة: 2006م، ج43/1).

إذا هو «العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها»[1].

وإذا كان تفسير النص القرآني ضروريًا لفهم تركيب كلماته وآياته، وبالتالي فهم المعاني والمرامي من كلام الله، فإنّ علم النحو لا يقل ضرورة عن علم التفسير بل إنهما يرتبطان ببعضهما ارتباطًا وثيقًا[2].

لأننا نستخدم النحو في تحليل التركيب القرآني واتخاذه، مثل المعجم، منفذا من المنافذ المؤدّية إلى توضيح المعاني، «ولقد مرّ هذا المنهج في استثمار النحو بمرحلتين: مرحلة أولى مثّلها أصحاب التفسير اللغوي أمثال أبي عبيدة والفرّاء والزجاج، وفيها تركزت العناية على الآيات المشكلات فذهبوا في تحليلها مذاهب ردّدها بعدهم كتب التفسير، ومرحلة ثانية اتّسم بها التفسير الموسوعي عند الطبري، وخاصة عند الزمخشري .كان التحليل الإعرابي وتحديد وظائف العناصر أداة قارة من أدوات التفسير تكاد تشمل القرآن كله، ولا تتقيّد كما هو الشأن عند اللغويين بالآيات المشكلة»[3].

ذلك أنّ توظيف النحو في خدمة الدلالة كان عند **الزمخشري** عملية بارزة من عمليات الشرح، وكان الإعراب وسيلة من أنجع وسائل توضيح المعاني، فنقول: علم النحو والإعراب من علوم التفسير؛ لأنّ به يتضح معنى القرآن وتدرك مقاصده، ثم بهذا العلم تستقيم قراءة القارئ للقرآن، فلا يقع منه لحن فيه، كما به يكون الكشف عن المعاني بالألفاظ.

قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَابُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَاأَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾[4].

---

1 – النحو العربي بين الإشارة والعبارة، أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثلاثون، سنة: 1972م، ص: 148.

2 – ينظر: الإعراب في القرآن الكريم، سميح عاطف الزين، دار الكتاب اللبناني، بيروت–لبنان، ط1، سنة: 1985م، ص: 42.

3 – قضايا اللغة في كتب التفسير–دراسة في المنهج والتأويل والإعجاز، الهادي الجطلاوي، ص: 163.

4 – الصافات: 102

يقول الزمخشري: «فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، فإن قلت: (معه) بم يتعلق؟ قلت: لا يخلو إما أن يتعلق ببلغ، أو بالسعي، أو بمحذوف، فلا يصح تعلقه ببلغ لافتضائه بلوغهما معًا حدّ السعي، ولا بالسعي لأنّ صلة المصدر لا تتقدم عليه، فبقي أن يكون بيانا، كأنه لما قال: فلما بلغ السعي أي الحدّ الذي يقدر فيه على السعي قيل: مع من؟ فقال مع أبيه والمعنى في اختصاص الأب أنه أرفق الناس به، وأعطفهم عليه، وغيره ربما عنف به في الاستسعاء فلا يحتمله؛ لأنه لم تستحكم قوته ولم يصلب عوده، وكان إذ ذاك ابن ثلاث عشرة سنة. والمراد: أنه على غضاضة سنه وتقلبه في حدّ الطفولة، كان فيه من رصانة الحكم وفسحة الصدر ما جسره على احتمال تلك البلية العظيمة والإجابة بذلك الجواب الحكيم»[1]، فقد اقتضى المعنى الشرعي للآية ألا يتعلق (معه) بالسعي، حتى لا يفهم أنهما بلغا معًا لاستحالته فكان المتعلق محذوفًا بيانًا.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾[2].

يقول الزمخشري: «فإن قلت: كيف قال: **(وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ)** بلفظ اسم الفاعل، بعد قوله: **(يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ)**، قلت: عطفه على فالق الحب والنوى، لا على الفعل، ويخرج الحي من الميت موقعه موقع الجملة المبينة؛ لقوله **(فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى)** لأنّ فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين[3]من جنس إخراج الحيّ من الميت؛ لأنّ النامي في حكم الحيوان؛ ألا ترى

---

1 – الكشاف، الزمخشري، ج221/5.

2 – الأنعام: 95.

3 – قال أحمد رحمه الله معلقا على تفسير الزمخشري في الآية: «وقد ورد جميعا بصيغة كثيرا... فالوجه –والله أعلم– أن يقال: كان الأصل وروده بصيغة اسم الفاعل أسوة أمثاله من الصفات المذكورة في هذه الآية من قوله: (فالق الحب) و(فالق الإصباح) و(جاعل الليل) و(مخرج الحي من الميت) إلا أنه عدل عن اسم الفاعل إلى الفعل المضارع في هذا الوصف وحده، وهو قوله: (يخرج الحي من الميت) إرادة لتصوير إخراج الحي من الميت واستحضاره في ذهن السامع، وهذا التصوير والاستحضار إنما يتمكن في أدائهما الفعل المضارع دون اسم الفاعل والماضي. وقد مضى تمثيل ذلك **بقوله تعالى:** ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ فعدل عن الماضي المطابق لقوله (أنزلَ) لهذا المعنى... ولاشك أن إخراج الحي من الميت أشهر في القدرة من عكسه، وهو أيضا أول الحالين والنظر أول ما يبدأ فيه، ثم القسم الآخر وهو إخراج الميت من الحي ناشيء عنه، فكان الأول جديرا بالتصدير والتأكيد في النفس، ولذلك هو مقدم أبدا على القسم الآخر في الذكر على حسب ترتيبهما في الواقع، وسهل عطف الاسم على الفعل، وحسنه أن اسم الفاعل في معنى الفعل المضارع، فكل واحد منهما يقدر بالآخر، فلا جناح في عطفه عليه، والله اعلم». نقلا عن: (الكشاف، الزمخشري، هامش، ج375/2).

إلى قوله: (**وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا**)[الروم: 19]، (**ذَلِكُمُ اللَّهُ**) أي: ذلكم المحيي والمميت هو الله الذي تحق له الربوبية...»[1].

وهذا التخريج في نظر بعض العلماء خطأ، بمعنى عطف على (فالق) لا على (يخرج الحي)؛ لأنه بيان لما قبله، وهذا لا يصلح للبيان، وإن صح عطف الاسم المشتق على الفعل وعكسه، وتوجيه الإعراب الصحيح هو: «في عطف اسم الفاعل على الفعل -: لّما كان الحي أشرف من الميت، وجب أن يكون الاعتناء بإخراج الحي من الميت أكثر من الاعتناء بإخراج الميت من الحي، فلذا وقع التعبير عن القسم الأول بصيغة الفعل (يخرج الحيّ من الميت)، وعن الثاني بصيغة الاسم (مخرج الميت من الحي)، تنبيها على أن الاعتناء بإيجاد الحي من الميت، أكثر وأكمل من الاعتناء بإيجاد الميت من الحي»[2].

وهذا ما يراه **أحمد ابن المنير** عند تعليقه على **الزمخشري** في تخريج هذه الآية، يظهر توجيه الإعراب وتأثيره واضح على المعنى وتحديده، **قال الله تعالى**: ﴿**قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**﴾[3]، لقد حرص **الزمخشري** أثناء شرحه للآية على الاعتماد الإعرابي لها حيث **يقول**: «(لا ذلول) صفة لبقرة، بمعنى بقرة غير ذلول، يعني لم تذلل للكراب وإثارة الأرض، ولا هي من النّواضح التي يسنى عليها لسقي الحروث، و(لا) الأول للنفي والثانية مزيدة لتوكيد الأولى لأنّ المعنى: لا ذلول تثير وتسقي على أن الفعلين صفتان لذلول كأنه قيل: لا ذلول مثيرة وساقية» [4].

فنلاحظ بساطة في طرح الإعراب مع الدقة في ضبط المعنى، وأحيانا يحتمل التركيب عدة وجوه إعرابية، وأحيانا يكون أمامنا وجها واحدا، لا نستطيع الخروج إلى تأويلات إعرابية أخرى غيره، **يقول الله تعالى**: ﴿**ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا**

1 - الكشاف ،الزمخشري، ج374/2.

2 - أصول التفسير وقواعده، خالد عبد الرحمان العك، دار النفائس، بيروت-لبنان، ط2، سنة: 1986م، ص: 161.

3 - البقرة: 71.

4 - الكشاف، الزمخشري، ج283/1

هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[1]، **يقول الزمخشري** في تفسيره للآية من خلال توجيهه الإعرابي: «...والأمنة: الأمن، وقرئ (أمنة) بسكون الميم، كأنها المرة من الأمن، و(نُعاسا): بدل من (أمنة)، ويجوز أن يكون هو المفعول، وأمنة حالا منه مقدمة عليه، كقولك: رأيت راكبًا رجلاً، أو مفعولا له بمعنى نعستم أمنة، ويجوز أن يكون حالا من المخاطبين، بمعنى ذوي أمنة، أو على أنه جمع آمن، كبار وبررة»[2]. عرض **الزمخشري** كل الاحتمالات الإعرابية الموجودة في التركيب المرتبط باللفظة، ويجوز الأخذ بواحدة من هذه الوجوه.

في المثال التالي نرى كيف وجه **الزمخشري** الإعراب وجعله مماثلا لأصوله –المعتزلة–.

قال الله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[3].

لا يرضى **الزمخشري** أن يضاف فيها (الوجه) إلى الله، **فيقول**: «((وجه ربك)، ذاته والوجه يعبر به عن الجملة والذات[4] ومساكين مكة يقولون: أين وجه عربي كريم ينقذني من الهوان»[5]، فينزل **الزمخشري** المضافَ منزلةَ المضاف إليه.

و توظيف النحو واضحا عند **الزمخشري** (ت: 538هـــ) في خدمة الدلالة، إنّه «عملية بارزة من عمليات الشرح فالتركيب في الآية الواحدة، أو في آيات متتالية قد يطول، وقد يتعقّد ولا يكون من سبيل إلى تخليص بعضه من بعض، وبيان علاقات اللّفظ فيه بعضه ببعض إلاّ بتحديد أدوات الربط بينهما وتحديد الوظائف، فإن احتمل الكلام أكثر من إعراب نبّه الشارح لذلك، فكان الإعراب وسيلة بيداغوجية من أنجع وسائل توضيح المعاني»[5]، والإعراب يشمل اللّفظة المفردة وكذا التركيب؛ «لأنّ العبارة مركبة من أجزاء هي أسماء أو أفعال ولكل منها دلالة جزئية تحتويها الدّلالة

---

1 – آل عمران: 154.

2 – الكشاف، الزمخشري، ج643/1.

3 – الرحمان، 27.

4 – قال أحمد: «المعتزلة ينكرون الصفات الإلهية التي دل عليها العقل، فكيف بالصفات السمعية»، نقلا عن: الكشاف، الزمخشري، هامش، ج9/6.

5– المصدر نفسه ج9./6

5 – قضايا اللّغة في كتب التّفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 170.

العامة للقول أو التركيب»[1]، إضافة إلى الحروف التي يتغيّر معناها بتغيّر وضعها في التّركيب وبحسب المعنى المطلوب.

و نبدأ بإعراب اللّفظة، ونقصد به ما قام على الحركات في آخر الكلمة وما لهذه الحركات من الأهمية في توضيح المعنى وتدقيقه، **قال عزّ وجل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾**[2]، فنجد في الآية قراءتين «قرئ (نصفه وثلثه) بالنّصب، والمعنى أنّك تقوم أقل من الثلثين، وتقوم النصف والثلث، وقرئ (و نصفه وثلثه)بالجر، أي تقوم أقل من الثلثين والنّصف والثلث»[3]، بينما نجد **الزمخشري** يتوسّع في شرح الآية وفيما يخص الحركات في(نصفه وثلثه): «و قرئ: ونصفه وثلثه بالنصب على أنّك تقوم أقلّ من الثلثين، وتقوم النصف والثلث: وهو مطابق لما مرّ في أوّل السورة: من التخيير: بين قيام النصف بتمامه وبين قيام الناقص منه- وهو الثلث- وبين قيام الزائد عليه - وهو الأدنى من الثلثين. وقرئ: ونصفه، وثلثه: بالجرّ، أي: تقوم أقل من الثلثين وأقل من النصف والثلث، وهو مطابق للتخيير بين النصف: وهو أدنى من الثلثين. والثلث: وهو أدنى من النصف. والرّبع: وهو أدنى من الثلث، وهو الوجه الأخير»[4]، فحركة النّصب أو الجرّ لها تأثير في تغيّر المعنى.

قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ

6- الدّلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، صفية مطهري، ص: 26.

2 - المزمّل: 20.

3 - ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، سليمان ياقوت، ص: 223.

4 - الكشاف، جار الله الزمخشري، ج643/4.

مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾[1]، فقد قرأ «عاصم "و نُقرَّ" بالنّصب على العطف، والمعنى إنّا خلقناكم لكي نبيّن لكم ولكي نقر. وقال **الزجاج**: "نقرُّ" بالرفع؛ لأنّه ليس المعنى: فعلنا ذلك لنقر في الأرحام ما نشاء، وإنّما خلقهم **عز وجل** ليدلّهم على الرّشد والصلاح. وقراءة الجمهور: ونقرُّ على القطع والأخبار»[2]. فمن الآيات مالا يدرك معناه إلا من خلال الإعراب، ويظهر بوضوح أثر القراءات القرآنية في دلالة المعنى.

قال تعالى: ﴿**وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إَلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ**﴾[3]، فبدون الإعراب لا يمكننا أن ندرك «أيعقوب معطوف على إبراهيم، فيكون المعنى: ووصى بها يعقوب بنيه أسوة بإبراهيم، أم معطوف على بنيه فيكون المعنى: ووصى بها إبراهيمُ بنيه ووصى بها يعقوبَ في جملة بنيه أيضا»[4]، **يقول الزمخشري** في الآية:«...(ويعقوب) عطف على إبراهيم، داخل في حكمه. والمعنى: ووصّى بها يعقوب بنيه أيضا. وقرئ: ويعقوب، بالنّصب عطفا على بنيه. ومعناه :و وصّى بها ابراهيم بنيه ونافلته يعقوب...»[5]، **وابن كثير يقول**: «... وقد قرأ بعض السلف: (ويعقوبَ) بالنّصب عطفا على بنيه، كأن إبراهيم وصّى بنيه وابن بنيه يعقوب بن إسحاق وكان حاضرا ذلك... فإنّ ذكر وصية يعقوب لبنيه سيأتي ذكرها قريبا – في الآية الموالية–، وهذا يدلّ على أنّه هاهنا من جملة الموصين»[6].

ذكر **عليه الصلاة والسلام** عند سعيه بين الصفا والمروة **قوله سبحانه** : ﴿**إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ**﴾[7]، فاختلط الأمر على الصحابة –رضي الله عنهم– « بم نبدأ يا **رسول الله؟**

1 – الحجّ: 05.
2 –ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، سليمان ياقوت، ص: 223.
3 – البقرة: 132.
4 – ظاهرة الإعراب في النحو العربي، سليمان ياقوت، ص: 43.
5 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج191/1.
6 – تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ص: 124.
7 – البقرة: 158.

فقال: "إبْدَءُوا بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ"»[1]، ولكن **ابن يعيش** (ت: 643هـ) «يفنِّد الاعتداد بالحديث الشريف في مثل هذا؛ لأنّ النبي - **صلى الله عليه وسلّم**- لم يأمر بتقديم الصّفا؛ لأنّ اللّفظ كان يقتضي ذلك، وإنّما بيّن عليه الصلاة والسلام المراد لما في الواو من الإجمال، ويدل على ذلك سؤال الجماعة: بم نبدأ؟ ولو كانت الواو للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال؛ لأنهم كانوا عربا فصحاء وبلغتهم نزل القرآن، فدل أنّها للجمع من غير ترتيب...»[2]، والأمثلة كثيرة في القرآن الكريم، ولكن حاولنا –استنادا على جهود العلماء في الكشف عن أهمية الإعراب- أن نثبت ونؤكّد أنّ للقراءات دورا كبيرا في تعدد التّأويل، خاصة من خلال إعرابها؛ لأنّه بتغيّر الحركة يتغيّر الإعراب وبالتالي يتغيّر المعنى خصوصا أنّ « العلاقة بين القرآن والإعراب، علاقة وثيقة تتّضح في كثير من المظاهر، فلقد كان معظم القرّاء من النّحاة، وكان كل منهم يقعد لقراءته... وآيات القرآن يُستشهد بها في كل أبواب النّحو، وعند كل النّحاة تقريبا وكلُّ كتب التّفاسير تتعرّض للإعراب في الكلمات والجمل، حيث إنّه مرتبط بالمعنى»[3].

كما يؤكّد **الهادي الجطلاوي** على أهمية النّحو، وكيفية اتخاذه وسيلة في تحليل التركيب القرآني «... اتخاذه مثل المعجم -النّحو- منفذاً من المنافذ المؤدّية إلى توضيح المعاني، ولقد مرّ هذا المنهج في استثمار النحو بمرحلتين في اعتقادنا: مرحلة أولى مثّلها أصحاب التّفسير اللّغوي أمثال أبي عبيدة والفرّاء والزجاج، وفيها تركّزت العناية على الآيات المشكلات فذهبوا في تحليلها مذاهب ردّدها بعدهم كتب التّفسير، ومرحلة ثانية اتّسم بها التّفسير الموسوعيّ عند الطبري وخاصّة عند الزمخشري. كان التحليل الإعرابيّ وتحديد وظائف العناصر أداة قارّة من أدوات التّفسير تكاد تشمل القرآن كلّه ولا تتقيّد كما هو الشأن عند اللّغويين بالآيات المشكلة»[4]. **قال تعالى:** ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا، قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ**

1 - نقلا عن: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 205. وينظر: (تفسير القرآن العظيم، للحافظ عماد الدين ابن كثير الدمشقي، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ت، ج99/1). وينظر: (الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، نشر: مصطفى الحلبي، القاهرة، الطبعة الرابعة، سنة: 1987م، ج18/2).

2 - شرح المفصّل، لموقف الدين بن يعيش النحوي، نشر مكتبة عالم الكتب ببيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة، د.ت، ج93/8. نقلا عن: (التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 205).

3 - ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 187.

4 - قضايا اللّغة في كتب التّفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 162-163.

الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾[1]، الشاهد في الآية هو كلمة "قيّما" ، التي تمّ تداولها في الدرس النحوي على أنّها تتضمّن الوظيفة الحالية، بمعنى أنزل الله الكتاب قيّما و لم يجعل له عوجا، إلتزاما بالدلالة الظاهرة. أما **الزمخشري** يتناول الوظيفة النّحوية لكلمة "قيمًا" بعمق من خلال بنية الجملة والوظائف الدّلالية التي تتضمّنها، **فيقول الزمخشري**: «..."و لم يجعل له عوجًا": و لم يجعل شيئا من العوج قط، والعوج في المعاني: كالعوج في الأعيان، والمراد: نفي الاختلاف والتناقض عن معانيه وخروج شيء منه من الحكمة والإصابة فيه. فإن قلت: بم انتصب: "قيّمًا"؟. قلت: " الأحسن أن ينتصب بمضمر ولا يجعل حالا من الكتاب؛ لأنّ قوله: "و لم يجعل": معطوف على "أنزل"، فهو داخل حيّز الصّلة، فجاعله حالا من الكتاب، فاصل بين الحال وذي الحال ببعض الصّلة، وتقديره: و لم يجعل له عوجا جعله قيّمًا؛ لأنّه إذا نفى عنه العوج فقد أثبت له الاستقامة، فإن قلت: ما فائدة الجمع بين نفي العوج وإثبات الاستقامة وفي أحدهما غنى عن الآخر؟. قلت: فائدته التّأكيد، قربُ مستقيمُ مشهودُ له بالاستقامة ولا يخلو من أدنى عوج عند السبر والتصفّح، وقيل قيّما على سائر الكتب: مصدّقًا لها، شاهدا بصحّتها، وقيل: بمصالح العباد وما لابدّ لهم منه من الشرائع..."»[2].

إنّ براعة **الزمخشري** في النحو والوظائف النحوية مكّنه من إيجاد تخريج وتأويل يناسب الآية والقصد، و لم يعتمد على ظاهر النّص الإعرابي، وبالتالي فإنّ البنية النّحوية لها دور هام وأساسي في تأويل القرآن الكريم من خلال الكشف عن العلاقة الخفيّة بين تركيب الألفاظ والمعنى المقصود، فالقدرة على إيجاد تخريج نحويّ يناسب معنى الآية ويثبت مدلولها يعتبر عاملا مهمّا وضروري للتّأويل.

يقول الزمخشري في كتابه "**المفصل**" [3]: « هذا وإنّ الإعراب أجدى من تفاريق العصا، وأثاره الحسنة عديدُ الحصى، ومن لم يتق الله في تنزيله، فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير معرب،

---

1 – الكهف: 1–2.

2 – الكشّاف، جار الله الزمخشري، ج564/2.

3 – كتاب المفصل للزمخشري، يعتبر« كتاب مركز يضم بين دفتيه كل أبواب النّحو العربي، وقد شرح المفصل عشرات المرات، لم يطبع منها إلاّ شرح ابن يعيش (ت:643هـ)». نقلا عن: (علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللّغات السامية، محمود حجازي، دار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع، ص: 92).

فقد ركب عمياءَ، وخبط عشواء، وقال ما هو تقوُّلٌ وهراء، وكلام الله منه براء، وهو المرقاةُ المنصوبة إلى علم البيان، المطلعُ على نكتِ نظم القرآن، الكافل بإبراز محاسنه الموكّل بإثارة معادنه»[1].

إنّ تمكّن **الزمخشري** في النحو هو ثمرة جهوده في طلب العلم، ولكن عيبه فيه أنّه «يُسخّر النّحو في خدمة الاعتزال، فإذا كانت الآية يمسّ ظاهرها أو تأويلها مبدأ اعتزاليا فإنا نرى الزمخشري نحويّا متعسّفا متمحلا ينصر المعتقد الاعتزالي»[2].

و يظهر من خلال ما سبق أنّ دور النحو فعّال ومهم في تأويل النّص القرآني، وتعدد القراءات يعين النحو على ذلك، إضافة إلى جوانب أخرى تساعد في التماس المعنى.

5.الالتفات في البناء النحوي:

من بين الظواهر اللغوية الموجودة في النص القرآني والتي تكلم عنها **الزمخشري** نجد الالتفات[3]. في البناء النحوي: «التحول أو الانكسار في نسق المكونات النحوية للتعبير»[4] تحولات تثير اهتمام المتلقي فيبحث عن مثيراتها السياقية، وظلالها الدلالية الخاصة.

قال الله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[5].

عدلت الآية الكريمة عن ذكر مفعول الوعد في (وعدنا) إلى حذفه في (وعدكم)؛ إذ لو جرى السياق على نمط واحد لقيل: فهل وجدتم ما وعدكم ربكم.

---

1 –المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، تحقيق: محمد محمد عبد المقصود، حسن محمد عبد المقصود ، تقديم: محمود فهمي حجازي، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 2001م، ص: 05.

2 – منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، مصطفى الصّاوي الجويني، ص: 147.

3 – «كل تحول أسلوبي أو انحراف–غير متوقع– على نمط من أنماط اللغة»، نقلا عن: (أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة: 1998م، ص: 11).

4 – المرجع نفسه، ص: 146.

5 – الأعراف: 44.

يؤول **الزمخشري** هذا التحول **بقوله:** «فإن قلت: هلا قيل: (ما وعدكم ربكم)، كما قيل: (ما وعدنا ربنا؟). قلت: حذف ذلك تخفيفا لدلالة وعدنا عليه، ولقائل أن يقول: أطلق ليتناول كل ما وعد الله من البعث، والحساب، والثواب، والعقاب، وسائر أحوال القيامة؛ لأنهم كانوا مكذبين بذلك أجمع؛ ولأنّ الموعود كله مما ساءهم، وما نعيم أهل الجنة إلا عذاب لهم، فأطلق لذلك»[1].

فحذف المفعول إيجاز وتخفيف واستغناء عنه بالأول.

وهناك من يرى أن هذا الحذف راجع إلى المخالفة بين وعد أصحاب الجنة ووعد أصحاب النار؛ إذ إن الثاني منهما يشمل كل ما وعد الله عباده به من البعث والحساب والثواب والعقاب وسائر أحوال يوم القيامة، فهو ليس وعدا خاصا بالكفار، بل هو وعد عام أو مطلق، وهذا سر حذف مفعوله، أما الوعد الأول فهو الوعد بنعيم الجنة، أي أنه وعد خاص بالمؤمنين، ومن ثم ذكر مفعوله العائد عليهم.

والرأي الثالث أن هذا الحذف فيه إبراز للمفارقة بين ما يظفر به المؤمنين من حفاوة وتكريم وما يجابه به الكفار من إهانة وتحقير، ففي ذكر المفعول –أولا– دليل على أن المؤمنين خوطبوا بهذا الوعد من قبل **الله تعالى**، وفي ذلك مزيد من التشريف لحالهم، أما حذفه –ثانيا– ففيه إسقاط للكفار عن رتبة التشريف، وإشعار بأنهم ليسوا أهلا لخطابه **عز وجل**.

ويرى **حسن طبل** أن ذكر مفعول الوعد الأول إيحاء بأنّ المؤمنين قد تلقوا هذا الوعد بقلوب حاضرة وعقول واعية فبادروا إلى تصديقه، وأحسنوا العمل من أجله، وبالتالي فإنّ في حذف مفعول الوعد الثاني إيماء إلى أن هؤلاء الكفار قد أصموا آذانهم عن سماعه، وغيبوا عقولهم عن إدراكه، فكأنّ هذا الوعد كان في واد، وهم بضلالهم عنه في واد آخر[2].

فنلاحظ الاختلاف في التأويل النحوي الذي أدى إلى الاختلاف في التفسير ولكن دون التعارض مع غرض الآية ومفهومها.

1 – الكشاف، الزمخشري، ج445/2.

2 – ينظر: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، ص: 147.

6.مقتضيات التّعدّدية القرائية التأويلية للبنية النحوية:

نريد بهذا العنوان أن نعرف ما الذي يجعل الإعراب أو الوظيفة النّحوية تتغيّر من عالِم إلى آخر أو ما هي أسباب التّعدّد في قراءة الوظيفة النّحوية ؟.

أ.تعددّ القراءات: إنّ تعدّد القراءات له دور كبير وبارز في تعدد التأويل؛ لأنّ«معرفة القصد وتحديد المراد هو جوهر التأويل، أمّا التّأويل فهو إدراك الملابسات والعلاقات المحيطة بالقصد»[1]، ولا يكون ذلك الإدراك إلا بمعرفة عدة علوم، نذكر منها علم القراءات؛ لأنّ«القراءة تتعلق في الأغلب بتفسير الحركة الإعرابية، وأنّ الترجيح في القراءة أساسه الرواية والسند، إلاّ أنّ دواعي الترجيح عند أهل التّأويل والتّفسير بالرأي هي دواع عقلية، وفكرية ولهذا ترى الواحد منهم يرجح من القراءة ما لا يتعارض مع عقيدته، ولو كان ما رجحه قراءة ضعيفة أو شاذة، وعليه فإن موقف المتلقي له أثره الكبير في توجيه القراءات؛ لأنّ الإستدلال بالقراءات مصدر خصب في تأويل القرآن، وإظهار معانيه وكشف ما تضمنه من مقاصد سامية»[2]، ونقصد القراءات التي بتعدّدها يتعدّد المعنى. **قال الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَاأُولِي الْأَلْبَابِ﴾**[3]، في الآية نجد: (فلا رفث ولا فسوق) بالبناء والرّفع وذلك حسب القراءات، على أساس أنّ البناء يدل بلفظه على قضية العموم والرفع لا يدلّ، فاختلف توجيههم وتعدّدت المعاني باختلاف قراءاتهم والتي هي ثلاث إتّجاهات: نجد الفتح، وممّن قال به **الفارسي** (ت: 377هـ) على أنّه «أشدّ مطابقة للمعنى المقصود، ألا ترى أنّه إذا فتح فقد نفى جميع الرفث والفسوق، كما أنّه إذا قال (لا ريبَ فيه) فقد نفى جميع هذا الجنس، فإذا رفع ونوّن، فكأنّ النّفي لواحد منه... والفتح أولى؛ لأنّ النفي قد عمَّ والمعنى عليه، ألا ترى أنّه لم يُرخّص في ضرب من الرّفث والفسوق كما لم يُرخّص في ضَرْب من الجدال؟ وقد اتفق الجميع-يقصد القرّاء السبعة-على فتح اللام من الجدال؛ ليتناول النفي جميع جنسه، فيجب أن يكون ما قبله من الاسمين على لفظه إذا كانا في حكمه، وحجّة من رفع أنّه يُعلم

1 - إستراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان، ص: 98.

2 - الدّلالة اللغوية وأثرها في تأويل النص القرآني عند المعتزلة والأشاعرة، عرابي أحمد، ص: 52.

3 - البقرة: 197.

من الفحوى أنّه ليس المنفيّ رفثاً واحداً، ولكنه جميع ضروبه وقد يكون اللّفظ واحدا والمعنى المراد به جميع... ومن حجته أنّ هذا الكلام نفي، والنّفي قد يقع فيه الواحد موقع الجميع وإن لم يُبنَ فيه الاسم مع (لا) النافية، نحو: ما رجلُ في الدّار»[1]، وهذا الرأي يعتمد قراءة الفتح، بينما نجد **ابن كثير** لا يتعرّض لتغايُر الحركات في الكلمات وأثر ذلك على المعنى بل يشرح وبإسهاب الكلمات ومعناها وبالاستناد إلى الرّوايات والأقوال[2]. أمّا الرأي الثاني الذي يعتمد القراءة في الشرح ويُرجّح رفع الأوّلَين وفتح الأخير وفيه دلالة مغايرة عن الرأي الأول المعتمد على قراءة الفتح، فيه دلالة «على أنّ الاهتمام بنفي الجدال أشدّ من الاهتمام بنفي الرفث والفسوق... لكون الجدال مشتملا على جميع أنواع القُبح، خصّه **الله تعالى** في هذه القراءة بمزيد الزجر والمبالغة في النّفي»[3]، ومما يؤكّد به الاتّجاه الثاني رأيه –بأنّ الرفع يدلّ على النّهي عن الرّفث والفسوق–هو «ما أُثرَ عن **رسول الله صلى الله عليه وسلّم** في النّهي عنهما في هذا المقام، وبما رُويَ عن أبي عمرو (ت:153هـ) أحد قارئيها من السبعة، من أنّ معناه، فلا يَكُونَنَّ رفثُ ولا فُسُوقٌ ثمّ ابتدأ النفي فقال: ولا جدالَ، وأنّ في الفتح إخباراً بانتفاء الجدال الذي كان ينشبُ بينهم قبل الإسلام من النّسيء في أيّامه والاختلاف في منسكه»[4]، وبالنّسبة لموقف **الزمخشري** من الآية واهتمامه بتوجيهها البلاغي خاصة فإنّنا وجدناه يعرض لشرح الألفاظ معجميًّا ثمّ يذكر الوجوه القرائية الثلاثة للحركات ويشرحها حيث **يقول**: «(فلا رَفَثَ): فلا جماع؛ لأنّه يُفسده. أو فلا فُحش من الكلام. (ولا فسوق) ولا خروج عن حدود الشريعة، وقيل: هو السباب والتّنابُز بالألقاب. (و لا جدال): ولا مراء مع الرّفقاء والخدم والمكارين: وإنّما أمر باجتناب ذلك. وهو واجب الاجتناب في كلّ حالٍ؛ لأنّه مع الحج أسمج كلبس الحرير في الصلاة؛ والتطريب في قراءة القرآن. والمراد بالنفي وجوب انتفائها، وأنّها حقيقة بأن لا تكون. وقُرئ المنفيات الثلاث بالنّصب وبالرّفع. وقرأ أبو عمرو وابن كثير الأوّلَين بالرفع؛ والآخر بالنّصب؛

---

1 – الحجة للقرّاء السبعة، لأبي علي الفارسي، حقّقه: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، بدمشق وبيروت، ط:01، سنة: 1984م –1991م، الجزء الأول والثاني منه بتحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور: عبد الحليم النّجار، والدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة: 1983م، ج2/291–292. نقلا عن: (التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 113).

2 –ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ص: 157–158.

3 – التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، ج2/176.

4 – التّوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 113.

لأنّهما حملا الأوّلين على معنى النّهي، كأنّه قيل: فلا يكونَنَّ رفث ولا فُسوق، والثالث على معنى الإخبار بانتفاء الجدال كأنّه قيل: ولا شكّ ولا خِلاف في الحج، وذلك أنّ قريشاً كانت تُخالف سائر العرب فتقف بالمشعر الحرام، وسائر العرب يقفون بعرفة؛ كانوا يقدِّمون الحج سنةً ويُؤخّرونه سنةً وهو النّسيء، فرُدّ إلى وقت واحد ورُدّ الوقوف إلى عرفة، فأخبر **الله تعالى** أنّه قد ارتفع الخلاف في الحج. واستدلّ على أنّ المنهيّ عنه هو الرّفث والفسوق دون الجِدال، **بقوله صلى الله عليه وسلّم**: "من حج فلم يرفث ولم يفسُق خرج كهيئة يوم ولدته أمّه" وأنّه لم يذكر الجِدال»[1].فتغيّر الحركات يؤدّي إلى تغيّر المعنى من خلال الإعراب؛ لأنّ «المخالفة بين إعراب الجدال وإعراب الرّفث والفسوق؛ ليَعلَمَ السّامع ذلك إذا كان من أهل الفهم باللّغات أنّ الذي من أجله خولف بين إعرابيهما اختلاف معنييهما، وإن كان صوابا قراءة جميع ذلك باتفاق إعرابه على اختلاف معانيه؛ إذ كانت العرب قد تتبع بعض الكلام بعضاً بإعراب مع اختلاف المعاني وخاصّة في هذا النّوع من الكلام»[2]، ومراعاة السّياق في الآية له حضوره ذلك أنّ «نسق الآية بدخول (لا) على النّكرات قد نصَّ على عموم نفيها إخبارا بوجوب انتفائها أو نهيّا عنها؛ شرطا لصحّة فرضية الحج لمن افترضها على نفسه فلا علاقة بين مدلول النّفي كذلك، والفتح على نفي الجنس أو الرّفع على نفي الوحدة، فهذه أمور إلى السياق مرجعها، والفيصل في مدلولاتها»[3].

قال تعالى: ﴿وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾[4]. نجد التّعدد القرائي في لفظ"كلّ"، وبالتالي للقراءات أثرها في تعدد المعنى واختلاف التّأويل من خلال الحركات، فنجدها عند **الزمخشري** (ت:538هـ) لها احتمالات إعرابية ثلاثة : "و أتاكم من كلِّ ما سألتموه"، "من"للتبعيض" >، "كلّ" مضاف إلى الاسم الموصول، أي: أتاكم بعض جميع ما سألتموه، وهذا هو المعنى الظاهر، و"أتاكم من كلٍّ ما سألتموه" "كلٍّ": بالتنوين و"سألتموه" نفي وحلّه النصب على الحال، أي: أتاكم من جميع ذلك غير سائليه، "و أتاكم من كلّ

1 –الكشاف، جار الله الزمخشري، ج1/243–244.

2 – جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام محمّد بن جرير الطبري، دار الجيل، بيروت، د.ت، مصوّرة عن مطبوعة بولاق، ج2/277. نقلا عن: (التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 113–114).

3 – المرجع نفسه، ص: 114.

4 – إبراهيم: 34.

ما سألتموه" أن تكون "ما" موصولة على "و أتاكم من كل ما احتجتم إليه"[1]، ونجد **ابن كثير** (ت:774هـ) يختصر **فيقول** «"و أتاكم من كل ما سألتموه" هيّأ لكم كل ما تحتاجون إليه، في جميع أحوالكم مما تسألونه بحالكم وقالكم، وقال بعض السلف: من "كلِّ ما سألتموه" وما لم تسألوه، وقرأ بعضهم: "و أتاكم من كلِّ ما سألتموه"»[2]، نلاحظ الاختلاف في التناول وفي التّأويل، **فـالزمخشري** تعمّق في شرح الحالات الإعرابية وبين الأحكام النحوية وما وراءها من فروق معنوية، أما **ابن كثير** كان اهتمامه بالمعنى دون ذكر الإعراب وحالاته.

قال الله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ ﴾[3]، قرأ: «"خَلقُ" الأولين بالفتح، فمعناه: أن ما جئت به اختلاف الأوّلين، وتخرّصهم، كما قالوا : أساطير الأوّلين، أو ما خلقنا هذا إلاّ خلق القرون الخالية، نحيا كما حيوا، ونموت كما ماتوا، ولا بعث ولا حساب، ومن قرأ "خُلُقُ" بضمتين وواحدة، فمعناه: ما هذا الذي نحن عليه من الدين إلا خلق الأوّلين وعادتهم، وكانوا يدينونه ويعتقدونه، ونحن بهم مقتدون، أو ما هذا الذي نحن عليه من الحياة والموت إلاّ عادة لم يزل عليها النّاس في قديم الدّهر أو ما هذا الذي جئت به من الكذب إلاّ عادة الأوّلين، كانوا يلفقون مثله ويسطرونه»[4]، فنلاحظ أنّ **الزمخشري** يفسّر اللفظ استنادا إلى معارفه وقدراته في إدراك ماهية الألفاظ، بينما نجد **ابن كثير** يستند إلى قول منقول في شرح الآية، وهذا طابع تفسيره حيث **يقول**: «قرأ بعضهم "إنّ هذا إلا خَلْقُ الأولين"بفتح الخاء وتسكين اللام. قال ابن مسعود والعوفي، عن عبد الله بن عباس وعلقمة ومجاهد : يعنون: ما هذا الذي جئتنا به إلا أخلاق الأولين... وقرأ آخرون خُلُقُ بضم الخاء واللام يعنون: دينهم وما هم عليه من الأمر هو دين الأوائل من الآباء والأجداد، ونحن تابعون لهم سالكون وراءهم، نعيش كما عاشوا، نموت كما ماتوا، ولا بعث ولا مَعاد»[5]. وزيادة على تعدّد القراءات وأثرها في اختلاف طريقة التّأويل، فإنّ طريقة الإسناد لها أثرها في التأكد من صحة التأويل وطريقة الاعتماد على التحليل المعجمي تفتح أبوابا لتعدد المعنى، وذلك نجده عند

1 -ينظر: الكشّاف، جار الله الزمخشري، ج379/2.

2 – تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي، ص: 719.

3 – الشّعراء: 137.

4 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج327/3.

5 – تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي، ص: 969.

الزمخشري، فهو يستغلّ كل المعاني المعجمية للفظة ليكشف عن كل الدّلالات المحتملة بشرط أن تكون هذه المعاني لا تناقض القصد الأصلي والنّص الشرعي؛ لأنّ الواجب عند **الزمخشري** أن يحافظ المفسّر على المعاني الشرعية.

أمّا عن واقع القراءات في الاعتماد فهي مقبولة، حيث «ينصُّون على حاجة السياق إليها جميعا وأنّ هذا التغاير القرآني قد قصد قصداً لتيسير الأحكام أو لاستقصاء مقامات الخطاب أو لغير ذلك من الأغراض التي يتحملها المقام...»[1].

ب.الالتباس الصرفي: ويرجع كذلك اختلاف التّأويل النحوي لالتباس صرفي، **قال تعالى:** ﴿**بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾[2]، ذهب **الزمخشري** إلى أنّ (بديع السموات) من إضافة الصفة المشبّهة إلى فاعلها أي بديع سمواته وأرضه، وقيل البديع بمعنى المبدع، كما أنّ السميع بمعنى المسمع[3].

وكذلك في المجال الصرفي «قد يختلف التّأويل لجواز انتساب اللّفظة الواحدة إلى أصلين اشتقاقيين مختلفين... وذلك لحضور الهمزة في المادة اللغوية، وحضور حروف العلّة فيها، ولا عجب في ذلك إذْ أنّ الهمزة وحروف العلّة، إذا قيست بالحروف الصحيحة، حروف شديدة التّعرّض للتغييرات الصرفية المعروفة من تخفيف وقلب وإبدال وحذف، ولذلك فإنّها عند تصريفها، قد يشتبه المتغيّر منها بالسّليم ويشتبه الوزن بالوزن والمادّة بالمادّة»[4]، كالالتباس في المعتلّ، **قال تعالى:** ﴿**وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ**﴾[5]، فكلمة "استكان" تحتمل «استكان: استفعل من الكون أي انتقل من كون إلى كون كما قيل استحال إذا انتقل من حال إلى حال، استكان افتعل من السكون أشبعت فتحة عينه... استكان استفعل من الِكن وهو الخضوع، وهي هذلية وهو "أحسن محامل الآية وأسلمها" حسب أحمد ابن المنير»[6].

---

1 – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 289.

2 – البقرة: 117.

3 – ينظر: الكشاف، جار الله الزمخشري ، ج181/1.

4 – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 261.

5 – المؤمنون: 76.

6 – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 262.

و أما **الزمخشري** فإنّه يذهب إلى خلاف ذلك **فيقول**: «فإن قلت: ما وزن استكان؟ قلت: استفعل من الكون، أي: انتقل من كون إلى كون، كما قيل: استحال، إذا انتقل من حال إلى حال، ويجوز أن يكون افتعل من السكون أشبعت فتحة عينه، كما جاء: بمنتزاح. فإن قلت: هلا قيل: وما تضرعوا. أو: فما يستكنون؟ ويتضرّعوا حتى يفتح عليهم باب العذاب الشديد»[1]، ويوافقه **أحمد ابن المنير** (ت:683هـ) في الشطر الأول من التّأويل- على وزن إستفعل من الكون- **فيقول**: «هذا التّأويل أسلم وأحقّ من تأويل من اشتقه من السكون وجعله افتعل، أشبعت الفتحة فتولدت الألف... ولكن تنظير الزمخشري له باستحال: وهم؛ فإن استكان على تأويله أحد أقسام استفعل، الذي معناه التّحوّل... وأمّا استحال فثلاثيه حال يحول، إذا انتقل من حال إلى حال، وإذا كان الثلاثي يفيد معنى التحول لم يبق لصيغة استفعل فيها أثر، فليس استحال من استفعل للتحول. ولكنه من استفعل بمعنى فعل، وهو أحد أقسامه، إذ لم يزد السداسي فيه على الثلاثي معنى، والله أعلم. ثمّ نعود إلى تأويله فنقول: المعنى عليه: فما انتقلوا من كون التكبر والتّجبّر والإعتياص إلى كون الخضوع والضراعة إلى **الله تعالى**...»[2].

وأدرجت الصرف كسبب من أسباب الاختلاف في التّأويل النحوي؛ لأنّه مرتبط بشكل اللّفظة ووزنها وكذا مكانتها في التركيب، وله أثره في تغير الدّلالة ووضوح المعنى.

ج.مراعاة أصول المذهب: وقد يختلف التّأويل النّحوي لمراعاة أصول المذهب من ذلك **قوله تعالى**:﴿ **وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾[3]، اختلف المفسّرون في معنى "لعلّهم"، هناك من يرى أنّها بمعنى: «لعلهم يتوبون عن الكفر والمعاصي»[4]. أمّا في تفسير **ابن كثير** وجدنا الإمام يستند في تفسيره للفظة إلى عدّة روايات، ولا يشرح اللّفظة مباشرة، ولكن في رواية ابن عباس فإن لفظ "لعلهم"يرجعون جاءت بمعنى: ليتوبوا إلى الله[5].

---

1 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج3/197-198.

2 – المصدر نفسه، (هامش)، ج3/197-198.

3 – السّجدة: 21.

4 – صفوة التّفاسير، للشيخ محمد علي الصابوني، شركة الشّهاب، الجزائر، دار الضياء، قسنطينة، قصر الكتاب البليدة، الطبعة الخامسة، سنة: 1411هـ-1990م، م2/506.

5 – ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ص: 1042.

أمّا عن موقف **الزمخشري** فإنّ لفظ "لعل" معناه في الآية يناقض أحد المبادئ الإعتزالية، وهو الإرادة –فعندهم إرادة الإنسان حرّة غير مقيدة–فلجأ إلى التّأويل النحوي حيث «نبه الزمخشري من أن تفهم "لعل "على ظاهرها فتحمل على معنى الشك، وإنّما هي مفيدة لمعنى الإرادة سالكة مسلك لام التعليل فمعنى "لعلهم" يرجعون: لعلّهم يريدون التوبة ويطلبونها»[1]، **يقول الزمخشري**: «...فإن قلت: من أين صح تفسير الرجوع بالتوبة، لعل من الله إرادة، وإذا أراد الله شيئا كان و لم يمتنع، وتوبتهم مما لا يكون ألا ترى أنها لو كانت مما يكون لم يكونوا ذائقين العذاب الأكبر. قلت: إرادة الله تتعلّق بأفعاله وأفعال عباده، فإذا أراد شيئا من أفعاله كان و لم يمتنع للإقتدار وخلوص الدّاعي، وأما أفعال عباده: فإمّا أن يريدها وهم مختارون لها، أو مضطرون إليها بقسره ولجائه فإن أرادها وقد قسرهم عليها فحكّمها حكم أفعاله، وإن أرادها على أن يختاروها وهو عالم أنهم لا يختارونها لم يقدح ذلك في اقتداره[2]، كما لا يقدح في اقتدارك إرادتك أن يختار عبدك طاعتك وهو لا يختاروها، لأنّ اختياره لا يتعلّق بقدرتك وإذا لم يتعلّق بقدرتك لم يكن فقده دالاً على عجزك»[3]، كما يستشهد **الزمخشري** بسبب النزول لتأكيد رأيه في هذه الآية، ونلاحظ الإطالة في تفسيره للآية محاولة منه تثبيت رأيه باللغة، غير أن خصومه–من أهل السنة– يردون عليه **بقولهم**: « هذا الفصل رديء جدًا مفرع على الاشراك الجلي لا على الإشراك الخفي فاعتصم بدليل الوحدانية على رده واجتنابه من أصله، والله المستعان– وإنما جره في تفسير "لعل" إلى الإرادة، والحق في تفسيرها أنّها لترجي المخاطبين إمتناع الترجي على **الله تعالى**، كذا فسّرها **سيبويه** فيما تقدّم والله أعلم»[4].

وخير ما يثبت بأن المعتقد يؤثر في تعدد التّأويل النحوي المثال الذي أدرجه **أحمد سليمان ياقوت** مع تعليقه عليه **فيقول**: «لا يفتأ الزمخشري يترصّد أيّ وجه من وجوه الإعراب يستند به على صحّة ما يذهب إليه أهل الإعتزال، حتى إذا وجد طريقا إلى ذلك لا يدعه دون أن يَلِجه، ففي الآيتين ﴿**شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـــهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ**

1 – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 293.

2 – قوله: «"لم يقدح ذلك في اقتداره" أي عدم وقوعها وعدم اختيارهم إياها، فهذا على مذهب المعتزلة: من أنه قد يُريد الشيء ولا يكون، ومذهب أهل السنة: أن كل ما أراده الله كان» . نقلا عن:(الكشاف، جار الله الزمخشري، (هامش)، ج514/3).

3 – المصدر نفسه، ج514/3.

4 – الكشاف، الزمخشري، (هامش)، ج514/3.

الْحَكِيمُ، إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ ... فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [1]، يرى الزمخشري أنّ الآية الأولى تشمل التوحيد (لا إله إلا الله) والعدل (قائما بالقسط)، وهذان أصلان من أصول المعتزلة الخمسة، وهو يريد أن يجعل هذين الأصلين مما أمر به الدين الإسلامي، وحينئذ لا يكون الاعتزال بدعا خارجا عن نطاق الإسلام فماذا يصنع **الزمخشري؟** إنّه يجعل محل الجملة الثانية من الإعراب (إن الدين عند الله الإسلام)جملة مستأنفة مؤكّدة للجملة الأولى التي تشمل التوحيد والعدل»[2].

يقول الزمخشري: «... فإن قلت: هل دخل قيامه بالقسط في حكم شهادة الله والملائكة وأولي العلم كما دخلت الوحدانية؟ قلت: نعم إذا جعلته حالا من هو، أو نصبا على المدح منه، أو صفة للنفي كأنّه قيل: شهد الله والملائكة وأولو العلم أنّه لا إله إلا هو، وأنّه قائم بالقسط. وقرأ عبد الله: القائم بالقسط، على أنّه بدل من هو، أو خبر مبتدأ محذوف. وقرأ أبو حنيفة: قيما بالقسط (العزيز الحكيم) صفتان مقرّرتان لما وصف به ذاته من الوحدانية والعدل... وقوله (إنّ الدين عند الله الإسلام)جملة مستأنفة مؤكدة للجملة الأولى. فإن قلت: ما فائدة هذا التوكيد؟ قلت : فائدته أنّ قوله (لا إله إلا هو)توحيد، وقوله (قائما بالقسط)تعديل، فإذا أردفه قوله (إنّ الدين عند الله الإسلام) فقد آذن أن الإسلام هو العدل والتوحيد، وهو الدين عند الله، وما عداه فليس عنده في شيء من الدين»[3] ، والأمثلة كثيرة تعكس بصورة واضحة اعتماد **الزمخشري** على النحو لإثبات معتقده.

د.بعض خصائص تراكيب النص القرآني:كما أنّ سبب اختلاف التّأويل للبنية النحوية يعود إلى بعض خصائص تراكيب القرآن الكريم من مثل: الحذف، والتقديم والتأخير، والإيجاز، ودلالة معاني الحروف، فكل هذه الأمور تتطلب دراية وممارسة، وجهل المفسر لها يعتبر عائقا أمامه في إدراك المعنى كما أنّ خصائص تراكيب القرآن تساهم في تعدد التأويل النحوي عند علماء التّفسير واللّفظة المفردة لا يمكنها أن تؤدي معنى إلا إذا كانت في التركيب «فإذا استقرّ اللّفظ في التركيب تحدّدت معالمه واتّضحت وجهته الدلالية، أوضحتها علاقة اللفظ بما جاوره من الألفاظ في التركيب

1 – آل عمران: 18–19.

2 – ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، ص: 192.

3 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج1/344–345.

وأملاها السياق الذي جرت فيه تلك المفردات»[1]، وهذا يدل على أهمية السياق في بيان المعنى إلى جانب المستويات الأخرى خاصة مع الدلالة النحوية.

1 – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 279.

ب – التأويل النحوي عند الزمخشري:

الآليات التي يتسلّح بها المؤوّل لفهم النّص خاصة في مجال النحو متنوعة وتخضع لقوانين وقواعد ثابتة؛ ولأنّ بيان نص ما أو توضيحه يعني «الدلالات التي تقوم عليها عملية الفهم والتّأويل، فهناك من الدلالات ما هو خارج النص، وهناك دلالات يفصح عنها النص، وهناك دلالات تتعلق بالسامع (أو القارئ) يكتشفها ويستكنهها من خلال عملية التواصل مع النص واستحضار الخطاب... والبيان بوصفه جهازا سابرا للدلالات، إستراتيجية تأويلية تعمل على تعيين الخطاب وإظهار مركزه ... فإن المؤوّل يحاول إدراك القيم التي تسعى الكينونة إلى تكريسها من خلال القصد، ومن ثمّ إدراك الأثر الناجم عنها، الواقع على إرادات المستمعين والمخاطبين ...»[1]، والدلالات التي تتعلق بقارئ النص القرآني ومؤوّله وثقافته النحوية، وما يتسلّح به من فطنة وقدرة على إيجاد تخريجات نحوية هو جوهر بحثنا، وخير من يمثّل هذا الجانب **الزمخشري** (ت: 538هـ)، وهذا يعني أنّ القارئ «يفضي المعنى القائم في نفسه على النص المقروء»[2] ،خاصة إذا تعلّق الأمر بأصل من أصول المذهب أو مبادئه، **قال تعالى:** ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا**﴾[3]، هذه الآية تنص صراحة على عكس ما تقول به المعتزلة – أن الله سبحانه يغفر للمشرك الكافر بالتوبة– لكن **الزمخشري** يحاول عن طريق النحو إيجاد تخريج يناسب معتقده، حيث يعلق الجار والمجرور (لمن يشاء) بالفعلين: لا يغفر، ويغفر[4] **فيقول الزمخشري:** «كأنه قيل: إنّ الله لا يغفر لمن يشاء الشرك، ويغفر لمن يشاء ما دون الشرك، على أنّ المراد بالأول (و هو عدم الغفران) من لم يتب، وبالثاني (و هو الغفران) من تاب»[5].

يقول أحمد سليمان ياقوت معلّقا على ذلك: «أرأيت إلى الزمخشري كيف لوّى الإعراب وأماله عن الوجه الصحيح؟ ولَعمري، لو لم يكن الزمخشري معتزليا ما استصوبه هو نفسه،

1 – إستراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان، ص: 145.

2 – الدلالة اللغوية وأثرها في تأويل النص القرآني عند المعتزلة والأشاعرة، عرابي أحمد، ص: 34.

3 – النّساء: 48.

4 – ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 192.

5 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج520/1.

والإعراب الصحيح هو ما قال به أبو البقاء العبكري من أن جملة (و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء)هو مستأنف غير معطوف على (يغفر الأولى) لأنّه لو عطف عليه لصار منفيا»[1].

نريد أن نصل من خلال هذا المثال إلى أنّ ثقافة قارئ النص تمكنه من تأكيد المعنى الذي ثبُت في ذهنه، وأنّ الأداة النحوية كانت معينا **للزمخشري** من خلال تمكنه منها، وقدرته على إيجاد تخريجات مناسبة، **قال تعالى:** ﴿**وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ ... وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾[2]، بعض المعتزلة قرأوا الآية «بنصب لفظ الجلالة على المفعولية، ورفع (موسى) تقديرا على الفاعلية، وما ذاك إلاّ لينفوا صفة الجسمية عن الله أو المشابهة بخلقه في أنّه يتكلّم كما هم يتكلّمون، ويذهب **ابن جني** في هذه الآية مذهبا آخر، فيرى الفاعلية في لفظة الجلالة ولكنه مع ذلك ينفي عنه الجسمية أو المشابهة بخلقه باعتبار أنّ الله خلق كلاما في الشجرة، فكلّم به موسى"و إذا أحدثه كان متكلما به، فأمّا أن يحدثه في شجرة أو في فم أو غيرها فهو شيء آخر، لكن الكلام واقع ألا ترى أنّ المتكلّم منّا إنّما يستحق هذه الصفة لكونه متكلّما لا غير، لا لأنّه أحدثه في آلة نطقه وإن كان لا يكون متكلما حتى يحرك به آلة نطقه"»[3]. وهنا تظهر ثقافة المفسر عند تناوله للآية وما يملكه من أدلة إقناع وإثبات للرأي، **فالزمخشري** يؤوّل بالنحو ويقلب كل الاحتمالات والوجوه الإعرابية الممكنة التي لا تخالف أصلا من أصول مذهبه، لهذا كان من المفيد التنبيه على ضرورة الحذر من التسليم لهذه التأويلات النحوية والتقاليب في الإعراب؛ لأنّها تبقى وسيلة للوصول إلى المعنى وهو الغاية. لذا يجب على من يهمه أمر التّفسير أن يعرف نزعة صاحب التفسير ومنهجه حتى يدرك غايته، و**ابن جني** (ت:392هـ) ينبّه إلى أنّ الإعراب قد يكون قاصرا أو مخالفا للمعنى **فيقول** : «فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فأحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا

1 – ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ص: 192.

2 – النّساء: 164.

3 – ظاهرة الإعراب في النحو العربي، سليمان ياقوت، ص: 194. وينظر: (الكشاف، جار الله الزمخشري، ج591/1، والخصائص، ابن جني، ج454/2).

يشذ شيء منها عليك وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه»[1]؛ لأنّ المعنى هو المطلوب أمّا الأداة إليه هي جسر للوصول إلى الهدف والمعنى المقصود.

1.التأويل النحوي بين الواقعية وظاهر النص:

نريد بذلك المعنى الخفي للآية أو دلالة النص وظاهر النص، كما أنّنا نبحث من خلال العنوان كيف يتم التّأويل حسب المذهب من خلال النحو خصوصا حين يتعارض النص مع أحد مبادئ هذا المذهب، هذا المعنى الخفي أو القراءة العميقة الغير ظاهرة على سطح النص أو كما يعبر عنها **بول ريكور**: «في وسعنا الآن إعطاء اسم لهذه الإحالة اللا-ظاهرية. فهي نوع العالم الذي تنفتح عليه دلاليات الأعماق في النص، أي الانكشاف الذي ينطوي على نتائج مطمورة بخصوص ما يسمى في العادة بمغزى النص، وليس مغزى النص شيئا وراء النص، بل هو أمامه، ليس بالشيء الخفي، بل هو شيء مفتوح، وما ينبغي أن يفهم ليس الموقف الأولي للخطاب، بل ما يشير إلى عالم ممكن، بفضل الإحالة غير الظاهرية للنص»[2]، هذا التّأويل العميق والكاشف عن أسرار النص قد يكون سلاحا لدى بعض المذاهب، وهو ما فعله المعتزلة حيث «ذهب مفسرو المعتزلة إلى حمل النص والعبارة القرآنية على منحى تأويلي يتلاءم مع مبادئهم ووجهات نظرهم، فإخضاع عبارات القرآن لأرائهم التي يقولون بها، وتفسيرهم لها تفسيرا يتفق مع نحلتهم وعقيدتهم، شيء أساسي في تفسيرهم»[3].

و أحيانا نجد النص في حاجة إلى الدلالة الواقعية لكي يفهم، **قال تعالى**: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاء اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[4]، بمعنى أنّه من قدرته سبحانه وتعالى ترى الأرض هامدة لا نبات فيها ثم بفضله سبحانه تخرج من كل أنواع الثمارات والنباتات، أمّا من حيث ظاهر النص «لا يمكننا أن

1 -الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، ج125/2.

2 - نظرية التّأويل الخطاب وفائض المعنى، بول ريكور، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، المغرب، الطبعة الأولى، سنة: 2003م، ص: 139- 140.

3 - البلاغة عند المفسرين حتى نهاية القرن الرابع الهجري، رابح دوب، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة: 1999م، ص: 196- 197.

4 - فصّلت: 39.

نعتبر الأرض خاشعة على الحقيقة بل لو حملنا كل ما في النص على وجه الحقيقة لوقعنا بالتناقض، إذ كيف يمكن التوفيق بين اعتبار الأرض خاشعة في الوقت الذي تكون فيه ميتة لم يتم إحياؤها بعد»[1].

ومن التأويل الذي تدل عليه دلالة النص، كقوله **عزّ وجل**: ﴿**إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ**﴾[2]، **يقول الزمخشري**: «..."علا في الأرض" يعني أرض مملكته قد طغى فيها، وجاوز الحدّ في الظّلم والتّعسّف...»[3].

وإذا تعارضت دلالة النص مع ظاهره قُدّم النص على الظاهر، أمّا ما له علاقة بالتأويل بين دلالة النص وظاهره مثل **قوله تعالى**: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾[4]، ذهب الجمهور إلى أنّ الاستعاذة إنّما تكون قبل التلاوة « وجاء تقديم القراءة على الاستعاذة والواقع الشرعي أن الاستعاذة مقدمة وذلك ما أقرته النصوص الشرعية الخاصة بآداب تلاوة القرآن، وهذا التقديم هو الذي دعا المفسرين إلى التلاوة»[5]، **يقول الهراسي** (ت:504هـ) في الآية: « ونُقل عن بعض السّلف التعوّذ بعد القراءة مطلقا احتجاجا **بقوله تعالى**: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾ ولا شك في أن ظاهر ذلك يقتضي أن تكون الإستعاذة بعد القراءة...»[6]، فظاهر الآية يخالف واقع الشّرع وما هو معمول به.

أمّا إذا تعارضت دلالة النص مع مبادئ المعتقد، فيكون التّأويل من خلال إيجاد تخريج يناسب هذا المعتقد، وهو موجود عند **الزمخشري** إذ نجد في بعض الآيات «معان قرآنية تُحرج المفسّر المعتزلي لما فيها في ظاهرها من دلالة على إرادة الله الفاعلة في سلوك العباد، فالتجأ الزمخشري فيها

1 – جدلية الخطاب والواقع، يحي محمد، ص: 43.

2 –القصص: 04.

3 –الكشاف، جار الله الزمخشري، ج391/3.

4 – النّحل: 98.

5 – الدلالة اللغوية وأثرها في تأويل النص القرآني عند المعتزلة والأشاعرة، عرابي أحمد، ص: 38.

6 –أحكام القرآن، الهراسي عماد الدين بن محمد الطبري المعروف بالكيا الهراسي، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان–، الطبعة الثانية، سنة: 1405هـ/ 1985م، ج245/03.

إلى إضافة أحوال وأسباب لا تفهم من سياق الآية يعتبرها الشارح من المسكوت عنه ويوظفها في إخراج المعنى إلى ما يناسب المذهب»[1]، ومن هذه الأسباب التي اعتمدها **الزمخشري** مثلا إضافة المفعول لأجله في **قوله تعالى:** ﴿**ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللّهِ وَكَفَى بِاللّهِ عَلِيمًا**﴾[2]، **فيقول:** «(ذلك) مبتدأ و(الفضل) صفته و(من الله) الخبر، ويجوز أن يكون ذلك مبتدأ، والفضل من الله خبره، والمعنى: أنّ ما أعطى المطيعون من الأجر العظيم ومرافقة المنعم عليهم من الله؛ لأنّه تفضل به عليهم تبعا لثوابهم (و كفى بالله عليما) بجزاء من أطاعه أو أراد أنّ فضل المنعم عليهم ومزيتهم من الله، لأنّهم اكتسبوه بتمكينه وتوفيقه وكفى بالله عليما بعباده فهو يوفقهم على حسب أحوالهم»[3]، ويخالفه **فخر الدين الرازي فيقول:** «قوله ذلك الفضل من الله فيه إحتمالان (أحدهما) أن يكون التّقدير ذلك هو الفضل من الله ويكون المعنى أنّ ذلك الثواب لكمال درجته كأنّه هو الفضل من الله أنّ ما سواه فليس بشيء (و الثاني) أن يكون التّقدير ذلك الفضل هو من الله أي ذلك الفضل المذكور والثواب المذكور هو من الله لا من غيره ولا شك أنّ الإحتمال الأوّل أبلغ. ثمّ قال تعالى وكفى بالله عليما وله موقع عظيم في توكيد ما تقدّم من الترغيب في طاعة الله لأنّه تعالى نبّه بذلك على أنّه يعلم كيفية الطاعة وكيفية الجزاء والتفضيل، وذلك مما يرغب المكلف في كمال الطاعة والإحتراز عن التقصير فيه»[4]، **فالرازي** لم يوظّف النحو في التأويل بل اكتفى بالشرح اللغوي، والمعنى الظاهر والمقصود من الآية عكس، **الزمخشري** الذي وظّف النحو لغاية تثبيت رأيه وتأكيد المعنى المراد.

أمّا أهل السنّة فيرون أنّ المطيع لا يستحق على الله بطاعته شيئا، وأنّه مهما أُثيب به من دخول الجنّة والنّجاة من النار فذلك فضل من الله لا عن استحقاق ثابت، واضطر **الزمخشري** إلى ردّها لمعتقده فجعل الفضل المشار إليه هو الزيادة التابعة للثواب، وخير ما ردّ به أهل السنّة على **الزمخشري قول رسول الله – صلى اله عليه وسلّم**-:«"لا يدخل أحد منكم الجنّة بعمله، ولكن

1 – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 339.

2 –النّساء: 70.

3 – الكشّاف، جار الله الزمخشري، ج1/531– 532.

4 – التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، ج3/260.

بفضل الله ورحمته" قيل: ولا أنت يا **رسول الله**، قال: "و لا أنا، إلاّ أن يتغمدني الله بفضل منه ورحمة"»[1]، قل بفضل الله وبرحمته[2].

قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[3]، **يقول الزمخشري:** «نزلت في خزاعة حيث قالوا الملائكة بنات الله، نزّه ذاته عن ذلك، ثمّ أخبر عنهم بأنّهم عباد والعبودية تنافي الولادة، إلاّ أنهم (مكرمون) مقربون عندي مفضلون على سائر العباد»[4]، بمعنى أنّ الملائكة أفضل الخلق.

و يرد **أحمد بن المنير** (ت: 683هـ) عليه **قائلا:** «هذا التفسير من جعل القرآن تبعا للرأي، فإنّه لما كان يعتقد تفضيل الملائكة على الرسل نزل الآية على معتقده، وليس غرضنا إلا بيان أنه حمّل الآية ما لا تحتمله، وتناول منها ما لا تعطيه؛ لأنّه إدّعى أنهم مكرمون على سائر الخلق لا على بعضهم فدعواه شاملة ودليله مطلق»[5].

قال عزّ وجل: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ﴾[6]، **يقول الزمخشري** في الآية: «الغالب القادر على عقاب المصرين (الغفار) لذنوب التائبين»[7]، ويعلق **الهادي الجطلاوي** عليه: «قيّد الغفران بالتوبة دون أن تدلّ الآية على ذلك ودون أن يصل إضافته تلك باختلافات مذهبية»[8]، خصوصا أهل السنّة الذين يرون على لسان **أحمد بن المنير**: «الحق أنّه تعالى غفار للتائبين ولمن يشاء من المصرين على ما دون الشرك وقنوطهم من رحمة **الله تعالى**، ولقد

1 – نقلا عن: الكشّاف، جار الله الزمخشري، (هامش)، ج531/01–532.
2 –ينظر: المصدر نفسه، (هامش)، ج531/1– 532.
3 –الأنبياء: 26.
4 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج112/3.
5 – المصدر نفسه، (هامش)، ج112/03.
6 –الزّمر: 05.
7 –الكشاف، جار الله الزمخشري، ج123/04.
8 – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 341.

قيّد **الزمخشري** الآية بما ترى»[1]، وفي تفسير **ابن كثير** (ت:774هـ) نجده **يقول**: «مع عزته وعظمته وكبريائه هو غفّار لمن عصاه ثم تاب أو أناب إليه»[2].

فنلاحظ أنّ ظاهر الآية غير كافي أحيانا لضبط المعنى، وأنّ التأويل يراعي عدّة جوانب، وما يهمّنا منها هو المعنى الذي نصل إليه والذي قصدته الآيّة، **فالزمخشري** يوظّف تفسيرا يتماشى مع معتقده وغيره يراعي المعنى الحقيقي للآية.

مما سبق يتأكّد لنا أنّ دلالة النص أهم من ظاهره، وأنّه لا يمكننا الوصول إلى المعنى إلا بعد الإستقراء والتّمعّن في الآية، وأنّ التّأويل النحوي وإيجاد تخريجات دلالية متعلّقة بالنحو لتأكيد القصد الذي لا ينافي مبادئ المعتقد هو مخرج، ووسيلة فعّالة في التفسير، فالتّأويل النحوي يُعنى باللفظة كتغير الحركات في القراءات الذي يؤثر في تغيّر المعنى، ويُعنىَ كذلك بالتراكيب وهو جانب مهم في إدراك المعنى لا غنى للمفسّر عنه، كما أنّ الإسناد مهم في النحو ومُعين يساعد على فهم الخطاب، ومعرفته تختصر الطريق أمام المؤوّل. فما مدى أهميته في إدراك المعنى؟.

2.دلالة التركيب الإسنادي وأثرها في التأويل:

يرى **عبد القاهر الجرجاني** أنّه: «لا يكون كلامٌ من جزء واحد، وأنّه لابد من مسند ومسند إليه»[3]، ويقصد الكلام المفيد الذي يحمل معنى وقصد ويكون صحيح، وبالتالي يركز على أنّ الجملة يجب أن تحمل وظيفة إبلاغية وتركيب إسنادي يساهم في تبيان المعنى، فالخطاب يتميّز بأنّه ذو«بنية خاصة به، ليست هي بنية التحليل البنيوي، أي ليس ببنية الوحدات المنفصلة المعزولة عن بعضها، بل بنية التحليل التأليفي، أي التواشج والتفاعل بين وظيفتي تحديد الهوية والإسناد في الجملة الواحدة»[4]، بمعنى أنّ كل كلمة لها علاقة بالكلمة الأخرى في تشكيل المعنى.

و يعتبر الإسناد في اللغة العربية«ظاهرة تخص التركيب اللغوي، وهو مما يميز الاسم، وذلك كأن يُنسب إليه ما تحصل الفائدة بواسطته أي يكون هو الموضوع المتحدّث عنه أو المخبر عنه

1 – الكشاف، جار الله الزمخشري، (هامش)، ج113/4.

2 – تفسير القرآن العظيم، أبي الفداء إسماعيل ابن كثير، ص: 1142.

3 – دلائل الإعجاز في علم المعاني، الجرجاني، شرح: ياسين الأيوبي، ص: 60.

4 – نظرية التأويل الخطاب وفائض المعنى، بول ريكور، ترجمة: سعيد الغانمي، ص: 13.

بشيء. والمسند إليه هو إما المبتدأ أو الفاعل أو نائب الفاعل، ولا يكون إلا اسما»[1]، ذلك أن ركني الإسناد هما المسند والمسند إليه.

ويعرّف **إميل يعقوب** المسند والمسند إليه **فيقول**: «المسند، المحكوم به: في علم المعاني: هو الذي نحكم به على المسند إليه (الفعل التام، الخبر، خبر النواسخ ...الخ)، وهو أحد رُكني الجملة... المسند إليه، المحكوم عليه: هو في علم المعاني أحد ركني الجملة الأساسيين الذي نحكم عليه بأمر من الأمور ويكون في الجملة الاسمية مبتدأ أو ما يقوم مقامه، وفي الجملة الخبريّة الفاعل أو نائبه أو ما يقوم مقامهما، نحو: "الرياضة" في قولك: "الرياضة مفيدة"، ونحو: "زيد " في قولك: "نجح زيد"»[2].

وهناك من يرى بأنّ المسند هو: «العامل الذي لا يُستغنى عنه في الجملة. وأنواع المسند إليه جميعا (سواء أكان اسم علم أو ضميرا أو اسم إشارة أو ظرف زمان أو مكان ...الخ) تشترك في حيازتها على هوية واحدة ووحيدة. بينما يشير المسند إليه إلى أنواع من الصفات أو فئات من الأشياء أو العلاقات أو الأفعال. المسند إليه واحد وثابت والمسند غزير ومتعدد ومتغير، وهذا الاستقطاب بين تحديد الهوية الواحدة، والإسناد المتعدد هو الذي يعطي لفكرة القضية (أو الخبر) محتواها الخاص بوصفها حدثا أو واقعة كلامية»[3].

فالكلام لابد له من أن يحتوي على فائدة إبلاغية ومعنى مفيد، لذلك هناك من يرى أن أطراف عملية الإبلاغ ثلاثة: «فالمسند هو محتوى الخطاب الإبلاغي (الإعلامي)، وهو يقتضي جملة من القواعد الدلالية المعيارية التي توفّق بين المفهوم المجرّد للمعنى والمصداق الذي يغطيه الخطاب، ويتحقق فيه المفهوم المجرّد لمحتواه الدلالي، فالجملة الخبرية (كوحدة اتصال) يجب أن تخبر السامع ما يعتبر بالنسبة إليه جديدا في الموقف الكلامي الراهن. وهو ما يحقّقه (المسند) الذي يظهر محمولا في: البنية الشكلية للجملة. أمّا المسند إليه (المخبر عنه) فعليه يتوقّف حقيقة (الخبر) وذلك بناء على الحكم بوجود المعنى أو عدمه، وهو مرتبط بحصول الفائدة للسامع من الكلام الإبلاغي... أما ناقل

1 – الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، صفية مطهري، ص: 119.

2 –قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، إميل يعقوب، بسّام بركة، مي شيخاني، ص: 358.

3 –نظرية التأويل الخطاب وفائض المعنى، بول ريكور، ص: 13.

الإسناد أو المخبِر -بمصطلح الجرجاني-أو الباث- بمصطلح الألسنية الحديثة، فهو الذي يثبت وجود المعنى للمخبَر عنه (المسند إليه)و قبل ذلك يكون (ناقل الإسناد) قد قام بترتيب الخطاب في نفسه قبل أن يصرفه إلى المتلقي، وقد أخذ في ذلك مقام (المتلقي) وحاله»[1].

وبالتالي فإن تركيب الكلمات له دور فعّال ومهم، كما أن علاقة الألفاظ ببعضها في نظم الكلام جانبه أساسي؛ لأن تفاعل الدلالات ونظام الإسناد يؤدي إلى ضبط المعنى وإبلاغه، فالمسند والمسند إليه «هما ما لا يستغني واحدُ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّا»[2].

أما بالنسبة لدور الإسناد فهو«رئيسي في التركيب اللغوي، وهو وضع للصيغ في صورة معينة فليس هو ورود الصيغ اللغوية كيفما اتفق، وليس هو مجرد الألفاظ المتراصّة»[3]، فالإسناد يحقق الفائدة التي يريدها المتكلم فهو «العلاقة الأم التي تبسط جناحيها على باقي العلاقات النحوية الأخرى التي تتفاعل معها ولا يفيد إلا في كنفها، ولهذا فإن التركيب الإسنادي الواحد مهما تعددت عناصره وتنوعت العلاقات بينهما، لا يحمل إلا معنى واحدا»[4]، وهو المعنى المقصود وبأسلوب جيد وسط نظام من التركيب منسجم ومحكم ويؤدي فائدة إبلاغية، ومعرفة المسند إليه من المسند تكون «بمعرفة الشخص المتحدث عنه وهو المسند إليه، وهذا يعرف من سياق الكلام، وربما وقع في هذه الحالة ضمير منفصل بين ركني الإسناد يؤكد المسند إليه أو المحكوم عليه في الجملة الاسمية نحو: **قوله تعالى:** ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاء إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**﴾[5] ويعلمون أنّ الله هو الحق المبين»[6].

---

1 – علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي–دراسة–، منقور عبد الجليل، ص: 156. وينظر:(التراكيب النحوية وصياغاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني، صالح بلعيد، ص: 96).

2 – الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، علق عليه ووضع حواشيه:إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان–، الطبعة الأولى، سنة: 1420هـ–1999م، م48/1.

3 –النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، محمد بكر، المطبعة الفنية، القاهرة، نشر وتوزيع مؤسسة الصباح، الكويت، ص: 10.

4 –المعنى في البلاغة العربية، حسن جاد طبل، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، سنة: 1998م، ص: 67.

5 – فاطر: 15.

6 –أبحاث في اللغة والعروض، أحمد سليمان ياقوت، ص: 91.

و بالنسبة لتمثيل الإسناد في الجملة فإنّ «المسند يمثّله الفعل في الجملة الفعلية، والخبر في الجملة الإسمية، والمسند إليه يمثّله الفاعل في الجملة الفعلية والمبتدأ في الجملة الإسمية، والعلاقة بين الطرفين علاقة لزومية لإفادة المعنى»[1].

قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾[2]، ذكر اسم الجلالة في الجملة الثانية«ليستقرّ في النفس مرتبطا بخبر، وليفيد بتعريفه وتعريف الخبر أنّه وحده السيد الذي يقصد إليه، عند اشتداد الخطوب، وفضلا عن ذلك نرى التناسق في الأسلوب الذي يُفقد إذا حذفنا لفظ الله برغم ما في الكلام مما يدل عليه»[3]، ففائدة ذكره تتمثّل في تثبيت المعنى وزيادة معانٍ لا تستفاد إذا حذف المسند إليه.

قال تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى، قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾[4]. وفي باب ذكر المسند إليه أشار «البلاغيون أنّ ذكر المسند إليه هنا للرغبة في إطالة الكلام، وتلذذا بهذه الإطالة، هذا التلذذ الذي دفع موسى إلى أن يتحدّث بما لم يسأل عنه فقال: (أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى)»[5].

كما يجوز إسناد الفعل أو معناه إلى مكانه أو زمانه الذي يقع فيه، وهو الإسناد المجازي **قال تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾**[6] قرأ (تُوقد) بالتاء وبناء الفعل

1 -المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، أبو السعود حسنين الشاذلي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، دار المعرفة الجامعية -الإسكندرية-، الطبعة الأولى، سنة: 1410هـ/1990م، ص: 19.

2 -الإخلاص: 1-2.

3 - البلاغة عند المفسّرين حتى نهاية القرن الرابع الهجري، رابح دوب، ص: 382. وينظر: (من بلاغة القرآن، أحمد بدوي، ص: 118).

4 -طه: 17- 18.

5 -البلاغة عند المفسرين، رابح دوب، ص: 382.

6 -النّور: 35.

للمفعول[1]، قرّاء هذا الوجه «جعلوا الإيقاد للزجاجة؛ لأنّه جاء في سياق وصفها وقربٍ منها، فجعلوا الخبر عنها لقربها منه، وبعده من المصباح – يعني على القراءتين الأخريين–فإن قيل: كيف وُصفَت الزجاجة بأنها توقد وإنّما يكون الإتقاد للنار؟ قيل: لما كان الإتقاد فيها جاز أن يوصف به لارتفاع اللبس عن وهم السامعين وعلمهم بالمراد من الكلام. والعرب قد تسند الأفعال كثيرا إلى ما لا فعل له في الحقيقة إذا كان الفعل يقع فيه، فيقولون: ليل نائم؛ لأنّ النوم فيه »[2].

قال تعالى: ﴿خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ﴾[3]، في الآية الكريمة مسند ومسند إليه حيث «أسند الفعل (ختم)إلى (الله) وهو مسند إليه ودلالته من حيث الظاهر: أنّ الله هو الذي يختم على قلوب الكافرين، فهو الذي خلق فيهم الختم على القلوب، ومعنى ذلك أنّه أراد من الكافر الكفر، وهذا ما لا يقبله أصحاب الاعتزال. والدليل على ذلك أننا نقول في إعراب الجملة ختم فعل والله فاعل أي أنّه هو الذي فعل فِعل الختم، وهذا إذا لم يكن الإسناد مجازيا»[4]، فالآية تخالف الرأي الاعتزالي وتكشف لنا بجلاء قدر الجهد المبذول «لمحاولة إخضاع نظم الآية ثم معناها من بعد للرأي الاعتزالي، في حرية الإرادة وهو حيثما دار فقطب رحاه المجاز أو الاتساع اللغوي»[5]. يعرض لنا **الزمخشري** في الآية: **﴿خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ﴾** يعرض وجوها خمسة في إسناد الختم إلى الله كلها مسخرة لخدمة فكرة المعتزلة عن العدل الإلهي، **يقول الزمخشري**: «فإن قلت: ما معنى الختم على القلوب والأسماع وتغشية الأبصار؟ قلت : لا ختم ولا تغشية ثم على الحقيقة وإنّما هو من باب المجاز، ويحتمل أن يكون من كلا نوعيه وهما الاستعارة والتمثيل»[6].

---

1 –هي«قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم، وقرأها نافع وابن عامر وحفص عن عاصم (يوقد)بالياء، وقرأها ابن كثير وأبو عمرو (توقد) بفتح الأربعة فعلا ماضيا». نقلا عن : (التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 389). وينظر: (السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة: 1980م، ص: 455– 456).

2 – حجة القراءات، لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة: 1982م، ص: 500–501.

3 – البقرة: 07.

4 – الدلالة اللغوية وأثرها في تأويل النص القرآني عند المعتزلة والأشاعرة، عرابي أحمد، ، ص: 184.

5 – منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، مصطفى الصّاوي الجويني، ص: 247.

6 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج164/1.

والوجوه الخمسة التي شرح بها الآية هي: «أمّا الاستعارة فأن تجعل قلوبهم لأنّ الحق لا ينفذ فيها ولا يخلص إلى ضمائرها من قبل إعراضهم عنه واستكبارهم عن قبوله واعتقاده وأسماعهم؛ لأنّها تمجه وتنبو عن الإصغاء إليه وتعاف استماعه كأنّها مستوثق منها بالختم، وأبصارهم لأنّها تجتلي آيات الله المعروضة، ودلائله المنصوبة كما تجتليها أعين المعتبرين المستبصرين كأنّما غطى عليها وحجبت وحيل بينهما، وبين الإدراك. وأمّا التمثيل فأن تمثل حيث لم يستنفعوا بها في الأغراض الدينية التي كلّفوها، وخلقوا من أجلها بأشياء ضرب حجاب بينها وبين الإستنفاع بها بالختم والتغطية... فإن قلت: فلم أسند الختم إلى **الله تعالى** وإسناده إليه يدل على المنع من قبول الحق والتوصل إليه بطرقه وهو قبيح والله يتعالى عن فعل القبيح علوّا كبيرا... قلت: القصد إلى صفة القلوب بأنّها كالمختوم عليها وأمّا إسناد الختم إلى الله فلينبه على أن هذه الصفة في فرط تمكنها وثبات قدمها كالشيء الخلقي غير العرضي... ويجوز أن تضرب الجملة كما هي وهي ختم الله على قلوبهم... مثلت حال قلوبهم فيما كانت عليه من التّجافي عن الحق بحال قلوب ختم الله عليها... وليس له **عزّ وجل** فعل في تجافيها عن الحق ونبوها عن قبوله، وهو متعال عن ذلك... ويجوز أن يستعار الإسناد في نفسه من غير الله فيكون الختم مسندا إلى اسم الله على سبيل المجاز وهو لغيره حقيقة. تفسير هذا أنّ للفعل ملابسات شتّى يلامس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والمسبب له فإسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد يسند إلى هذه الأشياء عن طريق المجاز المسمى استعارة، وذلك لمضاهاتها الفاعل في ملابسة الفعل... ووجه رابع وهو أنهم لما كانوا على القطع والبت ممن لا يؤمن ولا تغني عنهم الآيات والنذر، ولا تجدي عليهم الألطاف... وإذا لم تبق طريق إلا أن يقسرهم الله ويلجئهم ثم لم يقسرهم ولم يلجئهم لئلا ينتقض الغرض في التكليف عبر عن ترك القسر والإلجاء، وهي الغاية القصوى في وصف لجاجهم في الغي واستشرائهم في الضلال والبغي. ووجه خامس وهو أن يكون حكاية لما كان الكفرة يقولونه تهكما به من قولهم قلوبنا في أكنّة مما تدعونا إليه، وفي آذاننا وقر ومن بيننا وبينك حجاب...»[1]، هي وجوه حاول من خلالها **الزمخشري** إثبات رأيه في الآية، وخير من ردّ عليه في كون كلامه انطوى على ضلالات **أحمد بن المنير** الذي **يقول**: «الأولى: مخالفة دليل العقل على وحدانية **الله تعالى**، ومقتضاه أنّه لا حادث إلاّ بقدرة **الله تعالى** لا

1 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج165/1.

شريك له... الثانية: مخالفة دليل النقل المضاهي لدليل العقل كأمثال **قوله تعالى**: (الله خالق كل شيء)، (هل من خالق غير الله)، وهذه الآية أيضا؛ فإن الختم فيها مسند إلى **الله تعالى** نصا و**الزمخشري** رحمه الله لا يأبى ذلك، ولكنه يدّعي الالتجاء إلى تأويلها لدليل قام عنده عليه... الثالثة: الفرار من نسبة ما اعتقده قبحا إلى **الله تعالى** تنزيها على زعمه أن الإشراك به في اعتقاده أن الشيطان هو الذي يخلق الختم والكافر يخلفه لنفسه بقدرته على خلاف مراد ربه... الرابعة: الغلط باعتقاد أن ما يقبح شاهدا يقبح غائبا، فلما كان المنع من قبول الحق قبيحا في الشاهد وجب على زعمه أن يكون قبيحا من الغائب... الخامسة: اعتقاده أن ذلك لو فرض وجوده بقدرة **الله تعالى** لكان ظلما و**الله تعالى** منزّه عن الظلم... السادسة: أنّه فرّ من اعتقاده نسبة الظلم إلى **الله تعالى** فتورّط فيه إلى عنقه؛ لأنه قد جزم بأن المنع من قبول الحق لو كان من فعل **الله تعالى** لكان ظلما. فيقال له: وقد قام البرهان على أنّه من فعل **الله تعالى** فيلزمك أن يكون ظلما – تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا–...»[1].

أما **القرطبي فيقول** في تفسير الختم: «بيّن – سبحانه في هذه الآية المانع لهم من الإيمان **بقوله**: ختم الله... ومعناه: التغطية على الشيء والإستيثاق منه حتى لا يدخله شيء ... فالختم على القلوب: عدم الوعي عن الحق– سبحانه– مفهوم مخاطباته والفكر في آياته... على أن الله – سبحانه– خالق الهدى والضلال، والكفر والإيمان... وتعجبوا أيّها المفكرون من عقول القدرية القائلين بخلق إيمانهم وهداهم؛ فإن الختم هو الطبع فمن أين لهم الإيمان ولو جهدوا؛ وقد طبع على قلوبهم، وعلى سمعهم...»[2].

ويتوسع **القرطبي** في تفسير الآية الكريمة بذكر الختم على الحواس ويشرح ذلك، ورأيه يساند رأي أهل السنّة، ويعارض رأي المعتزلة

3.عود الضمير في القرآن الكريم وأهميته في اختلاف التأويل:

تُعتبر هذه الظاهرة النحوية«ظاهرة تركيبية أوّلا وقبل كل شيء وليست، بالأساس حالة وظائفية في التركيب بمثابة الفاعلية والمفعولية والابتداء والخبر والنّعتية والحالية ... فالضمير مُتحمّل

1 – الكشاف، جار الله الزمخشري، (هامش)، ج49/1.

2 – الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، م1/ 234.

للكثير من تلك الوظائف بحسب موقعه في الجملة... فلئن كان الدارج في الكلام أن يعود الضمير على اسم متقدّم عليه قريب منه؛ فإنّه قد يتّصل باسم متأخّر عنه في التركيب إذا توفّرت شروط تركيبية، وقد يتّصل باسم بعيد عنه فيه إذا حضرت قرائن معنوية... أمّا اهتمام المفسّرين بالضمير العائد فكان متميّزا بكثرة وقوفهم عنده، وبارتباط هذه الظاهرة النحوية عندهم بالمعنى. فلم يَعنِهم منه إلاّ اختلاف التأويل الناجم عن اختلاف القرّاء في ما تعود إليه الضمائر...»[1].

قال تعالى:﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[2]، **يقول الهادي الجطلاوي** عن عود الضمير في الآية : «فالمحيّر في هذه الآية خروج الضمير من الجمع إلى التثنية ومن المخاطب إلى الغائب، ومن سياق إلى آخر خروجا مفاجئا لا تُساعد الآية فيه على تبيّن مرجع الضمير»[3]، ويجيب **الزمخشري** على ذلك **بقوله:** «فإن قلت: لمن الخطاب في قوله: (و لا يَحلّ لكم أن تأخذوا)؟ إن قلت للأزواج لم يطابقه قوله (فإن خفتم ألاّ يقيما حدود الله) وإن قلت للأئمّة والحُكّام فهؤلاء ليسوا بآخذين منهن ولا بمؤتيهن؟ قلت: يحوز الأمران جميعا: أن يكون أوّل الخطاب للأزواج وآخره للأئمة والحكام، ونحو ذلك غير عزيز في القرآن وغيره، وأن يكون الخطاب كله للأئمة والحكام؛ لأنّهم الذين يأمرون بالأخذ والإيتاء عند الترافع إليهم، فكأنّهم الآخذون والمؤتون»[4].

قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾[5]، عود الضمير في الآية أُجيب عنه بأن «قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون المراد من الآية أنّه تعالى يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون علما بما بين أيديهم وما خلفهم؟. فالضمير في قوله : (به) لا يكون عائدا إلى

1 -قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 324.

2 -البقرة: 229.

3 -قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 325.

4 -الكشاف، جار الله الزمخشري، ج274/1.

5 -طه: 110.

الله، بل عائدا إلى ما بين أيديهم وما خلفهم؛ لأنّ عَودَ الضمير إلى أقرب المذكورين أولى»[1]، و**الزمخشري يقول** : «أي يعلم ما تقدّمهم من الأحوال وما يستقبلونه، ولا يحيطون بمعلوماته علما»[2]، فعود الضمير في الآية يعود إلى أقرب المذكورات.

قال تعالى: ﴿**قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾[3]، فمعنى الآية يتوقف على ما يعود إليه الضمير في (فإنّه رجس) « أيعود إلى أقرب مذكور فيكون الخنزير كلّه محرّما أم يعود على المضاف وهو (لحم) فيكون اللحم دون غيره محرما. يقول أبو حيان الأندلسي في ذلك عندما تعرض لهذه الآية: الظاهر أن الضمير (فإنه)عائد على لحم الخنزير. وزعم أبو محمد بن حزم أنّه عائد على (خنزير) فإنه أقرب مذكور. وإذا احتمل الضمير العود على شيئين كان عوده على الأقرب أرجح»[4]، ويعلّق **سليمان ياقوت** على رأي **أبو حيان فيقول:** «و إذن فإن أبا حيان يرى عودة الضمير على (لحم) دون أقرب مذكور؛ لأن هذا الأقرب فضلة وهو المضاف إليه: خنزير، أمّا المُتحدَّث عنه الذي يجب أن يعود عليه الضمير حتى إن لم يكن الأقرب فهو (لحم)»[5]، ويرى **محمد صديق حسن خان** أنّ «ظاهر تخصيص اللحم أنّه لا يحرم الانتفاع بما عدا اللحم، والضمير في (فإنّه رجس) راجع إلى اللحم أو إلى الخنزير»[6].

بينما نجد **علي محمود النابي** يرى أنّ عود الضمير إلى الأقرب أرجح، وأنّ«الضمير في (فإنّه) يعود على (خنزير) لأنّه أقرب مذكور، وإذا احتمل الضمير العود على شيئين كان عوده على

---

1 – أسرار التنزيل وأنوار التأويل، للإمام فخر الدين الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، سنة: 1412هـ/1992م، ص: 130.

2 –الكشاف، جار الله الزمخشري، ج89/3.

3 –الأنعام: 145.

4 –علم النحو وعلاقته بالقرآن الكريم وتفسيره، لخضر روبحي، مجلة دراسات أدبية وإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد: 04، سنة: 1426هـ/2005م، ص: 44.

5 – ظاهرة الإعراب في النحو العربي، سليمان ياقوت، ص: 179.

6 – نيل المرام في تفسير آيات الأحكام، محمد صديق حسن خان، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الثانية، سنة: 1383هـ/1963م، ص: 171.

الأقرب أرجح وعُورِض بأن المحدث عنه هو اللحم، وجاء ذكر الخنزير على سبيل الإضافة إليه»[1]، ورأي صاحب "**روائع البيان**" في عود ضمير الآية هو:«نصت الآية على تحريم لحم الخنزير، وقد ذهب بعض الظاهرية إلى أنّ المحرم لحمه لا شحمه ... وذهب الجمهور إلى أنّ شحمه حرام أيضا؛ لأنّ (اللحم) يشمل الشحم، وهو الصحيح، وإنّما خص **الله تعالى** ذكر اللحم من الخنزير ليدل على تحريمِ عينه، سواء ذكى ذكاة شرعية أو لم يذك»[2].

و يوضح **الألوسي** (ت:1270هـ) الأمر **فيقول**: «(و لحم خنزير فإنّه رجس)أي اللّحم لأنه المحدث عنه أو الخنزير لأنّه الأقرب ذكرا، وذكر اللحم لأنّه أعظم ما ينتفع به منه فإذا حرم فغيره بطريق الأولى، وقيل-و هو خلاف الظاهر- الضمير لكل من الميتة والدم ولحم الخنزير على معنى فإن المذكور رجس أي قذر وخبيث، فـ(خبث) أو (فسق) عطف على (لحم الخنزير) على ما اختاره كثير من المُعربين وما بينهما اعتراض مقرر لحرمة»[3].

قال تعالى:﴿ **إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاء**﴾[4]، **يقول الزمخشري** في عود الضمير :«و قيل هي النساء؛ لأن المرأة يكنى عنها بالفراش... ويدل عليه **قوله تعالى**: (إنا أنشأناهن إنشاء) وعلى التفسير الأول أضمرهن؛ لأنّ ذكر الفُرش وهي المضاجع دلّ عليهن (أنشأناهن إنشاء) أي ابتدأنا خلقهن إبتداء جديدا من غير ولادة، فإما أن يراد. اللاتي ابتدئ إنشاؤهن؛ أو اللاتي أعيد إنشاؤهن...»[5].

من خلال ما سبق نلاحظ أنّ **الزمخشري** يعتمد على الأحاديث والأسانيد المنقولة، إضافة إلى تدقيقه اللغوي والتأكيد بآيات أخرى. وبالتالي فإن لعود الضمير دور في اختلاف التأويل وفي تغيير المعنى وتحديده، فإدراك الضمير وعلى ما يعود مُهمّ لالتماس المعنى، فالنحو القرآني وإن كان «نحوا تطبيقيا، كان مهتما بالدرجة الأولى بالدلالة، يدخل إليها لتوضيحها وتبريرها من بابها النحويّ، وقد

1 - ضمير الغائب مستقصى في القرآن الكريم، علي محمود النابي، دار الصفوة للطباعة والنشر، الغردقة، سنة: 1417هـ/1996م، ص: 277.

2 - روائع البيان في تفسير آيات الأحكام، محمد علي الصابوني، مكتبة رحاب -الجزائر-، الطبعة الرابعة، سنة: 1410هـ/1990م، ج164/1.

3 - روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، الألوسي أبو الفضل شهاب الدين، دار الفكر للطباعة والنشر، سنة: 1979م، ج44/8.

4 - الواقعة: 35.

5 - الكشاف، جار الله الزمخشري، ج462/4.

فاقت فيه العناية بالتركيب العناية بالمفردة...»[1]، رغم أهمية اللفظة وفاعليتها وسط التركيب، ونجد كذلك في القرآن الكريم «شذوذا تركيبيا بالزيادة أو الحذف أو التقديم أو التأخير يصاب الكلام بسببها بانزياح تركيبيّ يضفي عليه مسحة من الغرابة، ومن الغموض أحيانا ما تلبث أن تنقشع بمجرّد التنبيه إلى مواضع الانزياح، فإذا أُرجع التّركيب إلى أصله عاد الكلام إلى المألوف والمعنى إلى الوضوح»[2]. ولا يُدرك ذلك إلا من كانت له ملكة في اللغة، وتمكُّنٌ في النّحو والبلاغة وغير ذلك من المعارف والعلوم المُعينة على إدراك المعنى في النص القرآني.

1 – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 301.

2 –المرجع نفسه، ص: 127.

ج.قراءات نحوية في التركيب النصي للقرآن الكريم:

تتقيد الكلمات في الجمل بنظام ونسق محدد، ولا تتوالى في الجملة على نحو عشوائي، «بل يخضع ترتيبها لأنساق تركيبية مضطردة، وعلاقات شكلية داخلية معقدة تشكل في مجموعها قواعد التركيب النحوي في لغة ما، ومعنى الجملة ليس مجموع معاني الكلمات المفردة التي ترد فيها، إذ أنّ التغيير في البنية النحوية وعلاقات الكلمات ووظائفها، ومواقعها من الترتيب من شأنه أن يبدل في المعنى حتى لو حوفظ على الكلمات ذاتها دون زيادة أو نقصان، وإسهام الكلمة المفردة في المعنى الكلي للجملة يتقرر -جزئيا على الأقل- من الموقع الوظيفي الذي تحتله في سياق التركيب الجملي، وعلاقتها بالكلمات الأخرى»[1]، بمعنى أنّ التركيب «ليس مجرد رصف للألفاظ كيفما اتفق، بل إنّ مجموع الألفاظ في تركيب معين تتعاضد فيما بينها وفق علاقات نحوية وارتباطات دلالية وتفاعلات سياقية، هي التي تمنح الفكرة معناها، والكلام قيمته الإبلاغية والفنية»[2]، فالتركيب في الجملة يخضع لأسس-التركيب النحوي والتفاعل مع الدّلالات الأخرى- تُشكّل صورة الفكرة ومرآة المعنى؛ لأنّ الدلالة التركيبية تُستفاد من «السياق والنظم بما يشمل عليه من قرائن الحال والمقام التي تدل على مقصد المتكلم من كلامه»[3].

والتركيب النحوي هو «ترتيب الألفاظ ضمن قواعد، تراعي إسناد الحدث ونحوه إلى جهة معينة، فإنّ أثر الإعراب لا يخفى في تحديد المعنى»[4]، وبالتالي لا تخفى علاقة النحو بالتركيب، ومدى أهميته في إدراك المعنى، وخير من تكلّم عن النّظم ومكانة النحو فيه **الجرجاني**، فنجدُه **يقول**: «و اعلم أن ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نُهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تُخلّ بشيء منها...»[5].

---

1 – العربية والوظائف النحوية، ممدوح عبد الرحمن الرّمالي، ص: 220.

2 – في السيميائيات العربية قراءة في المنجز التراثي، قادة عقاق، ص: 71.

3 –الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، ص: 50.

4 –أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص، عماد الدين محمد الرشيد، ص: 247.

5 –دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: ياسين الأيوبي، ص: 127.

ونبّه **الزركشي** (ت:794هـ) عن أهمية معرفة التركيب في النص القرآني وكذا النحو والإعراب بالنسبة للمفسر **فقال:** «باعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب ومقابله من حيث إنها مؤدّية أصل المعنى، وهو ما دل المركب بحسب الوضع وذلك متعلق بعلم النحو»[1].

فالنحو جانب مهم في التركيب لإدراك المعنى، وخير من يمثل ذلك هو التركيب القرآني، والذي عبّر عنه **الرافعي بقوله:** «...و أنّ لهذه اللغة معاجم كثيرة تجمع مفرداتها وأبنيتها، ولكن ليس لها معجم تركيبي غير القرآن»[2]، ذلك المعجم الذي أعجز البلغاء والعلماء وفي مختلف مشارب العلوم والفنون.

1.القراءة التأويلية للزمخشري في التقديم والتأخير:

من بين أبرز الخصائص التركيبية في القرآن الكريم "التقديم والتأخير"، فهو لغة: «من قدم الشيء، أي وضعه أمام غيره، والتأخير: نقيض ذلك»[3]، وبما أنّ التقديم والتأخير يمس جانب البلاغة والنحو، فقد كان من بين ما اهتم به **عبد القاهر الجرجاني** بإيضاح محاسنه ومدى أهميته وتميزه، فنجده **يقول** فيه: «هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يَفْتَرّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفه؛ ولا تزال ترى شعرا يروقك مَسْمَعُهُ، ويَلْطُف لديك مَوْقِعُهُ، ثم تنظر فتجدُ سبب أنّ راقك ولَطُفَ عندك، أن قُدِّم فيه شيءٌ وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان»[4].

و **يقول** فيه **ابن القيم الجوزية** (ت: 751هـ): «فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكتهم للكلام، وتلاعبهم به وتصرفهم فيه على حكم يختارونه، وانقياده لهم لقوة ملكتهم فيه وفي

1 – البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج173/2.

2 –إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، ص: 174.

3 –المعجم المفصل في علوم البلاغة البيان والبديع والمعاني، إنعام قوال عكاري، مراجعة: أحمد شمس الدين، ص: 100.

4 –دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 148.

معانيه ثقة بصفاء أذهانهم، وغرضهم فيه أن يكون اللفظ وجيزا بليغا في النفوس حسن موقع وعذوبة مذاق»[1].

وهناك من يرى أن التقديم والتأخير يفيد «خفّة في التركيب وإبرازا للمعنى»[2].

أما أنواعه **فيقول عبد القاهر الجرجاني** في ذلك: «تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل... وتقديم ، لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم وتجعله بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخر خبرا له؛ فتُقدِّم تارةً هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا...»[3].

و فيما يخص دور النحو في إبراز التقديم والتأخير في الكلم ومدى أهميته فإن «لقرينة الإعراب والبناء دورا أوّليا مهما في ملاحظة تلك الظاهرة واستشراق قِيَمها التّعبيرية؛ إذ إنها تعين على تحديد الدلالة الوظيفية للكلمة داخل تركيبها؛ ومن ثَمّ تُتيح لها حرية الحركة بالتقديم أو التأخير تحقيقا أو تقديرا؛ لذلك فإن رصد هذه الظاهرة ههنا... يعني ما ترتب على تغاير الأوجه الإعرابية والصرفية بين القراءات من تقديرات نحوية تحتمل تقديما أو تأخيرا أو لا تحتمل، فيختار الموجّه هذا التقدير أو ذاك، إما مسايرة لمذهبه وإما قصدا إلى بيان وجه بلاغي يستدعيه السياق ويتطلّبه المقام»[4].

أما اهتمام **الزمخشري** بالتقديم والتأخير، نجده قد اهتم بآيات كثيرة«سطع فيها التقديم والتأخير الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية، وتقديم المفعول في الجملة الفعلية، فأرجع ذلك إلى ما اصطلح هو عليه بمصطلح "الاختصاص" وفيه تختص الصفة أو الفعل بالشيء أو الشخص دون غيره، ويتضمّن ذلك الاختصاص دلالات مختلفة بحسب السياق الذي يكون فيه، فمن الاختصاص ما تحمّل معنى التحذير والوعيد **كقوله تعالى:** ﴿**سَاء مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ**

1 –الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، شمس الدين أبي عبد الله محمد المعروف بابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان–، الطبعة الثانية، سنة: 1988م، ص: 120.

2 – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 527.

3 – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 148.

4 –التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 194.

يَظْلِمُونَ﴾[1]»[2]، **يقول الزمخشري**: «تقديم المفعول به للاختصاص كأنّه قيل: وخصّوا أنفسهم بالظلم لم يتعدّها إلى غيرها»[3] .

و يوضح **الهادي الجطلاوي** مع ذكر الأمثلة بأن من الاختصاص ما تحمّل معنى الوعد والتّبشير ومنه ما تحمّل دعوة إلى الاعتبار والإمتنان، أما إذا تعلّق الاختصاص **بالله تعالى** فإنه دال على تعظيمه وتفخيمه[4]، **كقوله تعالى**: ﴿**يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾[5]، **يقول الزمخشري**: «فلا تنقضوا عهدي، وهو من قولك: زيدا رهّبته. وهو أوكَد في إفادة الاختصاص من (إياك نعبد)»[6]. أما **ابن كثير** يرى ذلك بمعنى فاخشون، ويورد سند عن **ابن عباس** لتأكيد رأيه[7]. **قال تعالى**: ﴿**فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُّفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ**﴾[8]، يرى **الرافعي** أن الحكمة في التقديم والتأخير في الأسماء أنّ «أخفها في اللفظ (الطوفان والجراد والدم) وأثقلها (القمّل والضّفادع) فقدّم (الطوفان) لمكان المدين فيها؛ حتى يأنس اللسان بخفتها؛ ثم الجراد وفيها كذلك مدّ؛ ثم جاء باللفظين الشديدين مبتدئا بأخفهما في اللسان وأبعدهما في الصوت لماكن تلك الغُنّة فيه؛ ثم جيء بلفظة (الدم) آخرا، وهي أخفُّ الخمسة وأقلها حروفا؛ ليسرع اللسان فيها ويستقيم لها ذوق النظم ويتم بها هذا الإعجاز في التركيب... فإنك لا ترى لها فصاحة إلا في هذا الوضع؛ لو قدّمت أو أخرت لبادرك التهافت والتعثر...»[9].

---

1 – الأعراف: 177.

2 – قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص: 531.

3 –الكشاف، جار الله الزمخشري، ج 131/2.

4 – ينظر: قضايا اللغة في كتب التفسير، الهادي الجطلاوي، ص:531.

5 – البقرة: 40.

6 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج131/1.

7 – ينظر: تفسير القرآن العظيم، أبي الفداء إسماعيل بن كثير، ص: 61.

8 –الأعراف: 133.

9 –إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، ص: 161.

قال تعالى: ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ**﴾[1]، **يقول عبد القاهر الجرجاني** عن التقديم الموجود في الآية : «ليس بخافٍ أن لتقديم (الشركاء) حُسْنًا وروعة ومأخذا من القلوب، أنت لا تجد شيئا منه إن أنت أخّرت، فقلتَ: (و جعلوا الجنَّ شركاءَ لله)... للتقديم فائدة شريفة ومعنى جليلا لا سبيل إليه مع التأخيرِ. بيانه أنّا وإن كنّا نرى جملةَ المعنى ومحصوله، أنّهم جعلوا الجنّ شركاء وعبدوهم مع **الله تعالى**، وكان هذا المعنى يَحصُلُ مع التأخيرِ حصولَه مع التقديم، فإنّ تقديم (الشركاء) يفيد هذا المعنى ويفيد معه معنى آخر، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجنِّ ولا غيرِ الجنِّ. وإذا أخَّر فقيل : (جعلوا الجنّ شركاء لله)، لم يُفد ذلك، و لم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجنَّ مع **الله تعالى**؛ فأما إنكار أن يُعبد مع الله غيرُه، وأن يكون له شريكٌ من الجنِّ وغير الجن، فلا يكون في اللفظ، مع تأخير (الشركاء)، دليلٌ عليه، وذلك أنّ التقدير يكون مع التقديم أنّ (شركاء) مفعول أوّل لجعل، و(لله) في موضع المفعول الثاني، ويكون (الجنّ) على كلامٍ ثانٍ وعلى تقدير أنّه كأنّه قيل :(فمن جعلوا شركاءَ لله تعالى؟) فقيل: الجنَّ...»[2].

يستوحي **الزمخشري** رأيه من رأي **الجرجاني** فهو يرى أن (الله) لغو، و(شركاء الجن) مفعولا جعلوا قُدّم ثانيهما على الأول لاستعظام أن يُتخذ لله شريك كائنا من كان؛ ولذلك قدّم اسم الله على الشركاء[3]، فتقديم اسم الله دال على تعظيمه وتفخيمه وأنه الأحق بالعبادة.

قال تعالى :﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[4]، ففي الآية تقديم وتأخير، تقديم العبادة على الاستعانة، والآية تحتمل تخريجات عدّة، ونالت اهتمام الكثير من العلماء نذكر منهم **الزمخشري** الذي يرى أنّ:«تقديم المفعول لقصد الاختصاص ... والمعنى نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة...فإن قلت: فلم قدّمت العبادة على الاستعانة؟ قلت: لأنّ تقديم الوسيلة قبل طلب الحاجة ليستوجبوا الإجابة إليها»[5]، أما فيما يخص سبب تقديم (إياك) على (نعبد) نجد من العلماء من يرى أن التقديم

1 –الأنعام: 100.

2 – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 289.

3 – ينظر: الكشاف، جار الله الزمخشري، ج52/2.

4 – الفاتحة: 05.

5 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج13/1-14.

في الآية يفيد معنى الاختصاص وهو ما ذهب إليه **الزمخشري**، وما **يقول** به **الطبري** (**ت**: 310هـ) بأنّ: «تقديم المفعول مفيد للاختصاص أي: لا نعبد أحدا سواك والحاكم فيه الذوق السليم، واستحقاق هذا الاختصاص لله تعالى ظاهر؛ لأنّ العبادة عبارة عن نهاية التعظيم، فلا تليق إلا لمن صدر منه غاية الإنعام وهو **الله تعالى** ... وكلما كان المولى أشرف وأعلى كانت العبودية أهنأ...»[1].

و نجد الإمام **الطبرسي** (ت: 548هـ) يفسر نفس الآية معلقا على المعنى الذي أضافه التقديم والتأخير **فيقول**: «(إيّاك نعبد وإيّاك نستعين) أدلّ على الاختصاص من أن يقول نعبدك ونستعينك؛ لأن معناه نعبدك ولا نعبد سواك، ونستعينك ولا نستعين غيرك، كما إذا قال الرجل إياك أعني فمعناه لا أعني غيرك ويكون أبلغ من أن يقول أعنيك، والعبادة ضرب من الشكر وغاية فيه؛ لأنها الخضوع بأعلى مراتب الخضوع مع التعظيم بأعلى مراتب التعظيم... فلذلك اختص سبحانه بأن يعبد ولا يستحق بعضنا على بعض العبادة كما يستحق بعضنا على بعض الشكر، وتحسن الطاعة لغير **الله تعالى** ولا تحسن العبادة لغيره...»[2]، فدقّة التخريج والتحكم في القصد وكيفية تبيانه أمر هام ومهم والتقديم والتأخير له أثر واضح في بلوغ ذلك من خلال إدراكه.

و رأي **الزمخشري** يخالف معتقد أهل السنة فعندهم وعلى لسان **أحمد ابن المنير** أنّ: «العبد لا يستوجب على ربّه جزاء-تعالى الله عن ذلك- والثواب عندنا- من الإعانة في الدنيا على العبادة ومن صنوف النعيم في الآخرة- ليس بواجب على **الله تعالى**، بل فضل منه وإحسان ... قام الدليل عقلا وشرعا على أنه تعالى لا يجب عليه شيء، فقد قام عقلا وشرعا على أنّ خبره تعالى صدق ووعده حق أي يجب عقلا أن يقع، فإما أن يكون الزمخشري تسامح في إطلاق الإستيجاب وأراد وجوب صدق الخبر، وإما أن يكون أخرجه على قواعد البدعية في اعتقاد وجوب الخير على **الله تعالى** وإن لم يكن وعد»[3].

---

1 - جامع البيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الجيل، بيروت-لبنان-، ج92/1.

2 - مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، ج53/1- 54.

3 - الكشاف، جار الله الزمخشري، (هامش)، ج14/1-15.

و قال **الكلبي** (ت: 741هـ):«إياك في الموضعين مفعول بالمفعول الذي بعده وإنّما قدّم ليفيد الحصر، فإنّ تقديم المعمولات يقتضي الحصر، فاقتضى قول العبد (إيّاك نعبد) أن يعبد الله وحده لا شريك له واقتضى قوله (إياك نستعين)، اعترافا بالعجز والفقر وأنّا لا نستعين إلا بالله وحده... أي نطلب العون منك على العبادة على جميع أمورنا وفي هذا دليل على بطلان قول القدرية والجبرية»[1].

وهذا يدل على بطلان رأي **الزمخشري** وهو ما يؤكده **أبو يحي زكريا الأنصاري** (ت:926هـ) **بقوله:** «فإن قلت فلمَ قدّم العبادة على الاستعانة، مع أنّ الاستعانة مقدّمة؟ لأنّ العبد يستعين الله على العبادة ليعينه عليها»[2]، ويمثّل **ابن القيّم** على التقديم في الآية **فيقول:**«... وتقديم العبادة على الاستعانة في الفاتحة من تقديم الغايات على الوسائل، إذ العبادة غاية العباد التي خلقوا لها والاستعانة وسيلة إليها»[3]، **قال تعالى:** ﴿**قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْراهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**﴾[4]، **يقول الزمخشري** في تقديم الخبر على المبتدأ: «و قدّم الخبر على المبتدأ في قوله : (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم)لأنّه كان أهمّ عنده وهو عنده أعنى، وفيه ضرب من التعجّب والإنكار لرغبته عن آلِهتهِ وأنّ آلهَته، ما ينبغي أن يَرغب عنها أحد. وفي هذا سلوان وثلج لصدر **رسول الله – صلى الله عليه وسلّم**– عمّا كان يلقى من مثل ذلك من كفّار قومه»[5].

قال تعالى:﴿**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ**

---

1 –كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد جزي الكلبي، ج33/1.

2 – فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، أبو يحي زكريا الأنصاري، تعليق وتحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت –لبنان–، ط 01، سنة: 1403هـ/1984م، ص: 10–11.

3 – التفسير القيم، لابن القيم الجوزية، جمعه: محمد أويس الندوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الفكر ، بيروت – لبنان–، سنة: 1988م، ص: 06.

4 –مريم: 46.

5 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج20/3.

كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[1]، وفي الشّرع تقديم الدّين على الوصية، **يقول ابن العربي** (ت:543هـ) عن الحكمة في ذكر الوصية قبل الدّين: «فإن قيل: فما الحكمة من تقديم ذكر الوصية على ذكر الدين، والدين مقدّم عليها، قلنا في ذلك خمسة أوجه: الأول: أنّ (أو) لا توجب ترتيبا إنّما توجب تفصيلا، فكأنّه قال من بعد أحدهما أو من بعدهما، ولو ذكرهما بحرف الواو لأوهم الجمع والتشريك فكان ذكرهما بحرف (أو) المقتضي التفصيل أولى. الثاني: أنّه قدّم الوصية؛ لأنّ سببها من قبل نفسه والدّين ثابت مؤدى ذكره أم لم يذكره. الثالث: أنّ وجود الوصية أكثر من وجود الدّين فقدّم في الذكر ما يقع غالبا في الوجود. الرابع: أنّه ذكر الوصية لأنه أمر مشكل هل يقصد ذلك ويلزم امتثاله أم لا؟ لأنّ الدين كان ابتداء تاما مشهورا أنه لابد منه فقدّم المشكل لأنّه أهم في البيان، الخامس: أنّ الوصية كانت مشروعة ثمّ نُسخت في بعض الصور، فلمّا ضعّفها النّسخ قويت بتقديم الذكر، وذكرهما معا كان يقتضي أن تتعلّق الوصية بجميع المال تعلّق الدين لكن الوصية خُصّصت ببعض المال لأنها لو جازت في جميع المال لاستغرقته و لم يوجد ميراث، وخصّها الشّرع ببعض المال، بخلاف الدين فإنّه أمر ينشئه بمقاصد صحيحة في الصحة والمرض وبيّنة المناحي في كل حال»[2].

يشرح **ابن العربي** الوجوه الخمسة للتقديم الموجود في الآية واستند إلى جانب تحليله الفقهي إلى دلالة حرف (أو) بينما نجد **الكلبي** يشرح الآية بدون اعتماد على النّحو حيث **يقول**:«قُدّمت الوصية على الدين والدين مقدّم عليها في الشريعة اهتماما بها وتأكيدا للأمر بها، ولئلا يتهاون بها وأُخّر الدين لأن صاحبه يتقاضاه فلا يحتاج إلى تأكيد في الأمر بإخراجه»[3].

يشرح **الزمخشري** التّقديم في الآية **فيقول**: «فإن قلت: لِم قدّمت الوصية على الدّين، والدين مقدّم عليها في الشريعة؟ قلت: لّما كانت الوصية مشبّهة للميراث في كونها مأخوذة من غير عِوض، كان إخراجها مما يشق على الورثة ويتعاظمهم ولا تطيب أنفسهم بها فكان أداؤها مظنّة للتّفريط،

1 -النّساء: 11.

2 -أحكام القرآن، ابن العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، سنة: 1387هـ/ 1968م، ج1/343-344.

3 - كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، الكلبي، ج1/132.

بخلاف الدين فإنّ نفوسهم مطمئنة إلى أدائه، فلذلك قدّمت على الدين بعثا على وجوبها والمسارعة إلى إخراجها مع الدين، ولذلك جيء بكلمة (أو) للتّسوية بينهما في الوجوب...»[1].

ويوضح **أحمد ابن المنير** في هامش تفسير **الزمخشري** ذلك **فيقول**:«...لم يخالف ترتيب الآية الواقع شرعا فلا يرد السؤال، وذلك أنّ أوّل ما يبدأ به إخراج الدين، ثمّ الوصية، ثمّ اقتسام ذوي الميراث، فانظر كيف جاء إخراج الميراث آخرا، تلو إخراج الوصية، تلو الدين، فوافق قولنا: قسمة المواريث بعد الوصية والدين، صورة الواقع شرعا. ولو سقط ذكرٌ بعد وكان الكلام: أخرجوا الميراث والوصية والدين، كما أمكن ورود السؤال المذكور، والله أعلم»[2].

كما استشهد **الزمخشري** على صدق وعد **الله تعالى** بتقديم المفعول الثاني على الأول في **قوله تعالى**: ﴿**فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ**﴾[3]، ذلك لأنّ الله لم يقل مخلف رسله وعده، فقدم الوعد على الرسل«ليعلم أنه لا يخلف الوعد أصلا كقوله ﴿...إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ ثم قال "رسله" ليؤذن أنه إذا لم يخلف وعده أحدا، وليس من شأنه إخلاف المواعيد، كيف يخلفه رسله الذين هم خيرته وصفوته»[4].

وقد رد **ابن المنير** ذلك ذاهبا إلى أن: «الفعل متى تقيد بمفعول انقطع إطلاقه فليس تقديم الوعد في الآية دليلا على إطلاق الفعل باعتبار الموعود، حتى يكون ذكر الرسل بائنا كالأجنبي من الإطلاق الأول، ولا فرق في المعنى الذي ذكره بين تقديم ذكر الرسل وتأخيره، ولا يفيد تقديم المفعول الثاني إلا الإيذان بالعناية في مقصود المتكلم، والأمر بهذه المثابة في الآية، لأنها وردت في سياق الإنذار والتهديد للظالمين، بما توعدهم **الله تعالى** به على ألسنة الرسل. فالمهم في التهديد ذكر الوعيد، وأما كونه على ألسنة الرسل، فذلك أمر لا يقف التخويف عليه ولابد، حتى لو فرض التوعد من **الله تعالى** على غير لسان رسول، لكان الخوف منه حسيبا كافيا...»[5]، في حين نجد النسفي يوافق **الزمخشري** على رأيه في تقديم المفعول الثاني، وينقل عبارته كما هي، مع أنه على عقيدة أهل السنة.

---

1 -الكشاف، جار الله الزمخشري، ج1/483-484.

2 - المصدر نفسه، (هامش)، ج1/484.

3 - إبراهيم: 47.

4 - الكشاف، الزمخشري، ج3/393.

5 - المصدر نفسه، هامش، ج3/393.

وهذا «يدل على أن الاتفاق في التأويل بين الزمخشري والنسفي، لا يعني الاتحاد في الرأي بين أهل السنة والمعتزلة؛ لأن الاستشهاد بتقديم المفعول الثاني عند الزمخشري، لإثبات أصل من أصول المعتزلة، والاستشهاد به عند النسفي من حسن ظل أهل السنة **بالله تعالى**، ووجوب اتصافه بكل الصفات الحسنة التي منها أنه لا يخلف الوعد»[1].

و ندرك مدى أهمية التقديم والتّأخير عند إدراك الدلالات الناجمة عن هذه الظاهرة، ولعل اختلاف العلماء وبشكل دقيق في الوصول إلى المقصد هو دليل على أهمية وضرورة معرفة التراكيب وكيفية ترتيبها، والتخريجات الناجمة عن ذلك.

2.التأويل النحوي للحذف عند الزمخشري:

الحذف لغة: «حذف الشيء يحذفه حذفا: قطّعه من طرفه»[2]. ومعناه اصطلاحا: هو «إسقاط حرف أو كلمة أو حركة من كلمة بشرط ألاّ يتأثّر المعنى والصياغة بذلك»[3]، وذلك لا يكون إلا بقرينة دالة عليه؛ لأن الأصل في الكلام العربي أن يكون مذكورا ولهذا يعد الحذف خلاف الأصل وهناك من يرى أن الحذف هو:«الإسقاط اللغوي، وهو حذف كلمة أو جملة أو أكثر مع قرينة تعين المحذوف ولا يكون إلا فيما زاد معناه على لفظه»[4].

وممّن يتوسع في تعريفه نجد **الزركشي** (ت:794هـ) **فيقول**: «إسقاط بعض الكلام أو كلّه لقرينة لفظية أو معنوية تدل عليه، هذا ما اتّفق عليه أصحاب علم المعاني، أما تعريفه عند أهل البديع، فهو حذف المتكلّم من كلامه من حروف الهجاء وجميع حروفه المهملة، بشرط عدم التكلّف»[5]، فهو مشروط بوجود قرينة دالة على المحذوف، أما **السيوطي** (ت:911هـ) يعرّف الحذف

1 – أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن الكريم بالرأي، بشيرة علي فرج العشيبي، منشورات جامعة قان يونس بنغازي، ط1، سنة: 1999م، ص: 550–551.

2 –لسان العرب، ابن منظور، ج591/1.

3 –المعجم المفصل في النحو العربي، يابي عزيزة قوال، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان–، الطبعة الأولى، سنة: 1413هـ/1992م، ص: 454.

4 – الميسر في البلاغة العربية، عبد الله الشعيب، دار الهدى، عين مليلة–الجزائر–، ص: 242.

5 –البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، سنة: 1400هـ/1980م، ج102/3.

بقوله:«هو أن يجتمع في الكلام متقابلان فيحذف من كل واحد منهما ما مقابله لدلالة الآخر عليه»[1].

و للحذف أنواع في التراكيب، فهناك من يرى «أن تدرج في أربعة أقسام هي: حذف الأسماء والأفعال والحروف والجمل... والحذف في التراكيب لابد فيه من دليل حالي أو مقالي يدل على معنى العنصر المحذوف من الجملة فعلا كان أو اسما أو حرفا، أو يدل على معنى الجملة المحذوفة إن شمل الحذف جملة برمّتها»[2]، وبذلك نُدرك الحضور القوي والواضح للحذف في الجملة، كما أنّه قد نال أكبر قدر من الاهتمام والدراسة من بين الخصائص التركيبية لأنّه يشمل كل عناصر تركيب الجملة، وذلك لفائدة مرجوة منه، فهو يأتي تارة «لحب الاستخفاف وتارة للضرورة»[3]، ويصفه **الجرجاني** على أنّه«باب دقيقُ المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر؛ فإنّك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر والصّمتَ عن الإفادة، أزيدَ للإفادة؛ وتجدك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطق وأتمّ ما تكونُ بيانا إذا لم تبُن...»[4]، فهو يهدف إلى طلب الخفّة والإيجاز في الكلام بالإضافة إلى أسرار بلاغية يكشف عنها السياق؛ لأن «القيمة البلاغية لظاهرة الحذف في القرآن الكريم -كما هي في العربية- لا تقف عند حدود هذه الفائدة العامة المتمثلة في الإيجاز أو الإقتصاد في التعبير التي ربّما تشير إليها معظم المحذوفات، بل تتعدّاها إلى الدلالة على قيم بلاغية أخر تستفاد من السياق وقرائن الأحوال»[5].

فالسياق يلعب دورا بارزا في الكشف عن الحذف بالإضافة إلى الحركات الإعرابية والقرائن الأخرى، واللغويون المحدثون يرون أن «الحذف المسلّم به هو الحذف الذي تسمح به ظروف الموقف

1 -البلاغة القرآنية المختارة من الإتقان ومعترك الأقران، السيوطي، اختيار وتهذيب وتحقيق وتعليق: السيد الجميلي، دار المعرفة، القاهرة، سنة: 1413هـ/1993م، ص: 97.

2 -ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية- القاهرة-، ص: 94.

3 - ابن القيم اللغوي، أحمد ماهر البقري، كلية الآداب جامعة المنيا، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ط 15، سنة: 1409هـ/1989م، ص: 172.

4 - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 177.

5 -التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 244.

اللغوي، والذي تجيزه الضرورة وظروف المقام والسّياق»[1]، فالحذف له شروط كوجود دليل على المحذوف يكشف عنه ويوضّح قيمته البلاغية.

يجري القرآن الكريم على أنواع من الإيجاز منها إيجاز الحذف، وهذا قد يكون في الحرف أو كلمة أو الجملة، وهذا الحذف يدل عليه معنى الآية من خلال السياق الوارد فيها فلا خفاء في معرفة المحذوف، ولا إخلال بالفهم «والغرض من هذا الحذف إثارة انتباه المخاطب، وإثارة شوقه إلى إدراك المعنى، فيعظم في نفسه شأنه حينما يدركه، كما أنه يشعر بمسرة حينما يستنبط بنفسه ما حذف من الكلام، هذا إلى ما في الحذف من تحصيل المعنى الكثير باللفظ القليل، مع الوفاء بالمعنى وتشويق المخاطبين»[2].

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[3].

يقول الزمخشري: «...وخبر إنّ: محذوف؛ لدلالة جواب الشرط عليه، تقديره: إنّ الذين كفروا ويصدون عن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب أليم[4]، وكل من ارتكب فيه ذنبا فهو كذلك»[5].

يعلق **أحمد الحوفي** عن هذا التخريج ومجموعة أخرى من التخريجات لمفسرين قام بالمقارنة فيما بينهم ويعقب **فيقول**: «لا يصح أن تكون جملة (نذقه من عذاب أليم)، هي خبر إن، لأنّ هذا يفتقر إلى تكلف يأباه الأسلوب الجيد، فما بالنا بأسلوب القرآن الكريم؟ وقد سبق فيما ذكره القرطبي ما يغني... ومن المصادفات الطيبة أني وجدت ما كنت أوثره وأميل إليه، إذ جاء في تفسير الزمخشري

1 –المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، أبو السعود حسنين الشاذلي، ص: 67.

2 – من إيجاز الحذف في القرآن الكريم، أحمد الحوفي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج35، مايو 1975م، ص: 39.

3 – الحج: 25.

4 – (مقدر الزمخشري أحسن من مقدر ابن عطية لأنه يدل عليه الجملة الشرطية بعد من جهة لحظ وابن عطية لحفظ من جهة المعنى لأنّ من أُذيق العذاب خَسِرَ وهَلَكَ)، نقلا عن: (الكشاف، الزمخشري، هامش، ج185/04).

5 – المصدر نفسه، ج185/4.

والقرطبي ما يوافقه، وهو أن الخبر محذوف ذلت عليه جملة الشرط، والتقدير إنّ الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام عذابهم شديد»[1].

ويذكر **أحمد الحوفي** أمثلة كثيرة في مقالته هذه ويورد مجموعة من التفاسير يقارن فيما بينها ثم يعقب على ذلك بإيراد المعنى الصحيح والمناسب، والتخريج النحوي الذي لا يتعارض مع مقصد النص ومعنى الآية.

في الآية التي سنذكرها حذف حرف الواو، **يقول الله تعالى** في شأن أهل النار: ﴿**وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ**﴾[2].

نجد في الآية حذف حرف الواو وقيل: "فتحت" بدليل ذكرها في موضع آخر مماثل لهذا الموضع وهو **قوله تعالى**: ﴿**وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ**﴾[3].

يقول الزمخشري في تفسير الآية الثانية: «(حتى) هي التي تحكي بعدها الجمل، والجملة المحكية بعدها هي الشرطية، إلا أنّ جزاءها محذوف، وإنما حذف لأنه في صفة ثواب أهل الجنة، فدلّ بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف، وحق موقعه ما بعد خالدين، وقيل: حتى إذا جاءوها، وفتحت أبوابها، أي: مع فتح أبوابها. وقيل: أبواب جهنم لا تفتح إلا عند دخول أهلها فيها. وأما أبواب الجنة فمتقدم فتحها، بدليل قوله: ﴿**جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ**﴾[4]، فلذلك جيء بالواو، كأنه قيل: حتى إذا جاءوها وقد فتحت أبوابها»[5].

---

1 – من إيجاز الحذف في القرآن الكريم، أحمد الحوفي، ص: 49–50.

2 – الزمر: 71.

3 – الزمر: 73

4 – ص: 50.

5 – الكشاف، الزمخشري، ج325/5.

دلالة حذف الواو في الموضع الأول وذكرها في الموضع الثاني، والسر في الحذف هناك والذكر هنا؟ وما الذي ترتب على الحذف والذكر من تغيير في المعنى وفي الإعراب؟

إنّ حذف الواو في الآية الأولى محض ما بعدها للشرط، فأصبح جوابا لـــ "إذا"، أما ذكرها في الثانية فقد حمى ما بعدها أن يقع جوابا للشرط، والجزاء محذوف؛ ولأنه صفة ثواب أهل الجنة، فدل بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف.

كما أن الحذف في الأولى دل على أنّ أبواب جهنم فتحت حين جاءوها؛ لأنّ "إذا" ظرف لما يُستقبل من الزمان، و"فتحت" جوابها، والذكر في الثانية دل على أن أبواب الجنة كانت مفتحة قبل أن يأتوها، فلماذا -إذن- كانت أبواب جهنم مغلقة ثم فتحت حين جاءوها، وأبواب الجنة مفتحة قبل أن يأتوها؟ «لأنّ جهنم سجن، والسجن ذلك شأنه: حُرّاس شداد، وأبواب محكمة الإيصاد: ﴿**عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤْصَدَةٌ**﴾[1] والجنة دار كرامة وتشريف، فللترحيب بهم استعدت لهم قبل وصولهم ﴿**جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ**﴾[2]»[3].

ومن مزايا الحذف أنه قد يؤدي إلى توسع في الدلالة، وهو ما يتعين فيه المحذوف، نحو **قوله تعالى**: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾[4]، أي: من عمل صالحا فعمله لنفسه ومن أساء فإساءته عليها.

وقسم يؤدي إلى توسع فيها، وذلك إذا لم يتعين فيه المحذوف، بل يحتمل عدة تقديرات يحتملها سياق الآية.

قال **الله تعالى**: ﴿**وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا**﴾[5].

---

1 - البلد: 20.

2 - ص: 50.

3 - خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، عبد العظيم إبراهيم محمد المرطغى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، سنة: 1992م، ج12/2.

4 - فصلت: 46.

5 - النساء: 127.

يقول الزمخشري في قوله تعالى: «(**وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ**) يحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن»[1]، ولو ذكر الحرف المحذوف فقال: (في أن تنكحوهن) لكان المعنى الرغبة في نكاحهن ولو ذكره فقال: (عن أن تنكحوهن) لاقتصر المعنى على الرغبة عن نكاحهن والعزوف عنه، ولكن عندما حُذف حرف الجر و لم يعيّن توسّع المعنى ليحتمل الرغبة في نكاحهن ويحتمل الرغبة عنه[2].

قال تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا**﴾[3]، **يقول سيبويه:** «فلم يعمل الآخِر فيما عمل فيه الأوّل استغناء عنه»[4]، بمعنى«حذف المفعول من (الحافظات) و(الذاكرات) لدلالة ما تقدّم عليه والتّقدير: والحافظاتها، والذاكراته»[5]، وهو ما **يقول** به **الزمخشري:** «و المعنى: والحافظاتها والذاكراته، فحذف؛ لأن الظاهر يدل عليه»[6].

و مما يذكر في حذف الحروف من الذكر الحكيم للمحافظة على نسق المبنى ومراعاة المعنى، حرف التاء في الفعلين (تستطع)و (تسطع) في الآيتين: **قال تعالى:** ﴿**قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا**﴾[7]، **وقوله تعالى:**﴿**وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا** ﴾[8]، من نفس

---

1 – الكشاف، الزمخشري، ج155/2.

2 – ينظر: صور من اتساع دلالة الألفاظ والتراكيب في "تفسير الكشاف"، فاضل صالح السامرائي، مجلة: جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد: 42، سنة: 1428هـ، ج31/19.

3 – الأحزاب : 35.

4 – الكتاب، سيبويه، ج123/1.

5 – المصدر نفسه، (هامش)، ج123/1.

6 –الكشاف، جار الله الزمخشري، ج539/3.

7 – الكهف: 78.

8 – الكهف: 82.

السورة. حذف حرف التاء من الفعل الثاني، وذلك الحذف «بغرض إحداث التناسب بين المبنى وما يدلّ عليه من المعنى في سياقه؛ إذ ورد الفعل مثقلا في الآية الأولى، لتصوير مدى الثقل الذي أحسّ به موسى عليه السلام حينما غُمّ عليه ما كان يقوم به العبد الصالح من أفعال لا تتفق في ظاهر الأمر مع ما يعتاده النّاس في الحياة حتى بلغت بهما المفارقة العلمية مبلغها، ثمّ ورد الفعل في الآية الأخرى مخفّفا بحذف التاء للتنبيه على زوال ذلك الثقل عن كاهله حيث خَفّ عليه ما لقيه ببيان سببه ومعرفة كُنهه، فتناسب كل بناء من هذين البناءين مع ما يصوّره من المعنى»[1].

أما بالنسبة لحذف الكلمة نجده من مثل **قوله تعالى:** ﴿**فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ**﴾[2]، نجد (ضرب الرّقاب) منصوب على المصدرية، أي «إضربوا ضرب فهو مفعول مطلق لفعل محذوف، وهو من إضافة المصدر للمفعول، والأصل: إضربوا الرّقاب ضربا فحذف الفعل وقُدّم المصدر وأُنيب منابه مضافا إلى المفعول، وحذف الفعل في مثله واجب كما نبّه عليه علماء النحو»[3]، وهو ما **قال** به **الزمخشري:** «...(فضرب الرّقاب) أصله: فاضربوا الرّقاب ضربا، فحذف الفعل وقدّم المصدر فأنيب منابه مضافا إلى المفعول. وفيه اختصار مع إعطاء معنى توكيد؛ لأنّك تذكر المصدر وتدلّ على الفعل بالنّصبة التي فيه. وضرب الرّقاب عبارة عن القتل؛ لأن الواجب أن تضرب الرّقاب خاصة دون غيرها من الأعضاء... على أنّ في هذه العبارة من الغلظة والشدّة ما ليس في لفظ القتل، لما فيه من تصوير القتل بأشنع صورة وهو حز العنق وإطارة العضو الذي هو رأس البدن وعلوّه وأوجه أعضائه...»[4].

قال تعالى: ﴿**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاء وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**﴾[5]، ففي الآية (و قضي الأمر) حذف الفاعل

1 – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 246.

2 –محمّد: 04.

3 – روائع البيان في تفسير آيات الأحكام، محمد علي الصابوني، ج447/2.

4 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج316/4.

5 – هود: 44.

في الآية وذلك«لأمرين: أحدهما أنّه إن تعيّن الفاعل، وعُلم أن الفعل ممّا لا يتولّاه إلاّ هو وحده كان ذكره فضلا ولغوا، والثاني الإيذان بأنّه منه غير مشارك ولا مدافع عن الاستئثار به والتفرّد بإيجاده، وأيضا ممّا في ذلك من مصير أنّ اسمه جدير بأن يصان ويرتفع به عن الإبتذال والإمتهان»[1]، **قال تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾**[2]، **وقوله: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ﴾**[3]، الفاعل في الآيتين محذوف وهو«الشمس والروح لدلالة السياق والحال عليه»[4]، وهذا ما يثبت أهمية السياق في دلالة المعنى إلى جانب الدلالات الأخرى.

و بالنسبة لحذف المفعول به نجده من مثل **قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾**[5]، المفعول "إبلكم"، ولكن في الآية «لم يذكر مع الإراحة والسّرح مفعولا لدلالة الكلام على المفعول؛ لأن المعنى: (حين تريحون إبلكم وتسرحون إبلكم) »[6] ، وقد يحذف الفعل من باب التحذير، **قال تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾**[7]، فمعنى الآية يشير إلى أنّ الفعل المذكور منهيٌّ عن المساس به، بأي نوع من أنواع الأذى، ففي حذف الفعل تعميم لا يتأتى إذا ذكر فعل بعينه، بمعنى: احذروا ناقة الله وسُقياها، وإنّما حذّرهم سُقياَ النّاقة؛ لأنّه كان تقدّم إليهم عن أمر الله، أنّ للناقة شرب يوم، ولهم شرب يوم آخر غير يوم الناقة[8].

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[9].

1 – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد ، ص: 252.

2 – سورة ص: 32.

3 – القيامة: 26.

4 – المرجع نفسه، ص: 256.

5 – النّحل: 06.

6 – المرجع نفسه، ص: 258.

7 – الشّمس: 13.

8 – ينظر: البلاغة عند المفسرين حتى نهاية القرن الرابع الهجري، رابح دوب، ص: 387.

9 – الحج: 25.

يقول الزمخشري: « ومفعول (يرد): متروك ليتناول كل متناول، كأنه قال: ومن يرد فيه مرادا ما عادلا عن القصد ظالما...»[1]، فحذف المفعول به لدلالة السياق عليه.

ويرى **السيد خضر** من خلال الدراسة التي قام بها على "**الكشاف**" و"**المفصل**" **للزمخشري** أن تحليله –**الزمخشري**– أقرب إلى مفهوم نحو النص[2]؛« لأنّ النحاة لا يذكرون هذه النكات النحوية في درس المفعول به في كتب النحو، إذ ليس ثمة نص كامل يتعاملون معه تظهر من خلاله هذه النكات... إنّ الزمخشري لم يقصد أن يكون عمله منطقا من نحو النص، ولكنه بعمله اقترب منه إلى حد بعيد، ولهذا فإنّ ما قدمه يتراوح بين النحوين: نحو القواعد الذي هو نحو الجملة؛ لأنه تعامل مع جمل، ونحو النص لأنه قال في تلك الجمل أشياء لا توجد إلا في حال التعامل مع النص، بمعنى أنه لو تناول تلك الجمل من منظور نحو الجملة القواعدي ما استخرج منها تلك النكات المرتبطة بسياق النص»[3].

التحليل النحوي في الكشاف يأتي من خلال تناول الآيات معنى ولغة ونحوا، أي أن السياق هو الذي يفرض المبحث النحوي، في حين أنّ البحث النحوي في المفصل نحو قواعدي مبوب حسب رؤية المؤلف.

و فيما يخص حذف الجملة فهو يكثر في الجمل المتلازمة الشرطية والظرفية، **قال تعالى**: ﴿**فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ، وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ**﴾[4]، في الآية نجد (وتَلَّهُ) بمعنى «صرعه على وجهه ليذبحه من قفاه ولا يشاهد وجهه عند ذبحه»[5]، **يقول الزمخشري** في الآية: «... فإن قلت: أين جواب لّما؟ قلت: هو محذوف تقديره: فلمّا أسلما وتلّهُ

---

1 – الكشاف، الزمخشري، ج184/4.

2 – نحو النص: «فرع من فروع علم النص، كما أن نحو الجملة فرع من فروع الدراسة اللغوية مع الأصوات والصرف والمعجم والدلالة، ونحو النص: نتاج تفاعل مجموعة العلوم المتنوعة، بعضها لغوي، وبعضها الآخر غير لغوي، ونتاج مجموعة من الثقافات المختلفة وتلاقحها وتمازجها... وهو تطوير لبحوث لغوية مكثفة قامت بها المدارس اللغوية الأوروبية والأمريكية لفترة طويلة...» نقلا عن: (أبحاث في النحو والدلالة، السيد خضر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط01، سنة: 2009م، ج80/1).

3 – المرجع نفسه، ج106/1.

4 – الصّافات: 103–104–105.

5 – تفسير القرآن العظيم، أبي الفداء إسماعيل ابن كثير، ص: 1124.

للجبين (و ناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) كان ما كان مما تنطق به الحال ولا يحيط به الوصف من إستبشارهما وإغتباطهما، وحمدهما لله وشكرهما على ما أنعم به عليهما، من دفع البلاء العظيم بعد حلوله، وما اكتسبا في تضاعيفه بتوطين الأنفس عليه من الثواب والأعواض ورضوان الله الذي ليس وراءه مطلوب»[1]،و لطيفة هذا الحذف«أنّ اللفظ غير قادر على وصف تفصيلات ما أصاب إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما السلام من الاستبشار والاعتباط»[2].

ونجد من أمثلة حذف جواب الشرط من مثل **قوله تعالى:**﴿**وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَل لِّلّهِ الأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَن لَّوْ يَشَاء اللّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا وَلاَ يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللّهِ إِنَّ اللّهَ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ**﴾[3]، **يقول الزمخشري:** «جوابه محذوف والمعنى: ولو أنّ قرآنا سُيّرت به الجبال عن مقارّها وزعزعت عن مضاجعها (أو قطّعت به الأرض) حتى تتصدّع وتتزايل قطعا (أو كلّم به الموتى) فتسمع وتجيب لكان هذا القرآن لكونه غاية في التذكير ونهاية في الإنذار والتخويف. وقيل معناه: ولو أنّ قرآنا وقع به تسيير الجبال وتقطيع الأرض وتكليم الموتى وتبنّيهم لما آمنوا به ولما تنبّهوا عليه»[4].

قال تعالى:﴿**وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ**﴾[5]، **يقول الزمخشري:** «لابدّ من مضاف محذوف تقديره: ومثل داعي الذين كفروا (كمثل الذي ينعق) أو: ومثل الذين كفروا كبهائم الذي ينعق...»[6]، ويُدرج **الزمخشري** المعاني المستفادة من هذا التمثيل للحذف، نذكر منها: مثل داعيهم إلى الإيمان كمثل النّاعق بالبهائم، التي لا تسمع إلاّ دعاء النّاعق ونداءه الذي هو زجر لها، ولا تفقه منه شيء آخر، ويجوز أن يُراد بما لا يسمع الأصمّ الأصلخ الذي يسمع من كلام الرّافع صوته بكلامه إلاّ النّداء والتصويت، وقيل

1 – الكشّاف، جار الله الزمخشري، ج55/4.

2 – السؤال والجواب دراسة نحوية وبلاغية وقرآنية، محمد موسوني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة: 2004م، ص: 67.

3 – الرّعد: 31.

4 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج529/2.

5 –البقرة: 171.

6 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج214/1.

معناه ومثلهم في إتباعهم أباءهم كمثل البهائم التي لا تسمع إلاّ ظاهر الصوت ولا تفهم ما تحته[1]، وهناك من يرى أنّ التقدير في الآية: مَثل الأنبياء والكفّار كمثل الذي ينعق والذي يُنعق به[2]، وهذه هي نهاية الإيجاز، ولعل الدليل على ذلك هو انتباه العلماء للحذف في الآية ومدى بلاغته في توجيه المعنى.

ونذكر من العلماء من سخّر ظاهرة الحذف لخدمة مذهبه وأصول معتقده **الزمخشري، قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾**[3]، **يقول الزمخشري**: «... (ففسقوا) أي: أمرناهم بالفسق ففعلوا، والأمر مجاز؛ لأنّ حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم: افسقوا، وهذا لا يكون فبقي أن يكون مجازا، ووجه المجاز أنه صبّ عليهم النّعمة صبّا فجعلوها ذريعة إلى المعاصي وإتباع الشهوات، فكأنهم مأمورون بذلك، لتسبب إيلاء النعمة فيه؛ وإنما خوّلهم إياها ليشكروا ويعملوا فيها الخير ويتمكّنوا من الإحسان والبر، كما خلقهم أصحّاء أقوياء وأقدرهم على الخير والشر، وطلب منهم إيثار الطاعة على المعصية، فآثروا الفسوق، فلمّا فسقوا حَقَّ عليهم القول وهو كلمة العذاب فدمّرهم... فإن قلت: هلاّ زعمت أنّ معناه: أمرناهم بالطاعة ففسقوا؟ قلت: لأنّ حذف ما لا دليل عليه غير جائز، فكيف يحذف ما الدليل قائم على نقيضه؛ وذلك أنّ المأمور به إنما حُذف لأنّ فسقوا يدلّ عليه... فكان صرف الأمر إلى المجاز هو الوجه ونظير (أمر): شاء، في أنّ مفعوله استفاض في الحذف لدلالة ما بعده...»[4]، ويعلّق **هيثم سرحان** على موقف **الزمخشري** من الآية **فيقول**: «يرى الزمخشري أنّ المفعول الثاني المحذوف تقديره (الفسق) أو (بالفسق)، فالله هو الآمر ومُترفوا القرية هم المأمورون بالفسق، والمأمور به هو الفسق، بيد أن هذا التأويل لا ينسجم مع الأصل العقائدي الذي قرّره المعتزلة والذي هو معطى عقلي يجب أن تؤوّل على ضوئه الآيات المخالفة له، وهذا الأصل هو العدل الذي ينصّ على أن الله لا يفعل القبيح ولا يأمر به... إنّ تأويل الزمخشري للمأمور به يستند على فهمه قوانين التركيب ودلالات الأمر وعلاقاته الإسنادية، إذ لم كانت الفاء في **قوله تعالى**: (ففسقوا) واقعة في

1 – ينظر: الكشاف، جار الله الزمخشري، ج214/01.

2 – ينظر: البلاغة القرآنية المختارة من الإتقان ومعترك الأقران، السيوطي، ص: 96.

3 – الإسراء: 16.

4 –الكشاف، جار الله الزمخشري، ج500/2–501.

جواب الطلب، والفعل (فسقوا) جواب طلب فإن الطلب يجب أن يكون من جنس الجواب»[1]، فاعتماد **الزمخشري** على المجاز مخرجا له للشرح وللتأويل، ويردّ **فخر الدين الرازي** على تفسير **الزمخشري** بعدما ذكره وبيّن كيف اعتمد على المجاز وأنّه تأويل باطل **بقوله**: «... وهذا الكلام في غاية الظهور فلا أدري لما أصرّ صاحب الكشّاف على قوله مع ظهور فساده فثبت أنّ الحق ما ذكره الكلّ، وهو أنّ المعنى أمرناهم بالأعمال الصالحة وهي الإيمان والطاعة، والقوم خالفوا ذلك الأمر عنادا وأقدموا على الفسق...» [2].

و قد يكون الحذف مخرجا للتأويل عندما تخالف الآية قاعدة نحوية من مثل التي **تقول** أنّ «اللام في سوف إن كانت للقسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد وإن كانت اللام للابتداء فإنّها لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر»[3]، **قال تعالى**:﴿**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**﴾[4]، يرى **الزمخشري** أنه لابدّ من تقدير مبتدأ محذوف **فيقول**: «فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على سوف؟ قلت: هي لام الابتداء المؤكّدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف، تقديره: ولأنت سوف يعطيك... وذلك أنها لا تخلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء، فلام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التأكيد، فبقي أن تكون لام ابتداء، ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ أو الخبر. فلابد من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك. فإن قلت: ما معنى الجمع بين حرفي التوكيد والتأخير؟ قلت: معناه أن العطاء كائن لا محالة وإن تأخّر لما في التأخير من مصلحة»[5]. وتعلّق **عائشة عبد الرحمان** على هذا منكرة تأويل **الزمخشري** المستخدم للنحو في خدمة مذهبه **فتقول** :«و تدرك جور الصنعة الإعرابية على هذا البيان العالي إذا احتكمنا إلى حُسن العربية ووازنّا بين واقع التعبير القرآني، (ولسوف يعطيك ربّك فترضى) ووقع ذلك التأويل المقدّر الذي قال عنه الزمخشري أنّه الأصل (ولأنت سوف يعطيك ربّك)، وما أراهم إلا

1 – إستراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان، ص: 142.

2 – التّفسير الكبير، فخر الدين الرازي، ج381/5.

3 – التفسير البياني للقرآن الكريم، عائشة عبد الرحمن–بنت الشاطئ–، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة، سنة: (1394هـ/1974م)، ج40/1.

4 – الضّحى: 05.

5 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج767/4.

جاوزوا قدرهم حين يؤوّلون الآية المحكمة من البيان الأعلى فيقول قائلهم: لابد من تقدير كذا... لأن أصل التعبير كذا»[1].

قال تعالى:﴿**وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾[2]، فيها إسناد المجيء إلى الخالق«وبتقدير محذوف تصبح "و جاء أمر ربّك" فيساعد تقدير الحذف الصفة ويؤدي حذفها إلى التباس في النص أو يُفهم منه معنى غير المعنى الذي يُفهم حين يذكر ذلك المحذوف»[3]، ففي الآية الكريمة« أُسند المجيء إلى الله سبحانه وتعالى إلاّ أن المعتزلة رفضت ما تدل عليه الآية من المجيء وذهبوا بتأويلهم بأن المراد من الآية (وجاء أمر ربّك)»[4]، فالمعتزلة يرفضون تجسيد الله سبحانه وتعالى ويعتمدون في رفضهم على تمكّنهم من إيجاد تخريجات لغوية تُعينهم في إثبات رأيهم، **يقول الزمخشري:** « فإن قلت: ما معنى إسناد المجيء إلى الله والحركة والانتقال إنما يجوزان على من كان في جهة، قلت: هو تمثيل لظهور آيات اقتداره وتبيين آثار قهره وسلطانه: مُثّلت حاله في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة والسياسة ما لا يظهر بحضور عساكره كلّها ووزرائه وخواصّه»[5]، وتعلّق **عائشة عبد الرّحمان قائلة:** «وقف المفسّرون هنا عند مجيء الله وكأنّهم كانوا في حاجة إلى التصريح بأنه ليس مجيء نقلة، والحركة عليه محال لأنها تكون من جسم، والجسم يستحيل أن يكون أزليا، ومن ثم يتأوّله على أوجه: أنه على حذف مضاف أقيم المضاف إليه مقامه وتقديره: جاء أمر ربّك، أو جاء قهر ربّك...»[6]، أما رأيها في تأويل **الزمخشري فتقول فيه:**« تأويل ينبوا عن الحس إذ لا وجه لتمثيل مهابة **الله تعالى** والملك بحال ملوك الدنيا، فلا تظهر هيبتهم، إلا بحضور عساكرهم ووزرائهم، كما لا مجال لتمثيل ذلك الموقف المهيب في الآخرة بمواكب الملوك في الدنيا »[7]، ويقف **القرطبي** (ت:671هـــ) في تفسير الآية نفس الموقف **فيقول:**«(و جاء ربك)

1 – التفسير البياني للقرآن الكريم، عائشة عبد الرحمن، ج41/1.
2 – الفجر: 22.
3 – الدلالة اللغوية وأثرها في تأويل النص القرآني عند المعتزلة والأشاعرة، عرابي أحمد، ص: 193.
4 – متشابه القرآن، عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، دار النصر للطباعة، سنة: (1366هـــ/1966م)، ج689/2.
5 – الكشاف، جار الله الزمخشري، ج751/4.
6 –التفسير البياني للقرآن الكريم، عائشة عبد الرحمن، ج158/2.
7 – المصدر نفسه، ج159/2.

أي أمره وقضاؤه، قال الحسن: وهو من باب حذف المضاف وقيل أي جاءهم الرب بالآيات العظيمة »[1].

ندرك موقف المفسر من الآية وكيفية فهمه لها من خلال التخريجات التي يتوصل إليها اعتمادا على ما يستند إليه، **فالزمخشري** يوظف اللغة بشكل محكم يخدم مذهبه، بالإضافة إلى اعتماده على المجاز عند مخالفة النص مبادئ المعتزلة، وتعيين المحذوف بقدر ما فيه من الإيضاح والتبيان فيه من المخاطرة، ومن ضرورة التسلّح بالحذر؛ لأن المعنى خفي والمحذوف مُعين أساسي لإيضاح المعنى، كما أنّ «سياق الكلام هو الذي يعين المتلقّي على تعيين المحذوف، أو تقديره بتقديرات متعدّدة أو مختلفة أحيانا بحسب ما يمليه منطق التعبير »[2]،خاصة وأنّ من مميزات إيجاز القرآن الكريم «تعدّد المعاني التي توحي بها ألفاظه، وتراكيبه، تقرأ الآية فيتبادر إلى ذهنك معنى معيّن، فإذا أعدت قراءتها مرّة أخرى تراءى لك معنى آخر، وقد تكون لها عدّة وجوه كلّها محتملة الصحة تجعل المفسرين يختلفون في تفسيرها أو يذكرون لها عدّة تأويلات»[3]، فتظافر الدلالات الأخرى مع الدلالة النحوية يساعد في اكتشاف المعنى وفهم الآية.

1 – الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج37/10.

2 – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية ،أحمد سعد محمد ، ص: 248.

3 – المعجزة القرآنية، بغدادي بلقاسم، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر–، ص: 111.

الفصل الرابع

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند الزمخشري

- ماهية علم القراءات القرآنية
- الدلالة النحوية للقراءات القرآنية
- الاحتجاج بالقراءات الشاذة لبيان القاعدة النحوية

ا.ماهية علم القراءات القرآنية:

توطئة:

اهتم النحاة العرب بالقراءات القرآنية، وحاولوا الاعتماد عليها في توجيه الأنظمة النحوية إلى قال بها كل منهم، ومثلما كانت القراءات القرآنية جزء من المنظومة اللغوية الشاملة –أعني اللغة العربية– كان النحو العربي وصفا لهذه المنظومة على وجوه متعددة بتعدد العلماء الذين وجهوا عنايتهم إلى ذلك.

لقد تركت القراءات القرآنية أثرا كبيرا في البحث والاستقصاء، ومساحة واسعة في التحليل والاستنتاج عند علماء اللغة القدامى والمحدثين، وعلى تنوع توجيهاتهم ومناهجهم؛ فاختط اللغويون طريقا من خلالها– في البحث الدلالي واللهجي، واختط النحويون طريقا في البحث النحوي والتركيبي، واختط علماء الصوت طريقا في البحث الصوتي، والصرفي... ومن هنا نجد أن النصوص القرآنية قد دخلت في مباحث النحاة وأحكامهم وشواهدهم وكانت عاملاً مساعدًا وقويًا في دعم هذه المباحث والأحكام، التي أثبتها النحاة واللغويون، إضافة إلى كونها معيارًا للفصاحة والاستعمال اللغوي، ودخلت القراءات القرآنية شاهدًا من جملة الشواهد، التي احتجّ بها علماء اللغة والنحو[1]. فما هي القراءات القرآنية، وما مدى حجيتها عند علماء النحو؟.

1.تعريف القراءات القرآنية:

القراءات: «جمع قراءة، والقراءة مصدر قرأ، وهي الجمع والضم، يقال: قرأ الشيء جمعه وضمه»[2]، أي ضم بعضه إلى بعض.

وسمي القرآن لأنه يجمع السور ويضمها.

---

1 – ينظر: ضوء على القراءات القرآنية والتوجيهات النحوية –سورة الواقعة– عامر عيدان علي، بغداد –العراق– مجلة آفاق الثقافة والتراث، دائرة البحث العلمي والدراسات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات، العدد48، سنة: 2005م، ص: 10.

2 – القاموس المحيط، مجد الدين الفيروزآبادي، باب الهمزة فصل القاف، ص: 62.

وفي الاصطلاح لها تعريفات كثيرة أجمعها تعريف **الإمام ابن الجزري** أنها: «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة»[1]. بمعنى العلم الذي يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وأوجه الاتفاق بينها والاختلاف، وسبب ذلك.

أما عن نشأة فكرة القراءات السبع، **فيقول الإمام مكي بن أبي طالب**: «إنّ الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرًا في العدد، كثيرًا في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة، وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ لم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مصر وجّه إليه عثمان مصحفًا إمامًا هذه صفته، وقراءته على مصحف ذلك المصر»[2].

ومن هنا أسهم المؤلفون في القراءات في الاقتصار على عدد معين فكان أول من نهض بذلك: **الإمام ابن مجاهد أحمد بن موسى بن عباس**، فجمع قراءات الأئمة السبعة: «نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكان سبب اختياره لهؤلاء السبعة، أنه اختار من القراءات ما وافق خط المصحف، ومن القراء ما اشتهرت عدالته، وفاقت معرفته، وتقدم أهل زمانه في الدين والأمانة والمعرفة والصيانة، واختاره أهل عصره في هذا الشأن، وأطبقوا على قراءته وقُصد من سائر الأقطار»[3].

---

1 – منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري، مكتبة القدسي،–القاهرة، ط01، سنة: 1416هـ/1996م، ص: 03.

2 – الإبانة عن معاني القراءة، مكي بن أبي طالب، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مكتبة الفيصلية، مكة، ط03، سنة: 1405هـ، ص: 86.

3 – مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات، للإمام علي بن عثمان بن محمد بن أحمد العذري البغدادي، دراسة وتحقيق: عبد الله بن حامد بن أحمد السليماني، إشراف: شعبان محمد إسماعيل، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، سنة: 1422هـ، ص: 45. وينظر: جمال القراء وكمال الإقراء، للسخاوي، تد: علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة، ط01، سنة: 1408هـ/1987م، ج432/2.

2.فضل علم القراءات وأهميته:

هو من العلوم الجليلة القدر العظيمة الشأن، فالقراءات القرآنية بمجموعها تمثل الوحي المنزل على **سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم** للبيان والإعجاز، وكل قراءة متواترة تمثل صورة صادقة وكاملة عن وجه من وجوه أداء هذا القرآن كاملا كما أنزل على **سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم**.

فاختلاف القراءات دلالة واضحة على شرف هذه الأمة، وأنها الأمة الأمينة على حمل رسالة الإسلام نقية خالصة من الشوائب، بدون تحريف أو تبديل، ولهذا العلم فوائد جمّة، إذ من خلاله – علم القراءات– كان التيسير والتخفيف على هذه الأمة في تلاوة كتاب ربها، وربط الأمة العربية الإسلامية وقبائلها المختلفة بالقرآن الكريم من الناحية اللغوية، كما هي مرتبطة به من الناحية التشريعية، حتى تشعر كل قبيلة بأنّ القرآن يخاطبها بلغتها ولهجتها، وفي تعدد القراءات دلالة بالغة على صدق الرسول **صلى الله عليه وسلم** في تبليغه عن **الله عز وجل**، ودلالة واضحة على مكانة القرآن الكريم، وأنه رغم تعدد وجوه أدائه، ليس فيه تخالف وتضاد، بل يصدق بعضه بعضًا.

وتعدد القراءات يعطي اللفظ أكثر من معنى في وقت واحد فمثلا من خلال التشديد والتخفيف في نفس الكلمة تتغير الدلالة[1].

3.أركان القراءة الصحيحة:

لكي تكون القراءة صحيحة لابد من توافر ثلاثة شروط أجمع عليها علماء هذا الفن، وبهذه الشروط تتميز القراءة الصحيحة من الشاذة، نذكرها: «**الركن الأول**: موافقة القراءة لوجه من أوجه النحو (اللغة العربية) سواء أكان هذا الوجه في الذروة العليا من الفصاحة– أم كان أنزل من ذلك مجمعًا عليه، أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله مع قوته، ولا يشترط في قبول القراءة أن تكون موافقة لأفصح الأوجه من اللغة، ولا أن تكون موافقة لوجه مجمع عليه بين النحاة، بل متى ثبتت القراءة عن الأئمة وجب قبولها، ولو كانت موافقة لوجه مجمع عليه أو مختلف فيه، ولذا لا يعد إنكار بعض النحاة لقراءة ما قادحًا فيها وسببًا في ردها. **الركن الثاني**: أن تكون القراءة موافقة

1 – ينظر: مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات، للإمام البغدادي، ، ص: 36–37.

لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً... **الركن الثالث**: صحة إسناد القراءة بأنّ يرويها عدل ضابط عن مثله من أول السند إلى آخره حتى تنتهي إلى **رسول الله صلى الله عليه وسلم** من غير شذوذ ولا علة قادحة وتكون القراءة مع ذلك كله مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له»[1].

وخلاصة القول أن كل قراءة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة المتقدمة موافقة وجه ما من أوجه اللغة العربية ولو احتمالا، وموافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا، وصح إسنادها أو تواترها، صح قبولها.

4.أهم أقسام القراءات التي ذكرها العلماء:

1.القراءات المتواترة: هي القراءات التي نقلها جمع من الثقات بحيث يؤمن تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه، وهذه القراءات يُقطع بصحة نسبتها إلى الوحي الإلهي.

2.القراءات المشهورة المستفيضة: هي القراءات التي صحّ سندها، واشتهرت قراءتها، ووافقت العربية ولو بوجه، ووافقت الرسم ولو تقديرًا، وهذه القراءات كذلك يقطع بقرآنيتها وأنها من وحي الله.

3.القراءات المروية بطريق الآحاد: هي التي صحّ سندها وخالفت الرسم أو العربية، أو لم تشتهر الاشتهار المذكور، وهذه القراءات لا يُقرأ بها، ولا تعد من القراءات الصحيحة المقطوع بقرآنيتها، وهي نفسها التي تسمى القراءات الشاذة.

4.القراءات التي لم يصح سندها: وقد مثل **السيوطي** لهذا النوع بقراءة ﴿**مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ**﴾[2] وقراءة ﴿**إِيَّاكَ يُعْبَدُ**﴾[3]، وهذا لا يعد قرآنًا.

5.القراءات الموضوعة: هي التي تنسب إلى قائلها، وقد مثّل لها **السيوطي** بقراءات **الخزاعي**، وتسميتها بالقراءات من باب التجوّز ،كما يسمي علماء الحديث الموضوع حديثًا.

---

1 – الكافي في القراءات السبع، أبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط01، سنة: 2000م، ص: 10–11.

2 – الفاتحة: 03.

3 – الفاتحة: 04.

6.ما زيد في القراءات على وجه التفسير: مثاله قراءة (وله أخ أو أخت من أمّ)، ومثل هذا قد يصحّ نقله لا على أنه قرآن، وإنما هو يشبه الإدراج في الحديث الشريف، فالفائدة منه تفسير بعض الكلمات وبيان المراد منها[1].

فالقراءات علم بكيفية النطق بألفاظ القرآن، اتفاقًا واختلافًا، وموضوع هذا العلم كلمات القرآن من حيث أحوال النطق بها، وكيفية أدائها.

5ـــ.ورجوع اختلاف القراءات إلى سبعة أوجه يعود إلى:

1.الاختلاف في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة أي الرسم.

2.الاختلاف في الحركات مع تغير في المعنى فقط.

3.الاختلاف في الحروف بتغير المعنى لا الصورة.

4.الاختلاف في الحروف بتغير الصورة لا المعنى.

5.الاختلاف في الحروف بتغير الصورة والمعنى.

6.الاختلاف في التقديم والتأخير.

7.الاختلاف بالزيادة والنقصان[2].

وكثرت كتب توجيه هذه القراءات ، فقد وجه القراءات المشهورة أبو علي الفارسي في "الحجة"، وابن خالويه في "الحجة"، ومكي في "الكشف"، ووجه أحمد البناء القراءات المشهورة وبعض الشواذ في "الإتحاف"، ووجه ابن جني القراءات الشواذ في "المحتسب"، وابن خالويه في

1 – ينظر: إتقان البرهان في علوم القرآن، فضل حسن عباس، دار النفائس للنشر والتوزيع–الأردن، ط2، سنة: 2010م، ج129/2.

2 – ينظر: الإيضاح في علم القراءات، عبد العلي المسئول، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، سنة: 2008م، ص: 23...27.

"المختصر"، وأبو حيان في "البحر"، والعكبري في "الإملاء"، وكان الفراء يجيز وجوهًا أخرى غير التي قرأ بها القراء[1].

6.فوائد اختلاف القراءات:

تكلم العديد من العلماء عن فوائد اختلاف القراءات القرآنية، ومن القدماء نذكر **السيوطي** الذي نبه على أنه إذا كان لكل قراءة معنى، فإنّ من وجوه إعجاز القرآن وإيجازه تنوع قراءاته، ودلالة كل قراءة على معنى، وعدّ **السيوطي** تعدد القراءة بمنزلة تعدد الآيات[2].

وأشار **الزركشي** في "البرهان" إلى اختلاف الأحكام الشرعية باختلاف القراءات[3].

وذكر المفسر **ابن عاشور** في مقدمة تفسيره أن اختلاف القراءات توفيرا لمعاني الآية، فيقوم تعدد القراءات مقام تعدد كلمات القرآن، وذهب إلى أنّ القراءات العشر الصحيحة المتواترة قد تتفاوت، بما يشتمل عليه بعضها من خصوصيات البلاغة أو الفصاحة، أو كثرة المعاني، وأكد **ابن عاشور** على أن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يُكثر المعاني في الآية الواحدة، على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه، مرادا لله تعالى؛ ليقرأ القراء بوجوه، فتكثر من جراء ذلك المعاني[4].

ونجد **الرافعي** في كتابه "**إعجاز القرآن**" يعقد فصلا بعنوان: «**القراءة وطرق الأداء**» **يقول** فيه: «ثالثة تلحق بمعاني الإعجاز، وهي أن تكون الألفاظ في اختلاف بعض صورها مما يتهيّأ معه استنباط حكم أو تحقيق معنى من معاني الشريعة، ولذا كانت القراءات من حجة الفقهاء في

1 – ينظر: تعدد التوجيه النحوي، واضعه، أسبابه، نتائجه، محمد حسنين صبرة، دار غريب، القاهرة، سنة: 2006م، ص: 261.

2 – ينظر: قطف الأزهار في كشف الأسرار، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد محمد الحمادي، وزارة الأوقاف، قطر، سنة: 1414هـ/1994م، ج97/1.

3 – ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: يوسف المرعشلي وزملائه، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط1، سنة: 1410هـ1990م، ج474/1.

4 – ينظر: التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، سنة: 1984م، ج61/1.

الاستنباط والاجتهاد، وهذا المعنى مما انفرد به القرآن الكريم ثم هو مما لا يستطيعه لغوي أو بياني في تصوير خيالٍ أو تقرير شريعة»[1].

ومن فوائد اختلاف القراءات خاصة القراءات العشر المتواترة، وما تشتمل عليه «من أوجه البلاغة، والبيان، والإعجاز، إذ كل قراءة بمنزلة الآية، فكان تنوع اللفظ بكلمة يقوم مقام آيات. ولو جُعلت دلالة كل لفظة آية على حدتها لم يَخْفَ ما كان في ذلك من التطويل. فقدّر **الله عز وجل** أن تشتمل آيات القرآن على معان غزيرة في عدد معين منها، وذلك عن طريق احتمال الكلمة نفسها لمعان مختلفة عند وُرود التغيير فيها، وفق مراد الوحي... ومنها: أن بعض الألفاظ تأتي على سبيل الإجمال في قراءة، ثم يُفصل هذا الإجمال في قراءة ثانية، وقد تستكمل هذه القراءة الثانية المعنى الذي قامت بأدائه القراءة الأولى. ومن هنا تعين على أهل التفسير والفقه وأصوله والبلاغة واللغة، أن يَطّلعوا على القراءات الصحيحة، لاستيعاب دلالة الألفاظ القرآنية، واستنباط ما ترمي إليه من مقاصد وفوائد؛ لأنّ كل هذه القراءات وحيٌ من الله، والاستنباط الصحيح منها يعني كسب المزيد من العلم، والفهم والتوجيه الرباني»[2].

كما أن علم القراءات مصدر لكثير من العلوم العربية، ورافد لعدد من العلوم الشرعية كالتفسير والفقه والنحو والصرف والبلاغة والإعجاز وغيرها، إذ لم يزل العلماء يستنبطون من كل قراءة معنى وحكمًا وفقهًا وعلمًا. قد لا يوجد في القراءة الأخرى.

وعلم القراءات «شمل علومًا عدة منها "علم رسم المصاحف" و"علم الضبط" و"علم الفواصل" و"علم توجيه القراءات" وما يتعلق بعلم "تراجم القراء وأسانيد القراءات" وغيرها، وكل علم من هذه العلوم له أهميته في حفظ كتاب الله ورعايته.

وكل قراءة بمنزلة الآية المستقلة، وفي ذلك نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار وجمال الإيجاز.

---

1 – إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، ص: 36.

2 – الإعجاز البياني في ضوء القراءات القرآنية المتواترة–دراسة بيانية تشتمل على 81 آية من الذكر الحكيم، أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المدينة المنورة، سنة: 1426هـ، ص: 17–19.

ومن فضائله كذلك إعظام أجور هذه الأمة، من حيث إنهم يفرغون جهدهم في تتبع معاني ذلك، واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ، وإمعانهم الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح والتفصيل بقدر ما يبلغ غاية علمهم، والأجر على قدر المشقّة»[1].

وكل وجوه القراءات لها فائدة في توجيه المعنى، وتأكيده وقد استفاد منها علماء اللغة كثيرا في ضبط القواعد النحوية، وتخريج الإعراب السليم، وهذا التنوع بحد ذاته هو دلالة على تمكن القراء النحاة من فهم النص القرآني، كما هو دليل على قدرة علماء النحو من إيجاد تفسير لما اختلف فيه من وجوه قرائية، وهذا يدل على براعة القدامى في قراءة النص القرآني والاهتمام بكلام **الله عز وجل**.

7.موقف العلماء من القراءات القرآنية:

اهتم العلماء بالقراءات القرآنية، وخير دليل على ذلك العلوم التي انبثقت عن هذه القراءات، منها كما ذكرنا "**علم توجيه القراءات**"، ويسمى علل القراءات، أو الاحتجاج للقراءات والمراد بهذا العلم: «بيان وجه القراءة من حيث العربية، ومعرفة الفروق بين القراءات المختلفة»[2].

فالقراءات حجة على اللغة العربية؛ لأنّ «القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبينا محمد **صلى الله عليه وسلم**، ومن أصحابه ومن بعدهم»[3]، والتوجيه يكون للأداء، وللإعراب، وللصرف، وللغة، وللمعنى الذي يختلف باختلاف القراءة.

1 – اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي، دراسة وتحقيق: عبد الله عبد المجيد نمنكاني، إشراف: حلمي عبد الرؤوف محمد عبد القوي، جامعة أم القرى، قسم الكتاب والسنة، سنة: 1420هـ، ص: 13.

2 – فصول في أصول التفسير، مساعد بن سليمان الطيار، تقديم: محمد بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط3، سنة: 1999م، ص: 126.

3 – دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، ط1، سنة: 1392هـ، ج27/1.

بالنسبة لمدرستي البصرة والكوفة؛ فإن موقف النحويين البصريين من القراءات موقف واضح، فهم يخضعون القراءة لأقيستهم ويردون ويضعفون ويلحنون ما خالف هذه الأقيسة، أما الكوفيون فكانوا يستشهدون بها ويقيسون عليها[1].

وفي حقيقة الأمر أن: «كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءً كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو استحوذ ويأبى»[2].

والكثير من العلماء اعتنوا بالقراءات الشاذة التي وجدوا فيها مخرجًا وتفسيرًا لبعض الظواهر النحوية التي واجهتهم فاعتمدوا عليها ووثقوا بها.

وخلاصة ما نقوله أن القراءة الشاذة يحتج بها إذا وردت لبيان الحكم أو تفسيرًا، وليست حجة إذا وردت لابتداء الحكم أو عارضها ما هو أقوى منها.

فالقراءات القرآنية أحد أسباب اختلاف الفقهاء خصوصًا الشاذّ منها، فالشاذ لا يكون حجة بذاته ولا ينشئ حكمًا مستقلاً، وإنما يستأنس به في الاستدلال، ومن اعتبر حجيتها لم يأخذ بها على أساس أنها قرآن وإنما اعتبرها خبرًا أو زيادة على النص أو تفسيرًا[3].

8.احتجاج النحاة بالقرآن الكريم وقراءاته:

نشأ النحو في رحاب القرآن وتأصلت قواعده ونمت فروعه في ظلاله مما جعل النحاة جميعًا يجمعون على أنّ الاستشهاد به وبقراءاته متواترة وشاذة جائز. ويذكر **عبد القادر البغدادي** صاحب

1 – ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، فاضل صالح السامرائي، ص: 45.

2 – الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، سنة: 1426هـ/2006م، ص: 75-76.

3 – ينظر: حجية القراءات القرآنية وعلاقاتها بالزيادة على النص وقول الصحابي، خير الدين سيب، مجلة التراث العربي، تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد114، سنة: 2009م، ص: 36.

"**خزانة الأدب**" رأيه **فيقول**: «يجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه، كما بيّنه ابن جني في أول كتابه "المحتسب" وأجاد القول»[1].

ويقول الزركشي: «توجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة ومن أحسن ما وضع فيه كتاب المحتسب لأبي الفتح إلا أنه لم يستوف وأوسع منه كتاب أبو البقاء العكبري...»[2].

ونجد نفس الرأي عند **السيوطي** إذ **يقول**: «أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترًا أم آحاد أم شاذًا»[3].

أما فيما يتعلق **بالكتاب لسيبويه** فنجد القراءات القرآنية والاستشهاد بها وارد وأنه اهتم بالقراءات خاصة الدلالة الصوتية التي تنتج من خلالها، فنحن إذا تصفحنا "**الكتاب**" وهو «خلاصة الفكر النحوي للأئمة السابقين وصاحبه إمام النحاة قاطبة والمثل الأعلى لهم نجده أنه كان سباقا في النظر إلى أساليب القرآن، والاستشهاد بقراءاته (صحيحها وشاذها) وإن كان الأغلب أنه كان يبني قواعده على الصحيح الشائع إلا أنه لا يهمل القراءات الشاذة بل أنه اتخذها أصلا لتقعيد القواعد النحوية»[4].

9.موقف الزمخشري من القراءات القرآنية:

الزمخشري جعل القرآن وحدة لغوية متكاتفة يشهد بعضها لبعض في كل المواطن والمواقف النحوية منها، والدلالية والجمالية والفكرية، نفيًا وإثباتًا «فهو لا يني يذكر القراءات، ويورد لكل معنى شبهه أو نظيره في الأصل والفرع، قريبا كان أو بعيدا، حتى يخيل إلى القارئ أن النصوص عنده جاءت هكذا مترابطة متساوقة سواء أكانت مشهورة متواترة أم قليلة نادرة، لم يقطع العلماء

1 – خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، سنة: 1967م، ج9/1.

2 – البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة–مصر–، ط01، سنة: 1957م، ج41/1.

3 – الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ص: 46.

4 – القراءات القرآنية وآثارها في النحو العربي والفقه الإسلامي، التواتي بن التواتي، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 433.

بصحتها، فهو يشهد لمعنى "من" التبيينية في **قوله تعالى:** ﴿**لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ**﴾[1] **بقوله تعالى:** ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا**﴾[2]»[3].

وبالتالي **الزمخشري** كغيره من علماء اللغة والتفسير لم ينفرد بموقف خاص تجاه القراءات القرآنية، فقد بنى على جلّها قياسًا في مواضع، وردّها ورماها بالضعف والشذوذ في مواضعَ أخرى.

يستدل **الزمخشري** بالقراءات القرآنية للوصول إلى المعنى المقصود، ومن أمثلة ذلك **قوله تعالى:** ﴿**وَإِذْ قُلْتُمْ يَامُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ**﴾[4]، إذ **قال:** «الفوم: الحنطة، ومنه فوموا لنا، أي: أخبزوا، وقيل: الثوم ويدل عليه قراءة ابن مسعود: وثومها، وهو للعدس والبصل أوفق»[5].

وقد يستشهد بقراءة قرآنية على إثبات أصل كلمة ما، من ذلك ما أورده في بيان أعجمية (إنجيل) في **قوله تعالى:** ﴿**ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ**﴾[6]، إذ **قال:** «وقرأ الحسن: الأنجيل، بفتح الهمزة، وأمره أهون من أمر البرطيل والسكينة

1 – آل عمران: 172.

2 – الفتح: 29.

3 – الأدوات النحوية في كتب التفسير، محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق–سوريا، ط01، سنة: 2001م، ص: 778.

4 – البقرة: 61.

5 – الكشاف، الزمخشري، ج275/1.

6 – الحديد: 27.

فيمن رواهما بفتح الفاء؛ لأن الكلمة أعجمية لا يلزم فيها حفظ أبنية العرب»[1]، فالقراءة الأفصح عنده هي ما طابقت القياس معنى واستعمالاً[2].

وقد كان النحويون الأوائل وهم يصوغون القواعد والضوابط لبناء صرح النحو العربي، قد واجهتهم بعض القراءات القرآنية التي أتت على وجه خارج عن القواعد القياسية التي استنبطوها من كلام العرب، فحكموا عليها بالأوصاف المعيارية المنطلقة من الصحة والخطأ والجودة والرداءة.

و**الزمخشري** واحد من أولئك النحويين الذين نقدوا القراءات القرآنية، وقد كان **أبو حيان** يردّ توجيه بعض المفسّرين الذين يوجهون النقد لبعض القراءات في كتابه "**البحر المحيط**"، كابن عطية (الغرناطي) و**الزمخشري** وغيرهما.

وجدنا **الزمخشري** يعتمد القراءات الشاذة لأنها تساعده في توجيهها حسب ما يناسب معتقده، كما أنه لا يعترف ببعض القراءات خاصة التي بانت ووضح معناها وكانت مخالفة لمعتقده، والأمثلة التي سنوضحها في المباحث القادمة تكشف عن ذلك.

1 – الكشاف، الزمخشري، ج52/6.

2 – ينظر: تفسير الكشاف للزمخشري–دراسة لغوية، دلدار غفور حمد أمين، دار دجلة، الأردن–عمان، ط1، سنة: 2007م، ص: 57.

ب.الدلالة النحوية للقراءات القرآنية:

1.التوجيه النحوي للقراءات القرآنية:

نقصد بذلك ذكر الأوجه الإعرابية المختلفة للقراءة القرآنية ومدى تأثير ذلك على المعنى الأصلي للآية، وهذا التعدد في الأوجه الإعرابية الذي يخص التركيب الواحد يرجع في الغالب إلى تعدد احتمالات المعنى المراد من التركيب، كما يرجع أحيانًا إلى تعدد لغات العرب تبعًا لاختلاف القبائل، وهذا التعدد يسمى أيضًا بقواعد التوجيه، يذكر **تمام حسان** في كتابه "**الأصول**" الفرق بين ما يسمى بقواعد التوجيه، والقواعد النحوية، **فيقول**: «فإذا كانت قواعد التوجيه ضوابط منهجية فهي دستور للنحاة، والذين يعرفون الفرق بين الدستور والقانون يستطيعون أن يقيسوا عليه الفرق بين قواعد التوجيه، وما نعرفه باسم قواعد النحو، أي قواعد الأبواب، فقواعد التوجيه عامة، وقواعد الأبواب خاصة»[1]، فالعلاقة بين قواعد التوجيه، وقواعد النحو، هي علاقة العام بالخاص[2]، فالتوجيه النحوي يقصد به المواضع الإعرابية، وقواعد التوجيه وظيفتها تقرير التوجيه الذي تذكر في سياقه.

وننبه القارئ الكريم إلى أن التوجيه النحوي يختلف تمامًا عن حجية القراءات التي يراد بها وجه الاختيار، لماذا اختار القارئ قراءته من بين القراءات الصحيحة المتواترة، فحجية القراءات تعليل اختيار لا دليل صحة القراءة.

أما التوجيه النحوي وزيادة على ما ذكره **تمام حسان**، نجد من يعرفه على أنه: «ذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كل منهما، وما يؤثر فيهما، وما يلزم ذلك من تقرير وتفسير أو تعليل أو استدلال أو احتجاج، سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه، وتنظر له، أم لم يصغ»[3]، من خلال هذا التعريف ندرك مدى أهمية الإعراب في عملية التوجيه.

---

1 – الأصول–دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، سنة: 2000م، ص: 190.

2 – ينظر: التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة للقراء السبع، سحر سويلم راضي، بلنسرية للنشر والتوزيع، ط01، سنة: 2008م، ص: 28.

3 – قواعد التوجيه في النحو العربي، عبد الله الخولي، ص: 12. نقلا عن: (التوجيه النحوي والصرفي في القراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة للقراء السبع، سحر سويلم راضي، ص: 12).

ويذكر **أبو حيان** في "**البحر**" عن قضية أهمية القراءات للنحو، يروي تقدير السلف للقراءات، أن أبا العباس أحمد بن يحي كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع، ويرى أنه إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم يفضل إعرابًا على إعراب في القرآن[1]، وهذا دليل على أن الاختلاف في القراءات هو اختلاف اتفاق لا تضاد، وبالتالي فإن النحاة القدماء يحتجون للقراءات المتواترة بالنحو وشواهده، وأن «السلامة في المنهج والسداد في المنطق العلمي التاريخي يقضيان بأن يحتج للنحو ومذاهبه وشواهده بهذه القراءات المتواترة، لما توفر لها من الضبط، والوثوق والدقة والتحري وهو شيء لم يتوفر بعضه لأوثق شواهد النحو»[2].

وإيراد القراءات القرآنية أمثلة وشواهد في كتب النحو جلي، ويبرز العلاقة النحوية بالقراءات القرآنية ومدى العناية بها، وأحيانًا يستشهد بها على صحة مذهب نحوي، فتكون القراءة عاضدًا لذلك المذهب.

فمثلا نجد في "**الكتاب**" **لسيبويه** (ت: 180هـ)، نجده يستشهد بالعديد من القراءات وعلى سبيل المثال في باب "ما ينتصب فيه الخبر" **يقول سيبويه**: «وقد قرئ هذا الحرف على وجهين : ﴿**قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾[3] بالرفع والنصب»[4].

وفي باب "ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة" (إن وأخواتها) نرى **قول سيبويه** في **قوله تعالى**: ﴿**إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً**﴾[5] «وقد قرأ بعضهم: ﴿**أُمَّتُكُمْ أُمَّةُ وَاحِدَةُ**﴾ حمل أمتكم على هذه»[6].

1 – ينظر: البحر، أبو حيان، ج87/4. نقلا عن: (الصراع بين القراء والنحاة، أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج33، سنة: 1974م، ص: 147).

2 – الاحتجاج للقراءات، سعيد الأفغاني، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج34، سنة: 1974م، ص: 71–72.

3 – الأعراف: 32.

4 – الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، مصر، ط03، سنة: 1408هـ/1988م، ج91/1.

5 – الأنبياء: 92.

6 – المصدر نفسه، ج147/2.

وفي كتاب "**الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري** (ت: 577هـ) ذكر بعض القراءات القرآنية، فمثلا نجده في العطف على الضمير المخفوض في **قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾**[1] بالجر **يقول**: «هي قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات»[2].

أما **ابن مالك** (ت: 672هـ) في كتابه "**شواهد التوضيح**" نجده يذكر عدد من القراءات نذكر منها: في جواز فتح همزة (إنّ) وكسرها **قال ابن مالك**: «وقد ثبت الوجهان في **قوله تعالى** : **﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾**[3] فقرأ بالفتح نافع والكسائي، وكسر الباقون»[4].

وهذا **ابن هشام** (ت:761هـ) يستشهد كذلك بالقراءات القرآنية **فيقول** مثلا في مسألة نصب المضارع بعد فاء السببية في الترجي: في **قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾**[5]« في قراءة بعض السبعة بنصب أطلع»[6].

وهناك الكثير من العلماء القدماء الذين ألفوا في النحو واستشهدوا بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية.

2.أسباب تعدد التوجيه النحوي للقراءات:

1.اختلاف القراءات القرآنية فيما بينها.

2.خلافات المفسرين، والفقهاء فيما بينهم في التأويل.

3.اشتراك بعض الوظائف النحوية في علامة إعرابية واحدة، كاشتراك وظيفة المبتدأ والخبر والفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان، وخبر إنّ في الرفع، واشتراك المفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز المنصوب مثلا في النصب.

---

1 – النساء: 01.

2 – الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تعليق:محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ج463/2.

3 – الطور: 28.

4 – شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 65.

5 – غافر: 36–37.

6 – شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت–لبنان، ط1، سنة: 1994م، ص: 135.

4.اختلاف اللهجات أحيانا بين القبائل.

5.الاختلاف في الاعتداد بأصول النحو، مثل السماع والقياس، فبعضهم يؤثر على الاعتماد على السماع أولا، وبعضهم الآخر يؤثر التفسير الذي يعتمد على القياس[1].

3.تعدد القراءات لاختلاف الحركات:

قال الله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾[2]، اختلف العلماء حول قراءة (يقولُ) حيث جاءت بالرفع والنّصب.

موقف العلماء القراء:

قرأ أهل المدينة وأهل الشام (**يَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا**) بغير واو مرفوع؛ لأنه فعل مستقبل، وقرأ **أبو عمرو وابن أبي إسحاق** (**وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا**) بالواو والنصب عطفًا على (أن يأتيَ) عند أكثر النحويين.

وقرأ الكوفيون (**وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا**) بالرفع على القطع من الأول (**هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ**) أي قالوا إنهم ويجوز أنهم بأقسموا (**فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ**) أي خاسرين للثواب.

ومع ذلك فإنّ قراءة أهل المدينة وأهل الشام (بالرفع) أولى لأنها رأس آية ولا اعتراض عليها عند النحويين، ثم هي موضع إجماع بين العلماء.

التوجيه النحوي:

تعرب الآية على قراءة الرفع كالآتي: **يقول**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع فاعل، آمنوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو

1 – ينظر: التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة للقراء السبع، سحر سويلم راضي، ص: 29–30.

2 – المائدة: 53.

الجماعة.الواو ضمير متصل في محل رفع فاعل والألف فارقة، والجملة صلة الموصول والواو قراءة الكوفيين، استئنافية واقعة في جواب تساؤل تقديره: فماذا يقول المؤمنون حينئذ؟.

أما الإعراب على قراءة النصب فهو من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه عطف على المعنى كأنه قدر تقديم (أن) بعد (عسى) وعطف عليه لأن المعنى في (عسى الله أن يأتي بالفتح) وفي (عسى أن يأتي الله بالفتح) واحد، ولو قال: فعسى أن يأتي الله بالفتح، جاز عطف (ويقول الذين آمنوا) عليه، فكذلك إذا قال: فعسى الله أن يأتي بالفتح.

الثاني: أن يكون معطوفًا على (الفتح) وهو مصدر في تقدير: أن يفتح، فلما عطف على اسم، افتقر إلى تقدير (أن) ليكون مع يقول مصدرًا فيكون قد عطف اسمًا على اسم.

والثالث: أن يكون معطوفًا على (يصبحوا)، وفي هذا الوجه بعد وهو مع بعده جائز تبقى قراءة الرفع هي الأجود[1].

أما عن موقف **الزمخشري** من إعراب الآية فهو يرى أن: «(**وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا**) قرئ بالنصب عطفًا على "أن يأتي" وبالرفع على أنه كلام مبتدأ، أي: ويقول الذين آمنوا في ذلك الوقت، وقرئ (يقول): بغير واو، وهي في مصاحف مكة والمدينة والشام، كذلك على أنه جواب قائل يقول: فماذا يقول المؤمنون حينئذ؟ فقيل: يقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا. فإن قلت: لمن يقولون هذا القول؟ قلت: إما أن يقوله بعضهم لبعض تعجبًا من حالهم واغتباطًا بما منّ الله عليهم من التوفيق في الإخلاص»[2]، فنلاحظ ذكره لكل الوجوه التي قرأت بها مع تعليل سبب النصب والرفع، وبيانه المعنى على شكل أسئلة وأجوبة، ثم يجيب عليها، وهذه هي طريقته في بيان أسرار النص القرآني.

1 – ينظر: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية، عابد بوهادي، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، ط1، سنة: 2012م، ص: 371–372.

2 – الكشاف، الزمخشري، ج251/2.

4.ما قرئ بالنصب، والرفع والجر:

قال تعالى: ﴿وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ، وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ، وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ، وَقِيلِهِ يَارَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1].

فقد قرأ عاصم وحمزة بالجر: "وقيلِهِ".

وقرأ الباقون بالنصب "وقيلَه"

وقرأ بعضهم بالرفع: "وقيلُه"[2].

أما قراءة الجر فعلى العطف على الساعة من **قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾** أي: وعنده علم قيله.

أو على أنّ الواو للقسم، وجواب القسم محذوف، أي: لينصرن أو لأفعلن بهم ما أشاء[3].

وأما قراءة النصب فعلى أوجه متعددة، منها أنه معطوف على سرّهم ونجواهم والمعنى: أم يحسبون: أم يحسبون أنّا لا نسمع سرّهم ونجواهم، وقيله يارب وهو رأي الأخفش والفراء.

أو أنه منصوب على محل الساعة من **قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾**؛ لأنّ الساعة مفعول به وليست بظرف، فالمصدر مضاف إلى المفعول به.

أما الرفع فإما على العطف على (علم) في **قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾** وعلم قيله، فحذف المضاف.

أو على المبتدأ وخبره محذوف تقديره: وقيله يارب مسموع[4].

---

1 – الزخرف: 85–88.

2 – ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ج370/2.

3 – ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني–بغداد، سنة: 1980م، ج104/3.

4 – ينظر: معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط03، 1983م، ج38/3.

وعلى الرغم من أن قراءة الجرّ هي القراءة المشهورة، إلا أنّ أغلب النحاة وجهوا عنايتهم إلى قراءة النصب.

أما **الزمخشري** فينازع من قالوا بالنصب وعنده أنّ: «(وَقِيلِهِ) قرئ بالحركات الثلاث، وذكر في النصب عن الأخفش أنه حمله على: أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم وقيله، وعنه: وقال قيله. وعطفه الزجاج على محل الساعة، كما تقول: عجبت من ضرب زيد وعمرًا، وحمل الجرّ على لفظ الساعة، والرفع على الابتداء، والخبر ما بعده وجوّز عطفه على علم الساعة على تقدير حذف المضاف. معناه: وعنده علم الساعة وعلم قيله. والذي قالوه ليس بقوي في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضًا، ومع تنافر النظم. وأقوى من ذلك وأوجه: أن يكون الجرّ والنصب على إضمار حرف القسم وحذفه، والرفع على قولهم: أيمن الله، وأمانة الله، ويمين الله، ولعمرك: ويكون قوله: (إن هؤلاء قوم لا يؤمنون) جواب القسم؛ كأنه قيل: وأقسم بقيله يا رب أو وقيله يارب قسمي إن هؤلاء قوم لا يؤمنون ... والضمير في (وقيله) **لرسول الله صلى الله عليه وسلم**، وإقسام الله بقيله رفع منه وتعظيم لدعائه والتجائه إليه»[1].

ومن يرى أن قراءة الجر هي الأرجح بدلالة: «(وعنده علم الساعة وعلم قيله) بما يدل على الإحاطة والشمول لعلم الله العالم بكل شيء سرًا ونجوى، غيبًا وواقعًا، والغيب (قيام الساعة) والواقع (قول نبيه **صلى الله عليه وسلم**)؛ لأنّ في العطف معنى الاشتراك في اللفظ والمعنى وذلك مما تؤدي به الدلالة المطلوبة»[2].

قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾[3]، أي قتل شركائهم أولادهم.

قرأ الجمهور "زين" مبينا للفاعل، ونصب "قتلَ" مضافًا إلى "أولادهم" ورفع "شركاؤهم" بزين، وإعراب هذه القراءة صحيح وهناك من قرأ: "زين" مبينا للمفعول، و"قتل" مرفوعًا ونصب

1 – الكشاف، الزمخشري، ج5/460–461.

2 – التفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، جدارا للكتاب العالمي، عمان–الأردن، ط1، سنة: 2008م، ص: 207.

3 – الأنعام: 137.

"أولادهم" وجر شركائهم ففصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول. وهي مسألة مختلف في جوازها: فجمهور البصريين لا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، لوجود هذه القراءة عند **ابن عامر**، الآخذ القرآن عن **عثمان بن عفان**، أما **الزمخشري** فقد ضعف هذه القراءة ورفضها وقد رد عليه **أبو حيان** في "**البحر المحيط**": «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجودة في لسان العرب في غير ما بيت**!** وأعجب سوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا...»[1].

يقول الزمخشري: «...وقرئ: (زين)، على البناء للفاعل الذي هو شركاؤهم، ونصب: (قتل أولادهم) وزين، على البناء للمفعول الذي هو القتل، ورفع شركاؤهم بإضمار فعل دل عليه زين، كأنه قيل: لّما قيل: (زين لهم) قتل أولادهم مَنْ زينه؟ فقيل: زينه لهم شركاؤهم، وأما قراءة ابن عامر: (قتلُ أولادهم شركائِهم) برفع القتل ونصب الأولاد، وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، ... والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجرّ الأولاد والشركاء- لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم- لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»[2].

قال أحمد رحمه الله تعالى في رده على هذا التخريج وتخطأة قراءة **ابن عامر** «لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء، وأنا أبرأ إلى الله وأبرئ حملة كتابه وحفظة كلامه مما رماهم به، فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفا قرأ به اجتهادا، لا نقلا وسماعا فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة في شركائهم، فاستدل بذلك على أنه مجرور، وتعين عنده نصب أولادهم بالقياس، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معًا فقرأه منصوبًا،...فهذا كله كما ترى ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيا منه، وكان الصواب خلافه... ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه، بها يعلم ضرورة أن النبي **صلى الله عليه وسلم** قرأها على

---

1 - البحر المحيط، أبو حيان، ج4/229-230. نقلا عن: (تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط3، سنة: 1981م، ص: 209).

2 - الكشاف، الزمخشري، ج2/401.

جبريل كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبي **صلى الله عليه وسلم** على عدد التواتر من الأئمة،...إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها أيضا كما سمعها»[1].

كما يبدو في توجيه قراءتي (الريح) بنصبها ورفعها، من **قوله تعالى:** ﴿**وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ**﴾[2]، حيث حسن وجه الرفع عند **مكي** (ت:437هـ) «وإن اختار النصب؛ لأنّ الريح لما سخرت له صارت كأنها في قبضته؛ إذ عن أمره تسيره، فأخبر عنها أنها في ملكه؛ إذ هو مالك أمرها في سيرها به، أما النصب فعلى إضمار وسخرنا لسليمان الريح؛ لأنها سخرت له، وليس بمالكها على الحقيقة إنما ملك تسخيرها بأمر الله، يقوى النصب إجماعهم على النصب في قوله: ﴿**وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عاصفة**﴾[3]، فهذا يدل على تسخيرها له في حال عصوفها»[4].

أما جار الله **الزمخشري** لم يتوسع في فائدة الاختلاف في قراءة (الريح)، بل ذكر وجوه القراءة، «فيمن نصب: ولسليمان الريح مسخرة، فيمن رفع، وكذلك فيمن قرأ: الرياح بالرفع»[5]، ولم يذكر لطائف ومعاني هذه الوجوه من الحركات وهذا إن دل فإنما يدل على اتفاقها وتأديتها نفس المعنى، ولا يؤدي اختلافها إلى اختلاف الدلالة من الآية.

كذلك يرى **النحاس** (ت:339هـ) تقارب معنييها، مع تسليمه بأنّ ثم فرقًا لطيفًا بين الوجهين[6].

وفي توجيه القراءة في **قوله تعالى:** ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾[7].

---

1 – الكشاف، الزمخشري، ج400/2.

2 – سبأ: 12.

3 – الأنبياء: 81.

4 – التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد، ص: 101.

5 – الكشاف، الزمخشري، ج111/5.

6 – ينظر: إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، نشر مكتبة عالم الكتب والنهضة العربية، بيروت، سنة: 1985م، ج334/3-335.

7 – الفاتحة: 04.

يقول الزمخشري: «قُرئ: ملك يوم الدين، ومالك، وملك بتخفيف اللام، وقرأ أبو حنيفة – رضي الله عنه-: ملَكَ يومَ الدين، بلفظ الفعل ونصب اليوم، وقرأ أبو هريرة رضي الله عنه: مالكَ بالنصب، وقرأ غيره: مَلَكَ، وهو نصب على المدح، ومنهم من قرأ: مالكُ، بالرفع، وملك: هو الاختيار، لأنه قراءة أهل الحرمين... ويوم الدين: يوم الجزاء... فإن قلت: ما هذه الإضافة ؟ قلت: هي إضافة اسم الفاعل إلى الظرف على طريق الاتساع، مُجرى مجرى المفعول به، كقولهم: يا سارق الليلة أهل الدار، والمعنى على الظرفية، ومعناه: مالك الأمر كله في يوم الدين، كقوله: ﴿**لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ**﴾[1]. فإن قلت: فإضافة اسم الفاعل إضافة غير حقيقة؛ فلا تكون معطية معنى التعريف، فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟ قلت: إنما تكون غير حقيقة إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، فكان في تقدير الانفصال، كقولك: مالك الساعة، أو غدًا. فأما إذا قصد معنى الماضي، كقولك: هو مالك عبده أمس، أو زمان مستمر، كقولك: زيد مالك العبيد، كانت الإضافة حقيقية، كقولك: مولى العبيد، وهذا هو المعنى في: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾، ويجوز أن يكون المعنى: ملك الأمور يوم الدين، والدليل عليه قراءة أبي حنيفة: (مالك يوم الدين)، وهذه الأوصاف التي أُجريت على الله –سبحانه– من كونه ربّا مالكا للعالمين لا يخرج منهم شيء من ملكوته وربوبيته، ومن كونه منعما بالنعم كلها الظاهرة والباطنة، والجلائل والدقائق، ومن كونه مالكا للأمر كله في العاقبة يوم الثواب والعقاب بعد الدلالة على اختصاص الحمد به...»[2].

قال الله تعالى: ﴿**لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**﴾[3].

1 – غافر: 16.

2 – الكشاف، الزمخشري، ج1/116–117.

3 – البقرة: 177.

قرأ حمزة وحفص بنصب (البرَّ) الأولى، وقرأ الباقون بالرفع، فعلى النصب يكون البر خبرا لليس مقدمًا، ويكون (أن تولوا) مصدرًا مؤولاً اسما ليس، المعنى: ليست توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر كله.

وعلى الرفع يكون (البرُّ) اسما لليس، والمصدر المؤول خبرا لها والمعنى: ليس البر كله توليتكم.

فكلتا القراءتين لهما وجه قوي في النحو؛ لأنّ الاسم والخبر كليهما معرفة، وفي هذه الحالة يجوز في كل منهما أن يكون اسما أو خبرا، لكن يرجح الأولى: أن الاسم فيها هو المصدر المؤول وهو معرفة لا تتنكر، والبر يتنكر فهو أقوى تعريف من المحلى بأل، كما أن (أن وصلتها) تشبه المضمر، لأنها لا توصف كما لا يوصف المضمر، ومن الأصول أنه إذا اجتمع مع ليس وأخواتها مظهر ومضمر، فالمضمر هو الاسم والمضمر هو الخبر؛ لأنه أعرف.

وكذلك أن وصلتها في تقدير الإضافة إلى المضمر، لأنّ معناها (توليتكم) والمضاف إلى المضمر أعرف مما فيه أل، والأعرف أولى أن يكون هو الاسم، وأمر آخر هو أن تعريف البر ضعيف؛ لأنه يدل على الجنس لا على شخص بعينه، وتعريف الجنس ضعيف؛ لأنه يشبه النكرة.

كما يرجح قراءة الرفع (ليس البرُّ) أن اسم ليس كالفاعل، ورتبة الفاعل أن يلي الفعل، فإذا نصبته كان لابد من نية تأخيره على الخبر، ومجيء الكلام على رتبته التي أتت بها التلاوة أولى من التقديم والتأخير.

كما يقوي الرفع مجيء البر مرفوعا في الآية التي تليها من السورة ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾[1]، إذ لا يجوز هنا إلا الرفع فحمل الأول على الثاني أولى من المخالفة.

كما يقويها ما جاء في مصحف **ابن مسعود وأُبيّ (لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُوَلُّوا)** بزيادة الباء[2].

---

1 – البقرة: 189.

2 – ينظر: الكشف في وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: محي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط03، سنة: 1984م، ج1/280–281. نقلا عن: (في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق: السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، سنة: 1985م، ص: 289).

بينما نجد **الزمخشري يقول**: «وقرئ: (وليس البرَّ) -بالنصب على أنه خبر مقدم- وقرأ عبد الله: بأن تولوا، على إدخال الباء على الخبر للتأكيد كقولك: ليس المنطلق بزيد: (**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ**): على تأويل حذف المضاف، أي برّ من آمن، أو يتأول البرّ بمعنى ذي البرّ، وعن المبرّد: لو كنت ممن يقرأ القرآن لقرأت: (ولكن البَرّ)، بفتح الباء، وقرئ (ولكن البارّ)، وقرأ ابن عامر ونافع: (ولكن البر) بالتخفيف»[1].

ويرد **أحمد ابن المنير** على **الزمخشري** عند ذكره قراءة المبرد على أساس الاجتهاد: «هذا منقول عن المبرد، مصمى بسهام الرد، فإنّ فيه إيهامًا بأن اختلاف وجوه القراءة موكول إلى الاجتهاد، وأنه مهما اقتضاه قياس اللغة جازت القراءة به لمن يعد أهلاً للاجتهاد في العربية واللغة، وهذا خطأ محض، فالقراءات سنة متبعة لا مجال فيها للدراية، على أن ما قاله وقدر أنه الأوجه ليس ببالغ ذروة فصاحة الآية إلا على القراءات المستفيضة، لأنّ الكلام مصدر بذكر البر الذي هو المصدر قولاً واحدًا، فلو عدل إلى ذكر البر الذي هو الوصف لا يفك المطابقة ومعنى النظام. ولذلك كان تأويل الآية بحذف المضاف من الثاني على تأويل: بر من آمن، أوجه وأحسن وأبقى على السياق»[2].

ولعل **ابن المنير** قد ردّ و أقنع القارئ بالحجة، و دافع عن القراءات في المواضع التي قدم فيها **الزمخشري** الاجتهاد على القراءة، و أكد **ابن المنير** على أهمية الاحتجاج بالقراءات القرآنية في مواضع عديدة كان يهاجم فيها **الزمخشري** ويردّ تأويله، وما يلفت انتباهنا قدرة **ابن المنير** على ايجاد ما يردّ به على **الزمخشري**، وتتبعه في أدق التخريجات ممّا يدل على تمكنه و براعته في اللغة و التأويل.

1 - الكشاف، الزمخشري، ج1/362-363.

2 - المصدر نفسه ،(هامش)، ج1/362.

ج.الاحتجاج بالقراءات الشاذة لبيان القاعدة النحوية:

1.حجية القراءات القرآنية عند الزمخشري:

الزمخشري من علماء التفسير وعالم التفسير يحتاج إلى علم القراءات حجة على ما يقول وتفسيرًا لآيات الذكر الحكيم، لهذا كان اعتماده على القراءات القرآنية واضح في كشافه، ولكنه أحيانًا يركز على القراءات الشاذة كونها تتيح له التوسع أكثر في المعنى وتسمح له بالتخريجات المناسبة لمعتقده الاعتزالي.

فهذا التأثير – مواقفه الاعتزالية في الكشاف– لم تسلم منه القراءات القرآنية، فهو «يفاضل بين القراءات المتواترة ويرجح بعضها على بعض دون أن يكون له معيار يضبطه، ومن المعلوم أن القراءات الصحيحة كلها قرآن نزل بها جبريل عليه السلام على رسولنا الكريم **صلى الله عليه وسلم**، والصواب أن المفاضلة بين القراءتين المتواترتين أمر مرفوض ومردود... كما نلحظ على الزمخشري أنه كان يترع باتجاهه الإعتزالي في التحكم بالقراءات فيوجهها بما يتفق ومذهبه، وكان يستعين بالقراءة على التفسير فهو يوردها ليقوي بها تفسيره دون أن يكون في اعتباره مقياس التواتر للقراءة المقبولة»[1]. وفي كثير من الأحيان لا يذكر صاحب القراءة فيقول: (قرئ...)، ويعدد وجوه الإعراب للتركيب الواحد أو للفظة الواحدة حتى يشعر القارئ بالثقة لما يقرأ وبالمتعة لهذا التخريج.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[2].

قرأ الجمهور (كلَّ شيء) بالنصب، «وقرأ أبو السّمال، قال ابن عطية وقوم من أهل السّنة بالرفع، قال أبو الفتح هو الوجه في العربية، وقد أجمعوا كلهم على ترجيح قراءة (كلَّ) بالنصب على خلاف المعتزلة»[3]، لأنّ **الزمخشري** يرى أن: «(كلَّ شيءٍ) منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر، وقرئ: (كلُّ شيء) بالرفع والقدر: التقدير، وقرئ بهما، أي: خلقنا كل شيء مقدّرًا محكمًا مرتبًا على حسب ما اقتضته الحكمة، أو مقدرًا مكتوبًا في اللوح، معلومًا قبل كونه، قد علمنا حاله

1 – علم القراءات– نشأته– أطواره، أثره في العلوم الشرعية، نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، ص: 335.

2 – القمر: 49.

3 – أثر الاعتزال في توجهات الزمخشري اللغوية والنحوية في الكشاف، مهند حسن حمد الجبالي، إشراف: سليمان محمد القضاة، ص: 114.

وزمانه»[1]، ويرد **أحمد ابن المنير** على **الزمخشري فيقول**: «كان قياس ما مهده النحاة: اختيار رفع (كل) لكن لم يقرأ بها واحد من السبعة، وإنما كان كذلك؛ لأنّ الكلام مع الرفع جملة واحدة، ومع النصب جملتان، فالرفع أخصر، مع أنه لا مقتضى للنصب ههنا من أحد الأصناف الستة، أعني: الأمر، والنهي... إلى آخرها، ولا أجد هنا مناسب عطف ولا غيره مما يعدونه من محال اختيارهم للنصب، فإذا تبين ذلك فاعلم أنه إنما عدل عن الرفع إجماعًا لسر لطيف يعين اختيار النصب: وهو أنه لو رفع لوقعت الجملة التي هي: (خلقناه) صفة لشيء، ورفع قوله: (بقدر) خبرا عن كل شيء المقيد بالصفة، ويحصل الكلام على تقدير: إنا كل شيء مخلوق لنا بقدر فأفهم ذلك أن مخلوقا ما يضاف إلى غير **الله تعالى** ليس بقدر، وعلى النصب يصير الكلام: إنا خلقنا كل شيء بقدر، فيفيد عموم نسبة كل مخلوق إلى **الله تعالى**، فلما كانت هذه الفائدة لا توازيها الفائدة اللفظية على قراءة الرفع مع ما في الرفع من نقصان المعنى ومع ما في هذه القراءة المستفيضة من مجيئ المعنى تاما واضحا كفلق الصبح، لا جرم أجمعوا على العدول عن الرفع إلى النصب، لكن الزمخشري لما كان من قاعدة أصحابه تقسيم المخلوقات إلى مخلوق الله ومخلوق لغير الله، فيقولون: هذا لله بزعمهم، وهذا لنا: فغرت هذه الآية فاه، وقام إجماع القراء حجة عليه، فأخذ يستروح إلى الشقاء، وينقل قراءتها بالرفع؛ فليراجع له ويعرض عليه إعراض القراء السبعة عن هذه الرواية، مع أنها هي الأولى في العربية»[2].

ولعل **ابن المنير** قد فصّل في شرحه ونقده **للزمخشري** وكيفية توجيهه للقراءة الشاذة عن أصلها، وعن مراد **الله تعالى** منها إلى ما يناسب فكره ومعتقده، وهذا يُظهر تمكنه في قراءته النحوية، وبراعة في التوجيه حتى وإن لم يصح مع إجماع القراء، ولكننا نعتبرها جرأة منه لذا علينا أن نحذر من تخريجاته النحوية واللغوية بما أن "**كشافه**" يشمل علوم لغوية مهمة للمعنى ودلالة النص.

ويوجه **الزمخشري** قراءته في الآية التالية **يقول الله تعالى**: ﴿**فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ**﴾[3]، قرأ **ابن عامر وحفص** (يعقوبَ) بنصب الباء، وقرأ الباقون برفعها، **قال**

1 – الكشاف، الزمخشري، ج664/5.

2 – المصدر نفسه، هامش، ج664/5.

3 – هود: 71.

الزمخشري: «(يعقوب) رفع بالابتداء؛ كأنه قيل: ومن وراء إسحاق يعقوب مولود أو موجود، أي: من بعده، وقيل: الوراء: ولد الولد، وعن الشعبي أنه قيل له: أهذا ابنك؟ فقال: نعم، من الوراء، وكان ولد ولده، وقرئ: (يعقوبَ): بالنصب، كأنه قيل: "ووهبنا لها إسحاق"، ومن وراء إسحاق يعقوب»[1].

فمن قرأ بالرفع فعلى أنه مبتدأ مؤخر وخبره الظرف الذي قبله، وهو (من وراء إسحاق)، ومن قرأ بالنصب مثل ما فعل **الزمخشري** فقد حمله على فعل مضمر، تقديره: (ووهبنا)، أي: ومن وراء إسحاق وهبنا له يعقوب.

قال الله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾[2].

الشاهد الذي نريد أن نوضح من خلال تفضيل **الزمخشري** قراءة على أخرى هو (بالغداة)، **يقول**: «...وقرئ :(بالغُدوة)، و(بالغداة): أجود؛ لأنّ غدوة علم في أكثر الاستعمال وإدخال اللام على تأويل التنكير»[3].

فقد وصف **الزمخشري** من خلال كلامه بأنّ قراءة (بالغَداة) أجود من قراءة (بالغُدوة)؛ بمعنى الغدوة معرفة، والمعارف لا تدخلها الألف واللام، وإنما يعرّف بالألف واللام، ما لم يكن معرفة، فأما المعارف فلا تُعرف بها، ووجه **الزمخشري** إدخال الألف واللام في هذه القراءة على تأويل التنكير، كما قال: والزيدُ زيدُ الخير، ونحوه قليل في كلامهم، وحمل بعض علماء التفسير والقراءات هذه القراءة على ما ذكره **الخليل** و**سيبويه** من أن بعض العرب ينكر غدوة، **فيقول**: جاء زيد غُدوةً

1 – الكشاف، الزمخشري، ج216/3.

2 – الكهف: 28.

3 – الكشاف، الزمخشري، ج580/3.

بالتنوين، فكان مُسوّغُ ترجيح قراءة (بالغداة) عند **الزمخشري** هو كثرة استعمال (غدوة) علماً معرفًا؛ لذلك لا يصحُّ دخول الألف واللام عليه[1].

قال الله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾[2].

يقول الزمخشري وهو مفضلا قراءة على أخرى في تفسير الآية: «إن كانت الآخذة أو العقوبة إلا صيحة واحدة، وقرأ أبو جعفر المدني بالرفع على كان التامة، أي: ما وقعت إلا صيحة، والقياس والاستعمال على تذكير الفعل؛ لأنّ المعنى: ما وقع شيء إلا صيحة ولكنه نظر إلى ظاهر اللفظ، وأن الصيحة في حكم فاعل الفعل، ومثلها قراءة الحسن (**فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ**)[الأحقاف:25] وبيت ذي الرمة: وَمَا بَقِيَت إِلَّا الضُلُوعُ الَجرَاشِعُ.

وقرأ ابن مسعود: (إلا زقية واحدة) من زقا الطائر يزقو ويزقي، إذا صاح، ومنه المثل: أثقل من الزواقي»[3].

ضعف **ابن جني** القراءة، وكأنه يريد أنه مما يتعلق بضرورة الشعر فلا يجوز ارتكابها في القرآن وعنده الشعر أولى بجوازه من القرآن، وقرأ العشرة إلا أبا جعفر (إن كانت إلا صيحة) وحسَّنَ **الزجاجي** تأنيث الفعل إذا قلت: جاء اليومَ امرأة، من أن تقول: جاء امرأة، أي عند الفصل، ورأي **ابن هشام** أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـــ (إلاّ) فالأكثر في الفعل التذكير، والتأنيث خاص بالشعر، وجوزه **ابن مالك** في النثر، وقرئ (إن كانت إلا صيحة)[4].

فأي قياس واستعمال يقصده **الزمخشري؟!**« فإن قياس النحاة بني على استقراء ناقص، كما في قول أبي العلاء: "وما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علمُ وشعر كثير"، وكان عليه أن يبني القاعدة على النصوص القرآنية دون أن يوجه القراءة على قواعد النحاة.

---

1 – ينظر: القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزمخشري، نضال محمود الفراية، إشراف: يحي عبابنة، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، سنة: 2006م، ص: 33.

2 – يس: 29.

3 – الكشاف، الزمخشري، ج174/5.

4 – ينظر: القياس النحوي عند الزمخشري، وأثره في مواقفه من القراءات القرآنية، يوسف دفع الله أحمد، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد: 17، سنة: 2008م، ص: 276. وينظر: الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج368/1.

فإذا تدبرنا مواقف الزمخشري تجاه الآيات القرآنية، وتخريجها على قواعد النحاة، وأردنا أن نجد تفسيرًا لها، وخاصة هجومه على المتواتر منها –كما فعل إزاء قراءتي ابن عامر– فإننا نجد أن الزمخشري خالف في هذا أئمة البصريين الذي كثيرا ما نطالع انتماءه لهم بقوله: أصحابنا، فالخليل وسيبويه كانا معتدلين في مواقفهما تجاه القراءات القرآنية، ... هذا في الوقت الذي يشترط فيه الزمخشري التواتر في القراءات يستشهد بأبيات لا يعرف قائلها... فالزمخشري شأنه شأن غيره من المتأخرين الذين لم يكتفوا بوصف الظواهر اللغوية المبنية على ما سمع من كلام العرب، بل أخلد لسلطان القياس، فمتى ما وجد قراءة خالفت قياس النحاة، أو بيتا من أشعار العرب لجأ إلى التأويل والقياس، وربما كان أشدّ هجومًا على القراءة القرآنية نتيجة لتحكمّ القياس»[1].

قال الله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[2].

الشاهد من الآية والذي اختلف في تفسيره العلماء **قوله تعالى: (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ)** من خلال النصب أو الجر في كلمة: أرجلِكم فكل حركة لها دلالة، ولكن أيهما الجائز في القرآن الكريم.

يقول الزمخشري: «...قرأ جماعة (وأرجلَكم) بالنصب، فدل على أن الأرجل مغسولة فإن قلت: فما تصنع بقراءة الجر ودخولها في حكم المسح؟ قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصبّ الماء عليها، فكانت مظنّة للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث الممسوح لا لتسمح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء عليها... وقد ذهب بعض

1 – القياس النحوي عند الزمخشري وأثره في مواقفه من القراءات القرآنية، يوسف دفع الله أحمد، ص: 282.

2 – المائدة: 06.

الناس إلى ظاهر العطف فأوجب المسح... وقرأ الحسن: (وأرجلُكم) بالرفع بمعنى وأرجلكم مغسولة أو ممسوحة إلى الكعبين»[1].

ويعقب **ابن المنير** على **الزمخشري** في توجيهه لقراءته **فيقول:** «ولم يوجه الجر بما يشفي الغليل، والوجه فيه أن الغسل والمسح متقاربان من حيث أن كل واحد منهما إمساس بالعضو فيسهل عطف المغسول على الممسوح من ثم، وبهذا وجه الحذاق، ثم يقال: ما فائدة هذا التشريك بعلة التقارب؟ وهلا أسند إلى كل واحد منها الفعل الخاص به على الحقيقة؟ فائدته الإيجاز والاختصار. وتوكيد الفائدة بما ذكره الزمخشري وتحقيقه أن الأصل أن يقال مثلا: واغسلوا أرجلكم غسلاً خفيفًا لا إسراف فيه، كما هو المعتاد، فاختصرت هذا المقاصد بإشراكه الأرجل مع الممسوح، ونبه بهذا التشريك. الذي لا يكون إلا في الفعل الواحد أو الفعلين المتقاربين جدا، على أن الغسل المطلوب في الأرجل غسل خفيف يقارب المسح وحسن إدراجه معه تحت صيغة واحدة، وهذا تقرير كامل لهذا المقصود»[2]. وهكذا نجد أن **ابن المنير** يشرح توجيه **الزمخشري** ويفصل فيه، أما رأي **الزجاج**، فقد **قال**: «القراء بالنصب، وقد قرئت بالخفض، وكلا الوجهين جائز في العربية فمن قرأ بالنصب فالمعنى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وامسحوا برءوسكم على التقديم والتأخير، والواو جائز فيها ذلك كما قال جل وعز ﴿**يَامَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ**﴾[3]، والمعنى اركعي واسجدي؛ لأنّ الركوع مثل السجود.

ومن قرأ: وأرجلكم بالجر عطف على الرءوس: قال بعضهم: نزل جبريل بالمسح والسنة في الغسل.

وقال بعض أهل اللغة هو جر على الجوار. فأما الخفض على الجوار فلا يجوز في كتاب الله»[4].

---

1 – الكشاف، الزمخشري، ج2/204–210.

2 – المصدر نفسه، (هامش)، ج2/204.

3 – آل عمران: 43.

4 – معاني القرآن، الزجاج، دار الكتب المصرية، ورقة رقم: 59–60. مخطوط رقم: 111، م تفسير، نقلا عن: (أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، نشر وتوزيع مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ص: 69–70).

أما رأي **العكبري** فقد **قال**: «وأرجلكم يقرأ بالنصب، وفيه وجهان: أحدهما هو معطوف على الوجوه والأيدي، أي فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وذلك جائز في العربية بلا خلاف، والسنة الدالة على وجوب غسل الرجلين تقوي ذلك. والثاني: أنه معطوف على موضع برؤسكم والأول أقوى لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع.

ويقرأ في الشذوذ بالرفع على الابتداء، أي وأرجلكم مغسولة-كذلك- ويقرأ بالجر، وهو مشهور أيضا كشهرة النصب، وفيه وجهان: أحدهما: أنها معطوفة على الرؤوس في الإعراب، والحكم مختلف، فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة، وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته فقد جاء في القرآن والشعر؛ فمن القرآن **قوله تعالى**: ﴿**وَحُورٌ عِينٌ**﴾[1]، على قراءة من جَرَّ، وهو معطوف على قوله: (بأثواب)، (بأكواب وأباريقَ)، والمعنى مختلف، إذ ليس المعنى: يطوفُ عليهم ولدانُ مخلدون بحور عين، وقال الشاعر —وهو النابغة-:

لم يَبْقَ إلاَّ أسِيرُ غَيرُ مُنفلِتٍ أو مُوثَقُ في حِبَالِ القِدِّ مَجْنُوبُ

والقوافي في مجروره، والجوار مشهور عندهم في الإعراب...»[2].

وهذه القراءة أيضا مرجعها اللغة لا القياس، فالنحاة لم يحيطوا بكلام العرب، وبنوا أقيستهم على مجموعة من النصوص لم تحط بكل ما قال العرب، وقد أصاب **العكبري** في هذا البحث القيم إذ بين أن الجوار أمر لا تنكره اللغة، وإذا لم تنكره اللغة لا ينكره القرآن؛ لأنه نزل بلغات العرب، بلسان عربي مبين، ونجد من رفض الجوار في القرآن الكريم كما هو عند **الزمخشري** فالمعنى في الآية مخفوض على الجوار، وليس بجيد إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن الكريم ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب.

ونجد ممن رفض الجوار في القرآن الكريم، **أبي جعفر النحاس** الذي يرى أن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإنما هو خلط، وهذا نفسه الذي ذهب إليه **الزجاج** على أن الخفض على الجوار لا يجوز في كتاب الله[3].

---

1 – الواقعة: 22.

2 – التبيان في إعراب القرآن، أبي البقاء العكبري، إعداد بيت الأفكار الدولية، عمان-الأردن، ص: 123.

3 – ينظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، ص: 70...73.

2.حجية القراءات الشاذة:

يجوز الاستشهاد بالقراءات الشاذة في قضايا النحو واللغة، فهي أوثق من أبيات الشعر مجهولة القائل، بل أوثق ممن عرف قائلها؛ لأنها من ناحية الرواية وإن كانت آحادا إلا أن رُواتها أكثر ثقة.

أما إذا كانت القراءة الشاذة تخالف المشهور من قواعد العربية، فإن كثيرا من النحويين لا يأخذون بها، بل رأينا من النحاة كالبصريين من يتوقف أمام بعض القراءات السبع أو العشر، بحجة المخالفة لقواعدهم، فيحملونها على ما وافق القواعد بضرب من التأول.

فنجد مثلا **عيسى بن عمر الثقفي** النحوي البصري (ت:149هـ) من أبرز القراء النحاة المشهورين بالقراءة، وكان عالما بالعربية والنحو والقراءة، وأحيانا يقرأ بما يخالف قواعد البصريين، فقد قرأ (تطيّروا) بالتاء في **قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾**[1]، بتخفيف الطاء فعلا ماضيا، وهو جواب (وإن تصبهم) وفي هذه القراءة فعل الشرط فعل مضارع، وجواب الشرط فعل ماض، وهذا يخالف رأي **سيبويه** الذي خصّ هذا الأسلوب بالشعر.

وكان للمفهوم النحوي أثر واضح في قراءته، فكان يقرأ (أقلٌّ) مرفوعا في **قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾**[2]، والمشهور النصب على أنه مفعول به ثان، وقراءة **عيسى** بالرفع على أن (أنا) مبتدأ (وأقلّ) خبرهُ، والجملة في موضع المفعول الثاني، والمفعول الأول الياء في (ترن) إلا أنّ الياء حذفت لأنّ الكسرة تدل عليها ولو أثبتت لكان إثباتها على الأصل[3].

ونجد جودة قراءة **ابن أبي إسحاق** برفع (نُكفر) في **قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾**[4].

فسيبويه يرى أن الرفع هاهنا وجه الكلام وهو الجيد؛ لأنّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء وبالتالي فإنّ هذه القراءات هي أجود القراءات[5].

---

1 – الأعراف: 131.

2 – الكهف: 39.

3 – ينظر: إعراب القرآن، ابن النحاس، ج276/2.

4 – البقرة: 271.

5 – ينظر: ملامح من قراءات النحاة الأوائل، محمود حسني محمود، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، م2، سنة: 1990م، ص: 23.

وكان **سيبويه** يرى أن قراءة **عيسى بن عمر** في **قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾**[1]، بالنصب هي الوجه في كلام العرب والنصب بإضمار فعل أي: اقطعوا السارقَ والسارقَة، وإنما اختار النصب لأن الأمر بالفعل أولى وهو في العربية أقوى، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع[2].

وقد جوّد النحاة قراءة رفع (قليل) على قراءة **عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق** بنصبهما في **قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾**[3].

قال أبو حيان: «وارتفع "قليلُ" على البدل من الواو في (فعلوه) على مذهب البصريين وعلى العطف على الضمير على قول الكوفيين، وبالرفع قرأ الجمهور، وقرأ أُبيّ وابن أبي إسحاق وابن عامر عيسى بن عمر (إلاّ قليلاً) بالنصب ونص النحويون على أن الاختيار في مثل هذا التركيب اتباع ما بعد "إلاَّ" لما قبلها في الإعراب، على طريقة البدل أو العطف باعتبار المذهبين اللذين ذكرناهما»[4].

ومن القراءات التي استخدمها النحاة لتقوية الأصول النحوية أو تعزيز الآراء الفردية، قراءة من قرأ **﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾**[5]، بإضافة ثلاثمائة إلى سنين.

يرى **سيبويه** أن هذا العدد –مائة إلى الألف– يضاف إلى المفرد دون الجمع، وإنما جاء هكذا تنبيها على أن الأصل أن يضاف إلى الجمع وإن جاء الاستعمال بخلافه[6].

يقول الزمخشري في الآية الكريمة: «...وسنين: عطف بيان لثلثمائة، وقرئ: (ثلثمائة سنين)، بالإضافة، على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز؛ كقوله: (بالأخسرين أعمالا)[الكهف: 103]، وفي قراءة أبيّ (ثلثمائة سنة)، (تِسْعًا): تسع سنين؛ لأنّ ما قبله يدل عليه، وقرأ الحسن: (تسعًا): بالفتح، ثم ذكر اختصاصه بما غاب في السموات والأرض وخفي فيها من أحوال أهلها ومن غيرها

1 – المائدة: 38.

2 – ينظر: الكتاب، سيبويه، ج144/1.

3 – النساء: 66.

4 – البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، ط01، القاهرة، مج285/3.

5 – الكهف: 25.

6 – ينظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، ص: 87.

وأنه هو وحده العالم به»[1]، **فالزمخشري** يعتمد القراءات القرآنية ويميز منها ما يوافق الأصول النحوية، ورأيه في هذا مشابه لما قال به **سيبويه** ويذكر كل الوجوه، ثم يذكر أصحها وأبينها إلى معنى الآية.

ومن القراءات التي وردت واستخدمت في تصحيح الآراء وتقويتها: قراءة **ابن مسعود رضي الله عنه، قال الله تعالى:** ﴿**وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا**﴾[2]، يرى **أبو الفتح** أن الآية دليل على صحة ما يذهب إليه بعضهم من أن القول مراد مقدر، وأنه ليس كما يذهب الكوفيون في أن الكلام محمول على معناه، ودون أن يكون القول مقدرا معه[3].

والقراءة تقوي رأيا في الإعراب، **كقوله تعالى:** ﴿**فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً**﴾[4]، رأي **الزمخشري** في إعراب أشد ناتج قوته قراءة **الأعمش** بنصب الدال عطفا على الحجارة **يقول:** «...فهي في قسوتها مثل الحجارة، (أو أشدُّ قَسوَة): منها، و(أشد) معطوف على الكاف، إما على معنى أو مثل أشد قسوة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وتعضده قراءة الأعمش بنصب الدال عطفا على الحجارة، وإما على: أو هي في نفسها أشد قسوة والمعنى: أن من عرف حالها شبهها بالحجارة، أو بجوهر أقسى منها وهو الحديد مثلا، أو من عرفها شبهها بالحجارة، أو قال: هي أقسى من الحجارة، فإن قلت: لم قيل: أشدّ قسوة، وفعل القسوة مما يخرج منه أفعل التفضيل وفعل التعجب؟ قلت: لكونه أبين وأدل على فرط القسوة، ووجه آخر، وهو أن لا يقصد معنى الأقسى، ولكن قصد وصف القسوة بالشدة، كأنه قيل: اشتدّت قسوة الحجارة، وقلوبهم أشدّ قسوة، وقرئ قساوة، وترك ضمير المفضل عليه لعدم الإلباس؛ كقولك: زيد كريم...»[5].

نلاحظ الشرح المسهب والطويل الذي اعتمده **الزمخشري** فقط من أجل تأكيد رأيه في الوجه الذي اختاره من القراءة، ونلاحظ طريقة إقناعه للقارئ من خلال أساليب الاحتجاج والتوسع.

---

1 – الكشاف، الزمخشري، ج579/3.

2 – البقرة: 127.

3 – ينظر: المحتسب، ابن جني، دار الكتب المصرية، ص: 112. نقلا عن: (أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، ص: 88).

4 – البقرة: 74.

5 – الكشاف، الزمخشري، ج286/1.

3.توجيه القراءة الشاذة عند الزمخشري:

القراءة الشاذة المحتج بها هي التي رويت آحادا أو خالفت المصحف، وجلّ هذه القراءات تندرج في الأربعة التي هي بعد العشرة-القراءات- على أن لا يكون فيها غير ثقة، يمكن أن يحتج بها في اللغة. وظف **الزمخشري** القراءات القرآنية في تفسيره فقد «اتسع في الاحتجاج لها وتوجيهها والاحتجاج بالشواذ والاستدلال بها لتقوية وجوه الإعراب أو نصرة وجه من وجوه القراءات المستفيضة، كما يجعل القراءة المتواترة الأصل الذي يدور حوله الكلام، ثم يذكر القراءة الشاذة لمناسبتها للمتواترة أو للتقوية بها أو توجيهها وبيان وجهها اللغوي»[1].

يقول الزركشي في توجيه القراءة الشاذة: «وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة، ومن أحسن ما وضع فيه كتاب "المحتسب" لأبي الفتح؛ إلا أنه لم يستوف، وأوسع منه كتاب أبي البقاء العكبري، وقد يستبشع ظاهر الشاذ بادئ الرأي فيدفعه التأويل... وكقراءة من قرأ: ﴿**هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ**﴾[2]، بفتح الواو والراء على أنه اسم مفعول، وتأويله أنه مفعول لاسم الفاعل، الذي هو البارئ، فإنه يعمل عمل الفعل كأنه قال: الذي برأ المصوّر»[3].

قال الزمخشري في توجيه هذه القراءة: «"الخالق" المقدر لما يوجده و"البارئ" المميز بعضه من بعض بالأشكال المختلفة، و"المصور" الممثل، وعن حاطب بن أبي بلتعة أنه قرأ: "البارى المصوّر"، بفتح الواو ونصب الراء، أي: الذي يبرأ المصور أي: يميز ما يصوره بتفاوت الهيئات»[4].

ومن القراءات الشاذة التي اعتمدها **الزمخشري** في تفسيره، مثلا في **قوله تعالى**: ﴿**وَإِذْ قُلْتُمْ يَامُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ**﴾[5]، **يقول**: «(جهرةً): عيانا، وهي مصدر من قولك: جهر بالقراءة وبالدعاء، كأن الذي يرى بالعين جاهر بالرؤية، والذي يرى بالقلب مخافت بها، وانتصابها على المصدر، لأنها نوع من الرؤية فنصبت بفعلها

1 - النحو وكتب التفسير، محمد إبراهيم رفيدة، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط3، سنة: 1990م، ج727/1.

2 - الحشر:24.

3 - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج341/1.

4 - الكشاف، الزمخشري، ج85/6-86.

5 - البقرة: 44.

كما تنصب القرفصاء بفعل الجلوس، أو على الحال بمعنى ذوي جهرة، وقرئ (جهرة): بفتح الهاء، وهي إما مصدر كالغلبة، وإما جمع جاهر، وفي الكلام دليل على أن موسى عليه الصلاة والسلام رادّهم القول وعرّفهم أن رؤية ما لا يجوز عليه أن يكون في جهة محال، وأن من استجاز على الله الرؤية فقد جعله من جملة الأجسام أو الأعراض، فرادّوه بعد بيان الحجة ووضوح البرهان، ولجوا فكانوا في الكفر كعبدة العجل، فسلط الله عليهم الصعقة كما سلط على أولئك القتل تسوية بين الكفرين، ودلالة على عظمهما بعظم المحنة»[1]، هذه الآية خالفت معتقد من أصول المعتزلة وهو إنكار رؤية **الله عز وجل**، فتجد **الزمخشري** يحاول إبطال تأويل معنى الآية على ظاهرها لأنّ رؤية الله هي: «أعلى مراتب نعيم الجنة، وغاية مطلوب الذين عبدوا الله مخلصين له الدين والذي عليه جمهور السلف أنّ من جحد رؤية الله في الدار الآخر فهو كافر»[2].

ولا خلاف بين الأئمة العشرة وجمهور القراء في قراءة (جهْرة) ساكنة الهاء وقرئت (جهَرة) بفتح الهاء قراءة شاذة ونسبت إلى: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وسهل بن شعيب النهمي، وحميد بن قيس الأعرج، وعيسى بن عمر الهمذاني الكوفي، وطلحة بن مصرف الهمداني، وقراءتها بفتح الهاء تحتمل معنيين:

أحدهما: كونها مصدرا (كالغلبة)، وعلى هذا فلا اختلاف بين القراءة المتواترة والقراءة الشاذة، لا في المعنى ولا في الإعراب، إذ معناهما معا: (عيانا) والكلمة على الضبطين إما مصدر منصوب مؤكد للنوع، لأنها من نوع الرؤية، أو حال من الله، أي ظاهرا غير مستور.

والآخر: أن يكون جمعا (لجاهر) كفاسق وفَسَقَة، وانتصابها عندئذ على أنها حال من الضمير المستتر في (نرى) ومعناها: (جاهرين) بالرؤية ليس بيننا وبين الله حائل[3].

وقد تعقبه **ابن المنير** ، **بقوله:** «لقد انتهز الزمخشري ما اعتقده فرصة من هذه الآية التي لا مطمع له عند التحقيق في التشبث بها، فبنى الأمر على أن العقوبة سببها طلب ما لا يجوز على **الله**

1 – الكشاف، الزمخشري، ج270/1.

2 – الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط1، م486/6.

3 – ينظر: الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، دار الجيل، بيروت، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ط01، سنة: 1988م، ص: 171.

تعالى من الرؤية على ظنه... وكيف تخيل الزمخشري وشيعته أن موسى عليه السلام طلب من الله ما لا يجوز عليه... وأما الدلالة العقلية على جواز رؤيته تعالى عقلا والسمعية على وقوعها في الدار الآخرة، فأكثر من أن تحصى وهي مستقصاة في فن الكلام، وإنما غرضنا في هذا الباب مباحثة الزمخشري والرد عليه من حيث يتمسك على ظنه وأخذه قوما منه»[1].

وكلام **ابن المنير** في رده مزاعم **الزمخشري** «كلام جيد، كيف وقد دلت النصوص الكثيرة على إثبات الرؤية من الكتاب، والسنة، وعليه كلام السلف»[2].

قال الله تعالى: ﴿**فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ**﴾[3]، لفظة (سبعةً) قرأت بالنصب وهذه القراءة شاذة وبالجر وهو ما عليه الجمهور، **يقول الزمخشري**: «(وسبعةً): بالنصب، عطفًا على محل ثلاثة أيام، وكأنه قيل: فصيام ثلاثة أيام، فإن قلت: فما فائدة الفذلكة؟ قلت: الواو قد تجيء للإباحة في نحو قولك: جالس الحسن وابن سرين، ألا ترى أنه لو جالسهما جميعا أو واحدا منهما، كان ممتثلا ففذلكت نفيا لتوهم الإباحة، وأيضا ففائدة الفذلكة في كل حساب أن يعلم العدد جملة كما علم تفصيلا ليحاط به، من جهتين، فيتأكد العلم، وفي أمثال العرب: علمان خير من علم»[4].

فنلاحظ توجيه **الزمخشري** معنى الآية حسب القراءة الشاذة وهي أن يكون العطف هنا على محل (ثلاثة أيام) فكأنه قيل: فصيامُ ثلاثةَ أيام، إعمالاً للمصدر، «ورجح أبو حيان ما ذهب إليه الحوفي وابن عطية إلى أن نصب (سبعةً) على إضمار فعل، والتقدير: (فليصوموا أو فصوموا سبعة) وإلى هذا ذهب القرطبي والسبب لترجيح أبي حيان ما ذهب إليه الحوفي وابن عطية، على ما ذهب إليه الزمخشري، أن توجيه الزمخشري يقتضي أن ينظر إلى (ثلاثة) المجرور باعتبار أن التركيب يمكن أن يكون (فصيام ثلاثة أيام) بتنوين (صيام) ونصب (ثلاثة)، ولكن صورة التركيب في التلاوة غير ذلك، بل جاءت على جر (ثلاثة) بالإضافة إلى (صيام) أما توجيه نصب (سبعة) على تقدير

---

1 – الكشاف، الزمخشري، (هامش)، ج271/1.

2 – الأقوال الشاذة في التفسير، نشأتها وأسبابها وآثارها، عبد الرحمان بن صالح بن سليمان الدهش، سلسلة إصدارات الحكمة، ط1، سنة: 2004م، مجلة الحكمة، العدد: 19، ص: 229.

3 – البقرة: 196.

4 – الكشاف، الزمخشري، ج405/1.

(فليصوموا، أو فصوموا سبعة) كما نقله أبوحيان فتحه، لأنّ يترك تركيب (فصيام ثلاثة أيام) على حاله ويقدر فعلا مناسبا لـــ(فصيام) لذا قال أبوحيان: (وهو التخريج الذي لا ينبغي أن يعدل عنه)»[1]. ولا اختلاف في المعنى بين القراءتين.

1 – الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، ص: 330–331.

خاتمة

خاتـــمـــة

لقد تم بفضل الله وعونه إتمام هذا البحث، على الرغم من أنّنا لم نحيط بجميع جوانبه، نظرا لتشعبه ودقته، فقضية القراءة النحوية خاصة التأويل النحوي في النص القرآني مهمّة، وصعوبتها تكمن في ذلك التعدد القرائي النحوي لآيات الذكر الحكيم عند علماء التأويل، و**الزمخشري** عالم لغوي متمكن من هذه الآلية التي وظفها أولا لخدمة المعنى القرآني والدفاع عن لغة القرآن، ووظفها ثانيا لتأكيد أصول مذهبه الاعتزالي، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

– القراءة عملية هامة وفعّالة للتواصل والإبلاغ وتتحدد أهميتها حسب نوعها والهدف منها.

– تظافر مستويات التحليل الدلالي في توضيح المعنى، وأهمية الدلالة النحوية بجانب السياق في ضبط الدلالة.

– تنوع أسباب التعدد القرائي للنص فمنها ما هو متعلق بشخصية المؤول، ومنها ما هو متعلق باللغة والقراءات القرآنية، ومنها ما هو خارج عن النص.

– التأويل النحوي مهم في تقريب المعنى وترجيح الدلالة من النص القرآني.

– تعدد أسباب التأويل النحوي بين علماء التفسير، فيه توسع للمعنى وتنوع في القراءة.

– قدرة اللغة على مطاوعة المفسر الخبير المتحيل عليها لخدمة أفكاره ومذهبه وهو ما نجده عند الزمخشري.

– تنوع المنتوج الفكري للزمخشري بين المعجم والبلاغة والنحو خاصة، وغيرها من فنون الأدب،والمكانة العلمية لكتب الزمخشري تعكس ثقافته ولغته وتمكنه العلمي.

– كان الزمخشري مجتهدًا، ولم يكن مقلدًا في دراساته و تخريجاته، و الدليل على ذلك هو ايجاده تخريجات نحوية لم يسبقه أحد إليها، وكذا الاهتمام الكبير بمنتوجه الفكري من طرف ناقديه.

– يراعي الزمخشري العلاقة بين النحو و المعنى في الآية ، وما يحتمله الكلام من أوجه، فهدفه من الإعراب و التخريجات النحوية فهم المعنى، وليس فقط تطبيق القواعد النحوية على التركيب النصي.

– كان لمذهبه الاعتزالي أثر واضح في دراساته النحوية و اللغوية .

خاتـــمـة

– القراءات القرآنية أحد مصادر النحاة، فهي تساعد المفسر في جعل المعنى يتماشى مع أفكاره وعقيدته من خلال التوجيه النحوي لها، خاصة الشاذة منها، وهي – القراءات – عامل مهم في تنوع التأويل النحوي.

– موقف الزمخشري من الاستشهاد بالقراءات القرآنية لا يختلف عن موقف من سبقه من نحاة البصرة، فهو يرد من القراءات، و يضعف ما خالف معتقده، و يعتمد القراءات الشاذة ويحتج بها.

هي محاولة بسيطة من أجل التعرّف والكشف عن سلوك لغوي قديم–استخدام النحو للشرح والإثبات– تلك التجربة العميقة في التعامل مع النص القرآني شرحا له وتأويلا له على معان مختلفة، من خلال توظيف الجانب النحوي في قراءة النص القرآني ومدى فاعلية ذلك في التأويل، وهذا دليل على جمال اللغة العربية وعلى قيمتها العلمية.

مع اعترافي بعدم الإحاطة بجوانب الموضوع بشكل موسع، والتعمق في محتواه بالقدر الواجب، وأنّ ما قدمته هو القليل المتواضع، وأنّ محتوى المادة لا تجف فيه الأقلام أبدا؛ لأنّه متعلّق بالنص القرآني–الخالد– وأرجو من الله القدير أن يبارك هذا العمل البسيط، وإن كان لي من حق في إبداء اقتراح فإنني أقترح بحوث تبرهن على مدى أهمية إدراك اللغة لفهم معاني القرآن الكريم، وأنّ جانب القراءات القرآنية مهم في تغيّر المعنى وتنوعه، فهو مرتبط بالحركة وبالحرف وبالكلمة والجملة.

و الله نسأل أن يوفقنا لما فيه الخير والصواب، وأن يجعلنا من طلبة العلم، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

فهرست الآيات القرآنية

فهرست الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة	﴿مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾	03	185
الفاتحة	:﴿الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	02	أ
الفاتحة	﴿إِيَّاكَ يُعْبَدُ﴾	04	185
الفاتحة	﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾.	04	202
الفاتحة	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	05	162
البقرة	﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.	05	84
البقرة	﴿خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ... وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ﴾	07	151
البقرة	﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُواْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى ... وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾	16	36
البقرة	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ ... وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾	16	81
البقرة	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ ... إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	30	42
البقرة	﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا ... وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾،	40	161
البقرة	﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَامُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾	44	216
البقرة	﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ ... الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾	55	28
البقرة	﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ ... وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	60	48
البقرة	﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَامُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ ... وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾	61	33
البقرة	﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَامُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ ... وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾	61	192
البقرة	﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ ... فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾	71	124
البقرة	﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾	74	215
البقرة	﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ﴾	78	34
البقرة	﴿وَلِلّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ إِنَّ اللّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾	115	53
البقرة	﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	117	136
البقرة	﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا﴾	127	215

فهرست الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
البقرة	﴿وَ وَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ.... الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾	132	127
البقرة	﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ... فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾	158	127
البقرة	﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي... صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾	171	176
البقرة	﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِر...﴾.	177	203
البقرة	﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ ... ب فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	178	31
البقرة	﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ ... وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾	189	204
البقرة	﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا ... وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾	195	29
البقرة	﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾	196	218
البقرة	﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ... فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَاأُولِي الْأَلْبَابِ﴾	197	132
البقرة	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ .... اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	229	154
البقرة	﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾.	271	213
آل عمران	﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـــهَ إِلاَّ هُوَ... فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾	18-19	73
آل عمران	﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ .. وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ...﴾	07	103
آل عمران	﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ... إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ...﴾.	18 19	139
آل عمران	﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ... مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾	27	18
آل عمران	﴿يَامَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾	43	211
آل عمران	﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾	86	50
آل عمران	﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ ... وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ﴾	146	45
آل عمران	﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا ... وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾	154	125
آل عمران	﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾	172	192
النساء	﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾	82	أ

فهرست الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
النساء	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	01	191
النساء	﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ...﴾	02	24
النّساء	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ... انَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾	11	165
النّساء	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَ... فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾	48	141
النساء	﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾.	66	214
النّساء	﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللّهِ وَكَفَى بِاللّهِ عَلِيمًا﴾	70	145
النّساء	﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا﴾	82	أ
النّساء	﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن..... لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾	101	48
النساء	﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ .....لَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾	127	171
النساء	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾.	168	104
المائدة	﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا .....لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.	06	210
المائدة	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	38	214
المائدة	﴿يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ... وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	41	50
المائدة	﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ.....فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	45	32
المائدة	﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ.. فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾	53	197
الأنعام	﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾	82	14
الأنعام	﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ .....فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾.	95	123
الأنعام	﴿وَجَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء الْجِنَّ... وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾	100	162
الأنعام	﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾	103	103
الأنعام	﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ...﴾	103	104
الأنعام	﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ... فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾	137	200

فهرست الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
الأنعام	﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ... وَلاَ عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	145	155
الأعراف	﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	32	195
الأعراف	﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ ... أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾	44	130
الأعراف	﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾،	131	213
الأعراف	﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ .... قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾	133	161
الأعراف	﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ ... وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾	146	30
الأعراف	﴿سَاء مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾	177	161
هود	﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاء ..... وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾	44	173
هود	﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ ... بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾	54	49
هود	﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا ... جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾	69	51
هود	﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾	71	203
هود	﴿قَالُوا يَاشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا...﴾.	91	82
الرّعد	﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ... إِنَّ اللّهَ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾	31	176
إبراهيم	﴿وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّواْ ... إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾	34	134
إبراهيم	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾	47	166
النحل	﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا ... إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾،	07	33
النحل	﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً...﴾.	112	81
النحل	﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	104	50
النّحل	﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾	98	144
النّحل	﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾	06	174
الإسراء	﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي ... أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾.	09	09
الإسراء	﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً ... فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾	16	177
الكهف	﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا ... رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾	109	10
الكهف	﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا﴾	09	34
الكهف	﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾	103	44

فهرست الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
الكهف	﴿فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾	11	48
الكهف	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ ... أَجْرًا حَسَنًا﴾	1 2	129
الكهف	﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾	78	172
الكهف	﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ... ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾	82	172
الكهف	﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ .... وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾	28	208
الكهف	﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾،	39	213
الكهف	﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾	25	214
مريم	﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ ... وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾	46	164
طه	﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ ... يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾	77	48
طه	﴿يوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾	102	51
طه	﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى، ... عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾	17 18	150
طه	﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾	110	154
الأنبياء	﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾	26	146
الأنبياء	﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾	92	195
الأنبياء	﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عاصفة﴾،	81	202
الحج	﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ ... إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾	70	74
الحج	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ... نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	25	169
الحج	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ... مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.	25	169
الحجّ	﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ ... مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾	05	127
المؤمنون	﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾	76	136
النّور	﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ... لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	35	150
الفرقان	﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾	33	12
الشعراء	﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا ... وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾	07–09	76
الشعراء	﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ﴾	32	105
الشّعراء	﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ ﴾	137	135

فهرست الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
النمل	﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ ...إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	88- 89- 90	78
القصص	﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا .....كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾	04	144
العنكبوت	﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾	64	79
لقمان	﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ.....عَظِيمٌ﴾	13	14
السّجدة	﴿ وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾	21	137
الأحزاب	﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ..... أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾	35	172
سبأ	﴿فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ... وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾	16	34
سبأ	﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾	12	202
فاطر	﴿الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا ... فِيهَا لُغُوبٌ﴾	35	42
فاطر	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاء إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾	15	149
يس	﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾.	29	209
الصافات	﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَابُنَيَّ إِنِّي أَرَى.....مِنَ الصَّابِرِينَ﴾.	102	122
الصّافات	﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ، وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ،..... الْمُحْسِنِينَ﴾	103- 104- 105	175
ص	﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾	32	174
ص	﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾	29	07
ص	﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾	50	171
ص	﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾	50	171
الزمر	وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا ا ... كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾.	71	170
الزمر	﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى لَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾	73	170
الزّمر	﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مُسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ﴾،	05	146
غافر	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ... وْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾	10	43
غافر	﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾	36 37	196
فصلت	﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾	46	171

فهرست الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
فصّلت	﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ ي الْمَوْتَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	39	143
الزخرف	﴿وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ... يَارَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.	85-88	199
الدّخان	﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾	49	47
محمد	﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾	24	أ
محمّد	﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾	24	أ
محمّد	﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ... فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾	04	173
الفتح	﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾	29	192
ق	﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾	30	105
القمر	﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾	52	52
القمر	﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾.	49	206
الرحمان	﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾.	27،	125
الحديد	﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ﴾	27	192
الحشر	﴿...وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ...﴾	02	80
الحشر	﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى ... لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾	21	98
الحشر	﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾	24	216
التّغابن	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ ... فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	14	54
الطّلاق	﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ... لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾	01	22
المزمّل	﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ ... إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	20	126
القيامة	﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾.	22 23	72
القيامة	﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	23	103
القيامة	﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	22-23	104
القيامة	﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ﴾	26	174
الطّارق	﴿وَالسَّمَاء وَالطَّارِقِ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ، النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾	01-03	14
الأعلى	﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى، فَجَعَلَهُ غُثَاء أَحْوَى﴾	04- 05	53
الفجر	﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾	14	24

فهرست الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
الفجر	﴿وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾	**22**	**179**
البلد	﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤْصَدَةٌ﴾	**20**	**171**
الشّمس	﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾	**13**	**174**
الضّحى	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾	**05**	**178**
المسد	﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾	**04**	**49**
الإخلاص	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ﴾	**2-1**	**150**

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖القرآن الكريم.

❖أولا: المصادر و المراجع :

1. **الإبانة عن معاني القراءة**، مكي بن أبي طالب، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مكتبة الفيصلية، مكة، ط03، سنة: 1405هـ.
2. **أبحاث في اللغة والعروض**، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، سنة: 1995م.
3. **أبحاث في النحو والدلالة**، السيد خضر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط01، سنة: 2009م، ج01.
4. **ابن القيم اللغوي**، أحمد ماهر البقري، كلية الآداب جامعة المنيا، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ط 15، سنة: 1409هـ/1989م.
5. **ابن يعيش النحوي**، عبد الإله بنهان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سنة: 1997م.
6. **إتقان البرهان في علوم القرآن**، فضل حسن عباس، دار الفرقان، الأردن- عمان، الطبعة الأولى، سنة: 1997م، ج01.
- **إتقان البرهان في علوم القرآن**، فضل حسن عباس، دار النفائس للنشر والتوزيع-الأردن، ط2، سنة: 2010م، ج02.
7. **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين السيوطي، نشر: مصطفى الحلبي، القاهرة، الطبعة الرابعة، سنة: 1987م.
8. **أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية**، عبد العال سالم مكرم، نشر وتوزيع مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت.
9. **أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن الكريم بالرأي**، بشيرة علي فرج العشيبي، منشورات جامعة قان يونس بنغازي، ط1، سنة: 1999م.
10. **أحكام القرآن**، ابن العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، سنة: 1387هـ/1968ج01.
11. **الإعراب والمدخل النحوي لتحليل النصوص**، ممدوح عبد الرحمان الرمال.

12. **أحكام القرآن**، الهراسي عماد الدين بن محمد الطبري المعروف بالكيا الهراسي، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، الطبعة الثانية، سنة: 1405هـ/ 1985م، ج03.
13. **الاختلاف بين القراءات**، أحمد البيلي، دار الجيل، بيروت، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ط01، سنة: 1988م.
14. **الأدوات النحوية في كتب التفسير**، محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط01، سنة: 2001م.
15. **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين**، قيس إسماعيل الأوسي، المكتبة الوطنية بغداد، بيت الحكمة، سنة 1988م.
16. **أساليب العطف في القرآن الكريم**، مصطفى حميدة، مكتبة لبنان -ناشرون-، الطبعة الأولى، سنة: 1999م.
17. **أسباب النُّزُول وأثرها في بيان النّصوص**–دراسة مقارنة بين أصول التّفسير وأصول الفقه-،عماد الدين محمد الرشيد، دار الشّهاب، سنة: 1420هـ-1999م.
18. **إستراتيجية التّأويل الدلالي عند المعتزلة**، هيثم سرحان، دار الحوار للنّشر والتوزيع،سوريا، الطبعة الأولى، سنة: 2003م.
19. **الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير**، رمزي نعناعة، نشر وتوزيع دار القلم بدمشق، ودار الضياء ببيروت، ط1، سنة: 1390هـ/1970م.
20. **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**، محمد بن محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، ط4، سنة: 1408هـ.
21. **أسرار التنزيل وأنوار التأويل**، للإمام فخر الدين الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، سنة: 1412هـ/1992م.
22. **أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية**، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة: 1998م.
23. **أصول التفسير وقواعده**، خالد عبد الرحمان العك، دار النفائس، بيروت-لبنان، ط2، سنة: 1986م.
24. **أصول النحو العربي**، محمد عيد، القاهرة، سنة: 1978م.

25. **الأصول–دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، سنة: 2000م.

26. **الإعجاز البياني في ضوء القراءات القرآنية المتواترة–دراسة بيانية تشتمل على 81 آية من الذكر الحكيم**، أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المدينة المنورة، سنة: 1426هـ.

27. **الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم–دراسة نظرية تطبيقية– التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة**، عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت –لبنان–، سنة: 2002م.

28. **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية**، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان–، الطبعة الثامنة، سنة: 1425هـ–2005م.

29. **إعجاز القرآن، الإعجاز في دراسات السابقين –دراسة كاشفة لخصائص البلاغة العربية ومعاييرها**– عبد الكريم الخطيب، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، سنة: 1974م.

30. **الإعجاز القرآني التبيان، التكوّن، القراءة**، عباس أمير، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

31. **إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل**، محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، ط1، سنة: 2003م.

32. **إعراب القرآن**، أبو جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني–بغداد، سنة: 1980م، ج02، ج03.

- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، نشر مكتبة عالم الكتب والنهضة العربية، بيروت، سنة: 1985م، ج03.

33. **الإعراب الميسّر دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة** (وفق قرارات مجمع اللغة العربية)، محمّد علي أبو العباس، دار الطّلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، د.ط، د.ت.

34. **الإعراب في القرآن الكريم**، سميح عاطف الزين، دار الكتاب اللبناني، بيروت–لبنان، ط1، سنة: 1985م.

35. **أعلام الموقعين عن رب العالمين**، ابن القيم شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبو بكر، تقديم: طه عبد الرّؤوف سعد، دار الجيل، بيروت-لبنان، ج01.

36. **أفعال العباد في القرآن الكريم**، عبد العزيز المحدوب، الدار العربية للكتاب، سنة: 1985م.

37. **الاقتراح في أصول النّحو**، السيوطي، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 1396هـ-1976م.

- **الاقتراح في علم أصول النحو**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- **الاقتراح في علم أصول النحو**، لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، سنة: 1426هـ/2006م.

38. **إملاء ما منّ به الرّحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، العبكري، الطبعة الثانية، سنة: 1321هـ، القاهرة.

39. **انباه الرواة على أنباه النحاة**، يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، سنة: 1955م، ج03.

40. **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ابن الأنباري، تعليق:محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ج02.

41. **أنموذج الزمخشري**، شرح ودراسة: يسرية محمد إبراهيم حسن، المطبعة الإسلامية الحديثة، القاهرة، سنة: 1995م، ج01.

42. **الإيضاح في علم القراءات**، عبد العلي المسئول، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط01، سنة: 2008م .

43. **بحث جديد عن القرآن الكريم**، محمد صبيح، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثامنة، سنة: 1403هـ-1983م.

44. **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، ط01، القاهرة، مج 03.

45. **بحوث في أصول التفسير ومناهجه**، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، مكتبة التوبة، ط4، سنة: 1419هـ.

46. **البرهان في علوم القرآن**، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت-لبنان-، ط02، سنة: 1391هـ/1972م، ج01، ج02..

- **البرهان في علوم القرآن**، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، سنة: 1400هـ/1980م، ج03.
- **البرهان في علوم القرآن**، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة-مصر، ط،01، سنة: 1957م، ج01، ج02.
- **البرهان في علوم القرآن**، الزركشي، تحقيق: يوسف المرعشلي وزملائه، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط1، سنة: 1410هـ1990م، ج01.

47. **البلاغة القرآنية المختارة من الإتقان ومعترك الأقران**، السيوطي، اختيار وتهذيب وتحقيق وتعليق: السيد الجميلي، دار المعرفة، القاهرة، سنة: 1413هـ/1993م.

48. **البلاغة تطور وتاريخ**، شوقي ضيف، دار المعارف، ط9.

49. **البلاغة عند المفسرين حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، رابح دوب، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة: 1999م

50. **البيان في روائع القرآن**، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، الناشر: عالم الكتب، ط1، سنة: 1993م

51. **البيان في علوم القرآن**، محمد الصالح الصديق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر- ، سنة: 1989م.

52. **تاريخ آداب اللغة العربية**، جرجي زيدان، مطبعة الهلال، سنة: 1931م، ج03.

53. **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.

54. **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، عبد الفتاح احمد الحمّوز، مكتبة الرشد، الرياض، ط01، سنة: 1404هـ/1984م

55. **تأويل مشكل القرآن**، ابن قتيبة، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط3، سنة: 1981م.

56. **التأويل والحقيقة– قراءات تأويلية في الثقافة العربية**–، علي حرب، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت–لبنان–، الطبعة الأولى، سنة: 1985م.
57. **التبيان في إعراب القرآن**، أبي البقاء العكبري، إعداد بيت الأفكار الدولية، عمان–الأردن.
58. **التبيان في علوم القرآن**، محمد علي الصابوني، طبع بمطابع دار البعث، قسنطينة، نشر مكتبة رحاب، الجزائر، ط03، سنة: 1986م.
59. **التحرير والتنوير**، لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، سنة: 1984م، ج01.
60. **تحليل الخطاب... مقدمة للقارئ العربي**، عبد القادر سلامي، دار المعرفة، سنة: 2007م.
61. **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر**، عبد الفتاح لاشين،دار المرايا للنشر، السعودية.
62. **التراكيب النحوية وصياغاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني**، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، سنة: 1994م.
63. **التطبيق النّحوي**، عبده الرّاجحي، دار المعرفة الجامعية، سنة: 1998م.
64. **تطوير مناهج تعليم القراءة في مراحل التعليم العام في الوطن العربي**، خاطر محمود رشدي ومكي الطاهر أحمد وشحاتة حسن، المنظمة العربية للتربية والثقافة، تونس، سنة: 1983م.
65. **تعدد التوجيه النحوي**، واضعه، أسبابه، نتائجه، محمد حسنين صبرة، دار غريب، القاهرة، سنة: 2006م.
66. **تفسير ابن باديس**، عبد الحميد ابن باديس، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية–الجزائر،، منشورات المعارف مؤسسة للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، سنة 1991م.
67. **التفسير البياني للقرآن الكريم**، عائشة عبد الرحمن–بنت الشاطئ–، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة، سنة: 1394هـ/1974م، ج01، ج02،
68. **تفسير القرآن العظيم**، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي، ضبط: محمّد أنس مصطفى الخنّ، قدّم له: مصطفى سعيد الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان–، ط: 01، سنة: 1421هـ-2001م.

- **تفسير القرآن العظيم**، للحافظ عماد الدين ابن كثير الدمشقي، مكتبة دار التراث، القاهرة.

69. **التفسير القيم**، لابن القيم الجوزية، جمعه: محمد أويس الندوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الفكر ، بيروت -لبنان-، سنة: 1988م.
70. **التفسير الكبير**، فخر الدين الرازي، وبهامشه تفسير العلامة أبي السعود-رحمه الله- دار الفكر، بيروت، ط02، سنة: 1978م، ج02، ج03، ج05، ج06.
71. **تفسير الكشاف للزمخشري-دراسة لغوية**، دلدار غفور حمد أمين، دار دجلة، الأردن-عمان، ط1، سنة: 2007م.
72. **التفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية**، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، جدارا للكتاب العالمي، عمان-الأردن، ط1، سنة: 2008م.
73. **تفسير المنار**، محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت-لبنان-، د.ط، سنة: 1973م، ج01.
74. **التّفسير والتأويل في القرآن**، الخالدي صلاح عبد الفتّاح، دار النفائس، الأردن، الطبعة الرابعة، سنة: 1416هـ-1996م.
75. **التفسير والمفسرون**، محمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة، ط2، سنة: 1396هـ/1976م،ج01.
- **التّفسير والمفسّرون**، محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، سنة: 1409هـ-1988م،ج01.
76. **التقييم التربوي الهادف**، عطية نعيم، دار الكتاب اللبناني، بيروت، سنة: 1970م.
77. **تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية**، إبراهيم عقيلي، تقديم: طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، ط1، سنة: 1415هـ-1994م.
78. **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية**، أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 1418هـ-1998م.
- **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية**، أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، سنة: 2000م.
79. **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية**، عابد بوهادي، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، ط1، سنة: 2012م.

80. **التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة للقراء السبع**، سحر سويلم راضي، بلنسرية للنشر والتوزيع، ط01، سنة: 2008م..

81. **جامع البيان في تفسير القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الجيل، بيروت-لبنان، ج01

82. **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمّنه من السنة وآي الفرقان**، أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، محمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، سنة: 2006م، ج01.

- **الجامع لأحكام القرآن**، أبو عبد عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، ج04، ج10.
- **الجامع لأحكام القرآن**، للإمام بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، مكتبة رحاب، الجزائر، الطبعة الرابعة، سنة: 1410هـ-1990م، م01.

83. **جدلية الخطاب والواقع**، يحي محمد، الانتشار العربي، بيروت-لبنان-، الطبعة الأولى، سنة: 2002م.

84. **الحجاج والحقيقة وآفاق التأويل**، بحث في الأشكال والاستراتيجيات، علي الشبعان، تقديم، حمادي صمود، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، سنة: 2010م.

85. **حجة القراءات**، لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة: 1982م.

86. **خزانة الأدب**، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، سنة: 1967م، ج01.

87. **خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية**، عبد العظيم إبراهيم محمد المرطغى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، سنة: 1992م، ج02.

88. **الخصائص**، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج02.

- **الخصائص**، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت-لبنان-، د.ط، د.ت.

89. **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**، د: فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر، مطبعة الإرشاد، بغداد سنة: 1971م.

90. **دراسات في الدلالة والمعجم**، رجب عبد الجواد إبراهيم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 2001م.

91. **دراسات في علم اللغة**، كمال محمد بشر، دار المعارف، القاهرة، سنة: 1969م، ج02.

92. **دراسات في علوم القرآن الكريم**، عبد الرحمان بن سليمان الرومي، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط14، سنة: 2005م.

93. **دراسات في علوم القرآن**، أمير عبد العزيز، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة- الجزائر-، الطبعة الثانية، سنة: 1408هـ-1988م.

94. **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، ط1، سنة: 1392هـ، ج01.

95. **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، عبد القاهر الجرجاني، شرح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة: 1424هـ/-2003م.

96. **الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية**، صفية مطهري، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق-سوريا، سنة: 2003م.

97. **دور الكلمة في اللغة**، استيفن أولمان، ترجمة وتقديم وتعليق: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

98. **روائع البيان في تفسير آيات الأحكام**، محمد علي الصابوني، مكتبة رحاب -الجزائر-، الطبعة الرابعة، سنة: 1410هـ/1990م، ج01، ج02.

99. **روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني**، الألوسي أبو الفضل شهاب الدين، دار الفكر للطباعة والنشر، سنة: 1979م، ج08.

100. **الزمخشري**، أحمد محمد الحوفي، دار الفكر العربي، ط01، سنة: 1966م.

101. **الزيادة والإحسان في علوم القرآن**، لابن عقيلة المكي، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، سنة: 2006م، ج07.

102. السؤال والجواب دراسة نحوية وبلاغية وقرآنية، محمد موسوني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة: 2004م.

103. سياق الحال، طه محمد البشير ، ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 1994م.

104. شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبّار، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، سنة: 1966م.

105. شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.

106. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت-لبنان، ط1، سنة: 1994م.

107. شرح مختصر الروضة، للإمام الطوفي، تحقيق: عبد الله تركي، مؤسسة الرّسالة، ط2، سنة: 1990م.

108. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

109. صفوة التّفاسير، للشيخ محمد علي الصابوني، شركة الشّهاب، الجزائر، دار الضياء، قسنطينة، قصر الكتاب البليدة، الطبعة الخامسة، سنة: 1411هـ-1990م، م02.

110. ضمير الغائب مستقصى في القرآن الكريم، علي محمود النابي، دار الصفوة للطباعة والنشر، الغردقة، سنة: 1417هـ/1996م.

111. طرق تعليم الأطفال القراءة والكتابة، عبد الرحمان حسين راضي، ومصطفى زايد خالد، دار الكندي للنشر والتوزيع، سنة: 1989م.

112. ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، سنة:1401هـ-1981م.

113. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية-القاهرة.

114. **العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النّظام والأساليب**، ممدوح عبد الرحمن الرّمالي، دار المعرفة الجامعية، سنة: 1996م.

115. **العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي–دراسة تطبيقية–**، عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، سنة: 1419هـ–1999م.

116. **علم الدّلالة –أصوله ومباحثه في التراث العربي–**، منقور عبد الجليل، من منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق –سوريا–، سنة: 2001م.

117. **علم الدلالة العربي**، فايز الداية، دار الفكر، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، سنة: 1985م.

118. **علم الدلالة والمعجم العربي**، عبد القادر أبو ريشة، دار الفكر للنشر والتوزيع، سنة: 1989م.

119. **علم الدّلالة**، أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة للنّشر والتّوزيع، بيروت–لبنان–، الطبعة الأولى، سنة: 1982م.

120. **علم الدلالة**–دراسة نظرية وتطبيقية- فريد عوض حيدر، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السادسة، سنة: 1999م.

121. **علم القراءات– نشأته–أطواره**، أثره في العلوم الشرعية، نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل، مكتبة التوبة، السعودية، ط01، سنة: 2000م.

122. **علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللّغات السامية**، محمود حجازي، دار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع.

123. **علم اللّغة**، محمود السعران، دار المعارف، مصر، سنة: 1962م.

124. **العلم والعلماء**، أبو بكر جابر الجزائري، دار الشّهاب للطباعة والنّشر، باتنة–الجزائر–، سنة: 1405هـ–1985م

125. **علوم التفسير**، عبد الله شحاتة، دار الشروق، القاهرة، سنة: 2001م.

126. **علوم القرآن والتفسير**، عبد الله شحاته، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة: 1983م.

127. **الفتاوى الكبرى**، ابن تيمية، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط1، م06.

128. **فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن**، أبو يحي زكريا الأنصاري، تعليق وتحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت -لبنان-، ط 01، سنة: 1403هـ/1984م.

129. **الفرق الكلامية الإسلامية**، مدخل ودراسة، علي عبد الفتاح المغربي، نشر مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، سنة: 1995م.

130. **الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات**–النشأة، التاريخ، العقيدة، التوزيع الجغرافي، سعد رستم، الأوائل للنشر والتوزيع، سورية-دمشق، الطبعة الثالثة، سنة: 2005م.

131. **الفروق في اللغة**، أبي هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، د.ت.

132. **فصول في أصول التفسير**، مساعد بن سليمان الطيار، تقديم: محمد بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط3، سنة: 1999م.

133. **فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية**، لويس حارديه وجورج قنواتي، نقله إلى العربية الدكتور: صبحي الصالح وفريد جبر، بالجامعة اللبنانية، بيروت، دار العلم للملايين، سنة: 1967م، ج01.

134. **فن التدريس للتربية اللغوية**، سمك محمد صالح، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، سنة: 1979م.

135. **فن القراءة، أهميتها، مستوياتها، مهاراتها، أنواعها**، عبد اللطيف الصوفي، دار الفكر، دمشق، ط02، سنة: 2008م

136. **فقه اللغة في الكتب العربية**، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

137. **الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان**، شمس الدين أبي عبد الله محمد المعروف بابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان-، الطبعة الثانية، سنة: 1988م.

138. **في السيميائيات العربية قراءة في المنجز التراثي**، قادة عقاق، مكتبة الرّشاد للطباعة والنّشر والتوزيع، الجزائر، سنة: 2004م.

139. **في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق:** السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، سنة: 1985م.

140. **القراءات القرآنية وآثارها في النحو العربي والفقه الإسلامي،** التواتي بن التواتي، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر.

141. **القرآن والعلم،** أحمد محمد سليمان، دار العودة، بيروت –لبنان–، الطبعة الخامسة، سنة: 1981م.

142. **قضايا اللغة في كتب التفسير، المنهج –التأويل– الإعجاز،** الهادي الجطلاوي، دار محمد علي الحامي، تونس، الطبعة الأولى، سنة: 1998م.

143. **قضية الإعجاز القرآني وأثرها في تدوين البلاغة العربية،** عبد العزيز عبد المعطي عرفة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، سنة: 1405هـ/1985م.

144. **قطف الأزهار في كشف الأسرار،** لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد محمد الحمادي، وزارة الأوقاف، قطر، سنة: 1414هـ/1994م، ج01.

145. **الكافي في القراءات السبع،** أبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط01، سنة: 2000م.

146. **كتاب التّسهيل لعلوم التنزيل،** محمد بن أحمد جزي الكلبي، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان–، الطبعة الثالثة، سنة: 1401هـ– 1981م، ج01.

147. **الكتاب،** سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، مصر، ط03، سنة: 1408هـ/1988م، ج01، ج02.

- **الكتاب،** عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، علق عليه ووضع حواشيه:إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان–، الطبعة الأولى، سنة: 1420هـ–1999م، م01.

148. **كشاف الزمخشري،** بقلم: أمين الخولي، تراث الإنسانية– سلسلة تتناول بالتعريف والبحث والتحليل روائع الكتب التي أثّرت في الحضارة الإنسانية– الدار المصرية للتأليف والترجمة، سنة: 1966م، المجلد الرابع، المبحث الثاني.

149. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، جار الله الزمخشري، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوّض، نشر مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، سنة: 1998م، ج01..

- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، للإمام محمود بن عمر الزمخشري، رتبه وضبطه وصحّحه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، سنة: 1407هـ/1987م، ج01، ج02، ج03، ج04.
- **الكشاف**، جار الله الزمخشري، وبحواشيه أربعة كتب: الأول: الانتصاف للإمام أحمد بن المنير الاسكندري الثاني: الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف للحفاظ ابن حجر، الثالث: حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي على تفسير الكشاف، الرابع: مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف للشخ محمد عليان المذكور، رتبه وضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، سنة: 1415هـ/1995م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج03، ج05، ج06.

150. **الكلمة دراسة لغوية ومعجمية**، حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة: 1980م.

151. **اللغة العربية معناها ومبناها**، تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، سنة: 1418هـ-1998م.

152. **لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير**، محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، سنة: 1410هـ/1990م.

153. **لنشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج02.

154. **أصول الفقه مباحث الكتاب والسنّة**، محمد سعيد رمضان البوطي، جامعة دمشق، ط2.

155. **مباحث في إعجاز القرآن**، مصطفى مسلم، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، سنة: 1416هـ/1996م

156. **مباحث في علوم القرآن**، مناع القطان، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط11، سنة: 2000م.

157. **متشابه القرآن**، عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، دار النصر للطباعة، سنة: 1366هـ/1966م، ج02..

158. **مجمع البيان في تفسير القرآن**، الطبرسي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، طبعة جديدة ومصححة، ج01.

159. **مجموع الفتاوى**، لابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، طبعة المكتب التعليمي السّعودي بالمغرب، مكتبة دار المعارف، الرّباط، م14.

- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي وابنه محمد، توزيع الرئاسة العامة للإفتاء، طبعة إدارة المساحة العسكرية، القاهرة، سنة: 1404هـ.

160. **محاضرات في علوم القرآن**، غانم قدوري الحمد، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، سنة: 2003م.

161. **محاولة في تاريخ فكرة الإعجاز**، نعيم الحمصي، دمشق، ط02،سنة: 1979م.

162. **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، لابن القيم الجوزية، تحقيق: زكريا علي يوسف، مطبعة الإمام، مصر، د. ت

163. **المدارس النحوية**، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر-القاهرة، الطبعة الثانية، سنة: 1982م.

164. **المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن**، عمار ساسي، دار المعارف، بوفاريك-الجزائر-، سنة: 2005م.

165. **المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن**، أجنتس جولد تسيهر (Ignaz Goldzlher) نقله إلى العربية: علي حسن عبد القادر، مطبعة العلوم، ط1، سنة: 1363هـ/1944م.

166. **المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم**، أبو السعود حسنين الشاذلي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، دار المعرفة الجامعية -الإسكندرية-، الطبعة الأولى، سنة: 1410هـ/1990م.

167. **المسائل الإعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير-عرض ونقد**، إعداد: صالح بن غرم الله الغامدي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، الطبعة 01، الأولى، سنة: 1998م، ج01.

168. **مظاهر الاشتقاق في تفسير الكشاف–دراسة لغوية دلالية–** علا الشوبكي، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا،ـــ كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، سنة: 2007م.

169. **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث**، محمد أحمد أبو الفرح، دار النّهضة العربية، سنة: 1966م.

170. **معاني القرآن**، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط03، 1983م، ج03.

171. **المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنّة منها**، عوّاد بن عبد الله المعتق، مكتبة الرُّشد، الرّياض، الطبعة الثالثة، 1417هـــ-1996م.

172. **المعجزة القرآنية**، بغدادي بلقاسم، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر.

173. **المعنى في البلاغة العربية**، حسن جاد طبل، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، سنة: 1998م.

174. **المفصل في صنعة الإعراب**، الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، تحقيق: محمد محمد عبد المقصود، حسن محمد عبد المقصود ، تقديم: محمود فهمي حجازي، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 2001م.

175. **مفهوم النص دراسة في علوم القرآن**، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان–، الطبعة الرابعة، سنة: 1998م.

176. **مقدمة في أصول التفسير**، تقي الدين أحمد بن تيمية، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت–لبنان.

177. **المقدمة**، ابن خلدون، تحقيق: أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت–لبنان، ط02، سنة: 1996م، ج02.

- **المقدمة**، ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، سنة: 1998م، الفصل العاشر، (في علم الكلام).

178. **من النّص إلى سلطة التّأويل**، الحبيب شبيل، ضمن ندوة :"صناعة المعنى وتأويل النّص"، منشورات كليّة الآداب بمنوبة–تونس–، سنة: 1992م.

179. **منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه**، مصطفى الصاوي الجويني، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.

180. **منهج أهل السنّة في تفسير القرآن العظيم–دراسة موضوعية لجهود ابن القيم التفسيرية–**، صبري المتولي، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 1986م.

181. **الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية**، ابراهيم عبد العليم، دار المعارف، القاهرة، ط15، سنة: 1994م.

182. **الميسر في البلاغة العربية**، عبد الله الشعيب، دار الهدى، عين مليلة–الجزائر.

183. **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، محمد بكر، المطبعة الفنية، القاهرة، نشر وتوزيع مؤسسة الصباح، الكويت.

184. **النّحو والدّلالة مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدّلالي**، محمد حماسة عبد اللّطيف، القاهرة–مصر–، الطبعة الأولى، سنة: 1983م.

185. **النحو وكتب التفسير**، محمد إبراهيم رفيدة، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط3، سنة: 1990م، ج01.

186. **نظرية التّأويل الخطاب وفائض المعنى**، بول ريكور، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، المغرب، الطبعة الأولى، سنة: 2003م.

187. **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث**، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنّشر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة: 1980م.

188. **النّقد الأدبي بالمغرب– مسارات وتحوّلات–** بحث: النّص والمعرفة النّقدية، سعيد بنكراد، منشورات رابطة أدباء المغرب، الرباط، ط1، 2002م.

189. **نيل المرام في تفسير آيات الأحكام**، محمد صديق حسن خان، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الثانية، سنة: 1383هـ/1963م.

190. **الوجيز في أصول الفقه**، عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان–، ط3، سنة: 1411هـ-1990م.

191. **الوحدات الصّرفية ودورها في بناء الكلمة العربية**، أحمد عبد العظيم، دار العلوم.

ثانيا: المعاجم والقواميس والموسوعات

192. **أساس البلاغة**، جار الله الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، سنة: 1998م،ج01.

أساس البلاغة، جار الله الزّمخشري، دار المعرفة ،بيروت-لبنان-، سنة: 1402هـ-1982م.

193. **تاج العروس**، الزبيدي محمد مرتضى الحسيني، الكويت، وزارة الإعلام، مادة (دلل)، ج28.

194. **تهذيب اللغة**، الأزهري، تحقيق: لفيف من العلماء، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 1964م.

195. **التعريفات**، الشريف الجرجاني علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان-، سنة: 1416هـ-1995م.

196. **قاموس القرآن الكريم**، نخبة من العلماء والباحثين، مؤسّسة الكويت للتّقدم العلمي، ط2، سنة: 1418هـ-1997م.

197. **القاموس المحيط**، الفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، مطبعة بولاق، القاهرة، سنة: 1289هـ، ج02.

- **القاموس المحيط**، مجد الدين الفيروزابادي، ت: مكتبة تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، ط02، سنة: 1987م باب (الهمزة)، فصل القاف.

198. **قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية**، إميل يعقوب، بسام بركة، مي شيخاني، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، سنة: 1987م.

199. **كشّاف اصطلاحات الفنون**، التّهانوي محمد علي الفاروقي ، تحقيق: لطفي عبد البديع، راجعه: أمين الخولي، سلسلة تراثنا، سنة: 1969م-1975م، م02.

200. **لسان العرب**، ابن منظور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان-، الطبعة الأولى، سنة: 1413هـ-1993م، ج01..

- **لسان العرب**، ابن منظور، دار صادر ، بيروت-لبنان-، الطبعة الثالثة، سنة: 1994م، ج01-ج02.
- **لسان العرب**، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة، ج41.

- **لسان العرب**، ابن منظور، الاميرية، بيروت، لبنان، ج01

201. **مختار الصّحاح**، محمد بن أبي بكر الرازي، ضبط وتخريج وتعليق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى عين مليلة- الجزائر-.

202. **المعاجم العربية**، عبد الله درويش، مطبعة الرسالة.

203. **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة: 1993م، ج07..

204. **المعجم المفصل في النحو العربي**، يابي عزيزة قوال، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان-، الطبعة الأولى، سنة: 1413هـ/1992م.

205. **المعجم المفصّل في علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني**، إنعام قوال عكاري، مراجعة: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان-، الطبعة الثانية، سنة: 1996م.

206. **معجم علم اللغة النظري**، محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، سنة: 1982م.

207. **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.

208. **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، إشراف وتخطيط، ومراجعة: مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، سنة: 1420هـ، م01.

209. **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة**، جمع وأعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري مع مجموعة من الكتاب، سلسلة إصدارات الحكمة، الطبعة الأولى، سنة: 1424هـ/2003م

210. **موسوعة عباقرة الإسلام في النحو واللغة والفقه**، رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت-لبنان، ط01، سنة: 1993م، ج03.

211. **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، لابن الجزري، مكتبة القدسي،-القاهرة، ط01، سنة: 1416هـ/1996م.

212. **المنجد في اللغة والأعلام**، دار المشرق، بيروت-لبنان-، ط 10.

- **المنجد في اللغة والأعلام**، مجموعة من العلماء، دار المشرق، بيروت–لبنان–، الطبعة الأربعون، سنة: 2003م.

ثالثًا: المجـــــــلات:

1. **مجلة آفاق الثقافة والتراث**، تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات، الإمارات، العدد: 29-30، سنة: 2000م، ج02..
- **مجلة آفاق الثقافة والتراث**، تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات، العدد: 44، سنة: 2003م.
- **مجلة آفاق الثقافة والتراث**، دائرة البحث العلمي والدراسات بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات، العدد: 29-30، سنة: 1421هـ/2000م.
- **مجلة آفاق الثقافة والتراث**، دائرة البحث العلمي والدراسات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات، العدد48، سنة: 2005م
2. **مجلة التراث العربي**، تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد : 114 ، سنة: 2009م.
3. **مجلة الحكمة**، سلسلة إصدارات الحكمة، ط1، سنة: 2004م، العدد: 19.
4. **مجلّة القلم**، جامعة وهران، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران –الجزائر، العدد: 04، سنة: 2006م.
5. **مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية**، دورة لغوية علمية تصدر عن المجمع الجزائري للغة العربية بالجزائر، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرّغاية–الجزائر–، العدد الأول، سنة: ربيع الأول، 1426هـ–ماي 2005م.
6. **مجلّة المصطلح**، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، العدد: 03، سنة: يناير 2005م.
- **مجلّة المصطلح**، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان –الجزائر–، العدد: 02، سنة: 2003م.
7. **مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية**، العدد: 17، سنة: 2008م.
8. **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها**، العدد: 38، سنة: 1427هـ، ج18.

- **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها**، العدد: 42، سنة: 1428هـ، ج19.

9. **مجلة جامعة لملك سعود**، كلية الآداب، م2، سنة: 1990م.

10 **مجلة دراسات أدبية وإنسانية**، جامعة الأمير عبد القادر، للعلوم الاسلامية، قسنطينة، العدد: 04 ، سنة: شوال 1426هـ/ نوفمبر 2005م، طبع شركة الهدى، عين مليلة –الجزائر.

11 **مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، الجزء الثلاثون، سنة: 1972م.

- **مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، ج33، سنة: 1974م.
- **مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، ج34، سنة: 1974م.
- **مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة،ج42، سنة: 1978م.
- **مجلة مجمع اللغة العربية**، ج35، مايو 1975م
- **مجلة مجمع اللغة العربية**، مطبعة التحرير، القاهرة، سنة: 1958م،ج10.

رابعا : المخطوطات:

1. **أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري اللغوية والنحوية في الكشاف**، مهند حسن حمد الجبالي، إشراف: سليمان محمد القضاة، جامعة اليرموك، الأردن، عمان، سنة: 2001م.
2. **أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور في كتابه "التحرير والتنوير"**، مشرف بن أحمد جمعان الزهراني، إشراف: أمين محمد عطية باشه، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، شعبة التفسير وعلوم القرآن، سنة: 1426هـ-1427هـ.
3. **أثر معاني القرآن للفراء**، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، في الكشاف للزمخشري دراسة نحوية، سعدون أحمد علي، رسالة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية لغة، إشراف الأستاذ: قيس إسماعيل الأوسي، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، سنة: 1423هـ/2002م.
4. **برنامج مقترح لتنمية مهارات القراءة الصامتة** وأثره في تحسين مستوى التحصيل الدراسي، دراسة تجريبية عل عينة من طلاب الصف السادس الابتدائي بمدينة الرياض، خالد بن عبد الله الراشد، إشراف: طريق شوقي محمد فرج،كلية التربية جامعة الملك سعود، الرياض، سنة 2001م.

5. **التأويل النحوي في الحديث الشريف**، فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، إشراف: طه محسن العاني، كلية الآداب في جامعة بغداد، سنة: 2006م.
6. **التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي**، عائشة بنت مرزوق بن حامد اللهيبي، إشراف: صلاح الدين صالح حسنين، محمد أحمد العمري، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، فرع اللغة والنحو والصرف، سنة: 1422هـ-1423هـ.
7. **الدلالة اللغوية وأثرها في تأويل النص القرآني عند المعتزلة والأشاعرة**، دكتوراه: عرابي أحمد، مخطوط، سنة: 2003م، جامعة وهران، الجزائر.
8. **القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزمخشري**، نضال محمود الغراية، إشراف: يحي عبابنة، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، سنة: 2006م.
9. **كتاب "غاية المحصّل في شرح المفصّل"** عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الزملكاني، من القسم الثاني "قسم الأفعال" إلى قسم المشترك دراسة وتحقيق: إعداد الطالبة: أسماء بنت محمد صالح الحبيب، إشراف: رياض الخوام، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السعودية، سنة: 1425هـ.
10. **اللالئ الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي، دراسة وتحقيق: عبد المجيد نمكاني، إشراف حلمي عبد الرؤوف محمد عبد القوي، جامعة أم القرى، قسم الكتاب والسنة: 1420هـ.**
11. **مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات**، للإمام علي بن عثمان بن محمد بن أحمد العذري البغدادي، دراسة وتحقيق: عبد الله بن حامد بن أحمد السليماني، إشراف: شعبان محمد إسماعيل، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، سنة: 1422هـ.

خامسا : الأقراص المضغوطة:

1. **البحر الزّخار الجّامع**، ابن المرتضي أحمد بن يحي، دار الكتاب الإسلامي، جامع الفقه الإسلامي.

فهرست الموضوعات

فهرست الموضوعات

الإهداء
شكر
مقدمة ..... أ

الفصل الأول: ماهية القراءة وأنواعها

أ.تنوع طرق القراءة في النص

توطئة 02
1.تعريف القراءة..... 02
أ.تعريف القراءة لغة 02
ب.اصطلاحا 03
2.أنواع القراءة..... 03
أ.من حيث التهيؤ الذهني للقارئ 03
1.القراءة للدرس..... 03
2.القراءة للاستمتاع 03
ب.من حيث أغراض للقارئ..... 04
1.القراءة لتكوين فكرة عامة عن موضوع متسع..... 04
2.القراءة التحصيلية..... 05
3.القراءة لجمع المعلومات..... 05
4.القراءة النقدية التحليلية..... 05
ج.التقسيم على أساس السرعة 05
1.القراءة الخاطفة 05
2.القراءة السريعة..... 05
3.القراءة العادية 06
4.القراءة الدقيقة المتأنية..... 05
د.التقسيم على أساس الأداء..... 05

فهرست الموضوعات

1.القراءة الجهرية 05
2.القراءة الصامتة 06
ب.القراءة في النص القرآني 08
1.الغاية من قراءة النص القرآني..... 08
2.لغة القرآن الكريم 09
3.تفسير القرآن الكريم 12
أ.تعريف التفسير لغة..... 12
ب.تعريف التفسير اصطلاحا 13
4.مراحل التّفسير 13
أ.التّفسير بالمأثور 13
1.تفسير القرآن بالقرآن 14
2.تفسير الرسول **صلى الله عليه وسلّم** 14
3.تفسير الصحابة..... 14
4.تفسير التّابعين..... 15
ب.التّفسير بالدراية أو بالرأي 16
5.تعريف التأويل 18
أ. تعريف التأويل لغة 18
ب.تعريف التأويل اصطلاحا 19
6.شروط التأويل 21
7.الفرق بين التفسير والتأويل 23
8.مرجعية القارئ في تأويل النّص القرآني..... 25
9.أسباب التّعدد القرائي للنّص القرآني عند علماء التأويل 27
أ.الدفاع عن توحيد الله والقرآن الكريم 27
ب.مرجعية المفسّر وثقافته..... 27

فهرست الموضوعات

ج.الاستعانة بالعوامل الخارجة عن النّص..... 29
د. العوامل التاريخية..... 30
هـــ. الاعتماد على الجانب المعرفي في قراءة النّص 30
و.النّاسخ والمنسوخ وعلاقته بالتأويل 31
ز.تعدد القراءات 32
ح.احتمال اللّفظ لأكثر من معنى 33
ط.الخصائص التركيبية في النص القرآني..... 35
ي.دلالة اللّفظ بين الحقيقية والمجاز 35
ج.قراءة في مستويات علم المعنى 39
1.تعريف علم الدّلالة 39
أ.الدّلالة لغة 39
ب.تعريف الدلالة اصطلاحا..... 40
ج.تعريف علم الدلالة 41
2. مستويات علم الدلالة..... 42
أ.الدّلالة المعجمية 42
ب.الدلالة الصوتية 44
ج.الدّلالة الصّرفية..... 45
د.الدلالة السياقية..... 46
1.تعريف السياق لغة..... 46
2. تعريف السياق اصطلاحا..... 46
3. أنواع السياق..... 47
1.السياق اللغوي 47
2.السياق العاطفي الانفعالي..... 48
3.سياق الموقف أو المقام..... 49

4.السياق الثقافي 51
هـ.الدلالة النّحوية 56

الفصل الثاني: قراءة في جهود الزمخشري اللغوية

أ.التعريف بشخصية الزمخشري 60
توطئة 60
1.تعريف فرقة المعتزلة 61
2. أصول فرقة المعتزلة 61
3.الزمخشري وكشافه 63
أ.ما يتعلق بالمؤلّف (الزمخشري) 63
1.اسمه وكنيته ولقبه ونسبه 63
2.مولده ونشأته 63
3.شيوخه وتلاميذه 64
4.مكانته العلمية 65
4.مذهبه النحوي 65
5.مصنفاته 67
أ.مصنفاته المطبوعة 68
ب.مصنفاته غير المطبوعة (المخطوطة) 70
6.أصول المعتزلة في الكشاف 72
ب.مفاهيم لغوية في كتب الزمخشري 75
1.الإعجاز 75
2.النظم 78
3.البيان 80
4.بلاغة القرآن الكريم عند الزمخشري 83
5.الدراسات النحوية والبلاغية عند الزمخشري 85

فهرست الموضوعات

أ.أساس البلاغة 85
ب.أنموذج **الزمخشري** 89
ج. المفصل في صنعة الإعراب 90
3.منهج الزمخشري في كتابه..... 95
1.الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري..... 95
2. مميزات الكتاب (الكشاف) 98
3.مصادر الكشاف 100
4.تأثير الكشاف في الدراسات اللاحقة 102
5.أمثلة على التفسير الاعتزالي للزمخشري 103
6.آراء العلماء ونقدهم للكشاف 106
7.الدراسات التي تناولت منهج الزمخشري في تفسيره..... 108

الفصل الثالث: القراءة النحوية للزمخشري في النص القرآني

أ.التأويل النحوي في النص القرآني..... 112
توطئة 112
تعريف النحو 113
أ.تعريف النحو لغة 113
ب.تعريف النّحو اصطلاحا 113
2.تعريف الإعراب..... 114
أ.تعريف الإعراب لغة 114
ب.تعريف الإعراب اصطلاحا..... 115
3.أهمية النّحو والإعراب في توضيح المعنى 120
4.أهمية علم النحو في تفسير القرآن الكريم 121
5.الالتفات في البناء النحوي..... 130
6.مقتضيات التّعدّدية القرائية التأويلية للبنية النحوية 132

فهرست الموضوعات

أ.تعددّ القراءات 132
ب.الالتباس الصرفي 136
ج.مراعاة أصول المذهب 137
د.بعض خصائص تراكيب النص القرآني 139
ب.التأويل النحوي عند الزمخشري 141
1.التأويل النحوي بين الواقعية وظاهر النص 143
2.دلالة التركيب الإسنادي وأثرها في التأويل 147
3.عود الضمير في القرآن الكريم وأهميته في اختلاف التأويل 153
ج.قراءات نحوية في التركيب النصي للقرآن الكريم 158
1.القراءة التأويلية للزمخشري في التقديم والتأخير 159
2.التأويل النحوي للحذف عند الزمخشري 167

الفصل الرابع: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند الزمخشري

أ.ماهية علم القراءات القرآنية 182
توطئة 182
1.تعريف القراءات القرآنية 182
2.فضل علم القراءات وأهميته 184
3.أركان القراءة الصحيحة 184
4.أهم أقسام القراءات التي ذكرها العلماء 185
5.سبب اختلاف القراءات إلى سبعة أوجه 186
6.فوائد اختلاف القراءات 187
7.موقف العلماء من القراءات القرآنية 189
8.احتجاج النحاة بالقرآن الكريم وقراءاته 190
9.موقف الزمخشري من القراءات القرآنية 191

فهرست الموضوعات

ب.الدلالة النحوية للقراءات القرآنية 194
1.التوجيه النحوي للقراءات القرآنية 194
2.أسباب تعدد التوجيه النحوي للقراءات 196
3.تعدد القراءات لاختلاق الحركات 197
4.ما قرئ بالنصب، والرفع والجر 199
ج.الاحتجاج بالقراءات الشاذة لبيان القاعدة النحوية 206
1.حجية القراءات القرآنية عند الزمخشري 206
2.حجية القراءات الشاذة 213
3.توجيه القراءة الشاذة عند الزمخشري 216
خاتمة 221
فهرست الآيات القرآنية 224
قائمة المصادر والمراجع 231
فهرست الموضوعات 253
ملخص باللغة العربية و الفرنسية و الإنجليزية 260

ملخص:

" أهمية القراءة النحوية في استقراء دلالة النص القرآني "

–الزمخشري نموذجا–

يدرك القارئ الكريم من خلال العنوان بأنّ موضوع الدراسة لغوي، يتكلم عن القراءة التأويلية في النص القرآني، خاصة التأويل النحوي عند "**جار الله الزمخشري**" (ت: 538هـ/1144م)، وركز البحث على التحليل اللغوي النحوي والإعرابي، ووضح كيفية تأثير المذهب الاعتزالي على تخريجات الزمخشري في كشافه، كما اهتم البحث بالتنوع القرائي للقراءات القرآنية، وحجيتها عند علماء التأويل والنحاة خاصة عند الزمخشري.

فالهدف من الدراسة هو التأكيد على أهمية القراءة النحوية في ضبط المعنى، وتقريبه للمتلقي، وأنها – القراءة النحوية– من علوم التفسير وآلية فعالة تخدم المؤول وتوضح المعنى من النص القرآني.

Résumé:
Importance grammaticale de la lecture dans l'indication extrapoler texte coranique -elzimkhcra –

Reconnaît le lecteur à travers l'adresse que le sujet du linguiste de l'étude, parle de lecture interprétative dans le texte du Coran, une interprétation privée de la grammaire quand "Jarallah Zamakhshari" (Tél: 538 AH / 1144 AD), et la recherche axés sur linguistique grammaire d'analyse et bédouine, et expliqué comment la doctrine Alaatzala sur Takrijat Zamakhshari dans les scouts, aussi intéressé à la lecture Trouvez diversité des lectures coraniques, et l'interprétation authentique où les savants et les grammairiens surtout quand Zamakhshari. L'objectif de l'étude est de souligner l'importance de la lecture pour régler le sens grammatical, et arrondi au destinataire, et il -alqrah interprétation Alnhoih- de la science et de mécanisme efficace sert interprète et expliquer le sens du texte coranique.

Abstract:
Grammatical importance of reading in extrapolate indication Quranic text -elzimkhcra –

Recognizes the reader through the address that the subject of the study linguist, speaks of interpretive reading in the text of the Quran, a private interpretation of grammar when "Jarallah Zamakhshari" (Tel: 538 AH / 1144 AD), and research focused on linguistic analysis grammar and Bedouin, and explained how the doctrine Alaatzala on Takrijat Zamakhshari in the Scouts, as interested in reading Find diversity of Koranic readings, and the authentic interpretation when scholars and grammarians especially when Zamakhshari.

The aim of the study is to emphasize the importance of reading to adjust the grammatical sense, and rounded to the recipient, and it -alqrah Alnhoih- interpretation of science and effective mechanism serves interpreter and explain the meaning of the Quranic text.